

جامعـــة الإسكندريـــة

كليـــة الآداب

قســـم الجغـــرافيا

ونظم المعلومات الجغرافية

التقييم الجغرافى للمخططات العمرانية بمحافظة الإسكندرية

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلب الحصول على درجة الماجستير

وفق نظام الساعات المعتمدة CHS

إعداد الطالبة

مى محمد محمد أحمد البنا

إشراف

أ.د/ محمد الفتحى بكير محمد

الأستاذ بالقسم

د/ محمد عبد القادر راشد

الأستاذ المساعد بالقسم

من قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

كلية الآداب ـ جامعة الإسكندرية

٢٠١٥

شكر وتقدير

الحمد لله سبحانه وتعالى الذى وفقنى إلى إنجاز هذا العمل ، وأتقدم بأسمى آيات الشكر والاعتزاز والعرفان بالجميل إلى أستاذى ومعلمى الفاضل الأستاذ الدكتور/ **محمد الفتحى بكير** الذى تفضل بالإشراف على هذا العمل ، وكان لتوجيهات سيادته وإرشاداته القيمة الأثر الأكبر فى إتمامه ، وقد كان كريماً فى نصحه وتوجيهه ، فكان خير مثال لوصف على بن أبى طالب للرجل الحق بأنه القوى بلا عنف اللين بلا ضعف ، فجزاه لله عنى خير الجزاء .

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أستاذى الدكتور/ **محمد عبد القادر راشد** لما بذله من جهد صادق وخدمات جليلة أثناء إشرافه على هذا العمل ، وعلى ما أمدنى به من أبحاث ساعدت فى إنجاز هذا العمل ، فله منى كل الاحترام والتقدير، وجزاه الله عنى خير الجزاء .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ **عبد العظيم أحمد عبد العظيم** على تفضل سيادته بقبول مناقشة هذا العمل وتقييمه ، والطالبة على ثقة أنها سوف تستفيد عظيم الاستفادة من علمه وملاحظاته ، فله كل الاحترام والتقدير .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السيدة الدكتورة / **إجلال إبراهيم أبو عاصى** على تفضل سيادتها بقبول مناقشة هذا العمل وتقييمه ، والطالبة على يقين أنها سوف تستفيد عظيم الاستفادة من توجيهاتها وملاحظاتها ، فلها كل الاحترام والتقدير .

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى **أعضاء هيئة التدريس** بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية جامعة الإسكندرية على ما قدموه لى من العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر والتقدير لجميع المسئولين بالمصالح الحكومية والهيئات والمكتبات التى ترددت عليها أثناء إعداد الدراسة وأخص بالشكر الأستاذة / **إبتسام حلبى** مدير عام بالإدارة المركزية لإقليم وجه بحرى بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، والأستاذة / **إيمان توفيق** مدير إدارة الإحصاء بمركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمحافظة الإسكندرية على ما أتاحا لى من إحصاءات وأبحاث ساهمت فى إنجاز هذا العمل ، والأستاذة / **شيماء سمير** أحد أعضاء المكتب الهندسى بالهيئة العامة للتخطيط العمرانى بمحافظة الإسكندرية على ما أمدتنى به من خرائط ومخططات كانت الأساس فى استكمال هذا العمل .

ولا يفوتنى فى هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص تقديرى إلى زميلى / **حسام الدين محمد** على ما بذله من جهد وعمل شاق أثناء الدراسة الميدانية وفى مرحلة إخراج هذا العمل .

وأخيراً أتوجه بشكر لا تستطيع الكلمات التعبير عنه ، إلى **والدى الكريمين** اللذين لم يدخرا جهداً أو مالاً أو دعاءً فى سبيل إخراج هذا العمل ، بارك الله لى فى عمريهما وامدهما بالصحة والعافية وجزاهم الله عنى خير الجزاء ، كما أشكر **أخوتى** ؛ لما تحملوه معى من مشقة طيلة الفترة الذى استغرقها إعداد هذا العمل .

فإن أحسنت فبتوفيق من الله ، وإن أخطأت فالكمال لله وحده ،،،

والله المستعان

المحتويـات

أولاً: فهرس الموضوعات

تابع فهرس الموضوعات

تابع فهرس الموضوعات

ثانياً: فهرس الجداول

تابع فهرس الجداول

تابع فهرس الجداول

ثالثاً: فهرس الأشكال

تابع فهرس الأشكال

تابع فهرس الأشكال

رابعاً: فهرس الصور

تابع فهرس الصور

المقدمة

أولاً : موضوع الدراسة

ثانياً : أسباب اختيار الموضوع

ثالثاً : منطقة الدراسة

رابعاً : أهداف الدراسة

خامساً : الدراسات السابقة

سادساً : مناهج الدراسة ومصادرها

سابعاً : صعوبات الدراسة

ثامناً : خطة الدراسة

التخطيط هو أسلوب علمى يهدف إلى استخدام الموارد على أفضل وجه ممكن وذلك فى إطار خطة منظمة ذات سياسة واضحة لتحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية محددة . وفيما يتعلق بالعمران فإنه المفهوم الشامل لتنسيق المدينة من النواحي الوظيفية والبصرية والاقتصادية والاجتماعية في إطار خطة زمنية معينة مع مراعاة الإمكانات والمحددات الموجودة في المجتمع سواء كانت بشرية أم طبيعية ، وذلك من خلال التقييم الذى يسعى إلى إيجاد حلول للمشكلات العمرانية ، والعشوائيات ، وأزمات المرور ، وتنظيم الحركة بين السكان والخدمات ، ويهدف إلى استيفاء احتياجات المجتمع في مكان ما وزمن ما .

وتعتمد الكثير من المخططات العمرانية على تحليل الواقع وتوقع المستقبل ووضع مراحل للتنمية بتفاصيلها التخطيطية و التنفيذية ، غير أن ذلك لا يتسنى لكل المخططات ومن ثم يصعب تنفيذ كل ما جاءت به فى إطار الواقع المكانى الذى يتصف بالتغير المستمر ، وإن إعداد الدراسات التخطيطية مهما كانت شاملة ومتكاملة لاتعدو أن تكون خطوة أولى على الطريق لابد من استكمالها ليس فقط باللوائح والقوانين التي تضمن تنفيذ المخطط ولكن أيضاً بتنظيم الأجهزة التي تعمل عليه من خلال خطط منسقة لتنفيذ ما يتضمنه .

وبنيت مدينة الإسكندرية مخططة عام ٣٣١ ق.م ، وهى أول مدينة مصرية تخصص لها هيئة يناط بها أمر المدينة عام ١٨٩٠م فكانت بمثابة مجلس بلدى لها ، إلا أنها عانت فترة طويلة من الإهمال واللاتخطيط قدرت بنحو ثلاثة وعشرين قرناً انتشرت بها المناطق العشوائية والشوارع الضيقة ، ثم نمت المدينة نمواً كبيراً بداية من عهد محمد على نظراً للإصلاحات والمشروعات التى قامت بالمدينة والتى كان من أهمها حفر ترعة المحمودية عام ١٨٢٠م ، وأعدت لها أربعة مخططات عمرانية لتنظيم عمرانها ورسم سياسة تخطيطية تسير عليها ، فكان مخطط ماكلين ١٩٢١م ، ومخطط ١٩٥٨م ، والمخطط الشامل حتى عام ٢٠٠٥م الذى تم إعداده عام ١٩٨٤م ، والمخطط العام حتى عام ٢٠١٧م الذى تم إعداده عام ١٩٩٧م ، إلا أنه مع النمو السريع لها وزيادة مشكلاتها وقصور المخططات السابقة فى حلها ، كان من الضرورى إعداد مخطط جديد يقوم على فهم طبيعتها وعلى دراية بظروف نموها ونشأة مشكلاتها .

أولاً : موضوع الدراسة :

يعكس الواقع أن كثيراً من المخططات العمرانية تصاغ للتصدى للمشكلات القائمة وعلى الرغم من ذلك إلا أنه لا يتحقق بنسبة كبيرة ، وهنا تبرز الكثير من التساؤلات حول السبب ، **يتم عرضها على النحو التالى :**

- هل من المنطق إعداد دراسات تخطيطية دون النظر إلى الأجهزة القادرة على نقلها إلى حيز التنفيذ ، أم أنها توضع بالشكل و الصورة التي تتناسب مع الأجهزة التخطيطية فقط ؟
- وإذا كان الأمر كذلك فهل لهذه الأجهزة القدرة على اتخاذ القرار ؟

- وإذا كان ذلك ليس في مقدورها فهل توضع المخططات بما يتناسب مع منطق متخذ القرار سواء كان هذا المنطق سياسياً أم فنياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً أم ثقافياً حتى يمكن ضمان تنفيذها ؟ وهنا يترك الأمر للمستوى العلمي والثقافي لمتخذ القرار .
- أم هل تكتفي الأجهزة بوضع الخطوات التنفيذية للمخططات وتترك بعد ذلك لمتخذ القرار ليختار منها ما يراه موافقاً سياسة الدولة أو سيادة الحكومة ؟
- وهل يمكن معرفة هذه السياسات مسبقاً للتغلب عليها ؟

وهنا تظهر أهمية الجوانب الإدارية التنظيمية لعمليات التنمية العمرانية الأمر الذي يتضح منه أهمية تقييم هذه المخططات لمعرفة الأسباب الحقيقية التى تعوقها .

وخطة المدينة يقصد بها الشكل العام الذى يتحدد على أساسه المنطقة المبنية سواء فى ذلك إطارها الخارجى أو شبكة الشوارع الداخلية . ورغم أن بعض المدن القديمة نشأت وفق خطة موضوعية مثل مدينة الإسكندرية التى نشأت وفق خطة وضعها دينوقراطيس فى عام ٣٣١ ق.م لكن خطط المدن فى تغير مستمر ولكنه بطيء وذلك استجابة لمتطلبات العصر ولمواجهة المشكلات التى نجمت عن تزايد أحجام المدن وأعداد سكانها وتباين بيئاتها واحتياجات سكانها ، لذلك تم إعداد أربعة مخططات عمرانية لها بعد ذلك – وإن كانت قد أعدت جميعها فى القرن العشرين بعد فترة طويلة عانت منها الإسكندرية من اللاتخطيط وانتهى فيها العمل بمخطط النشأة ، بدءاً مخطط ماكلين عام ١٩٢١م ، وانتهاءاً بالمخطط العام حتى عام ٢٠١٧م .

ويعد تخطيط المدن وتنفيذه من العمليات المعقدة والتي تتأثر بكثير من المتغيرات والعوامل ، وواحداً من الأنظمة العلمية التى تخدمها تخصصات مختلفة أو هو مزيج من أنظمة متعددة . فهو مزيج من العلم والفن للوصول إلى تنظيم مناسب لاستعمال أرض المدينة وتحديد مواقع الأنشطة المختلفة ونظام متميز للشوارع بهدف تحقيق أكبر فائدة للسكان ، ومن هذه العلوم علم الجغرافيا .

وتتسم العلاقة بين الجغرافيا والتخطيط بالترابط الشديد ، فالجغرافيا كعلم يهتم بدراسة وتحليل التأثير المتبادل بين الإنسان والبيئة ، والتخطيط كمجال تطبيقي يهتم بحصر ومعرفة الموارد والإمكانات الطبيعية والبشرية وفرص استثمارها بصورة علمية ، كما يهتم التخطيط بالتعرف على المشكلات وسبل وضع الحلول العلمية لها ، كل ذلك يجعل من الترابط بين علمي الجغرافيا والتخطيط ترابطاً وثيقاً .

وعلى ذلك فإن للتخطيط أساساً جغرافياً لا مفر منه ، فبالرغم من أن المخطط يعمل من خلال قانون معين وفي ظروف اقتصادية محددة وفقاً لاحتياجات السكان إلا أنه في كل الأحوال يعمل في بيئة جغرافية ذات ظروف طبيعية متعددة ولذا فإن عليه أن يبدأ بدراسة هذه البيئة ويتفهم طبيعتها قبل أن يشرع في إعداد خطة لها .

ومن هنا كان من الضرورى تقييم هذه المخططات العمرانية من المنظور الجغرافى للوقوف على جدواها ومدى صلاحيتها والمعوقات التى تواجهها .

ثانياً : أسباب اختيار الموضوع :

كان اختيار موضوع التقييم الجغرافى للمخططات العمرانية بمحافظة الإسكندرية للأسباب الآتية :

١. ما يلقاه التخطيط العمرانى من اهتمام متزايد فى الآونة الأخيرة خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .
٢. رصد التغيرات العمرانية التى مرت بها الإسكندرية ومواجهة المخططات العمرانية لذلك .
٣. وجود العديد من المشكلات العمرانية التى تعانى منها الإسكندرية ، كالعشوائيات والاختناقات المرورية والتعدى على الأراضى الزراعية والتلوث وغيرها ، ومحاولة المخططات التصدى لهذه المشكلات .
٤. قلة الدراسات الخاصة بتقييم المخططات العمرانية ، وعلى الرغم من تعدد العلوم التى تناولت دراسة التخطيط فإنها لم تعالج هذا الموضوع من منظور علاقته بالبيئة المحيطة وتأثير الإنسان عليه ومدى تأثره به مثلما يهتم علم الجغرافيا .

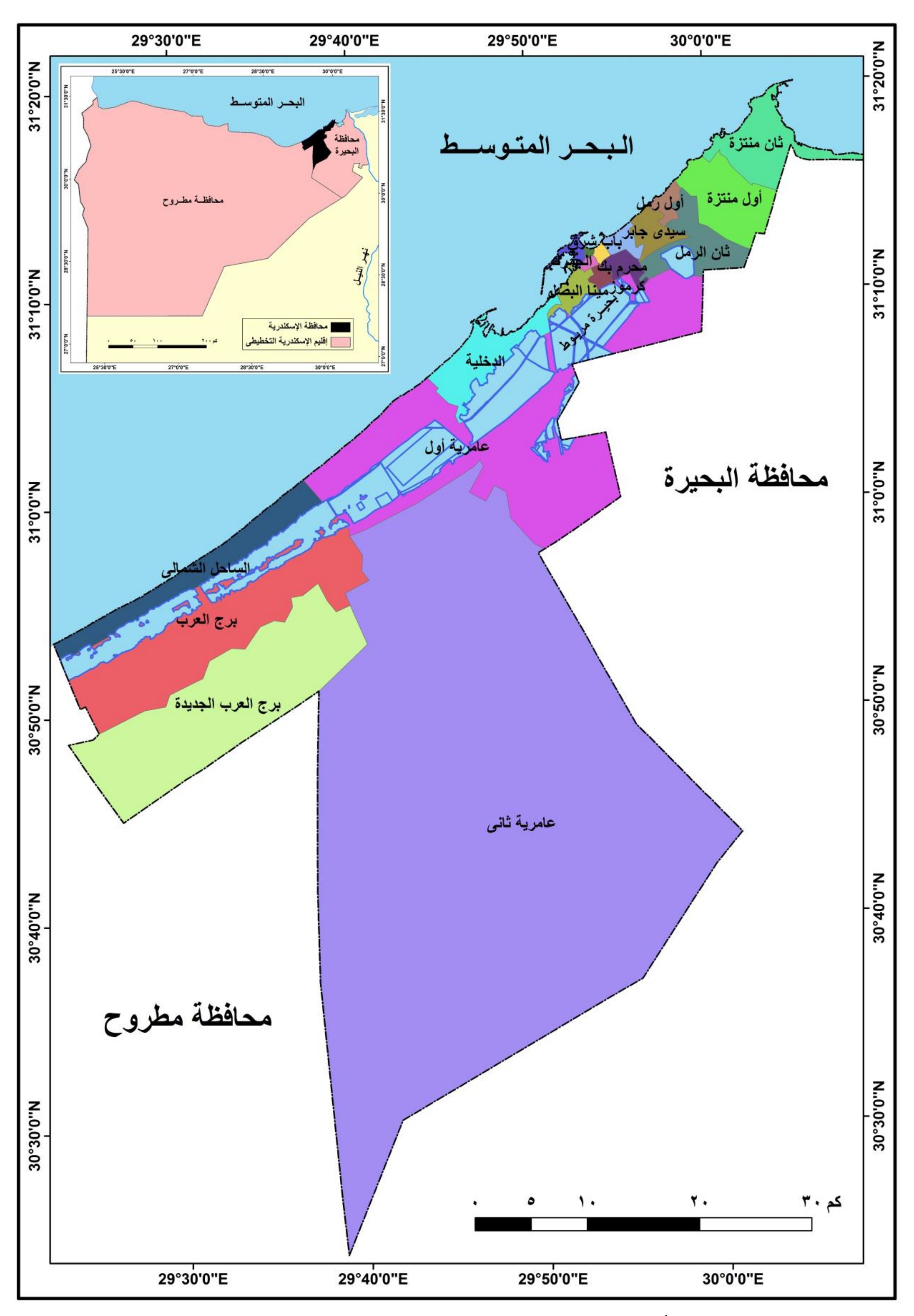
ثالثاً : منطقة الدراسة :

تعد محافظة الإسكندرية من المحافظات ذات الامتداد الشريطى الساحلى فيما بين البحر المتوسط شمالاً وبحيرة مريوط جنوباً ، وتحدها محافظة مطروح غرباً ومحافظة البحيرة فى الشرق والجنوب والجنوب الشرقى ، **الشكل** (١) .

فموقع محافظة الإسكندرية يشغل المنطقة الممتدة بين خليج أبو قير شرقاً بما فى ذلك منطقة الطابية التى تمثل الحد الفاصل بين محافظة الإسكندرية ومحافظة البحيرة شرقاً ، وقسم العامرية الذى يمتد فى اتجاه جنوبى غربى حيث نقطة منقار الهدهد الواقعة عند الكيلو ٥٨ طريق القاهرة – الإسكندرية الصحراوى ، حيث تمثل هذه النقطة منطقة فاصلة بين محافظات البحيرة والإسكندرية ومطروح معاً ، فى حين يمثل الكيلو ٦١ طريق الإسكندرية / مطروح الحد الفاصل بين محافظة الإسكندرية – حيث قسم برج العرب ، ومحافظة مطروح – حيث قسم الحمام .

ومحافظة الإسكندرية تمتد فلكياً بين دائرتى عرض ٣٣" ٢٤' ٣٠°، ٤٢" ١٩' ٣١° شمالاً ، وخطى طول ١٢" ٠٤' ٢٩°، ٢٥" ٢٤' ٣٠° شرقاً ، وبذلك فهى تمتد فى ٠٩" ٥٥' ٠٠° دائرة عرضية ، ١٣" ٢٠' ٠١° خط طول .

وتبلغ مساحة محافظة الإسكندرية ٢٣٩٥,٨ كم٢ – حوالى ٢٤٠ مثل المدينة الإغريقية القديمة التى بنيت مخططة منذ أكثر من ٢٣٠٠ سنة ، أى ما يعادل حوالى ٥٩٢ ألف فدان ، وتنقسم إلى ٧ أحياء (المنتزه – شرق – وسط – الجمرك – غرب – العجمى – العامرية) ومركز ومدينة برج العرب ، وتضم الأحياء ١٧ قسماً إدارياً تضم ١٣٨ شياخة ، أما مركز ومدينة برج العرب فيضم مدينة برج العرب الجديدة وعدد ٨ قرى رئيسية بالإضافة إلى عدد ٣٠ من الكفور والنجوع ، جدول (١) .



المصدر : من عمل الطالبة اعتماداً على خريطة محافظة الإسكندرية مقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٥ ، خريطة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لأقسام محافظة الإسكندرية مقايس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠١٢

شكل (١) التقسيم الإدارى لمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٢

جدول (١) التقسيم الإدارى لمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٢

الحى	المساحة كم٢	الأقسام	المدن الإدارية	الشياخات	القرى الإدارية	الوحدات الإعتبارية[1]	المجتمعات العمرانية الجديدة
المنتزة	٨٥,١	٢		١٧	-	-	
شرق	٥١,٧	٣		١٩	-	-	
وسط	١٤,٧	٣		٢١	-	-	
الجمرك	٦,٢	٣		٣٦	-	-	
غرب	١٣,٥	٢		٢٣	-	-	
العجمى	٤٩,٨	١		٣	-	-	
العامرية	١٧٢٨,٢	٢	مدينة العامرية	١٥	-	١	
مركز ومدينة برج العرب	٤٤٦,٦	١	مدينة برج العرب	٣	٨	٣	مدينة برج العرب الجديدة[2] منطقة الساحل الشمالى[3] (جزء)
إجمالى المحافظة	٢٣٩٥,٨	١٧	٣(*)	١٣٨(**)	٨	٤	٢

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – دليل الوحدات الإدارية – محافظة الإسكندرية – نوفمبر ٢٠١٢ ، (*) تدخل مدينة الإسكندرية ضمن عدد المدن الإدارية ، (**) تشمل عدد الشياخات إدارة شرطة ميناء الإسكندرية وتبعيتها لمصلحة أمن الموانى

مساحة الأحياء مصدرها: برنامج Arc GIS 9.3 لخريطة محافظة الإسكندرية مقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٥

ويتضح من الجدول (١) أن أكبر مساحة للأحياء توجد فى حى العامرية وهى تصل إلى ١٧٢٨,٢ كم٢ فهو يستحوذ على ٧٢,١% من إجمالى مساحة المحافظة ، وأقل مساحة توجد فى حى الجمرك وتبلغ ٦,٢ كم٢ ونسبته ٠,٣% من إجمالى المساحة .

وداخل محافظة الإسكندرية يوجد نمطان عمرانيان متميزان : أحدهما انتقالى ما بين الحضرى والريفى يتمثل فى الأطراف الشرقية والغربية ، والآخر حضرى يتمثل فى المدينة الأصلية التى واصلت امتدادها فى الاتجاهين الشرقى والغربى ، وإن كان الإتجاه الشرقى أكثر وضوحاً وتميزاً .

والإسكندرية أكثر حظاً من كثير من المدن التى صادف نموها وجود مخططات عمرانية تنظم إتجاه نمو العمران بها إذ أنه قد أعدت لها عدة مخططات عمرانية ، كان أولها مخطط النشأة عام ٣٣١ ق.م على يد الإسكندر الأكبر الذى أمر مهندسه (دينوقراطس) بإعداد مخططها على شكل رقعة الشطرنج ، ثم المخطط الذى أعده المهندس (ماكلين) عام ١٩٢١ أى بعد مضى ٢٢٥٠ عام على مخطط النشأة ، ثم المخطط العام سنة ١٩٥٨ ، والمخطط الشامل حتى عام ٢٠٠٥ الذى تم إعداده سنة ١٩٨٤ ، وأخيراً المخطط العام حتى عام ٢٠١٧ الذى تم إعداده سنة ١٩٩٧.

---

[1] وحدات إعتبارية من قرى الإستصلاح

[2] مدينة برج العرب الجديدة مجتمع عمرانى جديد أنشىء بالقرار الجمهورى رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٧٩

[3] منطقة الساحل الشمالى مجتمع عمرانى جديد أنشئ بقرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٨٠

ولقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى فى سبتمبر ١٩٩٧ بإعداد مشروع مخطط عام مدينة الإسكندرية حتى عام ٢٠١٧ وقد صارت عليه المدينة لفترة ، ولكن نظراً للمتغيرات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية الطارئة والتى أثرت على مدينة الإسكندرية خاصة ومحافظة الإسكندرية عامة، الأمر الذى أدى إلى عدم ملاءمة هذا التخطيط للاحتياجات المستقبلية للسكان ، لذلك فإنه سوف يتم تحديث هذا المخطط بنظرة شمولية من خلال عمل مخطط عام للمحافظة ، وهذا ما سيتناوله موضوع الدراسة .

رابعاً : أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

١. التعرف على تأثير الخصائص الجغرافية للمحافظة الإسكندرية على التخطيط العمرانى لها .
٢. بيان الخصائص العامة للمخططات العمرانية ومدى تأثيرها على عمران الإسكندرية خلال المراحل الزمنية المختلفة .
٣. تحديد الأسباب الحقيقية وراء فشل بعض المخططات العمرانية التى أعدت لمحافظة الإسكندرية فى تحقيق أهدافها .
٤. وضع مخطط عمرانى يتلاءم مع الخصائص الطبيعية للإسكندرية وسكانها المتزايدين **يهدف إلى** : تبني أساليب فعالة لإدارة النمو العمرانى للمحافظة ، وتحقيق التوازن في توجيه النمو العمراني المستقبلي ، وسد الاحتياجات والمتطلبات المستقبلية لسكان المحافظة .

خامساً : دراسات سابقة :

نظراً لأهمية دراسة التخطيط العمرانى وخاصة تخطيط محافظة بحجم وأهمية الإسكندرية ، تم دراسة هذا الموضوع من مختلف العلوم بدرجة كبيرة يصعب معها حصر هذه الدراسات السابقة عن هذا الموضوع ، لذا يمكن ذكر أهم هذه الدراسات **على النحو التالى** :

١. دراسة محمود باشا الفلكى عام ١٨٧٢ ، الإسكندرية القديمة وضواحيها ، التى شملت بالدراسة الإسكندرية والجهات القريبة منها التى اكتشفت بالحفريات وأعمال المسح الأخرى وبها أيضاً بعض الخرائط التى توضح علاقة تخطيط الإسكندرية بخصائصها الجغرافية وطبيعتها الخاصة فى التخطيط .
٢. دراسة على باشا مبارك عام ١٨٨٩ ، الخطط التوفيقية لمدينة الإسكندرية ، والتى قام فيها بدراسة مدينة الإسكندرية منذ نشأتها ووصف عام لعمرانها وتخطيطها .
٣. دراسة محمد مسعود عام ١٩٠٨ ، المنحة الدهرية فى تخطيط مدينة الإسكندرية ، والتى شملت دراسة مخطط نشأة الإسكندرية ومظاهر العمران فى العصر البطلمى وأهم آثاره .
٤. دراسة على أحمد خالد عام ١٩٥٧ ، مشروعات بلدية الإسكندرية فى الإسكان ، وبها تم دراسة المناطق العشوائية لمدينة الإسكندرية وخاصة مساكن العمال وما قامت به بلدية الإسكندرية لحل هذه المشكلة ، كما تم دراسة مخطط ماكلين وما قدمه من مشروعات ساهمت فى حل مشكلة الإسكان بالمدينة .

٥. دراسة محمد صبحى عبد الحكيم عام ١٩٥٨ ، مدينة الإسكندرية ، والتى شملت دراسة الإسكندرية وخصائصها كذلك دراسة سكانها والمخططات القديمة لها ومخطط مقترح يعالج البيئة العمرانية للمدينة .
٦. دراسة سامية أحمد حفنى عام ١٩٨٩ ، التخطيط العمرانى الحديث للإسكندرية ، وبها تم دراسة خصائص الإسكندرية وتخطيطها ومشكلة العشوائيات بها مع التطبيق على منطقة العجمى .
٧. دراسة محمد عبد الفتاح عزب عام ١٩٩٨ ، تحديث المخطط العام لمدينة الإسكندرية حتى سنة ٢٠٢٥ ، والتى عملت على تحليل وتقويم لمخططات الإسكندرية منذ نشأتها وحتى المخطط الشامل حتى ٢٠٠٥ وإبراز أهم الإيجابيات والسلبيات لهذه المخططات ، كما تم فى الباب السادس والأخير تحديث المخطط العام لمدينة الإسكندرية حتى عام ٢٠٢٥ .
٨. دراسة محمد الفتحى بكير عام ١٩٩٩ ، التقييم الجغرافى لمنطقة البنجر – محافظة الإسكندرية ، والتى عملت على تقييم منطقة البنجر والوقوف على السلبيات والايجابيات بالمنطقة وتأثيرها فى البيئة العمرانية لهذه المنطقة .
٩. دراسة محمد عبد القادر راشد عام ٢٠٠٠ ، مدينة الإسكندرية البطلمية وإقليمها ، وفيها تناول دراسة عامة للمدينة فى العصر البطلمى وتناول فى الفصل الثانى تخطيط المدينة مع عمل تصور لما لعمران المدينة وتخطيطها آنذاك .
١٠. دراسة محمد عبد القادر راشد عام ٢٠٠٣ ، الجغرافيات المتغيرة لمحافظة الإسكندرية خلال النصف الثانى من القرن العشرين ودورها فى التنمية ، وقد تناول فى الفصلين الثالث والرابع خطة نشأة مدينة الإسكندرية ومحاور التوسع العمرانى بعد ذلك ومحاولات المخططات العمرانية فى تنظيم اتجاهات هذا التوسع ، وأشارت إلى تقييم هذه المخططات وضرورة تخطيط مناطق التوسع العمرانى الجديدة لكى لا نعيد تخطيطها ومحاولة حل مشكلاتها فيما بعد .
١١. دراسة فتحى محمد أبو عيانة عام ٢٠٠٥ ، جغرافية الإسكندرية ، والتى تضمنت دراسة المحافظة من حيث خصائصها الجغرافية وسكانها وكذلك وظائفها وأنماط العمران بها وتخطيطها لتقييم وضع المحافظة بطريقة غير مباشرة والوقوف على جوانب القوة والضعف بها .

سادساً : مناهج الدراسة ومصادرها :

١. مناهج الدراسة

اعتمدت الطالبة على عدد من المناهج والأساليب البحثية **مثل** :

أ. **المنهج الموضوعى** الذى تم الاعتماد عليه فى دراسة تقييم المخططات العمرانية .

ب. **المنهج الإقليمى** لدراسة كافة الظاهرات والمفردات الصغيرة دون تجزئه وتفسير التوزيع الجغرافى لها داخل حدود المحافظة .

ج. **المنهج التاريخى** لدراسة التطور العمرانى والمخططات العمرانية بمحافظة الإسكندرية منذ نشأتها وحتى عام ٢٠١٢ ، ومن خلال هذا المنهج تمكنت الطالبة أيضاً من وضع مخطط مقترح للمحافظة حتى عام ٢٠٣٦ .

كما استخدمت الطالبة بعض **الأساليب الكارتوجرافية والكمية** كعوامل مساعدة لتقييم هذه المخططات والوصول للنتائج المرجوة من الدراسة **مثل** : أسلوب **تحليل الخرائط** باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS ، وأسلوب **التحليل الرباعى (SWOT)** ، وأسلوب **المقترح / التنفيذ** .

٢. مصادر الدراسة

المرحلة الأولى: بيانات الدراسة :

أ. بيانات خاصة عن عناصر المناخ بمحافظة الإسكندرية ، مصدرها الهيئة العامة للأرصاد الجوية (قسم المناخ) .

ب. بيانات خاصة بعدد السكان وتوزيعهم داخل محافظة الإسكندرية ، ومصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (تعدادات المحافظة) .

ج. بيانات خاصة بأعداد وتوزيع الخدمات المختلفة بمحافظة الإسكندرية ، ومصدرها إدارة الإحصاءات المركزية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الإسكندرية .

د. بيانات عن أسعار الأراضى فى محافظة الإسكندرية ، ومصدرها الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، جهاز حماية أملاك الدولة .

هـ. بيانات خاصة بالمخططات العمرانية بمحافظة الإسكندرية ، ومصدرها الهيئة العامة للتخطيط العمرانى .

و. بيانات خاصة بالمشكلات التى تعانى منها الإسكندرية وخاصة مشكلة العشوائيات بها ، ومصدرها الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الإسكندرية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

ز. الخرائط اللازمة للدراسة وخاصة خرائط المحافظة وخرائط المخططات ، ومصدرها الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، والهيئة المصرية العامة للمساحة .

المرحلة الثانية : الدراسة الميدانية :

وتمت الدراسة الميدانية وفق برنامج محدد سلفاً حيث قامت الطالبة بزيارة ١٢ منطقة موزعة على أنحاء المحافظة وتمثل أنماطها العمرانية المختلفة لاستطلاع مستوى الرضا عن السكن والخدمات بهذه المناطق ، والتعرف على مدى استيعاب المحافظة لمشكلاتها ، مع جمع المقترحات من سكان هذه المناطق لتطويرها ، وذلك فى الفترة من ٢٠١٤/١٢/١٧ حتى ٢٠١٤/١٢/٣٠ ، وتم جمع البيانات من ٢٤٥ عينة شملت مختلف الأعمار والحالات الاجتماعية والاقتصادية ، وتوزع هذ العينات على هذه المناطق كالآتى :

أ. **العمران الحضرى المخطط** : بالتطبيق على منطقتى سبورتنج وبرج العرب الجديدة يومى ٢٠١٤/١٢/١٨ و٢٠١٤/١٢/١٩ وبعدد ١٢ ، ١٦ عينة على التوالى .

ب. العمــران الحضــرى العشــوائى : ويمثلـه منطقتـى سـيدى بشـر قبلـى والهانوفيـل يـومى ٢٠١٤/١٢/٢٠ و٢٠١٤/١٢/٣٠ وبعـدد ٢٣ ، ١٢ عينـة علـى التـوالى كمثـال للمنـاطق العشـوائية ، كمـا تـم اسـتطلاع مستوى الرضا فى منطقتى طوسون والعامرية يومى ٢٠١٤/١٢/٢١ و٢٠١٤/١٢/٢٤ وبعدد ١٨ ، ١٤ عينة على التوالى كمثال للتوسع العمرانى العشوائى على أطراف الكتلة العمرانية للمحافظة شرقاً وغرباً .

ج. العمــران الانتقــالى الحضــرى/الريفى : باختيـار منطقتـا المنشـية البحريـة وخورشـيد البحريـة يـومى ٢٠١٤/١٢/١٧ و٢٠١٤/١٢/٢٢ وبعدد ٣١ ، ٢٤ عينة على التوالى .

د. العمـران المخـتلط الحضـرى/البدوى : يمثلـه منطقتـا بـرج العرب القديم والناصـرية يـومى ٢٠١٤/١٢/٢٨ و٢٠١٤/١٢/٢٥ وبعدد ١٧ ، ٢٢ عينة على التوالى .

هـ. العمـران المبعثـر : بـالتطبيق علـى منطقتـى عزبـة حـوض ١٠ وقريـة أحمـد عرابـى يـومى ٢٠١٤/١٢/٢٧ و٢٠١٤/١٢/٢٩ وبعدد ٢٩ ، ٢٧ عينة على التوالى .

تتخلل هذه المراحل زيارات متفرقة لبعض الهيئات الحكومية مثل : مركز ومدينة برج العرب ، وجهاز مدينـة بـرج العـرب الجديـدة ، وجهـاز حمايـة أمـلاك الدولـة ، ومركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القـرار التـابع لمحافظة الإسكندرية ، والهيئة العامة للتخطيط العمرانى .

سابعاً : صعوبات الدراسة :

- قلة المراجع الجغرافية فى موضوع التخطيط العمرانى بشكل عام والتقييم الجغرافى للتخطيط بشكل خاص .
- بالإضافة لصعوبة الحصول على البيانات والخرائط الخاصة بالمخططات العمرانية أو الدراسات المتعلقة بالتخطيط العمرانى للمحافظة ، والسماح فقط بالاطلاع على بيانات أعوام سابقة .
- صعوبة الحصول عن البيانات والتقاط الصور خلال الدراسة الميدانية والسبب اعتقاد سكان المناطق بأن هذه الدراسات لا تجدى نفعاً ولا تعود عليهم بأى فائدة .

ثامناً : خطة الدراسة :

تتضمن الدراسة أربعة فصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة وقائمة مراجع .

وتتنـاول **المقدمــة** موضـوع الدراسـة وأهميتهـا وأهـدافها ، وأسـباب اختيـار الموضـوع ، ومـنهج الدراسـة ومصادرها ، والدراسات السابقة والصعوبات التى واجهت الطالبة .

يتناول **الفصل الأول** الخصـائص الجغرافيـة لمحافظـة الإسكندرية وعلاقتها بالمخططـات العمرانيـة وذلك عبر مجموعة من العناصر تشمل الموقع والعلاقات المكانية والتكوين الجيولوجى وظاهرات السطح والمناخ بعناصره المختلفة ثم التربة ، كما يدرس السكان ورصد التغيرات التى طرأت على الهيكل السكانى للمحافظة مـا بـين حجـم وتوزيـع وتركيـب والتعـرف علـى خصائصـهم ودراسـة الخـدمات التـى تقدمها المحافظـة لسكانها وإقليمهـا ، كـذلك وظـائف المحافظـة واسـتخدامات الأرض بهـا وتشـمل أسـعار الأراضـى ومـدى تـأثير هـذه العناصر جميعها على توجيه التخطيط العمرانى للإسكندرية ومدى مراعاة المخططات لهذه الخصائص .

ويتعلق **الفصل الثانى** بدراسة التطور العمرانى والمخططات العمرانية بمحافظة الإسكندرية من حيث دراسة نمو الإسكندرية على مر العصور من القديم إلى الحديث بالإضافة للفترة المعاصرة ، كما يوضح المخططات العمرانية التى تمت فى كل عصر ومدى تأثير ذلك على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحافظة ومدى التغير الذى طرأ على طبيعة العمران بها فى كل عصر وما تخلف عن كل عصر ليؤثر فى تخطيط الإسكندرية وما خلفه كل مخطط عمرانى ليؤثر فى عمران المحافظة .

ويعالج **الفصل الثالث** الرؤية التقييمية للمخططات العمرانية بمحافظة الإسكندرية ليشمل تقييم جميع المخططات التى أعدت للمحافظة وبيان السلبيات والإيجابيات بها ، كذلك أسباب فشل بعضها سواء كان ذلك بسبب جوانب إدارية أم عدم دراية بطبيعة المحافظة ومدى احتياجات سكانها أم سوء تنفيذ لبعض عناصرها ، لتلافى هذه العيوب فى المخططات التالية .

ويدرس **الفصل الرابع** المخطط المقترح لمحافظة الإسكندرية حتى عام ٢٠٣٦ **(**رؤية استشرافية**)** وهو اجتهاد من الطالبة فى محاولة لوضع مخطط مقترح لمحافظة الإسكندرية على أساس سليم يقوم بخدمة المجتمع السكندرى وتحقيق تنمية شاملة للمحافظة ومحاولة للتصدى للمشكلات التى تواجه هذا المتجمع ، وتلافى عيوب سابقيه من المخططات العمرانية وعلى فترة زمنية محددة تصل لعام ٢٠٣٦ .

وتأتى **الخاتمة** بأهم النتائج التى تم التوصل إليها من عمليات التقييم التى شملت المخططات العمرانية الخاصة بمحافظة الإسكندرية . وعرض للمشكلات التى تعانى منها المدينة على مر العصور والتى تقف كعقبة فى وجه المخطط لتحقيق تنمية شاملة للمحافظة . ثم نتطرق بعد ذلك للتوصيات التى توصى بها الطالبة لتلافى هذه العقبات والمشكلات .

الفصل الأول

الخصائص الجغرافية لمحافظة الإسكندرية وعلاقتها بالمخططات العمرانية

أولاً : الخصائص الطبيعية

١) الموقع والعلاقات المكانية

٢) التركيب الجيولوجى وظاهرات السطح

٣) الأحوال المناخية

٤) التربة

ثانياً : الخصائص الاجتماعية

١) السكان

٢) الخدمات

ثالثاً : الخصائص الاقتصادية

١) وظائف الإسكندرية

٢) استخدامات الأرض

تمهيد

تعد الطبيعة والإنسان توءمين يؤثران فى تغيير سطح الأرض وتشكيلها ، وأحد أوجه هذا التغيير هو العمران ، فالعمران هو المرآة الحقيقية لأحوال المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية والتنظيمية والبيئية معاً ، وفى الوقت ذاته هو انعكاس للعادات والتقاليد الموروثة والسلوكيات السائدة بين أفراد المجتمع ، كما أنه انعكاس لمدى الالتزام بتطبيق القوانين وتنفيذها **(أمانى أحمد راغب : ٢٠٠٥ : ٤٥)** .

ويفسر النمو العمرانى الكبير الذى شهدته محافظة الإسكندرية العديد من العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية التى تختلف من حيث طبيعتها وخصائصها ومدى قدرتها على تطور هذا النمو ، كما يتباين دورها من فترة إلى أخرى .

ويتناول هذا الفصل الخصائص الطبيعية لمحافظة الإسكندرية من حيث الموقع والعلاقات المكانية والتركيب الجيولوجى وظاهرات السطح والأحوال المناخية ، والخصائص الاجتماعية وأهمها السكان والخدمات ، والخصائص الاقتصادية والتى تتمحور فى وظائف الإسكندرية واستخدامات الأرض بها ، لما لهذه الخصائص من تأثير على النمو العمرانى للمحافظة وبالتالى تخطيطها فبعضها كان عائقاً أمام تطورها العمرانى والبعض الآخر كان بيئة مناسبة لتوسعها مكانياً وبالتالى استلزم ذلك ضوابط وقوانين عمرانية وتخطيط خاص تبعاً لذلك .

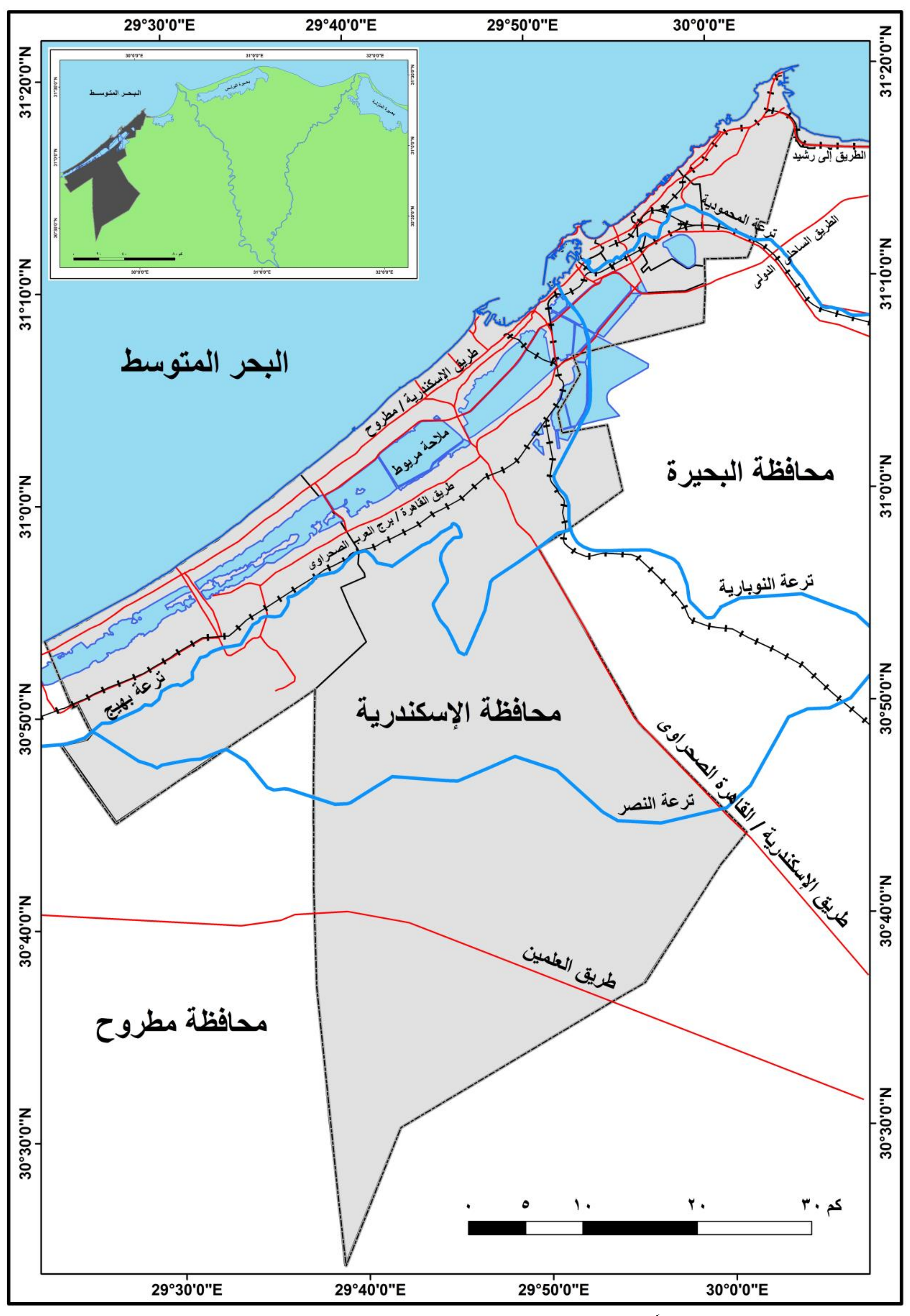
أولاً: الخصائص الطبيعية

١) الموقع والعلاقات المكانية :

تقع محافظة الإسكندرية بين دائرتى عرض ٣٠ْ٢٥َ، ٣١ْ٢٠َ شمالاً وخطى طول ٢٩ْ٠٥َ،٣٠ْ٢٠َ شرقاً ، **شكل (٢)** ، وهى تحتل موقعاً جغرافياً فريداً على شاطئ البحر المتوسط بين ثلاث قارات عريقة فى الحضارة وتتصل بثغورها ودولها عبر مينائها الكبير ، وبسبب موقعها ومميزاته الطبيعية أصبحت الإسكندرية أهم ميناء لمصر وواحدة من الموانئ الكبرى بحوض البحر المتوسط ، وعن طريق هذا الميناء يتم استيراد وتصدير الغالبية العظمى من واردات مصر وصادراتها .

وتمتد الشواطئ الشمالية للمحافظة على البحر المتوسط من خليج أبو قير شرقاً إلى سيدى كرير غرباً لمسافة ٨٣ كيلو متراً . ويتميز سطحها بقلة الارتفاع وتتابع السلاسل الصخرية المتوازية والتى تمتد بمحاذاة الساحل وتنحصر بينها أودية طولية ، تشغل ملاحة مريوط واحداً منها **(أحمد بيومى : ٢٠٠٤ : ٢٣)** .

وتتسع رقعة محافظة الإسكندرية نحو الشرق فيما بين خليج أبو قير فى الشمال ومنطقة أبيس فى الجنوب لمسافة تصل إلى خمسة كليومترات تقريباً ، على حين تضيق نحو الغرب حيث لا يتجاوز اتساعها كيلومتراً واحداً فى منتصف المسافة بين المكس والدخيلة ثم لم تلبث أن تتسع مرة أخرى فى الامتداد الصحراوى نحو الغرب ، ويعزى ذلك إلى امتداد بحيرة مريوط جنوب مدينة الإسكندرية مما أكسبها الشكل الشريطى .



المصدر : من عمل الطالبة اعتماداً على الخرائط الطبوغرافية مقياس ١ : ٥٠٠٠٠ لعام ١٩٩٦ ، خريطة محافظة الإسكندرية مقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٥

شكل (٢) حدود محافظة الإسكندرية عام ٢٠١٢

وتبلغ مساحة المحافظة ٢٣٩٥,٨ كم٢ ، وبقياس معامل الاندماج والذى بلغ ٠,٤٤ يتضح أن شكل المحافظة ضعيف الاندماج ويميل إلى الاستطالة[١] .

والإسكندرية هى المحافظة الرئيسية فى إقليمها التخطيطى الذى يضم محافظات الإسكندرية والبحيرة ومطروح ، وتتقاسم المناطق التى تخضع له فيما بينها فى نواحى الخدمات وتتكامل اقتصادياً فيما بينها .

وتبعد مدينة الإسكندرية عن مدينة القاهرة مسافة ٢٢٠ كم وعن مدينة كفر الشيخ ١١١,٥ كم وعن مدينة طنطا ١١٨,٥ كم ، كما تبعد المدينة عن مدينة مرسى مطروح بمسافة ٢٩٠ كم وعن مدينة دمنهور بمسافة ٦٠,١ كم وعن مدينة شبين الكوم بمسافة ١٤٤,١ كم ، وتبعد أيضاً عن مدينة الزقازيق بمسافة ١٧٨,٩ كم وعن مدينة بنها بمسافة ١٥٩,١ كم وعن مدينة دمياط ٢٠٢,٢ كم ، وعن مدينة المنصورة ١٦٤,١ كم[٢] ، وبهذه المسافات يتضح لنا طبيعة العلاقات المكانية المتبادلة بين مدينة الإسكندرية وما حولها من مدن ، ويسر هذا أيضاً وجود وسائل النقل المختلفة التى عملت على تسهيل حركة السكان بين هذه المدن والإسكندرية ، وبالتالى يعد موقع مدينة الإسكندرية من المواقع الجيدة ذات الخصائص المتميزة .

كما تتمتع المحافظة أيضاً بسهولة اتصالها بأنحاء الجمهورية حيث لا يوجد عوائق طبيعية تحول دون ذلك ، بالإضافة إلى ارتباطها بعدد من الطرق البرية والملاحية **وهى :** طريق الإسكندرية / القاهرة الصحراوى وطريق الإسكندرية / القاهرة الزراعى ، وطريق الإسكندرية / أبو قير/ رشيد ، وطريق الإسكندرية / مطروح الساحلى وترعة المحمودية وترعة النوبارية ، وأيضاً ارتباطها بعدد من خطوط السكة الحديد **وهى :** الإسكندرية / القاهرة ، الإسكندرية / رشيد ، والإسكندرية / مرسى مطروح ، والمطارات (مطار النزهة ومطار برج العرب الدولى) ، والموانئ (الميناء الغربية وميناء الدخيلة) . كل هذه الطرق كانت بمثابة مداخل رئيسية لمحافظة الإسكندرية تربطها بجميع أنحاء الجمهورية بل بالعالم أيضاً .

ويمكن إيجاز أهمية موقع الإسكندرية وعلاقتها بالأقاليم المجاورة وعلاقة مناطقها المختلفة بعضها البعض فى التخطيط العمرانى **فى النقاط التالية :**

أ. أسهم ارتباط محافظة الإسكندرية بعدد كبير من الطرق البرية والملاحية وتعدد مداخلها الرئيسية فى اتساع الرقعة العمرانية بها ، وساعدها فى ذلك أيضاً سهولة اتصالها بالعالم والتأثر به وبحضاراته المتعددة .

ب. تباين هوامش الإسكندرية من حيث نسيجها العمرانى ويرجع ذلك إلى طبيعتها وخصائصها ، فالهوامش الشرقية يغلب عليها الطابع الريفى لقربها من مناطق الدلتا الزراعية ويظهر ذلك جلياً فى شكلها العمرانى الريفى المتحضر ونسيجها العمرانى المكدس ، أما الهوامش الغربية فنظراً لاتساعها وامتدادها العرضى باتجاه الغرب – مقارنة بنظيرتها فى الشرق – حيث تتوافر المساحات الواسعة من الأراضى الفضاء

---

[١] استخدم مقياس هاجيت لقياس معامل الاندماج وهو = ٤ × مساحة الوحدة المكانية ÷ ٣,١٤ × مربع المسافة بين ابعد نقطتين بنفس الوحدة ، راجع :

محمد إبراهيم رمضان ، الأساليب الكمية والنظام الإحصائى (SPSS) فى معالجة البحوث الإنسانية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٣١٧ .

[٢] من حساب الطالبة اعتماداً على برنامج Arc GIS 9.3 لخريطة الدلتا مقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٨

الرخيصة فهى تسمح بمزيد من النمو العمرانى ، ويغلب على هذه الهوامش الطابع البدوى كمل يتميز نسيجها العمرانى بأنه يتكون على شكل نوايات عمرانية **(محمد المغاورى محمود موسى : ٢٠٠٣ : ١٧)** ، مما استلزم بطبيعة الحال مراعاة ذلك عند تخطيط المحافظة ، فخطة المدينة فى حقيقة الأمر كالمرآة تعكس حقائق موضع المدينة لما له من دور حاسم فى توجيه تخطيط المدينة ، وذلك لأن الظاهرات الطبيعية للبيئة المحلية هى التى تحدد امتداد المدينة أو اتساعها .

ج. تميز موقع الإسكندرية بواجهة ساحلية على البحر المتوسط مما ساعد على امتداد العمران بمحاذاة هذا الساحل . بينما وقفت بحيرة مريوط جهة الجنوب عائقاً فى سبيل النمو العمرانى فى هذا الاتجاه ، مما أعطى الكتلة العمرانية للإسكندرية سمة الامتداد الشريطى الذى سار على هيئته جميع المخططات العمرانية بداية من مخطط النشأة ٣٣١ ق.م وحتى المخطط العام حتى عام ٢٠١٧ م رغم اختلاف أهداف كل مخطط ودواعى تصميمه[١] .

د. أدى اختلاف مساحة المحافظة نتيجة الامتداد العمرانى وخاصة بعد إضافة أجزاء إليها شرقاً من محافظة البحيرة وغرباً من محافظة مطروح إلى اتباع سياسات تخطيطية مختلفة على مر العصور بدءاً من تخطيط المدينة فى مخطط النشأة وحتى المخطط الشامل ٢٠٠٥ التى اهتمت بدراسة الأراضى الزراعية بعد ضم أجزاء منها إلى المحافظة وانتهاءً بمخطط ٢٠١٧ الذى اهتم بدراسة مناطق الساحل الشمالى وبرج العرب غرباً بعد ضمها إلى المحافظة .

هـ. أدى وجود ترعة المحمودية إلى نشأة العديد من المناطق الصناعية وهى: **منطقة السيوف والعوايد وخورشيد** وهى تقع فى الأطراف الجنوبية الشرقية للمدينة ، **ومنطقة حجر النواتية** وهى تقع جنوب منطقة الظاهرية فى جنوب شرق المدينة ، **ومنطقة النزهة وسموحة ومصطفى كامل** وتقع فى الجزء الجنوبى لقسم سيدى جابر ، **ومنطقة الحضرة وكابو** وتقع فى الجزء الجنوب لقسم باب شرقى ، **ومنطقة محرم بك** وتتركز الصناعة فى هذه المنطقة فى الجزء الجنوبى من قسم محرم بك ، **ومنطقة كرموز** تقع بين منطقة محرم بك شرقاً وجنوباً ومنطقة مينا البصل غرباً ، **ومنطقتا مينا البصل والقبارى** وتقع هذه المنطقة بين قسمى اللبان وكرموز شرقاً وقسم الدخيلة غرباً **(سلوى محمد أمبيوة جبريل : ٢٠١٠ : ٢٥-٣٥)** ، وأدى توطن الصناعة هناك إلى جذب العمالة إليها والاستقرار بالقرب من مصانعهم الأمر الذى انعكس على المناطق السكنية التى تكونت فيما بعد وتميزت بالعشوائية وسوء التخطيط وبالتالى البناء على مساحات واسعة من الأراضى الزراعية التى كانت تمثل الظهير الزراعى لمدينة الإسكندرية وأيضاً تلوث الهواء الذى يؤثر على الحالة الصحية للسكان وتلوث مياه ترعة المحمودية ، ولكن بعد اتباع سياسة الإصلاح الاقتصادى ونظام الخصخصة تحولت هذه المناطق إلى أطلال بسبب توقف أغلب المصانع بها ، خاصة فى ظل اقتراح مخطط ٢٠٠٥ و٢٠١٧ تفريغ مدينة الإسكندرية من المصانع القائمة بها

---

[١] سيتم شرح هذه المخططات بالتفصيل فى الفصل الثانى .

ونقلها إلى غرب وجنوب غرب المحافظة ، إلا أنه لم يتم استغلال هذه المساحات فى تطوير المناطق الواقعة بها ومدها بالخدمات اللازمة .

و. أسهم وجود مساحات كبيرة من الأراضى الصالحة للزراعة فى تغير الظهير الزراعى للمحافظة ونشأة مراكز عمرانية ريفية جديدة منها مشروع الاستزراع المعروف باسم ٢١٠ ألف فدان فى جنوب غربى المحافظة والذى تولت استصلاح واستزراع أراضيه عدد من الشركات الزراعية ، وتقسم أراضى هذه المشروع إلى ثلاث مناطق الأولى بمساحة ٧٠ ألف فدان فى شرق الطريق الزراعى (النهضة) ، والثانية ومساحتها ٥٠ ألف فدان إلى الغرب من هذا الطريق (مريوط) ، والثالثة وتقع أيضاً إلى الغرب من الطريق الصحراوى ومنطقة بنجر السكر التى تضم ٢٣ قرية نموذجية جزء منها **(محمد الفتحى بكير : ١٩٩٩ : ٣٠)** ، وتتعرض هذه الأراضى للزحف العمرانى عليها وتحويل أكثر الأراضى الزراعية بها إلى أراضى يسمح للبناء عليها ، ويرجع ذلك إلى أولاً زيادة عدد السكان فى هذه المناطق دون تخطيط لأماكن التوسع العمرانى بها وثانياً مشكلة صعوبة وصول المياه إلى الأراضى الزراعية هناك .

ز. ساهم امتداد الإسكندرية على البحر فى إنشاء العديد من الموانئ بدءاً من ميناء أبو قير وحتى ميناء سيدى كرير ، بالإضافة إلى نشأة العديد من المصايف والبلاجات وما رافق ذلك من خدمات سياحية ساعدت على وضع الوظيفة السياحية كأحد أهم وظائف الإسكندرية ، الأمر الذى اهتمت به جميع المخططات وإن كانت هذه المناطق قد تدهورت فى الفترة الأخيرة مما يستلزم إعادة تطويرها .

٢) التركيب الجيولوجى وظاهرات السطح :

تدل الأبحاث الجيولوجية الحديثة على أن شاطئ الإسكندرية كان فى عصور ما قبل التاريخ يتألف من سلاسل من الجزر الصغيرة تقع عند مدخل الخليج الذى أصبح فيما بعد بحيرة مريوط ، لكن إنخفاض سطح البحر بالتدريج وتراكم رمال الصحراء أديا مع تعاقب الفترات الجيولوجية إلى ربط هذه الجزر بعضها ببعض وتحول الخليج إلى بحيرة **(إبراهيم نصحى : ٢٠٠٢ : ٢٧٦)** .

ويتألف التركيب الجيولوجى لمحافظة الإسكندرية من تكوينات ورواسب جيولوجية تنتمى لأواخر الزمن الثالث خاصة لعصرى المايوسين والبليوسين ، وتكوينات ورواسب أحدث عمراً ، ترجع فى نشأتها إلى الزمن الرابع وخاصة عصرى البلايستوسين وعصر الهولوسين ، **شكل (٣)** .

وإذا بدأنا بالمايوسين سنجده ممثلاً فى القسم الجنوبى الغربى الأقصى من المحافظة الذى يحتل جزءاً من الطرف الشمالى لهضبة الدفة الممتدة جنوب شرق المحافظة لتنتهى عند مشارف وادى النطرون . وتتألف أرض القسم الجنوبى الغربى من المحافظة من صخور مايوسينية جيرية مع تدخلات من المارل ، وهى تنتمى لتكوين مارماريكا Marmarica Formation ، وتحتوى الصخور على حفريات بحرية مايوسينية . أما البليوسين فتمثله رواسب قارية فى هيئة قشور جيرية Tufa Deposits بالإضافة إلى رواسب حصوية ورمال تغطى أجزاء من المنطقة .

ويتألف النطاق الساحلى المنخفض من عدد من سلاسل الكثبان الرملية التى تتوازى وتتابع من الشمال إلى الجنوب ، وتمتد من الشرق إلى الغرب بموازاة الساحل ، وتحصر فيما بينها منخفضات طولية تمتد

بطولها فى ذات الاتجاه . وتتركب السلاسل من صخور جيرية حبيبية أو بطروخية Oolitic Limestone ، وتتألف الحبيبات أساساً من كربونات الكالسيوم خفيفة التبلور ، وتحتوى على حفريات دقيقة من الجاستروبودا Gastropoda والفورامينيفرا Foraminifera . وفى المنخفضات الطولية البينية الواقعة بين سلاسل التلال الجيرية المتوازية توجد سبخات مالحة و تربات جيرية و طفلة و رواسب طينية يرجع تكوين أحدثها إلى الهولوسين وأقدمها إلى البلايستوسين .

ويدخل ضمن حدود المحافظة فى أقصى شرقها قسم من أراضى الدلتا التى تتألف من رواسب نيلية غرينية ، يتفاوت سمكها من مكان إلى أخر ، وقد تم إرساب مستوياتها العليا خلال العشرة آلاف سنة الأخيرة .

ولعل أهم ما يسترعى النظر عند دراسة معالم سطح أراضى المحافظة ذلك التنوع رغم قلة الارتفاع . فخط الساحل بتعرجاته ظاهرة . وتلك السلاسل من تلال الكثبان الرملية ظاهرة . وما ينحصر بينهما من منخفضات ظاهرة ، وكذلك بحيرة مريوط ذاتها ظاهرة فريدة ، وكلها أشكال أرضية تعطى المحافظة شخصية فريدة ، **شكل (٤)** ، وتستحق الدراسة **(فتحى أبو عيانة : ٢٠٠٥ : ٣٠)** .

أ. خط الشاطئ

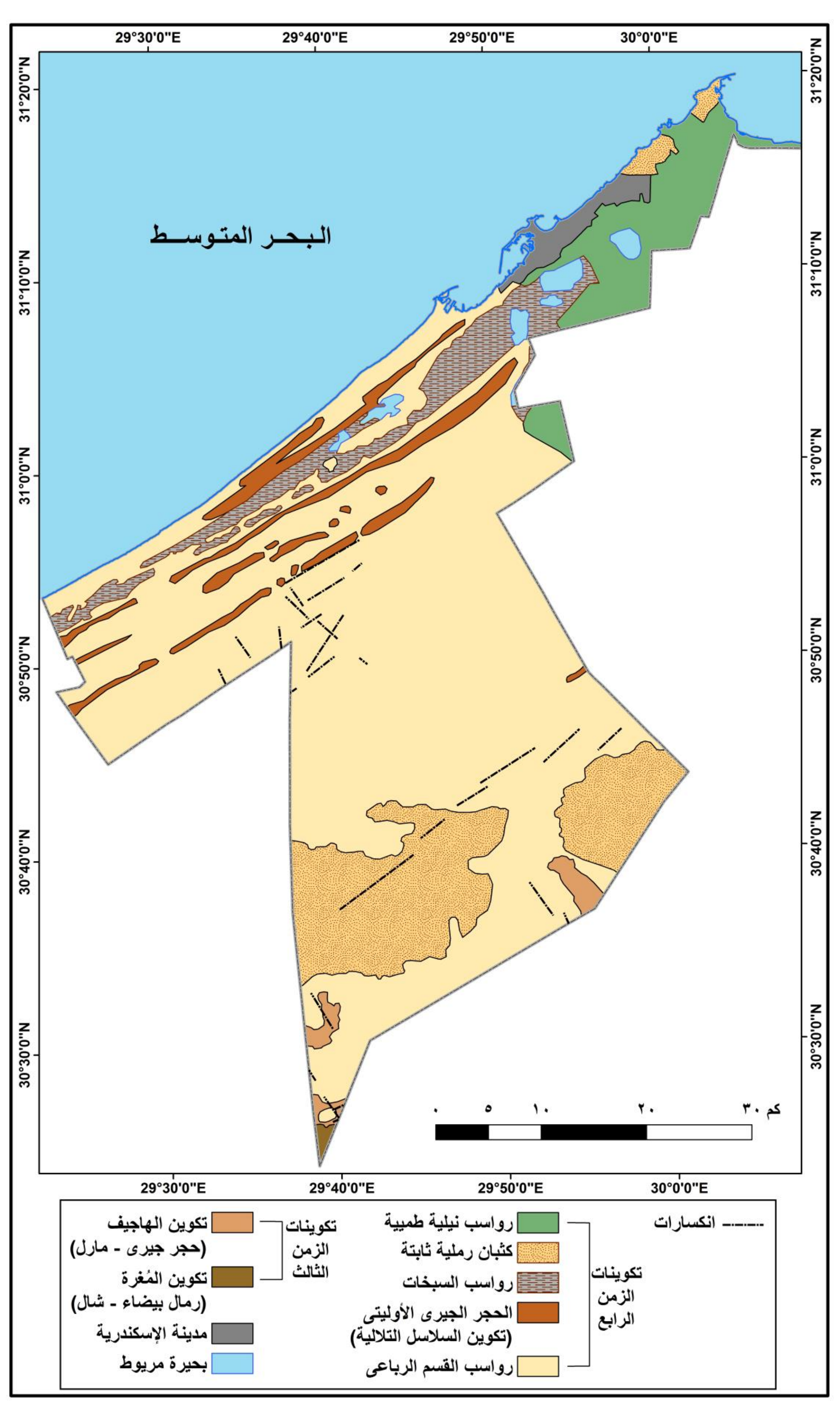
عند تتبع شواطئ الإسكندرية يلاحظ أن شاطئها المطل على خليج أبو قير رملى قليل التعرج ، وتبرز أبو قير الصخرية فى البحر ، ومنها ينحرف خط الشاطئ فى اتجاه عام جنوبى غربى حتى خط الحدود .

وخط الشاطئ هنا هين فى تعرجاته وتظهر به عدد من الجزر – ومنها جزيرة الأختين وجزيرة غريشة الصغرى وغريشة ، وابن عسيل والمسخوطة وجزيرة حلاوة والحجرية ، وغيرها من الجزر أو المسلات البحرية والخلجان الضحلة التى تكتنفها بلاجات رملية ، ويحدد كل خليج رأسان أرضيتان بارزتان فى البحر أشهرها خليج ستانلى . وفيما بين السلسلة ورأس العجمى نجد خط الشاطئ اصطناعياً فى معظمه ، يكتنفه عدد كبير من الجزر التى هى بقايا سلسلة الكثبان الشاطئية ، وإلى الغرب من رأس العجمى يظهر خط الشاطئ ضحل التعرج تكتنفه خلجان هلالية فسيحة لا تكاد تظهر لها رؤوس واضحة .

ب. سلاسل التلال الجيرية

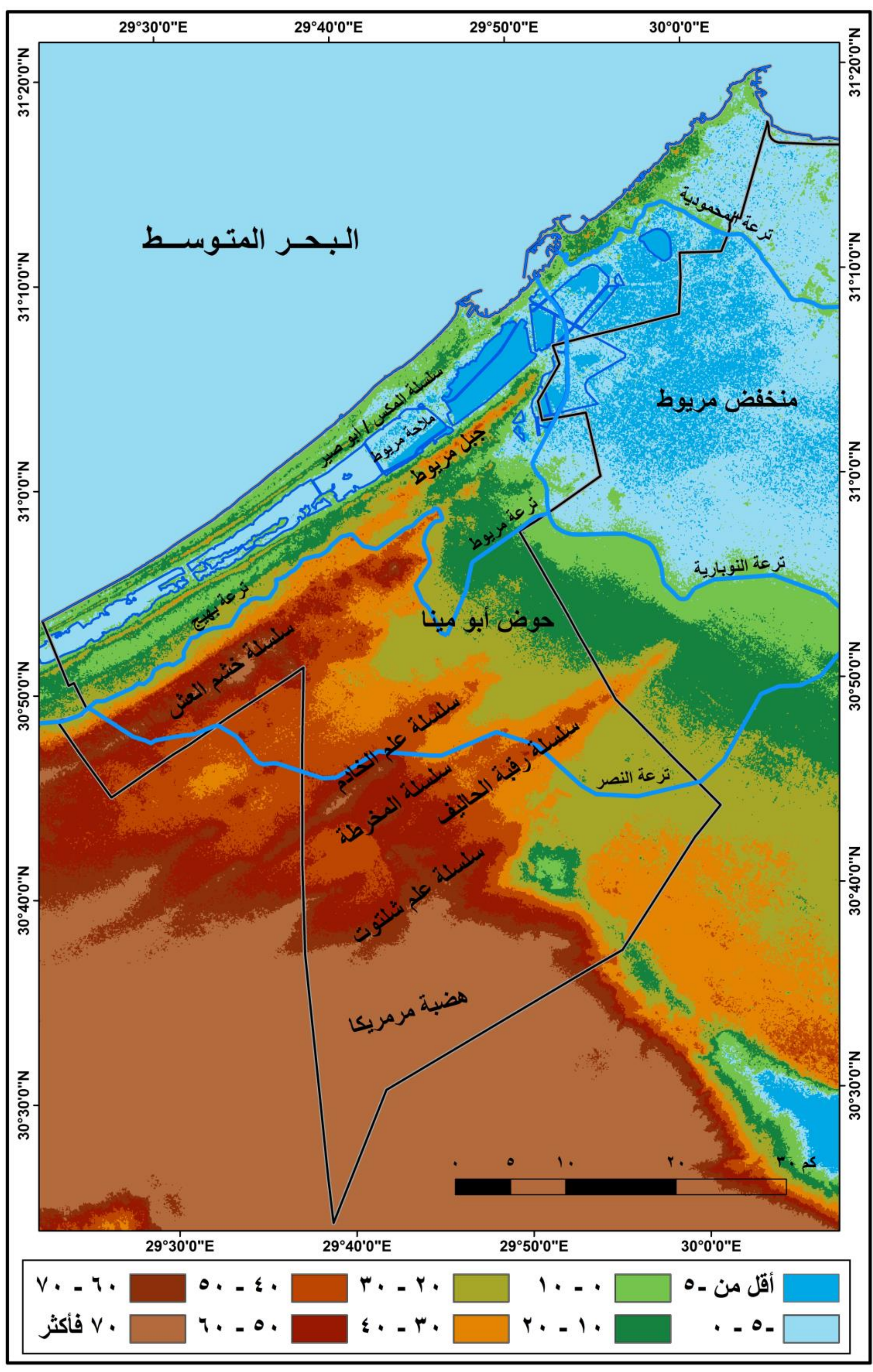
يتسم هذا القطاع الساحلي لمحافظة الإسكندرية بسلسلة من الكثبان الرملية الجيرية البيضاء التى تمتد موازية للساحل مكونة سلسلة شبه متصلة من التلال الرملية المتعاقبة ، تسمى السلسلة الساحلية **(الهيئة العامة للتخطيط العمرانى : ٢٠١٠ : ١٢٨)** .

ويقع إلى الجنوب من سلسلة الكثبان الساحلية المشار إليها صفوف متوازية من الحواف الصخرية الموازية للشاطئ يصل عددها إلى ثمان وارتفاع الواحد منها يتراوح بين ١٠ أمتار و ٥٠ متراً ، بل إن بعضها يصل إلى أكثر من ذلك ، ويفصلها عن بعضها مناطق مسطحة يصل اتساعها إلى عدة كيلومترات ، وتتكون هذه الحواف الصخرية من رمال جيرية وأصداف حفرية متماسكة بأسطحها المستديرة الملساء ، منها **على سبيل المثال** سلسلة المكس أبو صير ، سلسلة جبل مريوط ، سلسلة خشم العش وغيرها .



المصدر : من عمل الطالبة اعتماداً على خريطة مصر الجيولوجية مقياس ١ : ٥٠٠٠٠٠ ، لوحة الإسكندرية لعام ١٩٨٦

شكل (٣) الخريطة الجيولوجية لمحافظة الإسكندرية



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على الخرائط الطبوغرافية مقياس ١ : ٥٠٠٠٠ لعام ١٩٩٦ ، صورة المرئيات الفضائية لاندسات ، **Landsat Satellite IMG Delta** ، للدلتا ، مايو ٢٠١٢ ، Dem Egypt (2000) ،

Zahran A. A. (2008) : Geotechnical Study of Carbonate Rocks on The Area Between Alexandria and EL-Alamein Along The Mediterranean Sea Coast of Egypt , Univ. Bull. Environ. Res. Vol. 11 No. 1 , p37 .

شكل (٤) مستويات السطح بمحافظة الإسكندرية

أما جنوب منطقة الحواف الصخرية فيمتد سهل صخرى مسطح (حمادة) يغطيه فى بعض المواقع القليلة طبقة رقيقة من الرواسب الناعمة ، وتتناثر على سطحه الأحجار الصغيرة الناتجة عن عمليات التعرية ، ويسمى هذا السهل بسهل مريوط (هضبة مرمريكا) أو الهضبة الميوسينية .

ج. المنخفضات

يوجد فى محافظة الإسكندرية ثمان سلاسل تلالية تحصر فيما بينها عدد من المنخفضات البينية تمتد موازية لخط الساحل ومتوازية معها ، وتتباين هذه المنخفضات فى المساحة والشكل وإن كان معظمها يأخذ الشكل الطولى ، وتتجه من الشرق إلى الغرب ، ويرتفع منسوب قاعها كلما اتجهنا جنوباً .

وهى تكون مغطاة برواسب جيرية وطفلية بنية اللون ، وتظهر من تحتها طبقات من الجير والجبس متجمعة فى السبخات والمستنقعات الضحلة ، لذا ينتشر فى تلك المنخفضات المحاجر الخاصة باستخراج الجبس خاصة فى جنوب وغرب إقليم مريوط (**إسماعيل حسن البنا : ٢٠١١ : ٤٥**) .

د. بحيرة مريوط

تعد البحيرة من ظاهرات السطح المهمة فى المحافظة ، فهى العامل الطبيعى الرئيسى فى توجيه حركة البناء والعمار ، وهى السبب فى اختفاء امتدادت السلاسل التلالية والمنخفضات الطولية المحصورة بينها . وهى تختلف عن بقية بحيرات شمال الدلتا فى أنها أوضح استطالة وأكثر عمقاً ، وأدنى منسوباً عنها وعن البحر فهى أدنى بنحو ٣ أمتار لأنها منفصلة عنه . وهى لذلك تحتاج لصرف صناعى عن طريق طلمبات المكس .

وقد تأثرت مساحتها وما تزال بعوامل التجفيف **الطبيعية** كإرساب الطمى وتراكم البقايا النباتية وسفى الرمال ، **والبشرية** مثل شق الترع والمصارف ، ومد الطرق وجسور السكك الحديدية ، إضافة إلى عمليات التجفيف والاستصلاح فى العقود الأخيرة التى تسير على دفعات غير مطردة ، أضف إلى ذلك طلمبات المكس التى أسهمت فى تخفيض منسوب البحيرة إلى ٣ أمتار تحت مستوى سطح البحر ، لذلك تعد بحيرة مريوط أشد البحيرات تقلصاً وعرضة للزوال لقربها من مدينة الإسكندرية وتعرضها للتجفيف وللاستزراع وللإسكان .

وتنقسم البحيرة إلى ٤ أحواض رئيسية لا يوجد بينها اتصال مباشر وبالتالى فإن نوعية المياه فى كل منها تختلف ، كما يوضح الجدول (٢) .

جدول (٢) خصائص أحواض بحيرة مريوط عام ٢٠٠٧

الحوض	المساحة (بالفدان)	متوسط منسوب المياه	عمق الماء	الملوحة (جرام / لتر)
الرئيسى	٣٥٠٠	- ٣.٧ م	١.٢ م	٢.٤٩
الشمالى الغربى	٥٠٠٠	- ٣.٦ م	١.٢٥ م	٧.٠٩
الصيد	١٠٠٠	- ٣.٧٥ م	١.٣٥ م	٧.٨٨
الجنوبى الغربى	٥٠٠٠	- ٣.٦	٠.٥٠ م	٦.٢٢

المصدر: سمير محمود نصر ، محمد صلاح الدين حسونة ، تقرير عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة الإسكندرية وتطور حالة بحيرة مريوط ، معهد الدراسات العليا والبحوث ، جامعة الإسكندرية ، سبتمبر ٢٠٠٧

ويمكن إيجاز علاقة التركيب الجيولوجى وظاهرات السطح بالتخطيط العمرانى **فى النقاط التالية :**

أ. ارتبط تخطيط شوارع الإسكندرية بالتركيب الجيولوجى ، فهذه التكوينات الرسوبية سهلت بشكل كبير عملية إنشاء العديد من الطرق عليها إلا إنها تحتاج إلى صيانة مستمرة بسبب عمليات الهبوط التى تحدث من آن إلى أخر بسبب وجود الصخور الجيرية ، وتبعاً لذلك نلاحظ وجود شبكة من الطرق تتخد الشكل الشريطى متماشية مع تكوينات الصخور الجيرية والرواسب الحصوية .

ب. تباين ارتفاعات المبانى من منطقة إلى أخرى ، ففى بعض المناطق التى تسودها التكوينات الجيرية ترتفع المبانى بأساسات خاصة تتحمل ثقل ١٥ طن / قدم٢ ، أما فى الأجزاء التى تتكون من حصى مفكك ورمال خشنة متماسكة نتيجة لردم أجزاء من منخفضات المحافظة يتضح أن درجة الحمولة بها ٤ طن / قدم٢ **(William M. March : 1983 : 91)** وبالتالى يجب مراعاة ذلك عن تخطيط أى منطقة ، والدليل على ذلك المبانى المرتفعة التى تم إنشاؤها فى مناطق العصافرة وسيدى بشر والمندرة قبلى دون أساسات جيدة تراعى طبيعة التكوين الصخرى لهذه المناطق وبالتالى أصبحت مبانى مائلة ، **صورة (١)** .

ج. أسمهت التكوينات الرملية الشاطئية فى إنشاء عدد من البلاجات (المعمورة وميامى وجليم ، وسيدى بشر وستانلى والشاطبى ، والدخيلة ومن البيطاش حتى قرى الساحل الشمالى) ، والتى تمثل نمطاً مهماً من أنماط استخدامات الأرضى (النمط السياحى) .



اسم الشارع : شارع متفرع من طريق مصطفى كامل ، **اتجاه النظر** : إلى الشمال ، **أشهر مَعلم فى المكان** : مدرسة العمراوى الإبتدائية

صورة (١) نموذج من المبانى المائلة فى منطقة العصافرة قبلى

يتضح من الصورة عدم مراعاة البناء الصحيح الذى يتناسب مع التكوينات الصخرية لمنطقة العصافرة قبلى التى تتكون من تربة طميية من دلتا النيل لا يتناسب معها البناء بارتفاعات كبيرة فهذا الميل هو نتاج للبناء بدون أساسات جيدة تراعى طبيعة تكوين التربة .

د. توفر خامات الطفلة والحجر الجيري بالمحافظة فى طبقات قد تصل إلى ١٨م فى العمق ، واستخدامها فى توفير أحجار البناء البيضاء وكذلك توفير الطفلة المستخدمة فى صناعة الأسمنت واستخراج مواد الجير والجبس (**محمد عبد الفتاح عزب : ١٩٩٨ : ٣٥**) .

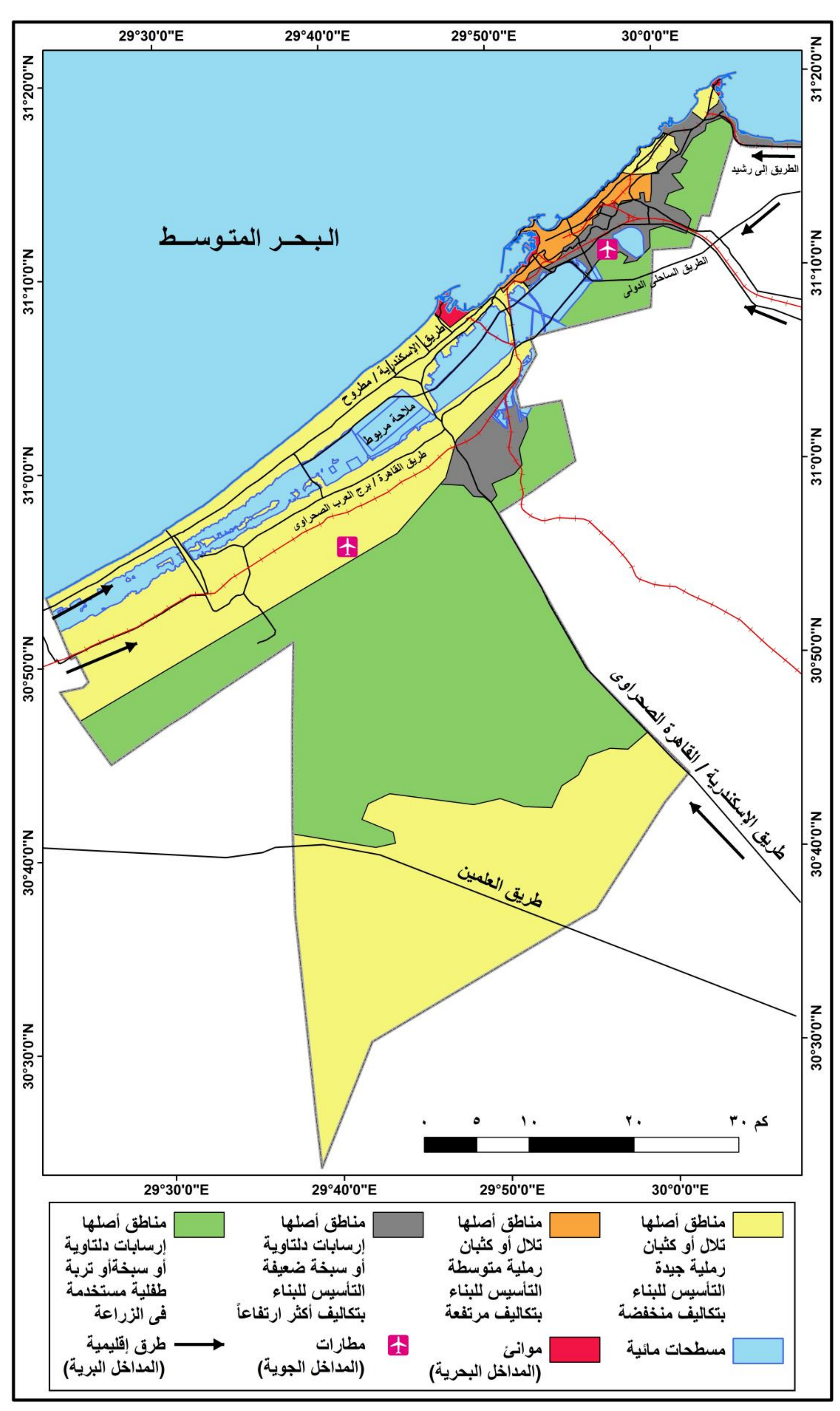
هـ. شيدت مبانى كثيرة فى المحافظة على مجموعة من التلال التابعة لسلسلة المكس / أبو صير ، ويتضح ذلك فى مخطط النشأة حيث كانت هذه التلال الأساس الذى بنيت عليه الإسكندرية منذ نشأتها ، كما تم إزالة بعض أجزاء منها فى غرب الإسكندرية ليحل محلها مناطق عمرانية جديدة ويظهر ذلك بوضوح فى منطقة العجمى ، بالإضافة إلى سلسلة جبل مريوط التى تم إنشاء منطقة ايكنج مريوط عليها وكذلك سلسلة خشم العش التى تم إنشاء مدينة برج العرب الجديدة ومطار برج العرب أيضاً عليها .

و. دعم خط الساحل وتعرجاته فى قيام العديد من المصايف عليه مما جعل الإسكندرية أحد مصايف مصر المهمة وأضافت الوظيفة السياحية لوظائفها المتعددة ، ويتضح ذلك عند تتبع انتشارها على خط الساحل بدءاً من مصيف المعمورة وحتى القرى السياحية فى الساحل الشمالى الغربى ، كما ساعد على إنشاء العديد من الموانئ عليه **مثل** : ميناء أبو قير والميناء الغربى وميناء الدخيلة حيث تعد الإسكندرية أحد أهم الموانئ فى مصر .

ز. عند النظر لسطح المحافظة نجد أنه يخلو من التعقيد والتضرس فهو إلى حد كبير يتميز الاستواء والانحدار الهين مما يستلزم عند بناء المناطق السكنية أن تتخذ شكلاً معيناً يتميز بانخفاض مبانيها الأمامية (الشمالية) ثم تبدأ فى الارتفاع كلما اتجهنا إلى الداخل (تجاه الجنوب) حتى تتمتع جميعها بالمظهر الجمالى المطل على البحر وبنسيمه الملطف للجو وكذلك الرياح الشمالية ، وبالتالى أدى استواء سطح الإسكندرية وعدم الالتزام بالارتفاعات المحددة للمبانى أن حجبت المبانى المرتفعة على البحر الرؤية عن المبانى التى تقع خلفها (فى الجنوب) .

ح. على الرغم من وجود بحيرة مريوط ضمن حدود المحافظة التى كانت بمثابة الحائط الذى توقف عنده الامتداد العمرانى لها إلا أنها ساعدت على انتشار بعض المناطق السياحية عليها خاصة فى منطقة برج العرب ومنطقة ايكنج مريوط ، هذا بالإضافة إلى أنه تم ردم أجزاء منها لاستصلاح هذه الأراضى وزراعتها بالإضافة إلى بناء قرى نموذجية لتوفير السكن للقائمين عليها (مشروع أبيس) ، وإن كانت هذه المشروعات الزراعية ليست قاصرة على البحيرة فقط فنجد أنه يتم استصلاح العديد من الأراضى فى حوض أبو مينا وزراعتها بالإضافة إلى بناء قرى نموذجية لتوفير السكن للقائمين عليها أيضاً (مشروع قرى بنجر السكر) .

وفى حالة الربط بين التركيب الجيولوجى وظاهرات السطح من ناحية ونشأة العمران من ناحية أخرى يمكن تقسيم الإسكندرية إلى عدة أقسام يوضحها **الشكل (٥)** :



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على خريطة محافظة الإسكندرية مقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٥

شكل (٥) علاقة مورفولوجية الإسكندرية بتخطيطها

- مناطق أصلها تلال أو كثبان رملية جيدة التأسيس للبناء بتكاليف منخفضة تمتد فى ثلاثة نطاقات ، تسير مع خطوط التلال الجيرية ، الأول فى الجنوب تشغله منطقة منقار الهدهد والمناطق المحيطة بها ، والثانى فى الوسط وتشغله مناطق العامرية وبرج العرب ، والثالث فى الشمال (النطاق الساحلى) وتشغله مناطق أبو قير و سيدى بشر والعجمى وقرى الساحل الشمالى .
- مناطق أصلها تلال أو كثبان رملية متوسطة التأسيس للبناء بتكاليف مرتفعة تمتد من منطقة ميامى شرقاً حتى منطقة المكس غرباً .
- مناطق أصلها إرسابات دلتاوية أو سبخية ضعيفة التأسيس للبناء بتكاليف أكثر ارتفاعاً تمتد فى نطاقين ، الأول فى شرق المحافظة ويمتد من منطقة أبو قير ماراً بمنطقة المنتزه حتى منطقة جنوب الورديان (عزبة الصيادين) ، والثانى جنوب بحيرة مريوط وتشغل المناطق الواقعة جنوب منطقة العامرية .
- مناطق أصلها إرسابات دلتاوية أو سبخية أو تربة طفلية تستخدم فى الزراعة ، وتمتد فى الجنوب الشرقى للمحافظة فى مناطق المعمورة وخورشيد وأبيس ، وفى الجنوب فى منطقة قطاعى مريوط والنهضة .
- مواضع تصلح كموانئ بحرية وتشغل مناطق أبو قير والدخيلة والميناء الغربية ، ومسطحات مائية تتعرض للتلوث والتجفيف تتمثل فى بحيرة مريوط وخاصة الحوض الرئيسى الذى يعد أكثرها تلوثاً يليه الحوضين الشمالى الغربى والجنوبى الغربى (**سلوى محمد أمبيوة : ٢٠١٠ : ١٩٣-٢٠٧**) .

٣) الأحوال المناخية

تتصف الظروف المناخية فى محافظة الإسكندرية بالتناسق والتجانس ، فالتنوع المناخى على امتداد مساحتها المحدودة (حوالى ٢٣٩٥,٨ كم٢) قليل . ولا شك أن أراضى المحافظة بموقعها على ساحل البحر المتوسط تعد إلى حد كبير داخلة ضمن مناخه الذى يتميز بشتاء دافئ ممطر وصيف معتدل او حار نوعاً وجاف . لكنها مع ذلك تتاخم الصحراء الغربية ، بل يتوغل جزء منها جنوباً إلى داخلها يزيد على ٤٠ كم ، مما يجعلها تتأثر بكثير من خصائصها المناخية . لذلك فمناخ المحافظة يعد نمطاً انتقالياً بين مناخ البحر المتوسط والمناخ المدارى الجاف (**فتحى أبو عيانة : ٢٠٠٥ : ٦٣**) .

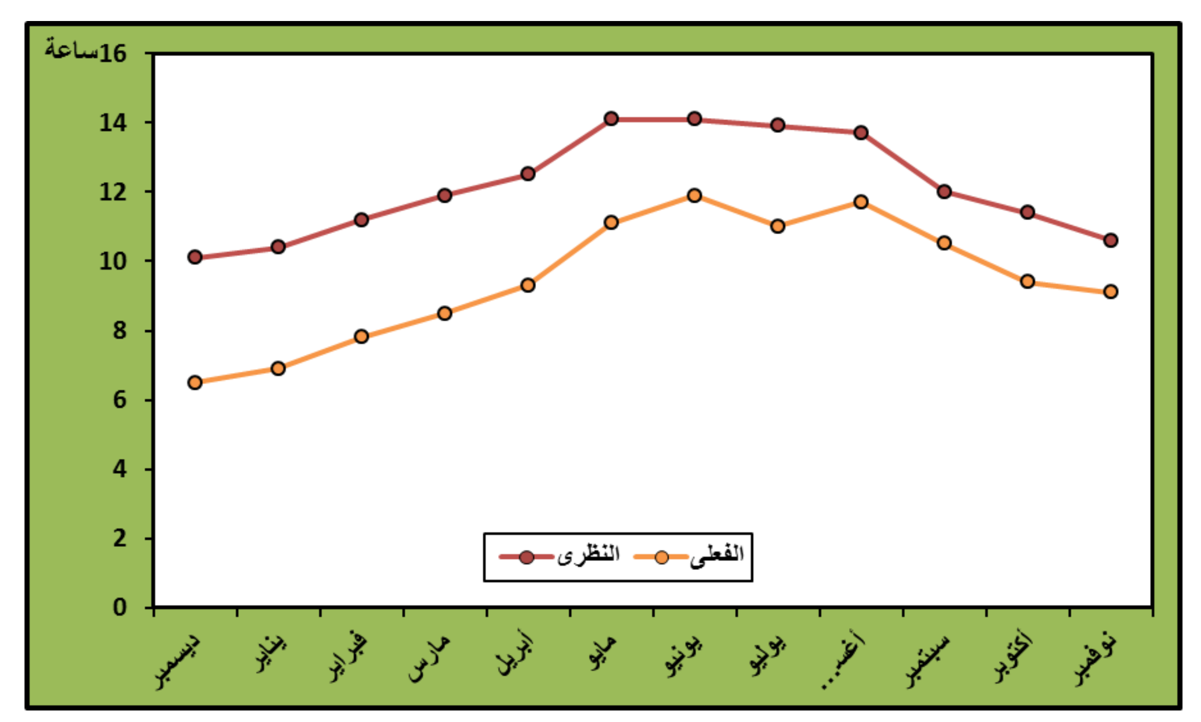
فبالنظر إلى فترات السطوع الشمسى الفعلى والنظرى خلال شهور السنة ، جدول (٣) ، يتضح الآتى :

جدول (٣) المعدل الشهرى والفصلى لفترات السطوع الشمسى فى الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)

(ساعة)

السطوع	ديسمبر	يناير	فبراير	الشتاء	مارس	أبريل	مايو	الربيع
النظرى	١٠,١	١٠,٤	١١,٢	١٠,٦	١١,٩	١٢,٥	١٤,١	١٢,٨
الفعلى	٦,٥	٦,٩	٧,٨	٧,١	٨,٥	٩,٣	١١,١	٩,٦
%	٦٤,٤	٦٦,٤	٦٩,٦	٦٧	٧١,٤	٧٤,١	٧٨,٧	٧٥,٢
السطوع	يونيو	يوليو	أغسطس	الصيف	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	الخريف
النظرى	١٤,١	١٣,٩	١٣,٧	١٣,٨	١٢	١١,٤	١٠,٦	١١,٣
الفعلى	١١,٩	١١	١١,٧	١١,٩	١٠,٥	٩,٤	٩,١	٩,٣
%	٨٤,٤	٨٦,٣	٨٨	٨٦,٢	٨٧,٥	٨٢,٥	٧٦,٤	٨٢,٦

المصدر: الهيئة العامة للأرصاد الجوية ، بيانات غير منشورة ، فى الفترة المذكورة



شكل (٦) المعدلات الشهرية لفترات السطوع الشمسى الفعلى والنظرى فى محافظة الإسكندرية فى الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠)

أن معدله يصل شتاءً إلى نهايته الصغرى ، حيث يبلغ ٧ ساعات ؛ مرد ذلك تكاثر السحب المنخفضة والمتوسطة الارتفاع فى فصل الشتاء الذى لا يكاد يخلو من المنخفضات الجوية . وفى الصيف يتكون ضغط مرتفع نسبياً ، فيبرد الماء بالنسبة لليابس ، فيقل التبخر ويقل ظهور السحب ، ولذلك تصل فترات السطوع الفعلى والنظرى إلى أقصى قيمها ، ليبلغ المعدل الفصلى لفترات السطوع الفعلى ١١,٩ ساعة .

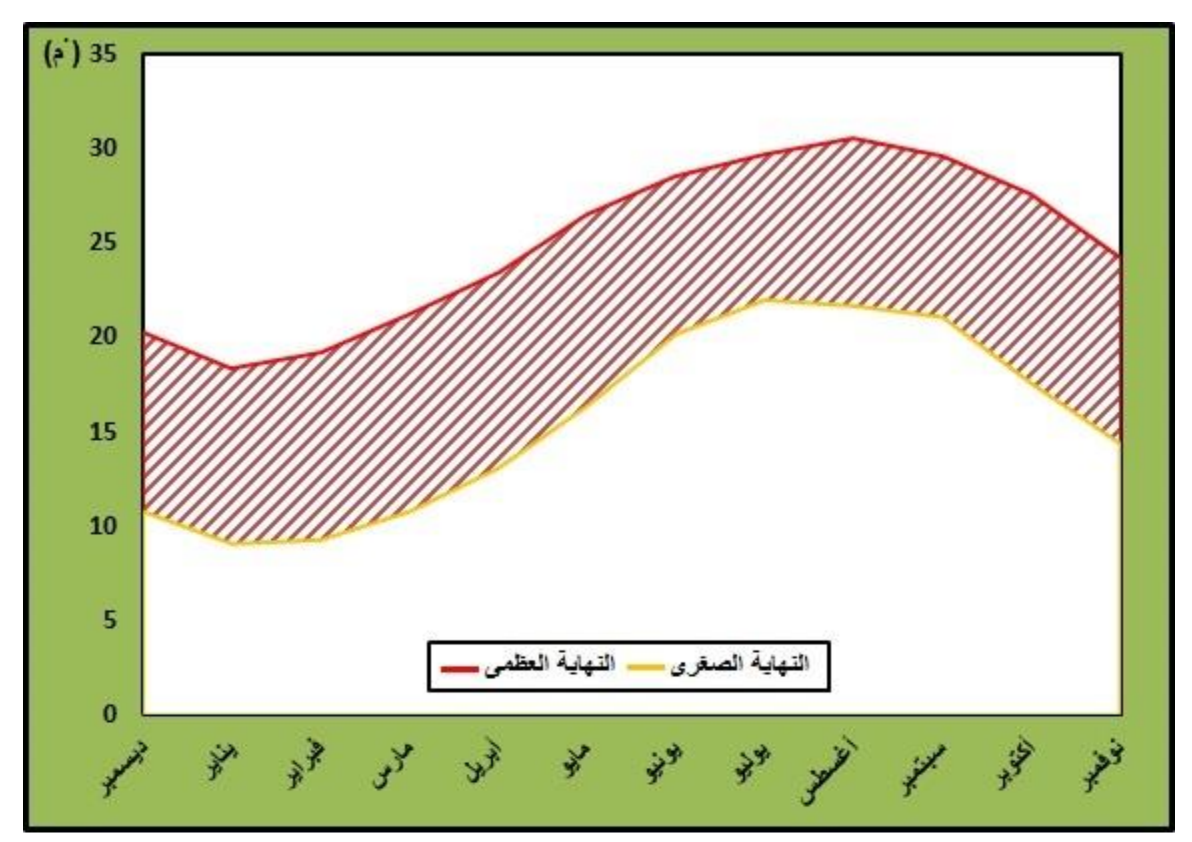
أما درجات الحرارة ، جدول (٤) ، فتنخفض معدلاتها خلال فصل الشتاء ، ١٤,٣ ْم ، ويعد شهر يناير أقل شهور السنة حرارة ، ١٣,٥ ْم . أما فصل الصيف فيشهد الارتفاع الأكبر ، فمعدلات الحرارة تصل إلى ٢٥,٦ ْم ، ويعد شهر أغسطس هو أعلى شهور السنة حرارة ، ٢٦,٥ ْم .

جدول (٤) المعدل الشهري والفصلي لدرجات الحرارة العظمى والصغرى فى الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠)

(درجة مئوية)

الشهر	ديسمبر	يناير	فبراير	الشتاء	مارس	أبريل	مايو	الربيع
النهاية العظمى	٢٠,٣	١٨,٤	١٩,٣	١٩,٣	٢١,٣	٢٣,٥	٢٦,٦	٢٣,٨
النهاية الصغرى	١٠,٨	٩,١	٩,٣	٩,٧	١٠,٨	١٣,١	١٦,٤	١٣,٤
المعدل الشهرى	١٥,٢	١٣,٥	١٤,١	١٤,٣	١٥,٨	١٨,٣	٢١,٢	١٨,٤
الشهر	**يونيو**	**يوليو**	**أغسطس**	**الصيف**	**سبتمبر**	**أكتوبر**	**نوفمبر**	**الخريف**
النهاية العظمى	٢٨,٦	٢٩,٧	٣٠,٦	٢٩,٦	٢٩,٦	٢٧,٦	٢٤,٢	٢٧
النهاية الصغرى	٢٠,٢	٢٢	٢١,٧	٢١,٦	٢١,١	١٧,٦	١٤,٤	١٧,٧
المعدل الشهرى	٢٤,٣	٢٥,٩	٢٦,٥	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٢,٥	١٩,١	٢٢,٤

المصدر: الهيئة العامة للأرصاد الجوية ، بيانات غير منشورة ، فى الفترة المذكورة



شكل (٧) المعدلات الشهرية لدرجات الحرارة العظمى والصغرى فى محافظة الإسكندرية فى الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠)

يختلف سطوع الشمس فتختلف الحرارة فتهب الرياح ، وتعد الرياح فى نطاق الإسكندرية انعكاساً لهذا مجسداً فى الانخفاضات الجوية التى تبدأ موسمها فى شهر أكتوبر ، وبعد ذلك تزداد شدة وعنفاً ، فإذا أتى شهر يونيو خلا الطقس منها وساد الطقس الصيفى ، ولأن الرياح هى حركة الهواء لذلك كان يجب الإلمام باتجاهاتها لمعرفة مدى تأثيرها ، جدول (٥) .

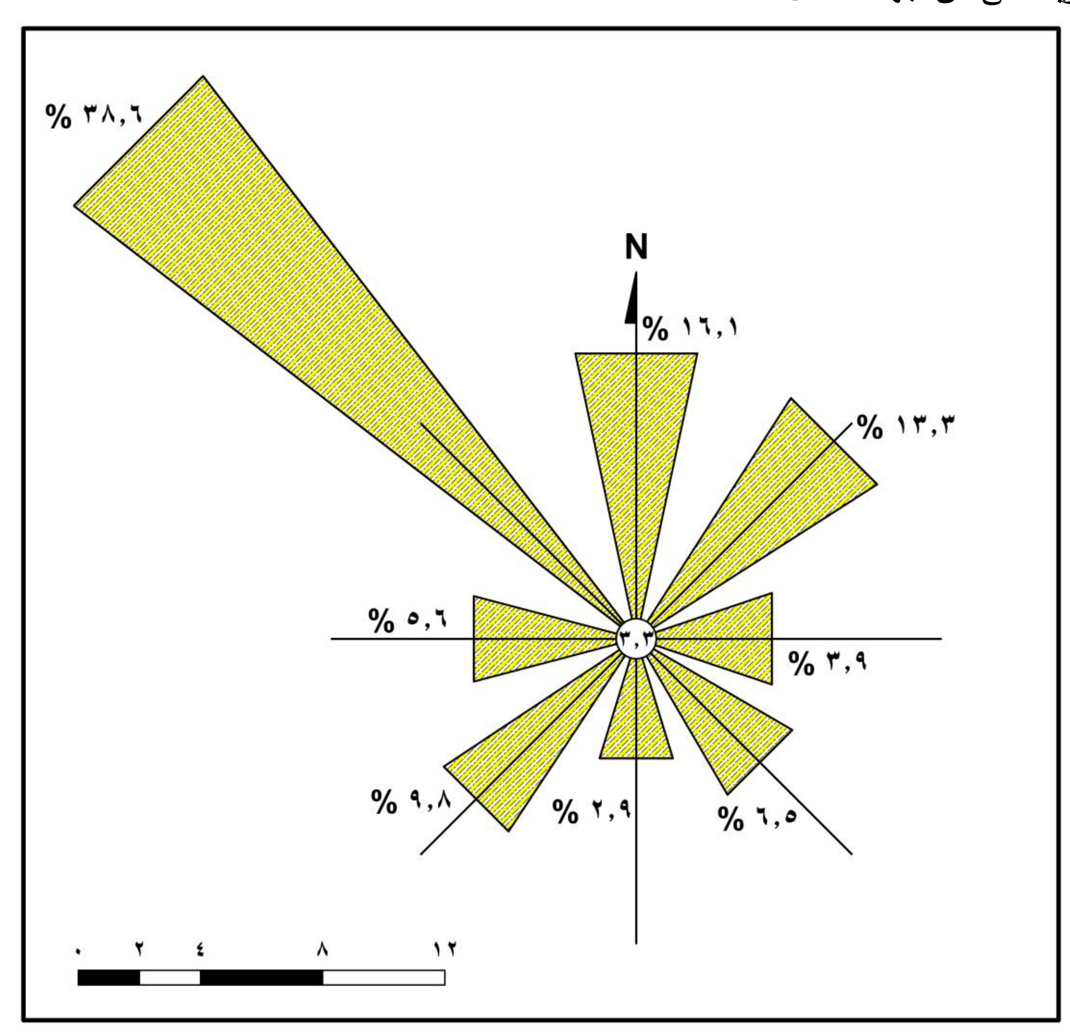
جدول (٥) النسبة المئوية لاتجاهات الرياح خلال فصول السنة بمحافظة الإسكندرية فى الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠)

الاتجاه	شمالية	ش .ق	شرقية	ج .ق	جنوبية	ج .غ	غربية	ش .غ	سكون
الشتاء	٦,٥	١٣,٥	٥,٧	١٠,٢	٥,٦	٢٥,٤	٨,٤	٢١,١	٣,٦
الربيع	١٣,٢	١٦,٨	٥,٧	٩,٣	٢,٢	٥,٣	٦,٦	٣٨,٤	٢,٥
الصيف	١٣,٥	٤,١	٠,٨	١,٥	٠,٨	٢	٤,٩	٧٠	٢,٤
الخريف	٣١,٥	١٨,٨	٣,٣	٤,٨	٢,٨	٦,٦	٢,٦	٢٤,٩	٤,٧

المصدر: الهيئة العامة للأرصاد الجوية ، بيانات غير منشورة ، فى الفترة المذكورة

ورغم اضطراب نظام هبوب الرياح فى الشتاء ، بسبب مرور المنخفضات الجوية ، إلا أنه تمثل الرياح الجنوبية الغربية النسبة الأكبر من قيم اتجاهات الرياح بنسبة ٢٥,٤% ، تليها الرياح الشمالية الغربية بنسبة ٢١,١% . ويتميز نظام هبوب الرياح فى الصيف بالثبات والاستقرار بصورة لا نعتادها ، وهى فى الأغلب شمالية غربية بنسبة ٧٠% ، وهى بذلك تساعد على تلطيف حرارة صيف المحافظة ، وعند النظر إلى الشكل (٨) يلاحظ أن اتجاه الرياح السائد فى المحافظة هو الرياح الشمالية الغربية بنسبة ٣٨,٦% تليها الرياح

الشمالية بنسبة ١٦,١% ثم الرياح الشمالية الشرقية بنسبة ١٣,٣% أى أن ٦٨% من جملة الرياح فى الإسكندرية تأتى من جهة الشمال .



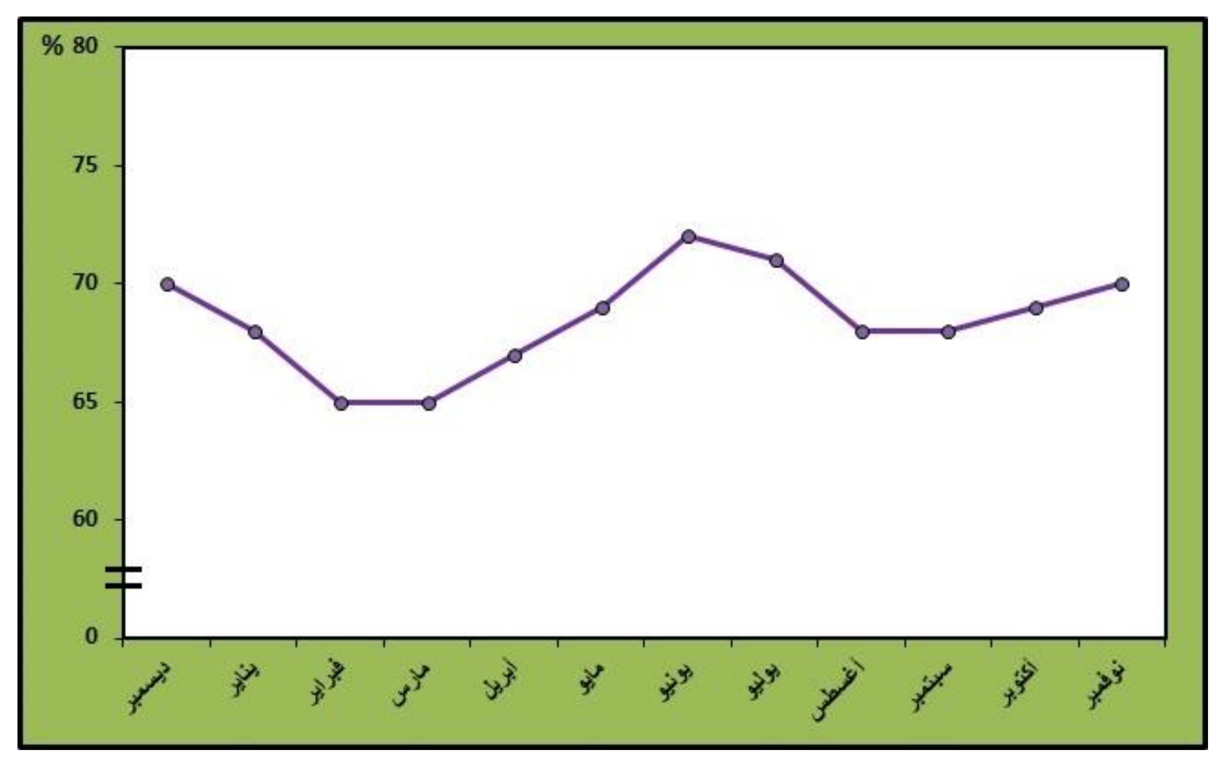
شكل (٨) اتجاه الرياح بمحافظة الإسكندرية فى الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)

أما الرطوبة النسبية فتقل فى الشتاء نتيجة تيارات الحمل الناشئة عن اضطراب الجو ، فهى تساعد على تبعثر بخار الماء ، حتى تبلغ حدها الأدنى فى شهر فبراير ٦٥% . أما الربيع فهو أقل فصول السنة رطوبة تبلغ ٦٧% ، ويرجع السبب إلى تأثير رياح الخماسين الحارة الجافة . وترتفع الرطوبة النسبية فى الصيف فتبلغ ٧٠,٣% والسبب أن حرارة هذا الفصل تساعد على كثرة التبخر من مياه البحر ، بالإضافة إلى الانقلاب الحرارى العلوى الذى يمنع تسرب البخار إلى مستويات الجو العليا ، فيظل الهواء السطحى مشبعاً ببخار الماء .

جدول (٦) المعدل الشهرى والفصلى للرطوبة النسبية بمحافظة الإسكندرية فى الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)
(%)

الشهر	ديسمبر	يناير	فبراير	الشتاء	مارس	أبريل	مايو	الربيع
الرطوبة النسبية	٧٠	٦٨	٦٥	٦٧,٧	٦٥	٦٧	٦٩	٦٧
الشهر	يونيو	يوليو	أغسطس	الصيف	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	الخريف
الرطوبة النسبية	٧٢	٧١	٦٨	٧٠,٣	٦٨	٦٩	٧٠	٦٩

المصدر: الهيئة العامة للأرصاد الجوية ، بيانات غير منشورة ، فى الفترة المذكورة



شكل (٩) المعدلات الشهرية للرطوبة النسبية فى محافظة الإسكندرية فى الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠)

ومحافظة الإسكندرية أغزر محافظات مصر أمطاراً ؛ ذلك لأن معدل الكمية السنوية للمطر ٢٠٠ ملم ، وتقل الكمية أو تزيد بالاتجاه غربا تبعاً لتوجيه الساحل بالنسبة للرياح الشمالية الغربية والغربية التى تجلب المطر . وتتناقص كمية الأمطار سريعاً بالاتجاه من ساحل المحافظة نحو داخلها ، لأن الرياح الشمالية الغربية تتناقص رطوبتها بالاتجاه جنوباً ، لذلك نجد أن المعدل ينخفض إلى النصف وربما أقل فى أقصى جنوب المحافظة عند نقطة "منقار الهدهد" ، جدول (٧) .

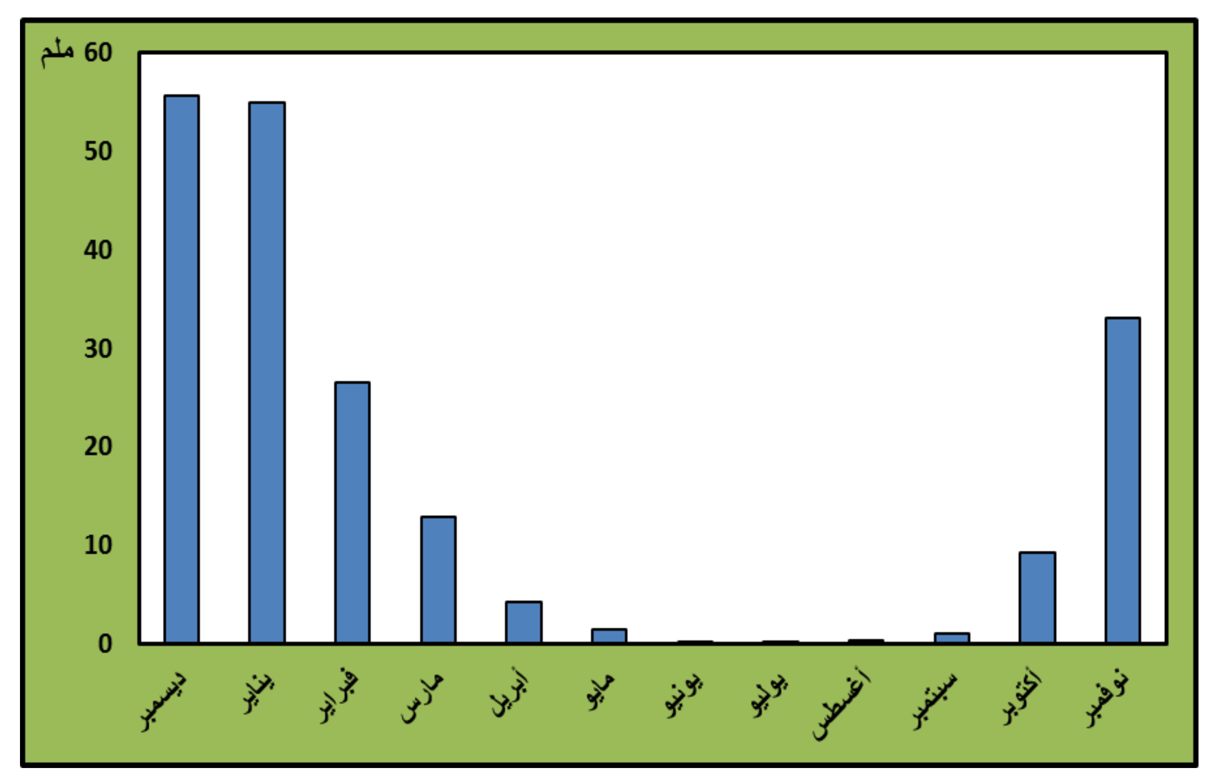
جدول (٧) متوسط كمية المطر الشهرية والفصلية بمحافظة الإسكندرية فى الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠)

(ملم)

الشهر	ديسمبر	يناير	فبراير	الشتاء	مارس	أبريل	مايو	الربيع
كمية المطر	٥٥,٦	٥٤,٩	٢٦,٦	١٣٧,١	١٢,٩	٤,٢	١,٥	١٨,٦
الشهر	**يونيو**	**يوليو**	**أغسطس**	**الصيف**	**سبتمبر**	**أكتوبر**	**نوفمبر**	**الخريف**
كمية المطر	أثر	أثر	٠,٣	٠,٣	١	٩,٣	٣٣,١	٤٣,٤

المصدر: الهيئة العامة للأرصاد الجوية ، بيانات غير منشورة ، فى الفترة المذكورة

ويتضح أن شهر ديسمبر يعد أكثر شهور الشتاء أمطاراً بكمية تصل إلى ٥٥,٦ ملم من محصلة سقوط المطر فى هذا الفصل والتى تبلغ نحو ١٣٧,١ ملم ، فى حين يندر سقوط المطر فى شهرى يونيو ويوليو ، وإن كان شهر سبتمبر هو أقل الشهور مطراً بكمية نادراً ما تتجاوز ١ ملم .



شكل (١٠) المعدلات الشهرية لكمية الأمطار فى محافظة الإسكندرية فى الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠)

أما علاقة الأحوال المناخية للإسكندرية بالتخطيط العمرانى فتتضح **فى النقاط التالية :**

أ. يعد المناخ من أهم العوامل المؤثرة فى التخطيط وفى التحكم فى نشاط السكان فهو يؤثر فى تصميم المساكن بها وذلك باتباع بعض أساليب هندسة المبانى (العمارة البيومناخية) ونمط تجميع المساكن (النسيج العمرانى) وصولاً للراحة الحرارية . حيث يؤثر المناخ فى هندسة المبانى من حيث تصميمها وتوجيهها ونمطها واختيار الخامات المناسبة خاصة المطل منها على البحر وارتفاعها وحجم الفتحات الملائمة لظروف التهوية ودخول الشمس ، كما يؤثر إلى حد كبير فى تخطيط طرق النقل من حيث عرض الشارع بالنسبة للشمس والحرارة والرياح **(هالة محمد عادل : ٢٠٠١ : ١٠٩)** ، ومثال ذلك أنه تم بناء منطقة مساكن الضباط فى العامرية دون شرفات بسبب وجودها فى منطقة صحراوية مفتوحة وبالتالى ستعمل الرياح على حمل الكثير من الأتربة إليها ، أيضاً تستعمل فى المناطق المطلة على البحر مواد طلاء تتلاءم مع طبيعة الأحوال الجوية الموجودة بسبب وجود الرطوبة العالية والأملاح التى تعمل على إتلاف واجهات المبانى .

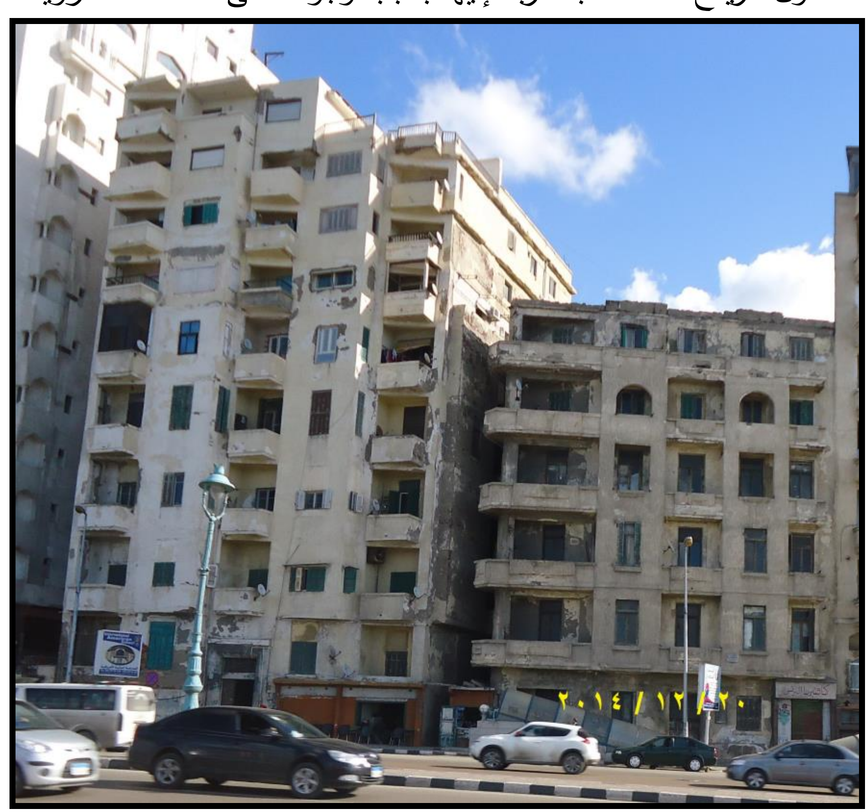
ب. وللإشعاع الشمسي أهمية كبيرة فى التخطيط العمرانى فالإضاءة الوفيرة مريحة للناس كما أنها تقلل من تكاليف الطاقة الكهربائية ، فإن لموضع المبنى علاقة قوية بالإضاءة والإشعاع الشمسي فيفضل أن يتم اختيار المسكن في مكان تصله أشعة الشمس ، ففي حالة إحاطة المسكن بالبنايات العالية فإنه سيكون في الظل معظم أو كل النهار ومن الأفضل أن تصل الشمس إلى معظم جهات المسكن خلال السنة ولذلك يتم بناء الأدوار المرتفعة فى المبانى نحو الداخل حتى يتم مرور الضوء وأشعة الشمس للأدوار المنخفضة .



اسم الشارع : طريق الإسكندرية / القاهرة الصحراوى ، **اتجاه النظر :** إلى الشرق ، **أشهر مَعلم فى المكان :** كوبرى مشاه مساكن الضباط

صورة (٢) نموذج من مبانى الضباط فى منطقة العامرية

يتضح من الصورة مراعاة الظروف المناخية للمنطقة عند تصميم هذه المبانى فقد تم بناء هذه المساكن بدون شرفات منعاً لدخول الرياح المحملة بالأتربة إليها بسبب وجودها فى منطقة صحراوية مفتوحة .



اسم الشارع : طريق الجيش (طريق الكورنيش) ، **اتجاه النظر :** إلى الجنوب ، **أشهر مَعلم فى المكان :** كافيتريا سبورتنج

صورة (٣) تأثير الرطوبة على واجهات المبانى المطلة على البحر المتوسط فى منطقة سبورتنج

يتضح من الصورة تأثير الرطوبة والأملاح على واجهات المبانى المطلة على البحر فى منطقة سبورتنج والتى تعمل على إتلافها وتحتاج إلى صيانة مستمرة ومواد متخصصة لمراعاة طبيعة الأحوال الجوية فى مثل هذه المناطق .

ج. أما عن الحرارة فتؤثر على التخطيط وأولوياته التنفيذية فمثلاً نجد أن مخططات الإسكندرية ترمى إلى خلخلة الكتلة العمرانية تجنباً للازدحام والتلوث وما يصاحب هذا الازدحام من تأثير مناخى متمثل فى الجزر الحرارية بهذه المناطق وخاصة داخل الكتلة العمرانية ، والتى توجد فى مناطق المنشية والفراهدة وراغب ومحرم بك وكرموز وتقع هذه المناطق فى قلب المدينة ، بالإضافة إلى مناطق العوايد ووادى القمر وباكوس لأنها مناطق صناعية **(شيماء السيد عبد النبى : ٢٠١٠ : ٣٠٧)** ، وهو ما يؤثر سلباً على المحافظة من الناحية البيئية والصحية والنفسية والاجتماعية ، أما أطراف المحافظة فبعضها يتمتع بدرجات حرارة مناسبة نظراً لوجود مساحات مفتوحة وواسعة أو لوجودها بالقرب من البحر .

د. كما تتسم محافظة الإسكندرية بظروف مناخية جعلتها مصيفاً متميزاً حيث نسيم البحر الملطف لدرجة الحرارة صيفاً مما جعل عمران المدينة يتميز بنطاقين مختلفين الأول هو النطاق البحري ويتمثل فى المناطق المطلة على البحر وهو يتصف بالرقى والتخطيط المنتظم نظراً للاهتمام المستمر بتخطيطه منذ القدم ولذلك تنتشر المقاهى السياحية ومساكن الإيجار والفندق السياحية بالقرب من البحر ، والآخر هو النطاق القبلى وهى المناطق الداخلية وأغلبها يتميز بالعشوائية وسوء التخطيط والذى يجعله دائماً قيد الدراسة من قبل جميع المخططات لحل مشكلاته العمرانية .

هـ. أما شتاء المحافظة فممطر يؤثر على نواحى الحياة فيها ، بل ويكشف عن سوء تنفيذ بعض مخططاتها حيث أن المطر يتراكم فى الشوارع بسبب عدم صيانة مصارف المطر الموجودة بالطرق مما يؤدى إلى مشاكل مرورية وصحية تؤثر على قاطنى المحافظة مما يستدعى النظر فى عمليات تنفيذ المخططات وخاصة فى المناطق الأكثر احتياجاً للتخطيط .

و. تؤثر الرياح واتجاهاتها فى تحديد مواقع المصانع والمداخن بالنسبة للمدينة إذ يُراعى أن تكون المناطق الصناعية بعيدة عن المناطق السكنية وفى موقع يتناسب بيئياً مع اتجاه الرياح حتى لا تتأثر الكتلة السكنية بالملوثات الصناعية والدخان ، وتؤثر أيضاً فى تحديد مواقع المساحات المفتوحة والمناطق الخضراء لتوفير بيئة صحية ومريحة للسكان ، وراعت المخططات القديمة للإسكندرية ذلك إلا أنه مع انتشار العمران أصبح هناك عشوائية فى توزيع هذه الاستخدامات ، حتى صارت المناطق الصناعية تقع بالقرب من المناطق السكنية مما يتطلب ايجاد حل لهذه المشكلة .

ز. ساهمت طبيعة المناخ بالمحافظة – حيث المناخ المعتدل والأمطار الوفيرة ، على انتشار المساحات الخضراء بها ويتضح ذلك فى مخطط ماكلين الذى اقترح عدة مناطق ترفيهية خضراء ظلت مناطق الترفيه الرئيسية حتى وقتنا هذا ، منها حديقة الحيوان وحديقة الشلالات وغيرها إلا أنه مع التطور العمرانى للإسكندرية باتت هذه الحدائق غير ملائمة لحجمها ولا تتناسب مع عدد سكانها الكبير لذلك يجب الاهتمام بانتشار المساحات الخضراء على طول الامتداد العمرانى لها .

٤) التربة :

تضـم محافظـة الإسـكندرية أنواعـاً مختلفـة مـن التربـات التـى تغطـى أرض المحافظـة ، ولتوضـيح خصائصها يمكن تقسيمها إلى نطاقين مختلفين من حيث العامل المشكل لها **وهما كالتالى:**

أ. النطاق الدلتاوى

يدخل ضمن إطار المحافظة الأطراف الشمالية الغربية من دلتا نهر النيل ، ويمتد هذا النطـاق إلـى الجنوب والجنوب الشرقى من بحيرة مريوط ، ويمكن اعتباره نطاقاً انتقالياً بين نطاق الساحل ونطاق قلب الدلتا وجنوبها ، لكونه يحمل خصائص كل منهما ، بل وتحسب بحيرة مريوط ذاتها مركبة هى الأخرى من نمطين ، الأول النمط الدلتاوى فهى تعد قسماً من دلتا النيل لم يتمكن النهر من ردمها برواسبه ، والأخر غير الدلتاوى وبالدقة النمط الخندقى نسبياً المتأثر بمحاور اتجاه السلاسل التلالية **(فتحى أبو عيانـة : ٢٠٠٥ : ٢٦-٢٩)** .

وتربة منطقتى المعمورة وخورشيد طميية ، أما تربة منطقة العامرية فهى طفلية خفيفة النسيج . وتروى ترعة المحمودية وفروعها أراضى منطقتى خورشيد والمعمورة بينما تعتمد أراضى غرب المحافظة وجنوبها الغربى على ترعة النوبارية كمصدر للمياه .

ب. تربات محلية بالمنخفضات حول سلاسل الكثبان الرملية

هى تربات متباينة النسيج ، وتحتوى على بعض تكوينات من الجبس والجير ، وتتوزع فى أماكن متفرقة بين سلاسل الكثبان وعلى بعض منحدرات جبل مريوط ، وجنوبه فى سهل مريوط ، وفى منطقة برج العرب ، حيث تغطى الأجزاء المنخفضة تربة ذات قطاع عميق نسيجه رملى إلى رملى سلتى طينى ، ونسبة الأملاح بها ليست مرتفعة وحيثما توفرت المياه العذبة تجود زراعة اللوز والتين والبطيخ والشعير .

ومما سبق ذكره يتضح أنه يمكن تحديد الظهير الزراعى لمحافظة الإسكندرية فى نطاقين الأول يتركز فى مناطق خورشيد والمعمورة شرقاً وتبلغ مساحة الأراضى الزراعية بهما حوالى ٩١,٤ كم٢ وتعد تربة هذه المناطق من أخصب تربات المحافظة حيث تكون معظمها من التربة الطميية ، والآخر فى منطقتى العامرية وبرج العرب غرباً وتبلغ مساحتهما معاً ٨٩٢,٥ كم٢ وعلى الرغم من اتساع مساحة هذه الأراضى فإنها أقل خصوبة من نظيرتها فى الشرق ، ويرجع السبب إلى طبيعة تكوينها فهى تربة طفلية ، وهذا ما دعى أغلب المخططات إلى الاهتمام بالمحافظة على الأراضى الزراعية الواقعة شرقاً بمختلف الطرق نظراً لقلة مساحتها مع استمرار الزحف العمرانى الجائر عليها .

ثانياً: الخصائص الاجتماعية

١) السكان

قدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء سكان محافظة الإسكندرية بعدد ٤,٦١٦,٦٢٥ نسمة فى بداية عام ٢٠١٣ ، (٢,٣٥٢,١٧٠ ذكور و٢,٢٦٤,٤٥٥ إناث) ، بنسبة بلغت ٥,٥% من سكان مصر الذى قدر عددهم بنحو ٨٣,٦٦٧,٠٤٧ نسمة فى ذلك التاريخ **(الجهـاز المركـزى للتعبئـة العامـة والإحصـاء :**

٢٠١٣ : ١٦) . ودراسة سكان الإسكندرية تتم من خلال ثلاثة أبعاد هى النمو ومكوناته والتوزيع وأنماطه والخصائص ؛ لأنها تتداخل كسبب ونتيجة فى آن معاً ، فالنمو يحدد الحجم ، والحجم يحدد نمط التوزيع وشكل الكثافة ، والخصائص هى نتيجة لشكل التزايد ومكوناته .

أ. حجم السكان ونموهم :

يبين الجدول (٨) تغير حجم سكان الإسكندرية فى الفترة ما بين (١٩٠٧-٢٠١٣) ، والواضح أن النمو السكانى استمر فى الزيادة بصفة عامة وذلك نتيجة عاملين هما الزيادة الطبيعية والهجرة . وكانت الزيادة الطبيعية نتيجة انخفاض معدل الوفيات انخفاضاً ملموساً ولم يقابل ذلك انخفاض فى معدل المواليد مما أدى إلى زيادة الفرق بينهما وبالتالى إسهام الزيادة الطبيعية إسهاماً كبيراً فى التزايد السكانى ، أما العامل الآخر فقد نتج عن الهجرة الوافدة إليها من الريف سواء دلتا النيل أو الصعيد .

جدول (٨) التطور العددى والنسبى لسكان محافظة الإسكندرية موزعين حسب النوع ومعدل النمو السنوى (١٩٠٧-٢٠١٣)

سنوات التعداد والتقدير	ذكور		إناث		الجملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	معدل النمو السنوى[1]
١٩٠٧	١٧٥٨٦٢	٥٢,٩	١٥٦٣٨٤	٤٧,١	٣٣٢٢٤٦	-
١٩١٧	٢٢٦٥٩٦	٥١,٠	٢١٨٠٢١	٤٩,٠	٤٤٤٦١٧	٢,٩
١٩٢٧	٢٩٩١٣٥	٥٢,٢	٢٧٣٩٢٨	٤٧,٨	٥٧٣٠٦٣	٢,٥
١٩٣٧	٣٤٧٦٩٨	٥٠,٧	٣٣٨٠٣٨	٤٩,٣	٦٨٥٧٣٦	١,٨
١٩٤٧	٤٦٤٦٤٣	٥٠,٦	٤٥٤٣٨١	٤٩,٤	٩١٩٠٢٤	٢,٩
١٩٦٠	٧٦٩٧٠٥	٥٠,٨	٧٤٦٥٢٩	٤٩,٢	١٥١٦٢٣٤	٣,٩
١٩٦٦	٩٢٠٥١٩	٥١,١	٨٨٠٥٣٧	٤٨,٩	١٨٠١٠٥٦	١,٧
١٩٧٦	١١٨٨٨٤٠	٥١,٣	١١٢٨٨٦٥	٤٨,٧	٢٣١٧٧٠٥	٢,٥
١٩٨٦	١٥٠٢٥٧٤	٥١,٣	١٤٢٤٢٨٥	٤٨,٧	٢٩٢٦٨٥٩	٢,٣
١٩٩٦	١٧٠٧٤٧٧	٥١,١	١٦٣١٥٩٩	٤٨,٩	٣٣٣٩٠٧٦	١,٣
٢٠٠٦	٢١٠٦٣٥٠	٥١,١	٢٠١٧٥١٩	٤٨,٩	٤١٢٣٨٦٩	٢,١
٢٠١٣[2]	٢٣٥٢١٧٠	٥٠,٩	٢٢٦٤٤٥٥	٤٩,١	٤٦١٦٦٢٥	١,٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعدادات السكان لمحافظة الإسكندرية فى السنوات المذكورة

وعلى الرغم من أهمية هذه العوامل فإن هناك عاملاً آخر لا يمكن إغفاله وهو تغير مساحة الإسكندرية خلال هذه الفترة وزيادة عدد أقسامها وذلك بضم أجزاء إليها من محافظتى البحيرة ومطروح ، فبعد أن كانت الإسكندرية مقسمة إلى ٩ أقسام إدارية خلال الفترة ١٨٨٢-١٩٤٧ ، فى عام ١٩٥٣ زادت هذه الأقسام قسماً عاشراً هو قسم باب شرقى . إلا أنه فى عام ١٩٥٥ عدلت الحدود الإدارية لمحافظة الإسكندرية لتضم أجزاء من مركز كفر الدوار التابع لمحافظة البحيرة ، لتصبح بذلك حدود الإسكندرية من الطابية الحمراء شرقاً وحتى العجمى غرباً . وفى عام ١٩٦٦ تم ضم قسم العامرية بعد فصل منطقة العامرية وضواحيها من محافظة

---

[1] تم حساب معدل النمو بالطريقة الأسية ، راجع :

فتحى أبو عيانة ، مدخل إلى التحليل الإحصائى فى الجغرافيا البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٣٨-٢٤٠ .

[2] بيانات تقديرية ، راجع : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوى ، ٢٠١٣ ، ص ١٦ .

مطروح . وفى عام ١٩٩٠ تم ضم مركز ومدينة برج العرب حتى الكيلو ٦١ إلى الحدود الإدارية للمحافظة ، وأدى ذلك إلى اتساع محافظة الإسكندرية من الغرب كما اتسعت من الشرق من قبل ، وبذلك تضم الإسكندرية ١٤ قسماً بالإضافة إلى مدينة برج العرب الجديدة ويظهر ذلك فى تعداد عام ١٩٩٦ ، وفى عام ٢٠٠٤ تم إنشاء قسم ثان الرمل ويوضح ذلك تعداد عام ٢٠٠٦ ، وفى عام ٢٠٠٦ تم إنشاء قسم ثان المنتزه ، وفى عام ٢٠٠٧ تم إنشاء قسم ثان العامرية ليتم اعتمادهما فى التعداد المقبل عام ٢٠١٦ ، وتبعاً لذلك تضم الإسكندرية ١٧ قسماً بالإضافة إلى مدينة برج العرب الجديدة .



شكل (١١) تغير حجم سكان محافظة الإسكندرية فى الفترة ما بين (١٩٠٧–٢٠٣٦)

جدول (٩) مكونات الزيادة الكلية لسكان محافظة الإسكندرية (١٩٦٠–٢٠٠٦)

الفترة	الزيادة الكلية	الزيادة الطبيعية		صافى الهجرة	
		العدد	%	العدد	%
١٩٦٦-١٩٦٠	٢٨٤٨٢٢	٢٣٦٩١٦	٨٣,٢	٤٧٩٠٦	١٦,٨
١٩٧٦-١٩٦٦	٥١٦٦٤٩	٤٨١٦٨٤	٩٣,٢	٣٤٩٦٥	٦,٨
١٩٨٦-١٩٧٦	٦٠٩١٥٤	٥٨٦٧٩١	٩٦,٣	٢٢٣٦٣	٣,٧
١٩٩٦-١٩٨٦	٤١٢٢١٧	٣٩٦٠٣٦	٩٧,٦	٩٦٩٧	٢,٤
٢٠٠٦-١٩٩٦	٧٨٤٧٩٣	٦١٧٥٥٨	٧٨,٧	١٦٧٢٣٥	٢١,٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعدادات السكان لمحافظة الإسكندرية فى السنوات المذكورة

ويتضح من الجدول (٩) دور الهجرة الوافدة فى تزايد سكان الإسكندرية فى تلك الفترة ، أو ما يعرف بمعادلة الموازنة العامة للحكم على إسهام كل من الزيادة الطبيعية وصافى الهجرة فى نمو السكان ، والتى تبين أن الزيادة الكلية بلغت ٧٨٤٧٩٣ نسمة فى الوقت الذى بلغت الزيادة الطبيعية فيه فى تلك الفترة التعدادية ٦١٧٥٥٨ نسمة بنسبة ٧٨,٧% وقدر حجم الهجرة بنحو ١٦٧٢٣٥ نسمة وبنسبة بلغت ٢١,٣% .

ويتركز معظم المهاجرين إلى المحافظة فى أقسام الأطراف وخاصة الأقسام الغربية **وهى** : العامرية والدخيلة ومركز برج العرب بالإضافة إلى قسم المنتزه فى الشرق ، ويحملون معهم ثقافاتهم الخاصة وأسلوب حياتهم الخاص تبعاً للمناطق النازحين منها ، ونتيجة لذلك تظهر خصائص اجتماعية وأنماط عمرانية جديدة تطرأ على المجتمع السكندرى وتؤثر فيه وتتأثر به أيضاً .

وبالنظر لهذه الأقسام يتضح أن نمط العمران العشوائى هو السائد الذى لا يتبع أى تخطيط أو تشريعات وعدم توفر أغلب الخدمات والمرافق بها كذلك يتميز سكانها بالفقر وانتشار الأمية بينهم وخاصة أنهم يتمركزون فى هذه المناطق لقلة أسعار الأراضى بها وتوفير المساحات اللازمة لبناء مساكنهم وذلك إما بالبناء فى الأراضى التابعة للدولة أو ببناء على الأراضى الزراعية ، الأمر الذى تحاول جميع المخططات إيجاد حلول له وذلك إما عن طريق تنظيم هذه المناطق وتطويرها أو بإزالتها ونقل سكانها أو تنمية المناطق المحيطة بالمحافظة لتقليل نسب المهاجرين إليها ، وقد اتضح ذلك فى بعض الفترات خاصة فى الفترة (١٩٨٦-١٩٩٦) .

ب. توزيع السكان وكثافتهم :

يبين الجدول (١٠) صورة توزيع سكان المحافظة فى الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦) ويتضح منه الآتى:

جدول (١٠) التوزيع العددى والنسبى لسكان أقسام محافظة الإسكندرية (١٩٨٦-٢٠٠٦)

الفئة	القسم	١٩٨٦		١٩٩٦		٢٠٠٦		نسبة التغير السنوى
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	
أقسام تزايد سكانها بمعدل مرتفع	مدينة برج العرب الجديدة	-	-	٧٠٥١	٠,٢	٤١٦٦١	١,٠	٤٩,١
	العامرية[١]	١١١٦٤١	٣,٨	٢٢٨٥٤٠	٦,٨	٤٩١٣٧٣	١١,٩	١٧,٠
	الدخيلة	٩٧٠٠٠	٣,٣	١٩٥٠٨٧	٥,٨	٣٤٣٨٣٦	٨,٣	١٢,٧
	برج العرب[٢]	-	-	٣٤٠٦٦	١,٠	٥٤١٨٠	١,٤	٥,٩
	المنتزه[٣]	٦١٠٠٩١	٢٠,٨	٨٧١٨٩٦	٢٦,١	١,١٧٣٨٠٣	٢٨,٥	٤,٦
أقسام تزايد سكانها بمعدل متوسط	سيدى جابر	١٥٩٤٢٢	٥,٤	١٨٩٨٢٤	٥,٧	٢٢٦٣٠٤	٥,٥	٢,١
	الرمل[٤]	٦١١٦٢٨	٢٠,٩	٦٧٤٣٩٤	٢٠,٢	٧٥٢٣٧١	١٨,١	١,٢
أقسام تناقص سكانها ببطء	محرم بك	٣٤٣٦٩٦	١١,٧	٣٠٢٦٠٨	٩,١	٢٩٩٤٠١	٧,٣	٠,١-
	باب شرقى	٢٠٤١٥٧	٧,٠	١٧٢٦٣٣	٥,٢	١٧٩٧٢٩	٤,٣	٠,٦-
	مينا البصل	٢٩٩٣٤٤	١٠,٢	٢٩٢٧٢٢	٨,٨	٢٥٤٩٨٦	٦,٢	٠,٧-
أقسام تناقص سكانها بشدة	الجمرك	١٢٢٧٢٤	٤,٢	٩٨٤٧٧	٢,٩	٨٥١٩٢	٢,١	١,٥-
	المنشية	٣٧٩١٩	١,٣	٢٦٧٦٨	٠,٨	٢٣٦١٦	٠,٦	١,٩-
	العطارين	٦٥٨٥٤	٢,٢	٤٩١٦٥	١,٥	٤٠٦٠٥	١,٠	١,٩-
	كرموز	١٩٨٢٠٦	٦,٨	١٤٧٢٧٧	٤,٤	١٢٠٠٦٢	٢,٩	٢,٠-
	اللبان	٦٣٨٥٧	٢,٢	٤٧٧٤٤	١,٤	٣٦٧٥٠	٠,٩	٢,١-
	الجملة	٢٩٢٦٨٥٩[٥]	١٠٠	٣,٣٣٩,٠٧٦[٦]	١٠٠	٤,١٢٣,٨٦٩	١٠٠	٢,٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعدادات السكان لمحافظة الإسكندرية فى السنوات المذكورة ، (١) يشمل أقسام العامرية أول والعامرية ثان ، (٢) يشمل الساحل الشمالى (جزء) وسكانه ٢٥٥٤ نسمة ، (٣) يشمل أقسام المنتزه أول والمنتزه ثان ، (٤) يشمل أقسام الرمل أول والرمل ثان ، (٥) يشمل إدارة شرطة ميناء الإسكندرية وسكانه ١٣٢٠ نسمة ، (٦) يشمل إدارة شرطة ميناء الإسكندرية وسكانها ٨٢٤ نسمة

عند دراسة تطور حجم السكان فى الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦) يتبين أن هناك أقساماً انخفض عدد سكانها ببطء وهى أقسام : محرم بك وباب شرقى ومينا البصل حيث انخفض سكان كل منها بدرجات متفاوتة ؛ ويرجع ذلك إلى دخول هذه الأقسام فى حيز الامتلاء وبالتالى لم تعد تكفى لتوسعات عمرانية جديدة ، ويتضح ذلك بصورة كبيرة فى الأقسام التى انخفض سكانها بشدة فقد ضاقت ذراعاً بما فيها بالإضافة إلى أنها تمثل قلب المدينة ومركزاً للأعمال الإدارية والتجارية وبالتالى تقل الاستخدامات السكنية بها ، ويؤكد ذلك الحقيقة المهمة فى توزيع السكان أن أقسام القلب العمرانى يتناقص سكانها وأقسام الأطراف يتزايد سكانها وبين الفئتين منطقة انتقالية أو شبه ثابتة .

بينما تزايد سكان مدينة برج العرب الجديدة بشكل كبير ، حيث بلغت نسبة التغير بها ٤٩,١% وهذا يدل على نجاح سياسة المخططات فى توجيه النمو العمرانى تجاه غرب الإسكندرية ، ويتضح ذلك بالنظر لأقسام العامرية والدخيلة وقسم برج العرب – وإن كانت أعداد السكان لم تصل إلى العدد الذى كانت تهدف المخططات إليه ، إلا إنه ما زال قسم المنتزه يتمتع بزيادة سكانية كبيرة وهذا يرجع إلى النمو العمرانى العشوائى على الأراضى الزراعية فى شرق الإسكندرية الأمر الذى يدل على عدم نجاح تلك المخططات فى توقف هذه التوسعات . ومن المتوقع عند دراسة تطور التغير فى حجم السكان لأقسام المحافظة استمرار الأقسام التى يتناقص حجم سكانها وكذلك استمرار الأقسام التى تتزايد حجم سكانها حتى سنة ٢٠٣٦ .

جدول (١١) كثافة السكان والتزاحم فى أقسام محافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦

الفئة	القسم	المساحة (كم٢)	عدد السكان	عدد السكان / كم٢	التزاحم فرد / غرفة
أقسام ذات كثافة مرتفعة جداً	محرم بك	٧,٤	٢٩٩٤٠١	٤٠٤٥٩	١,١٢
	كرموز	٣,٠	١٢٠٠٦٢	٤٠٠٢١	١,٢١
	المنشية	٠,٦	٢٣٦١٦	٣٩٣٦٠	١,٠٢
أقسام ذات كثافة مرتفعة	باب شرقى	٦,٠	١٧٩٧٢٩	٢٩٩٥٥	٠,٩٨
	اللبان	١,٤	٣٦٧٥٠	٢٦٢٥٠	١,١٦
	مينا البصل	١٠,٤	٢٥٤٩٨٦	٢٤٥١٨	١,٣٢
	العطارين	١,٧	٤٠٦٠٥	٢٣٨٨٥	٠,٩٧
	الجمرك	٣,٨	٨٥١٩٢	٢٢٤١٩	١,٠٧
أقسام ذات كثافة متوسطة	سيدى جابر	١١,٥	٢٢٦٣٠٤	١٩٦٧٩	٠,٩٦
	الرمل	٤٠,٢	٧٥٢٣٧١	١٨٧١٦	١,٠٩
	المنتزه	٨٥,١	١,١٧٣٨٠٣	١٣٧٩٣	١,٠٩
أقسام ذات كثافة منخفضة	الدخيلة	٤٩,٧	٣٤٣٨٣٦	٦٩١٨	١,١٢
	العامرية	١٧٢٩,٦	٤٩١٣٧٣	٢٨٤	١,١١
	برج العرب	٢٤٩,٩	٥٤١٨٠	٢١٦,٨	١,٢١
	مدينة برج العرب الجديدة	١٩٥,٥	٤١٦٦١	٢١٣	١,١٨
	الجملة	٢٣٩٥,٨	٤,١٢٣,٨٦٩	١٧٢١	١,١٠

المصدر: من عمل الطالبة اعتماداً على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعداد محافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦ ، نوفمبر ٢٠٠٨

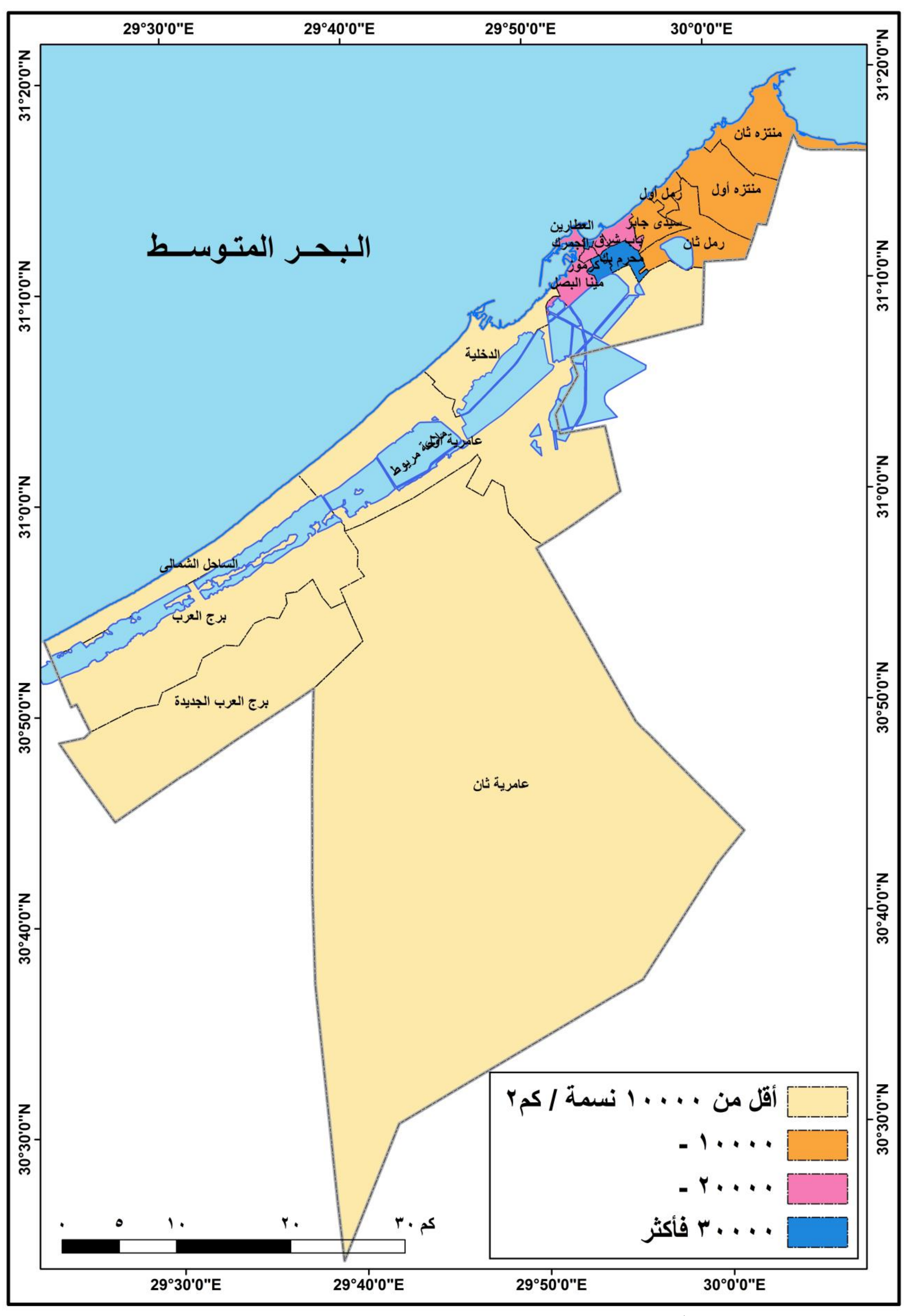
مساحة الأقسام مصدرها : برنامج Arc GIS 9.3 لخريطة محافظة الإسكندرية مقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٥ ، خريطة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لأقسام محافظة الإسكندرية مقايس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠١٢

ومن الجدول (١١) يتبين أنه ترتفع الكثافة إلى مستويات عالية فى محرم بك وكرموز والمنشية وتصل إلى حدودها الدنيا فى أقسام الأطراف الغربية ، ويرجع ذلك إلى عامل السبق التاريخى فى انتشار العمران بها كذلك قربها من مناطق قلب المدينة ، **شكل (١٢)** ، مما أدى إلى زيادة عدد سكانها بشكل ملحوظ وأثر ذلك بطبيعة الحال على عدد المبانى بها وارتفاعتها ومعدل التزاحم بها أيضاً .

وبالنظر إلى قسم محرم بك على سبيل المثال به ١٨٨١٧ مبنى سكنى عام ٢٠٠٦ بعد أن كان عددهم ١٤٨٦٢ عام ١٩٨٦ بمعدل زيادة ٢٦,٦% ، كما زادت ارتفاعات هذه المبانى حيث وصلت نسبة العمائر (٧ طوابق فأكثر) به إلى ٣٧,٦% من جملة المبانى السكنية بالقسم بعد أن كان نسبتها ٢٥,٩% عام ١٩٨٦ وهذا يدل على زيادة ارتفاع المبانى زيادة ملحوظة فى تلك الفترة لمواجهة زيادة الطلب عليها وأثر ذلك بطبيعة الحال على معدل التزاحم به الذى بلغ ١,١٢ عام ٢٠٠٦ ويتضح من ذلك زيادة الضغط السكانى على الموارد والخدمات المتاحة به ولذلك بدأ يتناقص عدد سكان القسم ويصبح من الأقسام الطاردة كما فى جدول (١٠) .

وعند دراسة قسم سيدى جابر الذى يعد من الأقسام متوسطة الكثافة وإن كان أقل أقسام المحافظة فى معدل التزاحم ، ويرجع ذلك إلى تعدد استخدامات الأرض به على اختلاف أنواعها فمنها السكنى والخدمى والترفيهى والإدارى ، بالإضافة إلى أنه من الأقسام التى امتد إليها العمران بعد قسم محرم بك ، كما تتميز المبانى فيه بارتفاعاتها الكبيرة حيث بلغت نسبة العمائر به ٥٧,٤% وبالتالى كثرة عدد الغرف لذلك انخفض معدل التزاحم ، ويرجع ارتفاع كثافته نسبياً إلى قربه من أقسام القلب والتى ترتفع كثافتها السكانية .

أما عند النظر إلى مدينة برج العرب الجديدة فهى تعد من مناطق الامتداد العمرانى الحديثة وكذلك من المناطق منخفضة الكثافة على الرغم من ارتفاع معدل التزاحم بها فقد بلغ ١,١٨ وهو بالتالى يفوق نظيره فى قسم محرم بك ، ومرد ذلك هو قلة المبانى السكنية بها فقد بلغت عدد المبانى السكنية بها ٨١٤٨ مبنى عام ٢٠٠٦ حيث أنها حديثة النشأة بالمقارنة بقسم محرم بك غير أن الاستخدام الأساسى بها هو الاستخدام الصناعى ، كما بلغت نسبة العمائر ١١,٩% وهذا يدل على قلة ارتفاع المبانى بها وأن أغلب هذه العمائر بنيت لتخصص للعاملين فى المصانع داخل المدينة لتعمل على جذب السكان للإقامة بها ، وعلى الرغم من تطلب هذا الاستخدام عدد كبير من السكان إلا أن مدينة برج العرب الجديدة تعتمد فى ذلك على مدينة الإسكندرية التى تبعد عنها بحوالى ٦٠ كم وبالتالى يجب مراعاة هذه المناطق لتستوعب الزيادة السكانية فى مدينة الإسكندرية ولا تصبح عبئاً عليها ، وإن كانت الجهود المبذولة لتحقيق ذلك واضحة من خلال جدول (١١) الذى يبين أن مدينة برج العرب الجديدة من المناطق التى يتزايد عدد سكانها بنسبة كبيرة .



المصدر: من عمل الطالبة اعتماداً على جدول (١١) ، خريطة محافظة الإسكندرية مقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٥

شكل (١٢) الكثافة السكانية العامة فى محافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦

ج. خصائص السكان :

١. التركيب العمرى النوعى

يبين الجدول (١٢) تطور نسب فئات السن الرئيسية بالإسكندرية فى عشر سنوات ومنه يتضح التناقص النسبى لفئة صغار السن حيث هبطت من ٣١,٦% إلى ٢٦% ، وفى ذات الوقت زادت نسبة متوسطى السن من ٦٤,٧% إلى ٧٠% ، أما نسبة الكبار فقد زادت من ٣,٧% إلى ٤% ، مما يدل على تنامى ظاهرة التعمر السكانى "Ageing" فى الإسكندرية .

جدول (١٢) التغير النسبى فى فئات السن الرئيسية فى محافظة الإسكندرية (١٩٩٦-٢٠٠٦)

الفئة	١٩٩٦		٢٠٠٦		نسبة التغير (%)
	العدد	%	العدد	%	
صغار السن (١٥ سنة فأقل)	١٠٥٤٨٤٨	٣١,٦	١٠٧١٢٨٠	٢٦	١٧,٧-
متوسطو السن (١٥-٦٥)	٢١٦١٢١٠	٦٤,٧	٢٨٨٤٨٨٤	٧٠	٨,٢+
كبار السن (٦٥ سنة فأكثر)	١٢٣٠١٨	٣,٧	١٦٧٧٠٥	٤	٨,١+
الجملة	٣٣٣٩٠٧٦	١٠٠	٤١٢٣٨٦٩	١٠٠	-

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعدادات السكان لمحافظة الإسكندرية فى السنوات المذكورة

وبالنظر إلى نسب هذه الفئات فى أقسام المحافظة ، جدول (١٣) ، يلاحظ زيادة عدد متوسطى السن بشكل عام على جميع الأقسام وإن كانت تزداد نسبتهم فى أقسام قلب وشرق المحافظة عنها بالنسبة لأقسام الغرب ويرجع ذلك إلى عامل السبق التاريخى فى انتشار العمران فى هذه الأقسام ، على الجانب الأخر تزداد نسبة صغار السن فى أقسام غرب المحافظة عنها فى الشرق وهذا يرجع إلى حداثة تلك الأقسام كما يدل ذلك على الاتجاه العام لحركة السكان فأغلب هذه المناطق يسكنها حديثى الزواج .

جدول (١٣) نسب فئات السن الكبرى فى أقسام محافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦

القسم	صغار السن (أقل من ١٥ سنة)		متوسطو السن (١٥ – ٦٥)		كبار السن (٦٥ سنة فأكثر)	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المنتزه	٣٠٥٩٦٣	٢٦,١	٨٣٦٠٢١	٧١,٢	٣١٨١٩	٢,٧
الرمل	١٨٤٨٢١	٢٤,٦	٥٣٤٩٢٩	٧١,١	٣٢٦٢١	٤,٣
سيدى جابر	٤٨١١١	٢١,٣	١٦٥١١٣	٧٣,٠	١٣٠٨٠	٥,٨
باب شرقى	٣٥٠٧٧	١٩,٥	١٣٠٩٣٦	٧٢,٩	١٣٧١٦	٧,٦
محرم بك	٦٨٨٠٤	٢٣,٠	٢١٠٥٦٦	٧٠,٣	٢٠٠٣١	٦,٧
العطارين	٦٩٦٨	١٧,٢	٢٩٠١٧	٧١,٥	٤٦٢٠	١١,٤
اللبان	٧٤٦٠	٢٠,٣	٢٦٤٣٧	٧١,٩	٢٨٥٣	٧,٨
كرموز	٢٤٥١١	٢٠,٤	٨٧٥٠٢	٧٢,٩	٨٠٤٩	٦,٧
مينا البصل	٦٠٢٠٥	٢٣,٦	١٨١٩٢٧	٧١,٣	١٢٨٥٤	٥,٠
المنشية	٤٤٤٩	١٨,٨	١٧١٩٥	٧٢,٨	١٩٧٢	٨,٤
الجمرك	١٧٠٥٤	٢٠,٠	٦١٢٧٢	٧١,٩	٦٨٦٦	٨,١
الدخيلة	١٠٣١٨٤	٣٠,٠	٢٣٣٣٣٩	٦٧,٩	٧٣١٣	٢,١
العامرية	١٦٩٧٨٠	٣٤,٦	٣١١٣٩٧	٦٣,٤	١٠١٩٦	٢,١
برج العرب	٢٠٢٥٦	٣٧,٤	٣٢٦٨٠	٦٠,٣	١٢٤٤	٢,٣
مدينة برج العرب الجديدة	١٤٦٣٧	٣٥,١	٢٦٥٥٣	٦٣,٧	٤٧١	١,١
الجملة	١٠٧١٢٨٠	٢٦,٠	٢٨٨٤٨٨٤	٧٠,٠	١٦٧٧٠٥	٤,٠

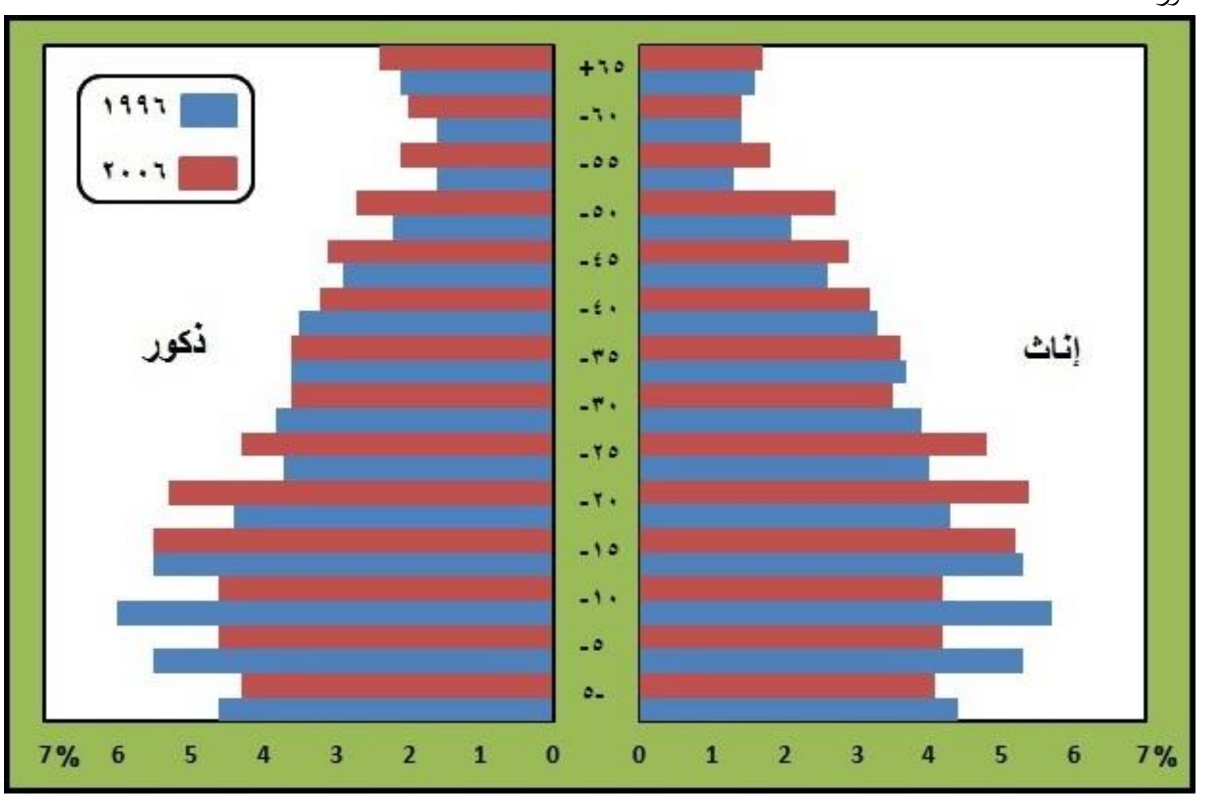
المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعداد محافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦ ، نوفمبر ٢٠٠٨

ويتضح ذلك بالتفصيل من خلال جدول (١٤) الذى يمثل التغير فى شكل الهرم العمرى النوعى لسكان الإسكندرية فى عامى ١٩٩٦ و٢٠٠٦ ومدى تأثير العمليات الديموغرافية الحيوية وغير الحيوية التى شهدتها المحافظة على ذلك ، **شكل (١٣)** .

جدول (١٤) النسبة المئوية للتركيب العمرى النوعى لسكان محافظة الإسكندرية عامى ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦

فئات السن	١٩٩٦			٢٠٠٦		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
-٥	٤,٦	٤,٤	٩,٠	٤,٣	٤,١	٨,٤
٥-	٥,٥	٥,٣	١٠,٨	٤,٦	٤,٢	٨,٨
١٠-	٦,١	٥,٧	١١,٧	٤,٦	٤,٢	٨,٨
١٥-	٥,٥	٥,٣	١٠,٨	٥,٥	٥,٢	١٠,٧
٢٠-	٤,٤	٤,٣	٨,٧	٥,٣	٥,٤	١٠,٧
٢٥-	٣,٧	٤,٠	٧,٧	٤,٣	٤,٨	٩,١
٣٠-	٣,٨	٣,٩	٧,٧	٣,٦	٣,٥	٧,١
٣٥-	٣,٦	٣,٧	٧,٣	٣,٦	٣,٦	٧,٢
٤٠-	٣,٥	٣,٣	٦,٨	٣,٢	٣,٢	٦,٤
٤٥-	٢,٩	٢,٦	٥,٥	٣,١	٢,٩	٦
٥٠-	٢,٢	٢,١	٤,٣	٢,٧	٢,٧	٥,٤
٥٥-	١,٦	١,٣	٢,٩	٢,١	١,٨	٣,٩
٦٠-	١,٦	١,٤	٣	٢	١,٤	٣,٤
٦٥+	٢,١	١,٦	٣,٧	٢,٤	١,٧	٤,١
الجملة	٥١,١	٤٨,٩	١٠٠	٥١,٣	٤٨,٧	١٠٠

المصدر: من عمل الطالبة اعتماداً على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعدادات السكان لمحافظة الإسكندرية فى السنوات المذكورة



شكل (١٣) الهرم السكانى لمحافظة الإسكندرية

ويتبين من الجدول زيادة نسبة الذكور على نسبة الإناث ، حيث بلغت نسبة النوع ١٠٤ عام ٢٠٠٦ ، ويرجع ذلك إلى نسبة النوع عند الولادة ، وقد يرجع أيضاً إلى عامل الهجرة حيث أن أغلب المهاجرين إلى الإسكندرية من الذكور ، مما يؤثر على زيادة نسبة النوع خاصة فى المناطق الجاذبة .

كما تم حساب العمر الوسيط لسكان الإسكندرية عام ٢٠٠٦ ليتضح أن سن الـ ٢٥ هو العمر الذى يقسم سكان الإسكندرية إلى نصفين ، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة فئة متوسطى العمر بالنسبة للتركيب العمرى لسكان الإسكندرية .

٢. التركيب الاقتصادى

يوضح الجدول (١٥) حجم القوة العاملة (١٥ سنة فأكثر) فى محافظة الإسكندرية ومنه يتبين أن إجمالى القوة العاملة تجاوز المليون نسمة أى بنسبة ثلث السكان سنة ١٩٩٦ وتشمل هذه الأرقام العاملين وغير العاملين (العاطلين) ، أما سنة ٢٠٠٦ بلغت النسبة ٣١% من إجمالى عدد السكان ، ونظرياً فإن نسبة الإعالة تعد ملائمة حيث يعول ثلث السكان باقى الثلثين ، وتبلغ نسبة العاملين ٨٩,٧% يقابلها معدل بطالة قدره ١٠,٣% ، وإن كان معدل البطالة فى تزايد مستمر فبعد أن كان ٩,٦% فى سنة ١٩٩٦ أصبح ١٠,٣% فى سنة ٢٠٠٦ .

جدول (١٥) التوزيع العددى والنسبى للقوة العاملة فى الإسكندرية (١٩٩٦-٢٠٠٦)

(١٥ سنة فأكثر)

الحالة	١٩٩٦		٢٠٠٦		نسبة التغير (%)
	العدد	%	العدد	%	
مشتغل	٩٧٣٨٢٤	٩٠,٤	١١٤٦١٤٣	٨٩,٧	-٨,٠
متعطل	١٠٣٠٠٩	٩,٦	١٣١٣٠٩	١٠,٣	+٣,٧
الجملة	١,٠٧٦,٨٣٣	١٠٠	١,٢٧٧,٤٥٢	١٠٠	-

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعدادات السكان لمحافظة الإسكندرية فى السنوات المذكورة

وبالنظر إلى حجم قوة العمل على مستوى أقسام الإسكندرية ، جدول (١٦) يتضح زيادة القوة العاملة فى أقسام شرق المحافظة زيادة كبيرة حيث يستأثر قسمى المنتزه والرمل على حوالى نصف القوة العاملة بالمحافظة (٤٧,٩%) ويرجع ذلك إلى زيادة عدد سكانهما بالإضافة إلى أن أغلب هذا العدد من فئة الشباب ، يليهما قسمى العامرية ومحرم بك بنسبة ١٨,٧% ويرجع ذلك إلى تركز المناطق الصناعية فيهما وإن كانت العامرية أكثرهم توسعاً فى الصناعة .

وعلى الرغم من ذلك إلا أن معدل البطالة فى أقسام شرق المحافظة مرتفع بالمقارنة بأقسام غرب حيث سجلت أقسام مينا البصل ومحرم بك وباب شرقى أعلى معدل بطالة فى المحافظة بينما تصل معدلات البطالة إلى حدودها الدنيا فى مدينة برج العرب ومركز برج العرب والعامرية ، ويتضح من ذلك زيادة فرص العمل فى مثل هذه الأقسام مما يتطلب إعادة توزيع هذه القوة على أقسام المحافظة للاستفادة منها وحتى لا تشكل عبء على المحافظة .

جدول (١٦) قوة العمل ومعدل البطالة فى أقسام محافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦

القسم	قوة العمل		المشتغلون		المتعطلون	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المنتزه	٣٧٧٦٦٠	٢٩,٦	٣٣٧٩٩١	٨٩.٥	٣٩٦٦٩	١٠.٥
الرمل	٢٣٤٢٣٤	١٨,٣	٢٠٦٨٨٣	٨٨.٣	٢٧٣٥١	١١.٧
سيدى جابر	٧٠٠١٧	٥,٥	٦٢٩٠٩	٨٩.٨	٧١٠٨	١٠.٢
باب شرقى	٥٤٣٠٣	٤,٣	٤٧٧٣٨	٨٧.٩	٦٥٦٥	١٢.١
محرم بك	٩٦٣٢٦	٧,٥	٨٤٤٨٦	٨٧.٧	١١٨٤٠	١٢.٣
العطارين	١٣٠٦٦	١,٠	١٢٠٧٠	٩٢.٤	٩٩٦	٧.٦
اللبان	١١٣٦٨	٠,٩	١٠٢١٩	٨٩.٩	١١٤٩	١٠.١
كرموز	٣٥٨٢٢	٢,٨	٣٢٠٨٢	٨٩.٦	٣٧٤٠	١٠.٤
مينا البصل	٧٥٩٢٧	٥,٩	٦٦٤٤٠	٨٧.٥	٩٤٨٧	١٢.٥
المنشية	٧٣٦٦	٠,٦	٦٥٢٦	٨٨.٦	٨٤٠	١١.٤
الجمرك	٢٦٠٣٣	٢,٠	٢٣١٩٥	٨٩.١	٢٨٣٨	١٠.٩
الدخيلة	١٠٣٤٠١	٨,١	٩٣٣٩٦	٩٠.٣	١٠٠٠٥	٩.٧
العامرية	١٤٢٨٢٢	١١,٢	١٣٤١٠٢	٩٣.٩	٨٧٢٠	٦.١
برج العرب	١٤٥١٠	١,٢	١٣٨٧٣	٩٥.٦	٦٣٧	٤.٤
مدينة برج العرب الجديدة	١٤٥٩٧	١,١	١٤٢٣٣	٩٧.٥	٣٦٤	٢.٥
الجملة	١,٢٧٧,٤٥٢	١٠٠	١,١٤٦,١٤٣	٨٩.٧	١٣١٣٠٩	١٠.٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعداد محافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦ ، نوفمبر ٢٠٠٨

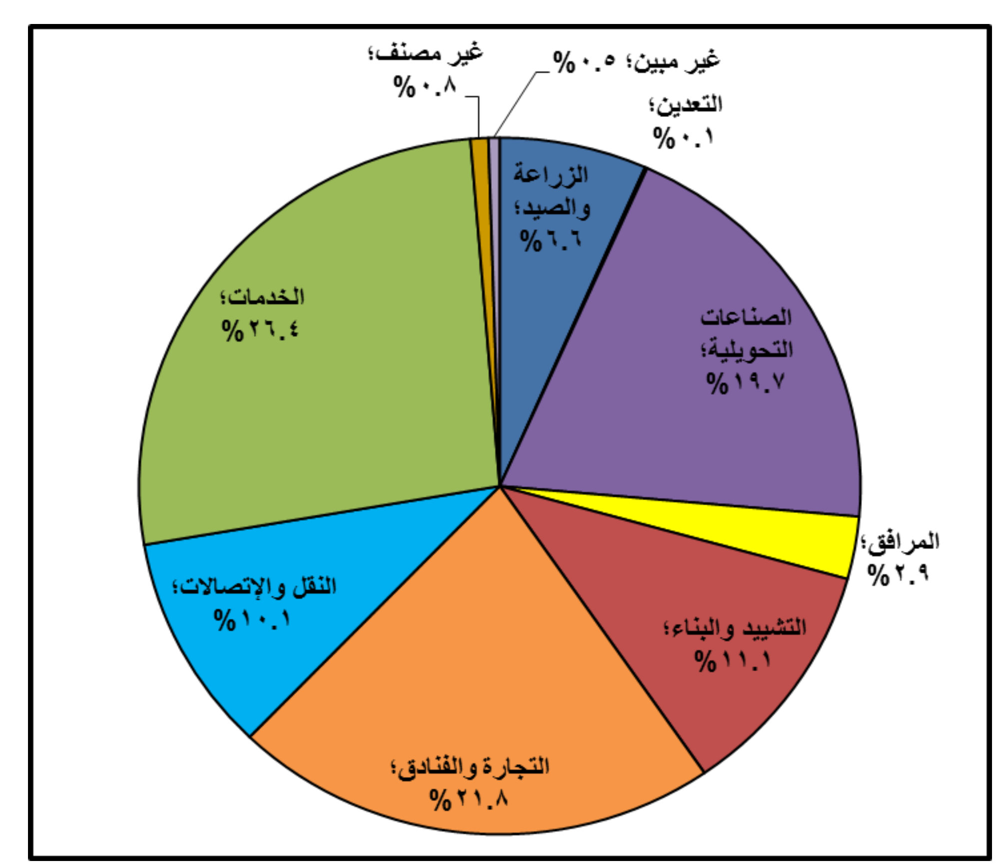
وتتباين نسبة العاملين حسب النشاط الاقتصادى تبايناً كبيراً كما يبين الجدول (١٧) :

جدول (١٧) توزيع السكان طبقاً لأقسام النشاط الاقتصادى والنوع بمحافظة الإسكندرية ٢٠٠٦ (١٥ سنة فأكثر)

النشاط الرئيسى	ذكور		إناث		جملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة والصيد	٧٥٤١٤	٨	١١٧٦	٠,٦	٧٦٥٩٠	٦,٦
التعدين واستغلال المحاجر	٩٥٢	٠,١	٣٨	٠,١	٩٩٠	٠,١
الصناعات التحويلية	٢٠٦٦٨٩	٢١,٨	٢١٢٦٨	١٠,٢	٢٢٧٩٥٧	١٩,٧
الكهرباء والغاز والماء والصرف الصحى	٣٠٢٧٨	٣,٢	٣٥٦٦	١,٧	٣٣٨٤٤	٢,٩
التشييد والبناء	١٢٥٦٥٥	١٣,٣	٢١٧٥	١,٠	١٢٧٨٣٠	١١,١
التجارة والفنادق والمطاعم	١٨٩٠٧٨	١٩,٩	٦٢٧٧٤	٣٠,٢	٢٥١٨٥٢	٢١,٨
النقل والتخزين والإتصالات	١١٠٣٣٧	١١,٦	٥٩٦٦	٢,٩	١١٦٣٠٣	١٠,١
الخدمات	١٩٦٧٤٤	٢٠,٧	١٠٨٨٩٦	٥٢,٤	٣٠٥٦٤٠	٢٦,٤
أنشطة غير مصنفة	٨٤٩٦	٠,٩	٦٣٢	٠,٣	٩١٢٨	٠,٨
غير مبين	٤٤٠٨	٠,٥	١٢١٢	٠,٦	٥٦٢٠	٠,٥
الجملة	٩٤٨٠٥١	١٠٠	٢٠٧٧٠٣	١٠٠	*١,١٥٥,٧٥٤	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعداد السكان لمحافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦ ، نوفمبر ٢٠٠٨ ، (*) لم يفسر التعداد الفارق الرقمى بين جملة السكان بالأنشطة الاقتصادية وبين جملة المشتغلين والذى بلغ ٩٦١١ نسمة

ويتضح منه أن حوالى نصف القوة العاملة بالإسكندرية (٥٩,٥ %) تعمل بالقطاع الخدمات والتجارة والصناعة ، حيث تمثل نسبة كل منهما ٢٦,٤% ، ٢١,٨% ، ١٩,٧% بالترتيب ، كما يتضح من الجدول اتجاه المرأة إلى العمل ويظهر ذلك بصورة واضحة حيث بلغت نسبة الإناث ١٨% من إجمالى القوة العاملة بالمحافظة .



شكل (١٤) توزيع السكان طبقاً لأقسام النشاط الاقتصادى فى محافظة الإسكندرية

ويتباين توزيع السكان طبقاً لأقسام المهن الرئيسية مثلما يتباين توزيعهم طبقاً للنشاط الاقتصادى كما يبين جدول (١٨) :

جدول (١٨) توزيع السكان طبقاً لأقسام المهن الرئيسية والنوع بمحافظة الإسكندرية ٢٠٠٦ (١٥ سنة فأكثر)

أقسام المهن الرئيسية	ذكور		إناث		جملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
رجال التشريع وكبار المسئولين	٨٨٩٧٠	٥,٧	١٠٧١٥	٠,٧	٩٩٦٨٥	٣,٣
أصحاب المهن العلمية	١٣٢٨٢٤	٨,٦	٦١١٩٤	٤,١	١٩٤٠١٨	٦,٤
الفنيون	٧٣٧٩٣	٤,٨	٣٤٢١٠	٢,٢	١٠٨٠٠٣	٣,٥
الكتبة	٥٩٦٢١	٣,٨	١٥٨٧٣	١,١	٧٥٤٩٤	٢,٥
العاملون فى الخدمات	٨٦٠٩٨	٥,٥	٦٢٧١٢	٤,١	١٤٨٨١٠	٤,٩
العاملون فى الزراعة والصيد	٧٠٩٢٦	٤,٦	٦٨٨	٠,١	٧١٦١٤	٢,٣
الحرفيون	٢٠٨٧٦٤	١٣,٤	٥٢٥٣	٠,٤	٢١٤٠١٧	٧,٠
عمال تشغيل المصانع	١٤٠٤٣٧	٩,٠	١٠٠٨٨	٠,٦	١٥٠٥٢٥	٤,٩
عمال المهن العادية	٨١٨٨٨	٥,٣	٥٧٣٥	٠,٤	٨٧٦٢٣	٢,٩
غير مبين	٤٧٣٠	٠,٣	١٢٣٥	٠,١	٥٩٦٥	٠,٢
الجملة	٩٤٨٠٥١	٦١,٠	٢٠٧٧٠٣	١٣,٨	١١٥٥٧٥٤	٣٧,٩
غير مصنف	٦٠٤٨٦٠	٣٩,٠	١٢٩١٩٧٥	٨٦,٢	١٨٩٦٨٣٥	٦٢,١
الإجمالى	١٥٥٢٩١١	١٠٠	١٤٩٩٦٧٨	١٠٠	٣٠٥٢٥٨٩	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعداد السكان لمحافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦ ، نوفمبر ٢٠٠٨

ومنه يتضح أن نسبة الحرفيين تمثل أعلى النسب (٧%) تليها أصحاب المهن العلمية (٦,٤%) ثم العاملون فى الخدمات والمصانع بنسبة ٤,٩% لكل منهما ، ولكن يتضح أيضاً ارتفاع نسبة غير مصنف فهى تصل إلى ٦٢,١% من جملة عدد السكان (١٥ سنة فأكثر) عام ٢٠٠٦ .

كما يوضح الجدول (١٩) الحالة العملية لسكان الإسكندرية عام ٢٠٠٦ ومنه يتضح أن عدد السكان الداخلين فى قوة العمل ١٢٧٧٤٥٢ نسمة بنسبة ٤١,٨% من إجمالى السكان (١٥ سنة فأكثر) ويمثل نسبة العاملين بأجر نقدى نسبة ٣٢% من إجمالى السكان (١٥ سنة فأكثر) ، بينما بلغ عدد السكان خارج قوة العمل ١٧٧٥١٣٧ نسمة بنسبة ٥٨,٢% من إجمالى السكان (١٥ سنة فأكثر) وتمثل نسبة ربات البيوت ٣١,٨% يليها نسبة الطلاب ١٣,٩% من إجمالى السكان (١٥ سنة فأكثر) عام ٢٠٠٦ .

جدول (١٩) توزيع السكان (١٥ سنة فأكثر) طبقاً لحالة الفرد من العمل والنوع بمحافظة الإسكندرية ٢٠٠٦

موقف الفرد من العمل			ذكور		إناث		جملة	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%
داخل قوة العمل	صاحب عمل		٧٣٩٣٤	٤,٨	٣٥٠٦	٠,٢	٧٧٤٤٠	٢,٥
	يعمل لحسابه		٨٥٧٦٦	٥,٥	٢٩٦٢	٠,٢	٢٢٧٩٥٧	٧,٥
	يعمل بأجر نقدى		٧٧٦٨١٤	٥٠,٠	١٩٩١٧٢	١٣,٣	٩٧٥٩٨٦	٣٢,٠
	يعمل بدون أجر	لدى الأسرة	٣١٧٩	٠,٢	٥٨٠	٠,٠٥	٣٧٥٩	٠,١
		لدى الغير	١٧٥	٠,١	٥٥	٠,٠٥	٢٣٠	٠,١
	متعطل سبق له العمل		٨١٨٣	٠,٥	١٤٢٨	٠,١	٩٦١١	٠,٣
	متعطل لم يعمل من قبل		٧٤٧٦٤	٤,٨	٤٦٩٣٤	٣,١	١٢١٦٩٨	٤,٠
	جملة		١٠٢٢٨١٥	٦٥,٩	٢٥٤٦٣٧	١٧,٠	١٢٧٧٤٥٢	٤١,٨
خارج قوة العمل	طالب متفرغ		٢٢٤٧٠٩	١٤,٥	١٩٩٨٦٧	١٣,٣	٤٢٤٥٧٦	١٣,٩
	متفرغة للمنزل		-	-	٩٧٢٠٩٩	٦٤,٨	٩٧٢٠٩٩	٣١,٨
	بالمعاش		١٢٧٥٣١	٨,٢	٢٥٠٦٥	١,٧	١٥٢٥٩٦	٥,٠
	من لا يعمل		٨٩٠٥١	٥,٧	٤٢٤٦٧	٢,٨	١٣١٥١٦	٤,٣
	عاجز عن العمل		٥٩٨٨	٠,٤	٢٩٠٣	٠,٢	٨٨٩١	٠,٣
	زاهد عن العمل		٢٨٣٦٠	١,٨	-	-	٢٨٣٦٠	٠,٩
	أخرى		٥٤٤٥٧	٣,٥	٢٦٤٠	٠,٢	٥٧٠٩٧	١,٩
	جملة		٥٣٠٠٩٦	٣٤,١	١٢٤٥٠٤١	٨٣,٠	١٧٧٥١٣٧	٥٨,٢
	الإجمالى		١٥٥٢٩١١	١٠٠	١٤٩٩٦٧٨	١٠٠	٣٠٥٢٥٨٩	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعداد السكان لمحافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦ ، نوفمبر ٢٠٠٨

٣. الحالة التعليمية

شهدت الإسكندرية تغيراً كبيراً فى التركيب التعليمى للسكان فى النصف الثانى من القرن العشرين ، جدول (٢٠) ، يدل على ذلك نسبة الأمية التى هبطت من ٢٤,٨% سنة ١٩٩٦ إلى ١٩,٥% سنة ٢٠٠٦ ، فى مقابل ذلك نجد زيادة كبيرة فى نسبة المؤهل فوق المتوسط حيث وصلت نسبتهم ٢٢,٥% سنة ٢٠٠٦ بعد أن كانت ٩,٢% سنة ١٩٩٦ ، كما زادت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعى لتصل نسبتهم ٢٧,٥% سنة ٢٠٠٦ .

جدول (٢٠) التوزيع العددى والنسبى للسكان حسب الحالة التعليمية (١٠ سنوات فأكثر) فى محافظة الإسكندرية (١٩٩٦-٢٠٠٦)

الحالة التعليمية	١٩٩٦		٢٠٠٦		نسبة التغير (%)
	العدد	%	العدد	%	
أمى	٦٦٤٣٦٥	٢٤,٨	٦٦٤٩١٤	١٩,٥	٢١,٤-
يقرأ ويكتب (بدون مؤهل)	٧١٦٧٦٢	٢٦,٧	٣٨٥٥٥٢	١١,٣	٥٧,٧-
محو أمية	٢١٦١٠٧	٨,١	٢٣٣٢٩	٠,٧	٩١,٤-
مؤهل دون المتوسط	٢٤٦٦٢٨	٩,٢	٧٦٩١٥٦	٢٢,٥	١٤٤,٦+
مؤهل متوسط	٥١٧٧٧٦	١٩,٣	٩٤٠٥٦٧	٢٧,٥	٤٢,٥+
مؤهل فوق المتوسط	٦٤٤١٢	٢,٤	١٢٨٧٨٧	٣,٨	٥٨,٣+
مؤهل جامعى	٢٤٤١٥٤	٩,١	٤٨٩٣٣١	١٤,٣	٥٧,١+
مؤهل فوق جامعى	٧٤٥١	٠,٣	١٢٩٩٣	٠,٤	٣٣,٣+
غير مبين	٣٨	٠,١	-	-	١٠٠-
الجملة	٢٦٧٧٦٩٣	١٠٠	٣,٤١٤,٦٢٩	١٠٠	-

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعدادات السكان لمحافظة الإسكندرية فى السنوات المذكورة

وعند دراسة الحالة التعليمية فى أقسام المحافظة ، جدول (٢١) ، نلاحظ الآتى :

جدول (٢١) التوزيع النسبى للسكان حسب الحالة التعليمية (١٠ سنوات فأكثر) فى أقسام محافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦

القسم	أمى	يقرأ ويكتب[1]	مؤهل دون المتوسط	مؤهل متوسط وفوق المتوسط	مؤهل جامعى وفوق الجامعى	الإجمالى
المنتزه	١٣,٥	١١,٠	٢٣,٣	٣٥,٧	١٦,٥	٢٨,٤
الرمل	١٧,١	١٢,٩	٢٣,٤	٣٠,٤	١٦,٢	١٨,٥
سيدى جابر	١١,٠	٧,٣	١٦,٨	٣١,٦	٣٣,٣	٥,٧
باب شرقى	١٢,٥	٧,٦	١٨,٥	٣٧,٠	٢٤,٤	٤,٦
محرم بك	٢٢,٣	١١,٦	٢٠,٦	٣٠,٧	١٤,٨	٧,٥
العطارين	١٥,٣	١١,٣	٢٠,٠	٣٢,٥	٢٠,٩	١,١
اللبان	٢٧,٨	١٣,٢	٢٣,٢	٢٧,٥	٨,٣	٠,٩
كرموز	٢٨,٣	١٤,٤	٢٣,٧	٢٧,٩	٥,٧	٣,١
مينا البصل	٢٧,٦	١٢,٤	٢٥,٥	٢٧,٩	٦,٦	٦,٣
المنشية	٢١,٨	١١,٦	٢٢,٨	٢٩,٣	١٤,٥	٠,٦
الجمرك	٢٠,٥	١١,٦	٢٢,٩	٣١,٦	١٣,٤	٢,٢
الدخيلة	١٣,٤	١١,٤	٢٥,٣	٣٥,٦	١٤,٣	٨,٠
العامرية	٣٨,٣	١٧,٧	٢١,٤	١٩,٥	٣,١	١١,٠
برج العرب	٣٩,٨	١٩,٠	٢٤,٢	١٤,٩	٢,١	١,١
مدينة برج العرب الجديدة	٢٥,٤	١٤,٨	١٧,٨	٣١,٤	١٠,٦	٠,٩
الجملة	١٩,٥	١٢,٠	٢٢,٥	٣١,٣	١٤,٧	١٠٠

المصدر: من عمل الطالبة اعتماداً على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعداد محافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦ ، نوفمبر ٢٠٠٨ ، (١) تشمل فئة محو الأمية

تركز الحاصلين على مؤهل جامعى وفوق الجامعى فى قسمى سيدى جابر وباب شرقى بنسبة ٣٣,٣% ٢٤,٤% مرد ذلك إلى ارتفاع المستوى الاقتصادى للسكان بهما وقرب هذه الأقسام من المؤسسات التعليمية والجامعية يليهما قسم العطارين بنسبة ٢٠,٩% ، إلى أن تقل هذه النسبة فى أقسام غرب المحافظة

لتصل إلى ٢,١% فى مركز برج العرب و ٣,١% فى قسم العامرية ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام سكان هذه المناطق بالتعليم لقلة المؤسسات التعليمية فى هذه المناطق وبعد المؤسسات الجامعية عنها ، وبالتالى يلاحظ زيادة نسبة الأمية بهما فتصل إلى ٣٨,٣% ، ٣٩,٦% بالترتيب ، ونتيجة لذلك يجب الاهتمام بهذه الأقسام من الناحية التعليمية ووضعها فى الاعتبار عند التخطيط للمحافظة حيث أنها تمثل مناطق التوسع العمرانى الجديد .

٤. الحالة الزواجية

يبين الجدول (٢٢) الحالة الزواجية فى الإسكندرية وتوزيع السكان فى سن الزواج ونسبتهم المئوية ، ويتضح منه زيادة نسبة غير المتزوجين مع ثبات نسبة المتزوجين ، وارتفاع هذه النسبة يدل على تزايد متوسط السن عند الزواج ، أما نسبة الذين تم عقد قرانهم فقد زادت بين تعدادى ١٩٩٦ و٢٠٠٦ وقد يرجع ذلك لأسباب أهمها مشكلة الإسكان وعدم توفره لمعظم أفراد هذه الفئة .

جدول (٢٢) التوزيع العددى والنسبى للسكان حسب الحالة الزواجية فى محافظة الإسكندرية عامى ١٩٩٦و٢٠٠٦

الحالة الزواجية	١٩٩٦		٢٠٠٦		نسبة التغير (%)
	العدد	%	العدد	%	
لم يسبق له الزواج	٦٣٢٢٠٤	٢٩,٧	٨٦١٧٤٠	٢٩,٩	+٠,٧
عقد قرآن	١٧١٩٨	٠,٨	٢٧٩٤٤	١	+٢٥,٠
متزوج	١٣١٧٧١١	٦١,٨	١٧٨١٨٥٤	٦١,٨	-
مطلق	١٨٣٦٣	٠,٦	٢٦٦٥٤	٠,٩	+٥٠
أرمل	١٤٥٠٣٧	٦,٨	١٨٥٤٢٨	٦,٤	-٥,٩
غير مبين	١٥١٠	٠,٣	-	-	-١٠٠
الجملة	٢,١٣٢,٠٢٣	١٠٠	٢,٨٨٣,٦٢٠	١٠٠	-

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعدادات السكان لمحافظة الإسكندرية فى السنوات المذكورة

ويبين الجدول (٢٣) الحالة الزواجية فى أقسام الإسكندرية ويتضح منه ارتفاع نسب المتزوجين فى أقسام شرق وغرب المحافظة وإن كانت تزداد فى أقسام الغرب عنها فى الشرق بينما تقل هذه النسبة فى أقسام القلب ، وهذا يبرهن سبب زيادة نسبة صغار السن فى مثل هذه الأقسام ، كما يتضح أيضاً زيادة نسب من لم يسبق لهم الزواج بشكل عام على مستوى الأقسام وإن كانت تزداد بشكل ملحوظ فى أقسام القلب خاصة فى أقسام اللبان وميناء البصل والعطارين بينما تقل فى أقسام غرب المحافظة لتصل فى مركز برج العرب إلى ٢٥% و ٢٥,٢% فى الدخيلة نتيجة الطبيعة البدوية للسكان ، ويتضح من ذلك زيادة نسبة السكان فى هذه الأقسام واستيعابها للزيادة السكانية المتوقعة وبالتالى يجب توفير الخدمات اللازمة والاهتمام بها حتى لا تنمو بصورة عشوائية نتيجة للزيادة الطلب على مختلف الخدمات .

جدول (٢٣) الحالة الزواجية للسكان فى أقسام محافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦

القسم	لم يسبق له الزواج	عقد قران	متزوج	مطلق	أرمل
المنتزه	٢٧,٩	١,٣	٦٥,٤	٠,٧	٤,٧
الرمل	٣٠,٩	٠,٨	٦٠,٦	٠,٩	٦,٨
سيدى جابر	٣٣,٤	٠,٦	٥٧,٩	٠,٩	٧,٢
باب شرقى	٣٣,١	١,٢	٥٥,٥	١,٢	٨,٩
محرم بك	٣٢,٩	٠,٧	٥٥,٩	١,١	٩,٤
العطارين	٣٦,١	٠,٨	٤٨,٣	١,٧	١٣,١
اللبان	٣٦,٦	٠,٤	٤٩,٥	١,٧	١١,٨
كرموز	٣٥,٧	١,٦	٥٠,٧	١,٥	١٠,٤
مينا البصل	٣٦,٥	٠,٨	٥٣,٣	١,٢	٨,٢
المنشية	٣٥,٤	٠,٩	٥٠,١	١,٦	١١,٩
الجمرك	٣٤,٤	٠,٧	٥١,٢	١,٦	١٢,٢
الدخيلة	٢٥,٢	١,٠	٦٨,٨	٠,٨	٤,٢
العامرية	٢٣,٨	٠,٨	٧٠,٨	٠,٧	٣,٩
برج العرب	٢٥,٠	١,٢	٦٩,٣	٠,٧	٣,٨
مدينة برج العرب الجديدة	٢٥,٨	١,٢	٧٠,٠	٠,٦	٢,٤
الجملة	٢٩,٩	١,٠	٦١,٨	٠,٩	٦,٤

المصدر: من عمل الطالبة اعتماداً على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعداد محافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦ ، نوفمبر ٢٠٠٨

د. تقدير السكان حتى ٢٠٣٦

عند حساب تقدير السكان لمحافظة الإسكندرية عام ٢٠٣٦[١] ، جدول (٢٤) ، بتحديد ثلاثة فروض مختلفة (منخفض ، متوسط ، مرتفع) ، على أن يتم فرض ثبات الحدود الإدارية للمحافظة كما هى عليها حسب تعداد ٢٠٠٦ واعتبارها سنة الأساس ، كذلك ثبات نسبة سكان الإسكندرية من جملة سكان مصر وهى ٥,٥% .

وتشير نتائج الفرض المرتفع إلى ثبات معدل النمو السكانى كما هو عليه (٢,١%) حتى عام ٢٠٣٦ ، وفى ضوء ذلك فمن المتوقع أن يصبح حجم سكان المحافظة ٧٧٤٣٠١٧ نسمة ، فى حين يشير الفرض المتوسط إلى انخفاض معدل النمو إلى ١,٧% وبالتالى ينخفض حجم السكان المتوقع إلى ٦٨٦٧٤٤٠ نسمة ، أما الفرض المنخفض الذى يتوقع أن ينخفض معدل النمو إلى ١,٣% فيشير إلى انخفاض حجم السكان المتوقع إلى ٦٠٩٠٦٨٤ نسمة .

جدول (٢٤) تقدير سكان محافظة الإسكندرية حتى ٢٠٣٦

السنة	٢٠٠٦	٢٠١٦	٢٠٢٦	٢٠٣٦
الفرض الأول (منخفض)	٤١٢٣٨٦٩	٤٦٩٦٣٧٩	٥٣٤٨٣٦٩	٦٠٩٠٨٧٤
الفرض الثانى (متوسط)	٤١٢٣٨٦٩	٤٨٨٨٠٤١	٥٧٩٣٨١٨	٦٨٦٧٤٤٠
الفرض الثالث (مرتفع)	٤١٢٣٨٦٩	٥٠٨٧٥٢٦	٦٢٧٦٣٦٨	٧٧٤٣٠١٧

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعداد السكان لمحافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦

[١] تم حساب تقدير السكان على أساس الطريقة الأسية ، **راجع** : فتحى أبو عيانة ، مدخل إلى التحليل الإحصائى فى الجغرافيا البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ٢٣٨-٢٤٠

وترى الطالبة أن الفرض المتوسط هو الذى يتفق مع ظروف المحافظة فى ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التى تواجهها البلاد ويؤكد ذلك معدل النمو السنوى فى الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٣ .

وبفرض ثبات الحدود الإدارية لأحياء المحافظة كما هى عليها حسب تعداد ٢٠٠٦ ، كذلك نسبة كل حى من إجمالى السكان ليصبح عدد سكان كل حى كما يلى :

جدول (٢٥) تقدير سكان أحياء محافظة الإسكندرية حتى ٢٠٣٦ حسب الفرض المتوسط

حى	ذكور	إناث	جملة
المنتزه	١٠٠٤٠٣١	٩٥٣١٨٩	١٩٥٧٢٢٠
شرق	٨٢٢٧٢١	٧٩٧٩٩٥	١٦٢٠٧١٦
وسط	٤٣١١٦١	٤٣٤١٣٦	٨٦٥٢٩٧
الجمرك	١٢٣٥٩٩	١٢٣٦٢٩	٢٤٧٢٢٨
غرب	٣١٨٢٩٧	٣٠٦٦٤٠	٦٢٤٩٣٧
العجمى	٢٩٢٦٤٣	٢٧٧٣٥٥	٥٦٩٩٩٨
العامرية	٤٢٦٩٥٨	٣٩٠٢٦٧	٨١٧٢٢٥
مركز ومدينة برج العرب	٨٨٣٧٣	٧٦٤٤٦	١٦٤٨١٩
الإجمالى	٣٥٠٧٧٨٣	٣٣٥٩٦٥٧	٦٨٦٧٤٤٠

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعداد السكان لمحافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦

ويمكن إيجاز علاقة السكان بالتخطيط العمرانى **فى النقاط التالية :**

أ. بلغ الضغط السكانى بالمحافظة حداً لم يسبق له مثيل حتى أنه زحف على الأراضى الزراعية بها وتقلصت مساحتها لتصل إلى ٥٥,٦ كم٢ فى شرق الإسكندرية مما استلزم الأمر ردم أجزاء من بحيرة مريوط واستصلاح هذه الأراضى وزراعتها وإنشاء ١٠ قرى نموذجية بها وضم هذه المناطق إلى الحدود الإدارية للمحافظة وهو ما يعرف بمشروع أبيس ، وعلى الجانب الغربى تم استصلاح مساحة كبيرة من الأراضى الصالحة للزراعة وأيضاً إنشاء قرى نموذجية بها وهو ما يعرف بمشروع ٢١٠ ألف فدان وتم تقسيم أراضى هذا المشروع إلى ثلاث مناطق النهضة ومريوط وقطاع ثالث تعد منطقة بنجر السكر جزء منه وتضم ٢٣ قرية بعدد سكان حوالى ٢٦٣٣١ نسمة وبمتوسط ١١٤٥ نسمة / قرية **(محمد الفتحى بكير : ١٩٩٩ : ٤٨)** ، وكان من نتائج ذلك أن أخذ التطو العمرانى مساراً بعيداً عن الخصائص التقليدية للمحافظة التى ضمت مناطق ذات طابع ريفى تم استئصالها ليحل محلها عمران جديد له مفاهيم خاصة ، بدون أى مرحلة انتقالية تسمح باستيعاب هذه الأفكار والمفاهيم الجديدة .

ب. أدى التزايد المستمر فى حجم السكان إلى النمو العمرانى المستمر غير المنتظم وغير المخطط ، واستلزم هذا النمو الزحف على المناطق الخالية ، بل وأحياناً على الأراضى الزراعية لتوفير المسكن ، ويتضح ذلك من اتساع الرقعة المبنية فى المحافظة فبعد أن كانت تشغل المناطق من أبو قير حتى العجمى بمساحة ١٢٠ كم٢ – رغم تخطيط هذه المناطق فى مخطط ماكلين عام ١٩٢١ لاستيعاب الزيادة السكانية إلا أنه لم ينفذ فى منطقة العجمى مما أدى إلى النمو العشوائى للعمران بها بل وامتد العمران إلى أبعد من ذلك ، أصبحت تمتد الآن من أبو قير وحتى الكيلو ٦١ غرباً لتضم مناطق العامرية وبرج العرب فصلاً من محافظة مطروح لتبلغ مساحة المحافظة ٢٣٩٥,٨ كم٢ – وقد تم تخطيط مدينة برج

العرب الجديدة فى المخطط العام حتى عام ٢٠١٧ لم تستوعب الزيادة السكانية للمحافظة وكان مقدر لها أن تستوعب ٥٠٠ ألف نسمة عام ٢٠١٧ إلا أنها لم تستوعب إلا حوالى ١٥٠ ألف نسمة فقط عام ٢٠١٤ ، وهذا يدل على سوء تقدير هذا المخطط لاحتياجات السكان فى المدينة وأيضاً سوء تنفيذه .

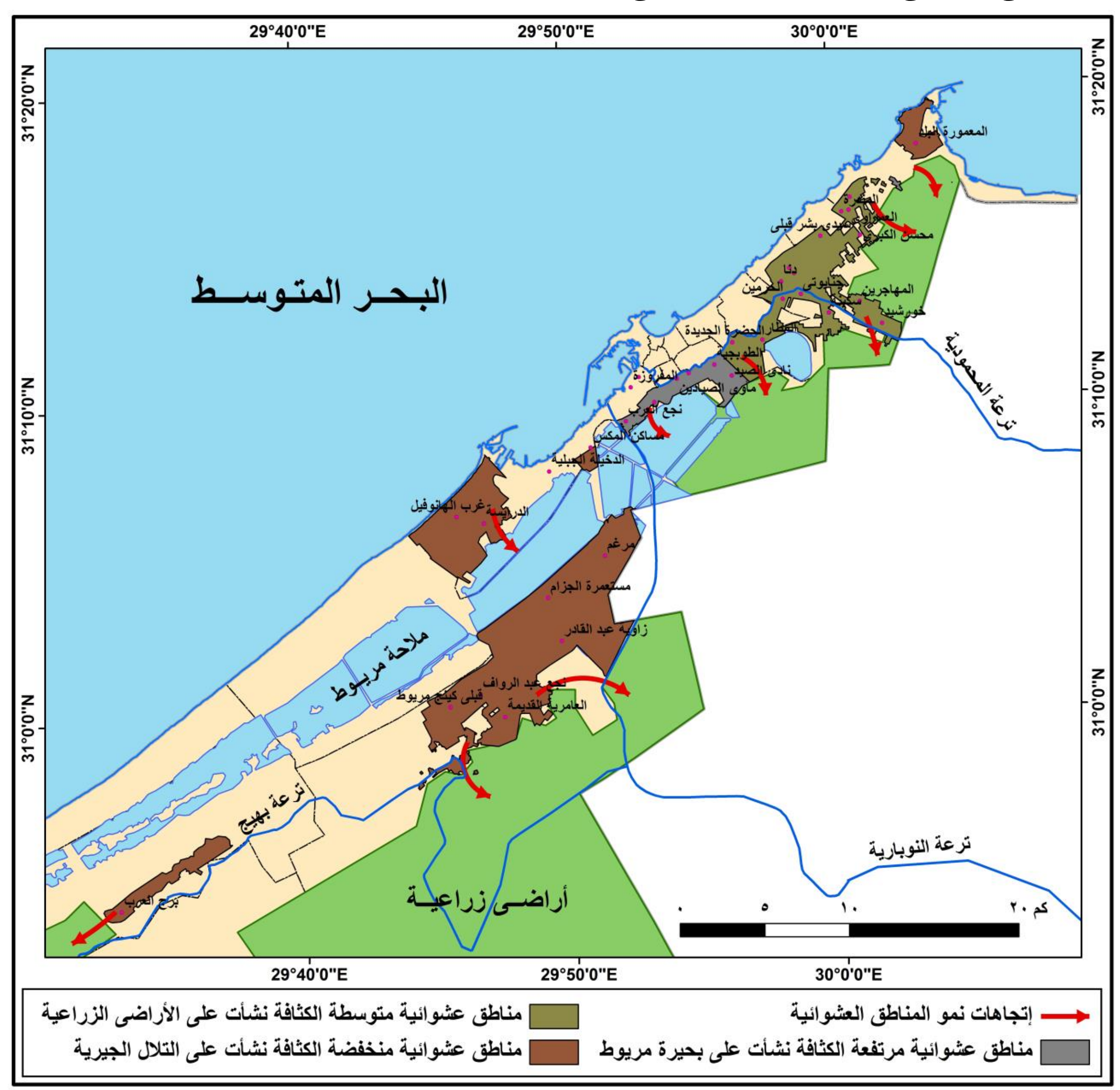
ج. يتضح أيضاً أثر هذه الزيادة السكانية على عدد المبانى وارتفاعاتها فبعد أن كانت نسبة العمارات ٢٥,١% من جملة المبانى السكنية التى كانت تبلغ ١٢٣١٧٨ مبنى عام ١٩٧٦ بلغت نسبتها ٢٩,٩% من جملة المبانى السكنية التى بلغت ٣٥٥٥٥٤ مبنى عام ٢٠٠٦ ، وكان لذلك أكبر الأثر على كثافة السكان فى المحافظة ، **شكل (١٥)** ، ومن ثم معدل التزاحم حيث ارتفعت الكثافة السكانية فى أقسام محرم بك وكرموز والمنشية نظراً لزيادة عدد سكانها نتيجة لأنه تم تخطيطها كمناطق صناعية فى مخطط ماكلين فزادت الهجرة إلى هذه المناطق والاستقرار بها وتكوين مناطق عشوائية تمتاز بالتكدس السكانى بها ، بينما انخفضت هذه الكثافة بالتدريج تجاه الأطراف نتيجة لكبر مساحة هذه الأقسام وإن كان معدل التزاحم قد ارتفع بها لقلة عدد مبانيها وكثرة عدد سكانها وقد تم فى المخطط العام حتى ٢٠١٧ تخطيط مناطق صناعية جديدة بها لتخفيف الضغط على المدينة وجذب العمران إليها إلا إنه بسبب قلة الخدمات وعدم توفير المتطلبات الأساسية للمعيشة هناك فإنها لم تحقق ما كان مرجو منها بالشكل المطلوب بل تكونت مناطق عشوائية جديدة بها .

د. أسهمت مشكلة الإسكان وارتفاع تكلفته أيضاً إلى انتشار المناطق العشوائية فى المحافظة والمبانى التى أنشئت دون تخطيط أو ترخيص مسبق ، ورغم اقتراح جميع المخططات التى أعدت للمحافظة إقامة مناطق سكنية جديدة إلا أنها لم تستطيع هذه المقترحات سد الاحتياجات من المسكن نتيجة للزيادة السكان الناتجة عن الهجرة المستمرة للإسكندرية وانخفاض مستوى المعيشة ، وبالتالى تنوعت أنماط العمران فى الإسكندرية ما بين الراقى المخطط والذى يتركز فى أقسام القلب وإن كان يتخلله بعض المناطق القديمة التى تحتاج إلى تطوير (مناطق قلب المدينة القديمة) بالإضافة إلى المناطق الساحلية ، وما بين النمط العمرانى المتوسط أو الانتقالى ما بين العشوائية والتخطيط وهى المناطق التى تدخلت الدولة لتطويرها وبناء بعض المساكن بها لتنظيم حركة العمران فيها وتركزت هذه المناطق حول أقسام قلب المدينة والمناطق العشوائية التى قامت الدولة بتطويرها ، وما بين نمط عشوائى انتشر على أطراف المدينة وتميز بخصائص حضرية مختلفة وهو من تعمل جميع المخطط على تطويره .

هـ. نتج عن الزيادة المستمرة للسكان اختناقات مرورية بسبب قلة عدد الطرق والشوارع وقلة مساحتها ورغم اقتراح مخطط ماكلين تخطيط شوارع الاسكندرية وإنشاء عدة ميادين بها حتى تستوعب الزيادة السكانية إلا أنه تم تنفيذ بعضها فقط ، كما اقترح مخطط ٢٠١٧ إنشاء الطريق الساحلى الدولى الذى أسهم فى حل جزء من الأزمة إلا إنه مع الضغط السكانى المستمر سيتطلب ذلك زيادة أعداد الطرق اللازمة للمحافظة وتوسيع الطرق القائمة حتى يتم سد الاحتياجات المستقبلية لها .

ومع استمرار الزيادة السكانية المتوقعة وبعد تحديد اتجاه حركة السكان والوقوف على المشكلات القائمة والمؤثرة فى عمران الإسكندرية يجب وضع هذه الظروف فى الاعتبار والاهتمام بمناطق الامتداد العمرانى

خاصة ناحية الجنوب والغرب من حيث الخدمات والمرافق حتى تستوعب هذه الزيادة وتوجيه النمو العمرانى إليها ، وحتى لا تنمو هى الأخرى نمواً عشوائياً ، مع الاهتمام بأقسام شرق المحافظة حتى يتوقف الزحف الجائر على الأراضى الزراعية فيها والعمل على تنمية وتطوير المناطق العشوائية بها.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على خريطة محافظة الإسكندرية مقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٥ ، صورة المرئيات الفضائية لاندسات لعام ٢٠١٢ ، بيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، سكان العشوائيات ، ٢٠١٣

شكل (١٥) توزيع المناطق العشوائية بمحافظة الإسكندرية واتجاهات نموها

ويتضح من الشكل (١٥) توزيع المناطق العشوائية بالمحافظة وإتجاهات نموها ، ومنه يلاحظ وجود ١٠ مناطق عشوائية فى الأقسام ذات الكثافة السكانية المرتفعة بنسبة ٠,٥% من إجمالى مساحة المناطق العشوائية و بنسبة ١٤,٢% من جملة سكان المناطق العشوائية ، ويرجع نشأت هذه المناطق إلى قربها من أقسام قلب المدينة كما يرجع صغر مساحتها إلى صغر مساحة الأقسام الواقعة فيها .

أما المناطق العشوائية ذات الكثافة السكانية المتوسطة فهى ١٣ منطقة وعلى الرغم من صغر مساحتها فهى تمثل ١% من إجمالى مساحة العشوائيات إلا أنها تمثل ٥٠,٢% من جملة سكان العشوائيات

، وذلك بسبب ارتباطها بوجود المناطق الصناعية فى هذه الأقسام وهجرة السكان إليها وبالتالى تركزها فى مثل هذه المناطق وخاصة حول ترعة المحمودية التى نشأت حولها المناطق الصناعية القديمة ، والتى تم إنشاؤها وفق مخطط ماكلين عام ١٩٢١ . وأدت الزيادة السكانية لهذه المناطق إلى انتشار العمران بها على الأراضى الزراعية **مثل:** منطقة خورشيد وعزبة سكينة الظاهرية وغيرها ، بل إن أغلبها كان فى الأصل أراضٍ زراعية انتشر العمران عليها ليحولها إلى مناطق عشوائية وأدى اتساعها إلى التحامها بالمدينة ويلاحظ ذلك من أسمائها .

وبالنظر إلى المناطق العشوائية ذات الكثافة السكانية المنخفضة فهى ٩ مناطق بنسبة ٩٨,٥% من إجمالى مساحة المناطق العشوائية وبنسبة ٣٥,٦% من جملة سكان المناطق العشوائية ، ويتضح ذلك جهة الغرب فيلاحظ تركز المناطق العشوائية فى مناطق الهانوفيل والعامرية وبرج العرب والتى تضم المناطق الصناعية الجديدة بالمحافظة – والتى تم إنشاؤها وفق مخطط ٢٠٠٥ ، ذلك بالإضافة إلى اتساع مساحة هذه الأقسام مما ساهم فى انتشار العشوائيات على مساحات كبيرة بها ، واتسعت هذه المناطق أيضاً لتطغى على الأراضى الزراعية المجاورة لها ، وبالتالى فإنه يجب عند تخطيط أى منطقة صناعية جديدة مراعاة تخطيط المناطق المحيطة بها حتى لا تمتد العشوائية إليها كسابقيها .

٢) الخدمات

تتعدد الخدمات التى تقوم بها الإسكندرية لسكانها ولإقليمها بدرجة كبيرة خاصة الخدمات التعليمية والثقافية والاجتماعية ، ومن الصعب فصل الخدمات المحلية لسكان المحافظة عن تلك التى تؤدى للوافدين عليها أو لإقليمها الحضرى ، ويرتبط بذلك خدمات البنية الأساسية من كهرباء ومياه وصرف صحى ووسائل نقل ومواصلات ، **وهذه الخدمات كالتالى:**

أ. الخدمات التعليمية والثقافية

تتميز محافظة الإسكندرية باتساع مجال خدماتها التعليمية بما يخدم سكانها وبعض سكان المحافظات المجاورة ، فتحوى المحافظة خدمات تعليمية فى كل مراحل التعليم الاساسى (الابتدائى و الإعدادى) والثانوى العام والفنى والأزهرى ، ويوضح الجدول (٢٦) عدد المدارس والمعاهد الخاصة بالتعليم ما قبل الجامعى على مستوى المحافظة والذى بلغ ٢٢٠٥ مدرسة ومعهداً أزهرياً تضم ٢٥٩٧٦ فصلاً ، وتشمل ١,٠٧١,٠٠٠ تلميذاً وتلميذة ، ويعمل بها ٥٥١٤٦ مدرساً **(إدارة الإحصاءات المركزية : ٢٠١٣ : ٧٠)** .

وبالنظر إلى توزيع المدارس والمعاهد يتضح أنها تتوزع فى مختلف أحياء الإسكندرية مع ميل نحو التركز فى أحياء شرق المحافظة ، وذلك لعوامل السبق التاريخى بطبيعة الحال حيث أن الامتداد العمرانى فى الشرق سبق نظيره فى الغرب ، بالإضافة إلى زيادة عدد سكانها بالمقارنة بأحياء غرب المحافظة ، وعلى الرغم من ذلك فإن كثافة الفصول بها ما زالت مرتفعة ، كما فى حى المنتزه ٤٣ تلميذاً بنسبة ١٣,١% ، نظراً لكثرة عدد من هم فى سن التعليم (١٠ سنوات فأكثر) فى هذه الأحياء .

جدول (٢٦) واقع الخدمات التعليمية فى أحياء محافظة الإسكندرية عام ٢٠١٣

حى	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ	عدد المدرسين	تلميذ / مدرس	%	كثافة الفصل	%
المنتزه	٥٤٢	٧٣٧١	٣١٧١١٦	١٦٠٤٤	٢٠	١١,٥	٤٣	١٣,١
شرق	٤٤٧	٥٣٢٢	٢٢٠٩٥١	١٣٢٠٧	١٧	٩,٨	٤٢	١٢,٨
وسط	٣٤٠	٤٠٩٤	١٤٩٢٧٥	٩٩٣٧	١٥	٨,٦	٣٧	١١,٣
الجمرك	١٠٣	٨٤٢	٢٩٥١٤	٢٢٢١	١٣	٧,٥	٣٥	١٠,٧
غرب	١٣٧	١٨٩٠	٦٧٧٢٩	٣٩٥٠	١٧	٩,٨	٣٦	١١,٠
العجمى	٢٦٩	٣١٧٨	١٣٥٦١٠	٥٠٥٩	٢٧	١٥,٥	٤٣	١٣,١
العامرية	١٤٧	١٥٨١	٧٥٥٦٢	٢١٠٦	٣٦	٢٠,٧	٤٨	١٤,٦
مركز ومدينة برج العرب	٢٢٠	١٦٩٨	٧٥٢٤٣	٢٦٢٢	٢٩	١٦,٦	٤٤	١٣,٤
الإجمالى	٢٢٠٥	٢٥٩٧٦	١,٠٧١,٠٠٠	٥٥١٤٦	١٩	١٠٠	٤١	١٠٠

المصدر: إدارة الإحصاءات المركزية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم الأنشطة السكانية لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٣ ، وحدة مركز المعلومات بالمنطقة الأزهرية بالإسكندرية ، الإحصاء العام للمعاهد الأزهرية ، ٢٠١٤

أما أحياء غرب المحافظة يتضح أن ارتفاع كثافة الفصول بها ناتج عن قلة المدارس التى لا تكفى لخدمة من هم فى سن التعليم وبالتالى زيادة نسبة الأمية فى مثل هذه الأقسام ، فقد وصلت كثافة الفصل فى حى العامرية إلى ٤٨ تلميذ بنسبة ١٤,٦% وذلك نتيجة لقلة عدد الفصول مقارنة بالتلاميذ ، وينطبق ذلك بطبيعة الحال على مركز ومدينة برج العرب وحى العجمى أيضاً ، الأمر الذى يتطلب معه زيادة عدد المدارس فى هذه الأحياء والاهتمام برفع مستوى الخدمات التعليمية بها .

أما عن التعليم العالى فالإسكندرية مشهورة بجامعتها ، ويصل عدد كليات الجامعة إلى ٢٥ كلية و٧ معاهد ، وتضم هذه الكليات والمعاهد نحو ٢١٦٦٩٥ ألف طالب وطالبة سنة ٢٠١٢ ، كما يعمل بها ٦٥٩٣ عضو هيئة تدريس ومعاونيهم فى نفس السنة **(إدارة الإحصاءات المركزية : ٢٠١٢ : ٦٧-٧٢)** .

وبالنظر إلى الخدمات الثقافية فنجد أنه يتوفر فى الإسكندرية مراكز ثقافية عديدة تتمثل فى تسعة قصور ثقافة و١٣ مكتبة عامة **(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : ٢٠١٣ : ٤٢-٤٣)** ، كما تضم المحافظة ستة متاحف أثرية ، و١٣٢ دار عرض سينمائى و١٤ مسرح ، بالإضافة إلى قصر التذوق الفنى بسيدى جابر **(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : ٢٠١٤ : ٢٦-٢٧)** .

وتتوزع الخدمات الثقافية فى أحياء الإسكندرية ، وإن كان هذا التوزيع لا علاقة له بتوزيع السكان ، فتتوزع قصور الثقافة فى الانفوشى ومصطفى كامل ورشدى والقبارى وأبو قير وبرج العرب وبولكلى وتؤدى خدماتها الثقافية وفق خطط رسمية موضوعة . إضافة لهذا يوجد عدد من المراكز الثقافية الأجنبية أبرزها المركز الأمريكى والبريطانى والأسبانى والألمانى والفرنسى واليونانى والإيطالى ، وتشارك هذه المراكز فى العديد من الأنشطة الثقافية بالمحافظة .

وتعد مكتبة الإسكندرية أحدث صرح ثقافى يعزز مكانة الإسكندرية ودورها الثقافى ، فهى ليست مكتبة تقليدية بل مجمع ثقافى متعدد الوظائف توجد به عدة مكتبات متخصصة مثل : مكتبة المكفوفين والأطفال

والوسائط المتعددة ، كما تضم أربعة متاحف هى متحف الآثار ومتحف تاريخ العلوم ومتحف المخطوطات ومتحف السادات وبها مبنى القبة السماوية الذى يقدم أفلاماً علمية ، وقد ضمت إليها قاعة المؤتمرات .

ب. الخدمات الصحية والاجتماعية

تمارس الإسكندرية الوظيفة الصحية منذ وقت مبكر سواء لسكانها أو لسكان إقليمها الحضرى ، فهى تمتد لتشمل معظم محافظة البحيرة ومطروح وجزء كبير من محافظة كفر الشيخ . كما يوضح جدول (٢٧) :

جدول (٢٧) واقع الخدمات الصحية فى أحياء محافظة الإسكندرية عام ٢٠١٣

حى	عدد السكان	عدد المستشفيات	عدد الأسرة	متوسط فرد لكل سرير	عدد الأطباء	متوسط فرد لكل طبيب
المنتزه	١٣١١٢٦٧	٣٣	٢٥١٠	٥٢٢	١٧١٤	٧٦٥
شرق	١٠٩٣٤٣٦	٦١	٢٢٩٣	٤٧٧	١٥٦٦	٦٩٨
وسط	٥٧٩٩٤٢	٣٦	٤٨٨١	١١٩	٢٩٥٤	١٩٦
الجمرك	١٦٠٤٣٨	٤	٢٣٢	٦٩٢	٤٧٦	٣٣٧
غرب	٤٢٢٤٦٠	١٤	٩١٦	٤٦١	٦٢٦	٦٧٥
العجمى	٣٨٦٨٢٩	١٦	٢٣٢	١٦٦٧	١٥٩	٢٤٣٣
العامرية	٥٥١٩١٤	١١	٤٣٣	١٢٧٥	٢٩٦	١٨٦٥
مركز ومدينة برج العرب	١١٠٣٣٩	١	٣٩	٢٨٢٩	٨٥	١٢٩٨
الإجمالى	٤٦١٦٦٢٥	١٧٦	١١٥٣٦	٤٠٠	٧٨٧٦	٥٨٦

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : نشرة المعلومات الشهرية ، العدد ٢٤٣ ، يناير ٢٠١٣ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : كتاب وصف مصر ، محافظة الإسكندرية ، ٢٠١٤

أن عدد المستشفيات والأسرة فى على مستوى المحافظة وتشمل ١٧٦ مستشفى تضم ١١٥٣٦ سريراً علاجياً و٧٨٧٦ طبيباً . هذا بالإضافة إلى ٤٠ مركز إسعاف رئيسى و٢٤ نقطة إسعاف و٦٣ مركز لرعاية الطفل و١٥٥ وحدة تنظيم للأسرة ، و٤٨٦٣ صيدلية و٩٧ معملاً للتحاليل الطبية و٢ بنك دم و٢٧ مكتب صحة **(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : ٢٠١٣ : ٢٢-٢٤)** .

ورغم أن هذه الخدمات تتوزع على أحياء الإسكندرية إلا أنها تتركز فى أحياء شرق ووسط والمنتزه ، وساعد على ذلك تركز عيادات الأطباء المتخصصين قرب المستشفيات الجامعية والمجمع الطبى فى مركز المدينة .

أما الخدمات الاجتماعية فتتعدد بالإسكندرية سواء الحكومية منها أم الأهلية ، وهى خدمات محلية بحتة تقتصر على سكان الإسكندرية ، وتتمثل فى ٨١ وحدة إجتماعية حكومية و٢٤٩٦ جمعية أهلية ، و٥٣٨ دار حضانة و٤٢ نادى نسائى و١٩ نادى للأطفال ، كما تضم ٢١ داراً للمسنين بمستويات مختلفة ، إضافة إلى ٨٢ مركزاً للتدريب المهنى لخدمة الشباب من الجنسين ، وأبرز مجالات العمل التى تقوم بها هذه المؤسسات الاجتماعية هى خدمة البيئة المحلية والتى تصل على مستوى الشياخات خاصة بالمناطق العشوائية ، وكذلك القيام بمشروعات التنمية البشرية مثل محو الأمية ومقاومة الفقر من خلال التوسع فى مشروعات الأسر المنتجة **(مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار : ٢٠١٣ : ٣١)** .

وتتصف محافظة الإسكندرية أيضاً بوجود عدد كبير من الأندية ومراكز الشباب لتلبية احتياجاتهم من الخدمات الرياضية والترفيهية ، حيث يوجد فى المحافظة ٢٠٢ نادياً رياضياً واجتماعياً بمستويات مختلفة و٤٦ لجنة رياضية ، إضافة إلى ٤٠ مركزاً للشباب تتوزع فى جميع أنحاء الإسكندرية كافة **(مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار : ٢٠١٠ : ١٠٠)** .

ج. خدمات البنية الأساسية

هى خدمات عمرانية محلية بحتة تتباين على خريطة أحياء الإسكندرية فى مدى توافرها ومستوى الأداء الخاص بكل منها ، وتتمثل فى خدمات الكهرباء والغاز ومياه الشرب والصرف الصحى والطرق والمواصلات .

وتتغذى محافظة الإسكندرية بالكهرباء بواسطة محطات توليد أبو قير بطاقة ٥٢٩٥٠٦٠ م .وات .س والسيوف بطاقة ١٤٨٤١٨ م .و .س وكرموز بطاقة ٦٠٩٨,٥ م .و .س وسيدى كرير بطاقة ٤٠٠٢٧٦١ م .و .س **(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : ٢٠١٠ : ١٥٥-١٥٧)** ، وإجمالى الطاقة المستهلكة ٨٤٤١,٥ م .ك .و .س ويستهلك منها ٥٩٦٤,٣ م .ك .و .س للإنارة فقط والباقى للاستخدام الصناعى **(إدارة الاحصاءات المركزية : ٢٠١٣ : ٤٠-٤٣)** .

أما مياه الشرب فيتم تغذية محافظة الإسكندرية عن طريق تسع محطات رئيسية لتنقية المياه أبعدها هى محطة مدينة النوبارية الجديدة وبرج العرب ، وبلغت طاقة هذه المحطات الإجمالية ١٠٤٢,٩ مليون م٣ عام ٢٠١٣ ويبلغ حجم الاستخدام المنزلى والمحلات التجارية منها ٥٣٩,٤ مليون م٣ أى بنسبة ٥١,٨% والباقى يوجه للاستخدامات الأخرى **(إدارة الإحصاءات المركزية : ٢٠١٣ : ٣٩)** .

أما عن الصرف الصحى فيوجد بالإسكندرية ١٤٠ محطة صرف صحى تبلغ طاقتها التصميمية ٢,٧٧٨ مليون م٣ يومياً **(إدارة الإحصاءات المركزية : ٢٠١٣ : ٤٤-٤٨)** .

أما خدمات الاتصالات فقد شهدت تطوراً كبيراً منذ بداية هذا القرن فقد حدثت طفرة فى الأخذ بوسائل الاتصالات ومحاولة تحديثها كماً وكيفاً ، ويوجد بالمحافظة ٢٨ سنترال رئيسى ، **(إدارة الإحصاءات المركزية : ٢٠١٣ : ١٧٨)** إضافة إلى ذلك ٩٩ مكتب بريد رئيسى ، وأكبر عدد منها يوجد فى حى شرق (٢٨ مكتب) وأقلها فى أحياء الجمرك وغرب (٧ مكاتب) ، بينما لا توجد مكاتب بريد رئيسية فى أحياء العجمى والعامرية وبرج العرب **(موقع البريد المصرى : ٢٠١٥/١/١١ : ١١:٠٠م)** .

وبدراسة الطرق نجد أنه يبلغ إجمالى عدد الطرق بمحافظة الإسكندرية ١٩٤٩ طريق بطول ٤٣٣٢,٦٧ كم منها ١٠٤٩ طريق مرصوف بطول ٢٥٧٧,٣٥ كم ، و٨٥٤ طريق غير مرصوف بطول ٥٤٤,٩٨ كم والتى تكاد تقتصر على المناطق الغربية والجنوبية من المحافظة ، ومن هذه الطرق لا يوجد سوى تسعة طرق بطول ٢٦٠ كم فقط تصنف على أنها طرق سريعة ، وطريقان رئيسيان بطول ١٨ كم ، أما الباقى فهى طرق فوق الكبارى العلوية وبلغ عددها ٣٥ طريقاً بطول ٩٣٢,٣٤ كم عام ٢٠١٠ **(مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار : ٢٠١٠ : ١٦٥)** .

ويمكن إيجاز علاقة الخدمات بالتخطيط العمرانى للمحافظة **فى النقاط التالية** :

أ. يتضح من دراسة الخدمات فى محافظة الإسكندرية أثر الزيادة السكانية عليها وعجز المخططات السابقة فى سد احتياجات السكان منها ، حيث أن التزايد المستمر فى أعداد السكان وزيادة الطلب عليها أدى إلى زيادة أعدادها ومساحتها ، فعند النظر إلى أعداد المدارس على سبيل المثال والتى بلغت ١٢٦١ مدرسة عام ١٩٩٧ (**الهيئة العامة للتخطيط العمرانى : ١٩٩٧ : ١٩-٢٨**) تزايدت لتصل إلى ٢٢٠٥ مدرسة عام ٢٠١٣ ، أى تم بناء ٩٤٤ مدرسة فى ١٦ سنة ، ويتضح من ذلك زيادة الطلب على هذه الخدمات ، بالإضافة إلى ذلك تركز هذه الخدمات فى أقسام وسط وشرق المحافظة – وهى المناطق التى تم تخطيطها من جميع المخططات السابقة ، وتعانى أقسام غرب من نقص شديد فى الخدمات التى لا تلبى احتياجات السكان ، فعلى الرغم من اقتراح مخطط ٢٠٠٥ إضافة ٢٠٦٠٢ فصلاً إلى عدد الفصول آنذاك وهو ١٠٦٠١ فصل ليصبح إجمالى عدد الفصول ٣١٢٠٣ إلا أن عدد الفصول بلغ ٢٥٩٧٦ فصل عام ٢٠١٣ وهذا يدل على عدم تنفيذ ما تم اقتراحه فى هذا المخطط .

ب. ومع الزيادة السكانية المتوقعة سوف يؤدى ذلك إلى زيادة الضغط على الخدمات الموجودة من تعليم وصحة ووسائل مواصلات ومحطات القوى الكهربائية ومحطات تنقية المياه ومحطات الصرف الصحى ، فضلاً عن زيادة نسب المخلفات من نفايات وفضلات ، وبرغم اهتمام المخططات بمحاولة سد احتياجات السكان منها ووضعها كعنصر أساسى ضمن عناصرها إلا إنه مازال هناك كثير من المناطق التى تفتقر إليها ومازالت هذه الخدمات عاجزة عن سد احتياجات السكان فى المناطق المتوفرة بها ، فبالنظر إلى مخطط ٢٠٠٥ الذى اقترح إضافة ١٥٤٩٤ سريراً إلى المستشفيات والمؤسسات العلاجية إلا أن عدد الأسرة بها عام ٢٠١٣ لم يتجاوز ثمانية آلاف سرير وبالتالى يجب التوسع فى إنشاء هذه الخدمات والاهتمام بتوفيرها للمناطق المحرومة منها خاصة المرافق والبنية الأساسية اللازمة لاستمرار العيش بهذه المناطق وزيادة قدرة استيعابها لهذه الزيادة السكانية المتوقعة .

ثالثا: الخصائص الاقتصادية

١) وظائف الإسكندرية

تتعدد الوظائف التى تمارسها الإسكندرية والتى تتمثل فى الأنشطة الاقتصادية المعروفة مثل الصناعة والتجارة والسياحة والزراعة والصيد، وتتضح كالتالى:

أ. الصناعة :

تعد محافظة الإسكندرية منطقة صناعية بالدرجة الأولى فهى تضم ٢٧,٣١٧ ألف منشأة صناعية و ٣٠,٩٨٦ ألف ورشة ، وتتركز الأنشطة الصناعية فى مناطق محرم بك وكرموز والقبارى والسيوف والرأس السوداء وأبو سليمان وحجر النواتية والطابية وأبو قير وبرج العرب ومنطقة غرب الإسكندرية .

جدول (٢٨) المنشأت الصناعية والعمالة المسجلة بها بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٠

(المنشآت الصناعية أكثر من ١٠ عمال ورأسمالها أكثر من ٥٠٠٠ جنيه)

نوع المنشآت	المنشآت		العمال	
	العدد	%	العدد	%
كيماوية وبتروكيماوية	٥٤٩	٢,٠	٢٠٥٦٣	٩,١
مواد البناء	٦٣٠	٢,٣	٦٤٢٧	٢,٩
منتجات هندسية وآلات	١٤٧٢	٥,٤	٢١٢١٩	٩,٤
المعدنية الأساسية	٧٨٧	٢,٩	٣٥١٨	١,٦
منتجات خشبية	٢١١١	٧,٧	١٣٢٠٧	٥,٩
غزل ونسيج	٣١٤٥	١١,٥	٥٥٦٩٥	٢٤,٨
ورقية	١١٧٩	٤,٣	١٠٤٤٩	٤,٦
غذائية	٤٦٧٧	١٧,١	٤١٤٩٧	١٨,٤
أخرى	١٢٧٦٧	٤٦,٧	٤٤٤٢٧	١٩,٨
الجملة	٢٧٣١٧	١٠٠	٢٢٤٩٤٣	١٠٠

المصدر: محافظة الإسكندرية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، الدليل الإحصائى لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٠

ويتبين من الجدول أن الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج هى الصناعات الرئيسية بالمحافظة حيث تستأثران بنحو ١٧,١% و١١,٥% من عدد العمال فى الصناعات كلها ، وبنحو ثلث المنشآت الصناعية فى المحافظة تليها المنتجات الخشبية والمنتجات الهندسية والآلات .

وبالإضافة لهذه الصناعات الكبيرة الحجم توجد ورش صغيرة داخل النسيج السكنى بالمحافظة ويوضحها الجدول (٢٩) .

جدول (٢٩) الأنشطة الحرفية والعمالة المسجلة بها بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٠

(المنشآت الصناعية أقل من ١٠ عمال ورأسمالها أقل من ٥٠٠٠ جنيه)

نوع المنشآت	الورش		العمال	
	العدد	%	العدد	%
الخشب والفلين (عدا الأثاث)	٢٣٦٥	٧,٦	١٩٩٦٩	١٣,٥
الغزل والنسيج	٢٨٠٢	٩,٠	٣٤١٧٦	٢٣,٠
المنتجات الهندسية والآلات	١٣٠٣	٤,٢	٩٥٦٥	٦,٤
المواد الغذائية والمشروبات	٥٢٩١	١٧,١	١٥٣٨٨	١٠,٤
الخامات التعدينية غير المعدنية	١٩١٦	٦,٢	٣٦٥٣	٢,٥
الورق والطباعة	٢٠٦٩	٦,٧	٦٧٨٧	٤,٦
منتجات كيماوية وبتروكيماوية	٤٦٨	١,٥	١٥٨٥٢	١٠,٧
المعادن الأساسية	٦٦٠	٢,١	٣٧٨٢	٢,٥
صناعات أخرى	١٤١١٢	٤٥,٥	٤٠٢٩٤	٢٧,١
الجملة	٣٠٩٨٦	١٠٠	١٤٨٤٦٦	١٠٠

المصدر: محافظة الإسكندرية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، الدليل الإحصائى لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٠

وبدراسته يتضح أن نسبة المواد الغذائية والمشروبات أعلى نسبة (١٧,١%) من إجمالى الورش الحرفية بالمحافظة والبالغ عددها ٣٠٩٨٦ ورشة يعمل بها ١٤٨ ألف عامل تليها الغزل والنسيج بنسبة ٩,٠% ، أما الكيماويات والبتروكيماويات تمثل أقل نسبة وهى ١,٥% .

ب. الزراعة :

تعد الزراعة من الأنشطة والوظائف الكبرى التى تمارسها الإسكندرية ، حيث يشكل سكان القرى نحو عشر سكانها من ناحية ، وتسهم الزراعة بنصيب واضح فى الناتج القومى الإجمالى بها وفى استيعاب لنسبة كبيرة من قوتها العاملة من ناحية أخرى .

وتبلغ المساحة المزروعة بالمحافظة نحو ١٦١,٦٣٣ فدان ، وتعتمد الزراعة بصفة أساسية على الرى بالغمر من مياه ترعة المحمودية ومشروعات الرى الجديدة بأراضى النوبارية ، كما توجد مساحات كبيرة بالساحل الشمالى الغربى تزرع اعتماداً على مياه الأمطار ، وتبلغ المساحة المحصولية للمحافظة ٢٧٥,٢٧٦ فدان (**مديرية الزراعة : ٢٠١٤ : -**) .

وتتركز المساحة المزروعة والمساحة المحصولية بمنطقتى العامرية وبرج العرب وخورشيد والمعمورة حيث تمثل المساحة المزروعة بهما نحو ٧٥,٤% من إجمالى مساحة القطاع الزراعى الكلى بالمحافظة ، وتبلغ مساحته ٢١٤,٣٦١ فدان .

وبتصنيف الأراضى المنزرعة حسب قدرتها الإنتاجية نجد أنها تتميز بانخفاض درجة الخصوبة حيث تشكل أراضى الدرجة الثانية والثالثة أكثر من نصف مساحة الزمام المنزرع بالمحافظة بنسبة ٩٦% وأغلبها بمنطقتى العامرية وبرج العرب ، بينما تمثل أراضى الدرجة الأولى النسبة الباقية (٤%) من مساحة الزمام المنزرع وأغلبها فى منطقتى خورشيد والمعمورة (**الهيئة العامة للتخطيط العمرانى : ١٩٩٧ : ج٢ : ٥٨**) .

ج. التجارة :

كان لموقع الإسكندرية دور حاسم فى تعاظم وظيفتها التجارية حتى أصبحت من وظائفها الرئيسية التى إرتبطت بها عبر تاريخها الطويل وذلك كمنفذ رئيسى لمصر عبر البحر المتوسط وتخدمها طرق مائية وبرية وحديدية . وتتمثل الوظيفة التجارية فى ثلاث مظاهر متداخلة تبدأ بالتبادل التجارى عبر الميناء ، ثم تجارة الجملة وأخيراً تجارة التجزئة داخل الكتلة السكنية للمحافظة (**فتحى أبو عيانة : ٢٠٠٥ : ١٨٦**) .

فميناء الإسكندرية يسهم بدور كبير فى تجارة مصر حيث يستقبل على أرصفته نحو ٤٨,٤% من جملة الواردات و ٢٠,٦% من جملة الصادرات للبلاد عام ٢٠١٣ ، فقد وصل إليه ٤٤٩٤ سفينة منها ٢٧ سفينة ركاب (**الهيئة العامة لميناء الإسكندرية : ٢٠١٣ : ١-٤**) ، وتوسع الميناء وأصبح مزدوجاً عام ١٩٨٦ حين صدر القرار بإنشاء ميناء الدخيلة . وتبلغ مساحة ميناء الإسكندرية ٨,٤ كم٢ منها ١,٦ كم٢ مساحة المسطح الأرضى ٦,٨ كم٢ مساحة المسطح المائى . أما ميناء الدخيلة فيعد إمتداداً طبيعياً لميناء الإسكندرية نحو الغرب وتقدر مساحته بنحو ٦,٢٤ كم٢ منها ٢,٧٤ كم٢ مساحة مائية ومساحته البرية ٣,٥٠ كم٢ (**موقع قطاع النقل البحرى : ٢٠١٥/١/١٢ : ١٠:٠٠م**) .

أما تجارة الجملة والتجزئة فقدر عدد العاملين فيها بنحو ٢٢٦٧٣٣ نسمة عام ٢٠٠٦ ، أى ما يعادل ١٩,٦% من إجمالى القوى العاملة فى المحافظة فى تلك السنة مما يعكس أهميتها الكبرى فى وظائفها . وتشتهر محافظة الإسكندرية بوجود عدد من أسواق الجملة لعل من أشهرها سوق الحضرة الذى لا ينافسه سوى سوق العبور فى القاهرة الكبرى .

وللإسكندرية قلب تجارى واضح المعالم فى المنشية ارتبط بالكتلة العمرانية القديمة واخذ يتسع نحو الشرق حتى بلغ محطة الرمل وما بعدها بقليل ، بالإضافة إلى ذلك ظهرت مناطق ثانوية مثل : الإبراهيمية – باكوس – سيدى بشر – شارع جميلة بوحريد فى حى المنتزه – محرم بك (كارفور) – منطقة الحديقة الدولية (Down Town) – سموحه (جرين بلازا) .

د. السياحة :

يعد نشاط السياحة من الأنشطة الاقتصادية المهمة فى محافظة الإسكندرية ومصدراً أساسياً من مصادر الدخل والنقد الأجنبى كما يؤثر تأثيراً كبيراً فى الأنشطة الأخرى ، ويوجد فى محافظة الإسكندرية الكثير من مقومات السياحة أبرزها كثرة الأماكن السياحية وتميزها المناخى ، وبرغم ذلك إلا أن إسهام قطاع السياحة فى قطاع السياحة المصرية لا يتعدى ٨,٣% ، فقد بلغ عدد السائحين فى الإسكندرية ٩٥٣,٢٨٣ ألف سائح (١٧,٩% أجانب – ٤,٩% عرب – ٧٧,٢% مصريين) بينما بلغ عددهم فى مصر ١١,٥٣٢ مليون سائح ، فى حين أنه بلغت إجمالى عدد الليالى السياحية فى الإسكندرية ١,٣٨٥ مليون ليلة بينما بلغ إجمالى عددها فى مصر ١٣٧,٧٩٨ مليون ليلة (**الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : ٢٠١٢ : ١٨١-١٨٣**) .

والواقع أن العمود الفقرى للسياحة بالإسكندرية هو عملية الاصطياف ، وانعكس ذلك على أماكن الإقامة بها ذات الإيجار الموسمى فى الجبهة المطلة على البحر ، فيتوفر بالإسكندرية ٤٥ فندقاً مصنفاً لدرجات مختلفة تضم ٤٢٥٢ غرفة تشمل ٨٥٠٤ سريراً ، ولا يزيد عدد الفنادق ذات الخمس نجوم على ٨ فنادق يوجد ٤ فنادق منها بحى المنتزه ، وكذلك ٦ فنادق ذات ٤ نجوم و١٢ فندق ذات ٣ نجوم والباقى ١٩ فندق ذات نجمتان فأقل ، كما أن نسبة الإشغال فى كل الفنادق بالإسكندرية بلغت ٥٩% كمتوسط سنوى (**مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : ٢٠١٤ : ١٠-١١**) .

وإضافة إلى الفنادق السياحية فإن الإسكندرية تتوفر بها مساكن مفروشة يفد إليها عدد كبير من المصطافين خاصة من الأقطار العربية ، وقد قدر عددها بنحو ١٧٠ ألف وحدة سكنية عدد غرفها ٥١٠ ألف غرفة ، وتسهم بنصيب واضح فى استيعاب الوافدين على المحافظة ، وتتفاوت فى مستوياتها وأسعارها حسب مواقعها وتجهيزاتها (**فتحى أبو عيانة : ٢٠٠٥ : ١٩٧-١٩٨**) .

هـ.الصيد :

تشتهر الإسكندرية بصيد الأسماك خاصة من البحر المتوسط وبحيرة مريوط التى كان لها دور هام فى هذه الحرفة قبل أن يصيبها التلوث ويقلل من قيمتها وأهميتها فى هذا المجال .

ويتركز الصيد فى المسطح البحرى الواسع الذى تطل عليه الإسكندرية ، وتعد الميناء الشرقية ملتقى الصيادين حيث السوق الرئيسية للأسماك فى الأنفوشى ، كما توجد منطقة أخرى كمركز لتجميع الصيادين فى شرق الإسكندرية فى أبو قير ، بالإضافة إلى منطقة المكس فى غرب الإسكندرية .

ورغم شهرة الإسكندرية فى مجال الصيد فإن إنتاجها منه لا يكفى استهلاك سكانها ومصطافيها ، فقد بلغ الإنتاج السمكى بها حوالى ٢٢,٥٧٥ ألف طن (١٠٠٥ طن من أبو قير – ١٤١٥٣ طن من إسكندرية /

المكس – ٧٤١٧ طن من بحيرة مريوط) بنسبة ١,٦% من إجمالى الانتاج السمكى بالجمهورية والذى بلغ ١,٤٥ مليون طن عام ٢٠١٣ ، لذلك فهى تكمل احتياجاتها من بعض المزارع السمكية فى ملاحة مريوط ، بلغ عددها ١١٧ مزرعة سمكية بمساحة ٩٣٨٦ فدان **(إدارة الاحصاءات المركزية : ٢٠١٣ : ١٤٤–١٤٥)** ، أو بتعويض النقص من الأسماك بجلبها من المحافظات المجاورة خاصة من محافظة البحيرة .

ولوظائف المدينة تأثير لا يمكن إغفاله فى التخطيط العمرانى حيث أن الحرف الاقتصادية للسكان وطبيعتها تكسب المناطق العمرانية طابعاً بنائياً خاصاً يتفق ووظيفة المدينة ويتضح ذلك من خلال **النقاط التالية :**

أ. كان للوظيفة الصناعية للإسكندرية أثرها الواضح فى نموها العمرانى حيث كانت السبب الرئيسى فى هجرة السكان إليها ومن ثم تركزهم بالقرب من مصانعهم وتكوينهم لمناطق سكنية تميزت بعشوائية وسوء التخطيط نتيجة تدنى مستوى المعيشة والدخل والتعليم لسكانها الذين نزح معظمهم من المناطق الريفية طلباً للعمل ، ويتضح ذلك من اهتمام جميع المخططات العمرانية بتوزيع المناطق الصناعية بالإسكندرية وتحديد مواقعها وإن كان هذا التحديد فى أغلب الأحيان لا يراعى ما سوف تصبح عليه المنطقة مستقبلاً ويظهر ذلك فى مخطط ماكلين عندما تم تخطيط المناطق الصناعية بالقرب من ترعة المحمودية لاستغلالها فى النقل النهرى الرخيص ومصدر للمياه المستخدمة فى الصناعة دون النظر إلى التوسعات المستقبلية لهذه الصناعة أنها ستقوم على الأراضى الزراعية وأن مناطق سكنى العمال تم بناؤها على الأراضى الزراعية وبسبب ذلك فقدت المحافظة مساحة كبيرة من الأراضى الزراعية الخصبة فيها ، مما يتطلب إعادة تخطيط وهيكلة مثل هذه المناطق ، أما مخطط ٢٠١٧ فقام بتخطيط المناطق الصناعية فى غرب المحافظة ولكن لم يمدها بالخدمات اللازمة لتشجيع السكان على سكنى المناطق القريبة منها – خاصة وأنها تتميز بأنها مناطق صحراوية ، ولم يخطط أيضاً المناطق المحيطة بها لذلك تميزت المناطق السكنية المحيطة بها بالعشوائية وسوء الخدمات والمرافق بها مما يتطلب إعادة النظر إليها .

ب. تميز الإسكندرية بظهير زراعى كبير وخصب كان السبب الرئيسى فى نشأتها ، فقربها من دلتا النيل وأراضيه الزراعية الخصبة التى ستخدم سكان المدينة فى سد احتياجاتهم من الغذاء هو ما دفع الإسكندر إلى تخطيط المدينة فى مثل هذا الموضع ، وإن كانت المخططات اللاحقة له لم تدرك أهمية ذلك ، فبالنظر إلى مخطط ماكلين يلاحظ أنه لم يقترح أى مشروع يخص المناطق الزراعية المحيطة بالمدينة آنذاك ، أما مخطط ١٩٥٨ فاقترح تجفيف أكبر جزء ممكن من بحيرة مريوط واستصلاحه لزيادة مساحة الأراضى الزراعية مع الاحتفاظ بالأراضى الزراعية آنذاك وبالفعل تم إنشاء قرى أبيس بردم أجزاء من البحيرة إلا أنه لم يستطيع الاحفاظ على الأراضى الزراعية القديمة بسبب توسع العمران عليها ، أما مخطط ٢٠٠٥ فقد تم اقتراح فيه استصلاح أراضى جديدة والحفاظ على الأراضى الزراعية بتحديد حزام أخضر يفصل بين العمران وبينها إلا أنه لم ينفذ ، ومخطط ٢٠١٧ تم اقتراح استصلاح أراضى جديدة أيضاً ولكنه لم يتطرق إلى الأراضى الزراعية القديمة ، وتبعاً لذلك يجب وضع حلول سريعة لتوقف توسع العمران على الأراضى الزراعية التى تعد من أخصب أراضى المحافظة .

ج. نشأت الإسكندرية لتكون همزة الوصل بين حضارات الشرق والغرب وتم تخطيط مينائها للتبادل التجارى بين مصر وأوروبا آنذاك وربط أجزاء إمبراطورية الإسكندر الأكبر وسار على نهج هذا المخطط جميع المخططات التى لحقته ، ويلاحظ ذلك عن اقتراح ماكلين أعمال خاصة بالميناء الغربية لزيادة نشاطه ، كما يتضح أيضاً فى مخطط ٢٠٠٥ حيث أهتم المخطط بتطوير الميناء وزيادة أرصفته كما اقترح إنشاء ميناء الدخيلة ، أما من ناحية تجارة الجملة والتجزئة فقد تناولت جميع المخططات اقتراحات تهتم بالمناطق التجارية خاصة قلب المدينة التجارى إلا أنها اهملت إنشاء مراكز تجارية أخرى لتراعى الإمتداد الشريطى للمدينة .

د. أما من ناحية السياحة فقد اهتمت جميع المخططات بالمناطق السياحية خاصة الموجودة فى شرق المحافظة وتم تخطيطها إلا أنها ما زالت تعانى من ضعف التسهيلات السياحية ، كما اهتم كل من مخطط ماكلين ومخطط ١٩٥٨ بتخطيط منطقة العجمى لتصبح مصيفاً عالمياً إلا أنه لم ينفذ مقترحات كل منهما وتحولت هذه المنطقة إلى مناطق سكنية عشوائية تعانى من سوء التخطيط ونقص الخدمات .

٢) استخدامات الأرض:

تشغل محافظة الإسكندرية مساحة ٢٣٩٥,٨ كم٢ ، وتتباين الوظائف العمرانية تبايناً كبيراً فى هذه المساحة ، **جدول** (**٣٠**) ، **شكل** (١٦) ، فنجد أن نسبة المساحة المأهولة تصل إلى ١٩,٦% من المساحة الكلية وهذه المساحة هى مدينة الإسكندرية وتوابعها – وتتمثل فيها معظم الأنشطة الصناعية والتجارية والمناطق السكنية والمنافع العامة .

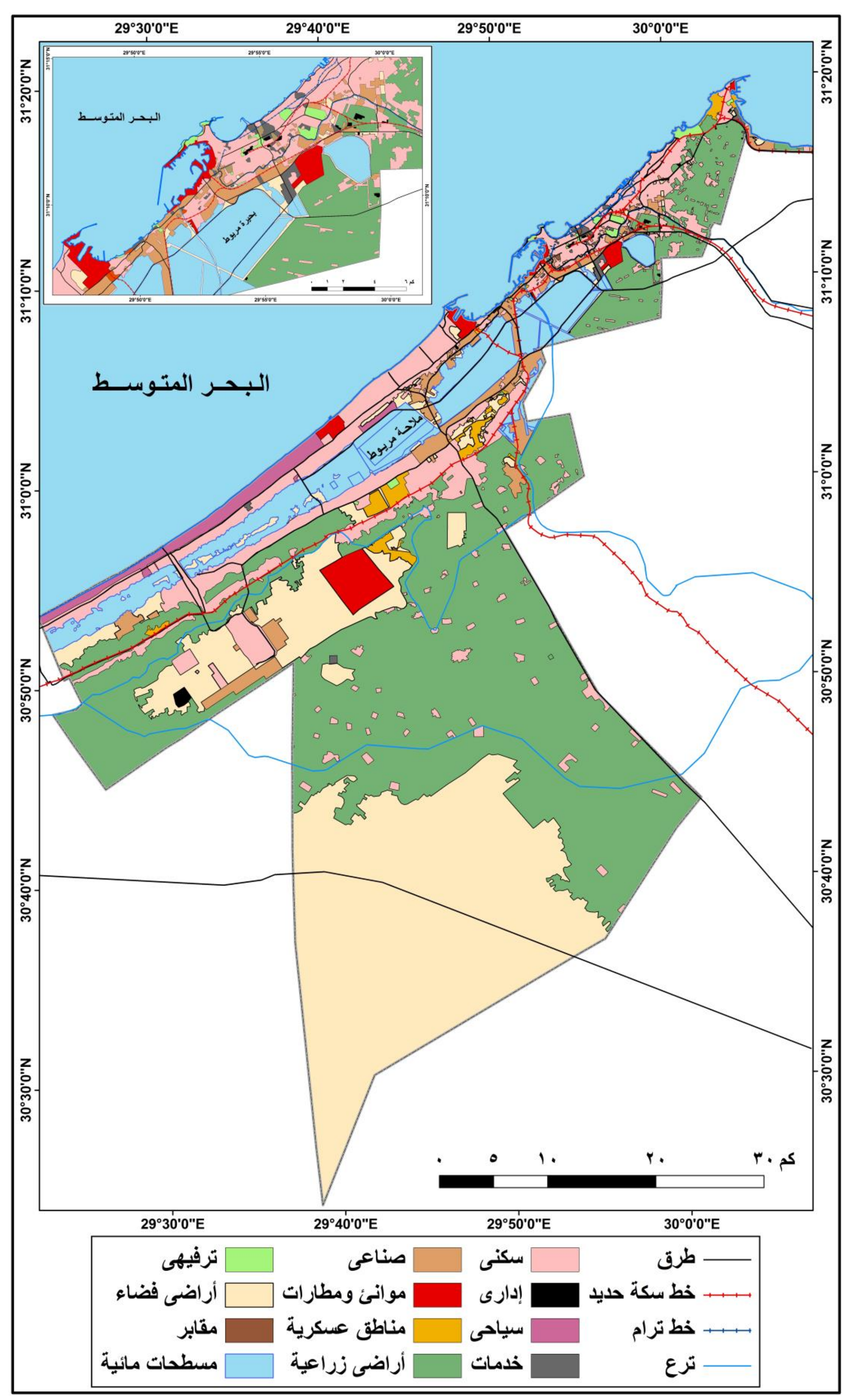
جدول (٣٠) استخدامات الأرض بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٢

نمط الاستخدام	المساحة بالكم٢	% من المساحة الكلية
سكن ومتناثرات	٤٦٩,٨	١٩,٦
منافع وجبانات	٠,٩	٠,١
أراضى فضاء	٧٥٦,٦	٣١,٦
حدائق ومتنزهات	٦,٥	٠,٣
أراضى زراعية	٩٨٣,٩	٤١,١
بحيرة مريوط وملاحتها	١٧٨,١	٧,٤
المساحة الكلية	٢٣٩٥,٨	١٠٠

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على برنامج Arc GIS 9.3 من خلال صورة المرئيات الفضائية لاندسات لعام ٢٠١٢

ويلاحظ من أرقام الجدول أن نسبة مساحة الأراضى الزراعية تصل إلى ٤١,١ % أى تزيد على ثلث مساحة المحافظة مما يضفى على الإسكندرية ازدواجية المظهر العمرانى – حيث النمط العمرانى الانتقالى ما بين الحضرى والريفي معاً .

وبالنظر إلى شكل (١٦) يلاحظ أن هناك خطوطاً شبه فاصلة بين مظاهر الاستخدامات الرئيسية على رقعة المحافظة ، والتى تتمثل فى المناطق السكنية والصناعية والتجارية ، وبين الأراضى الزراعية فى الطوق المحيط بالمدينة من الشرق والجنوب والغرب ، وإضافة إلى ذلك توزيع الاستخدامات الحضرية الخاصة بالخدمات والتى تتوزع على معظم أحياء المحافظة مثل الجبانات والحدائق وغيرها .



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على خريطة محافظة الإسكندرية مقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٥ ، صورة المرئيات الفضائية لاندسات لعام ٢٠١٢

شكل (١٦) استخدامات الأرض فى محافظة الإسكندرية عام ٢٠١٢

ويمكن الربط بين صور استخدامات الأرض المختلفة وتخطيط المحافظة **فى النقاط التالية :**

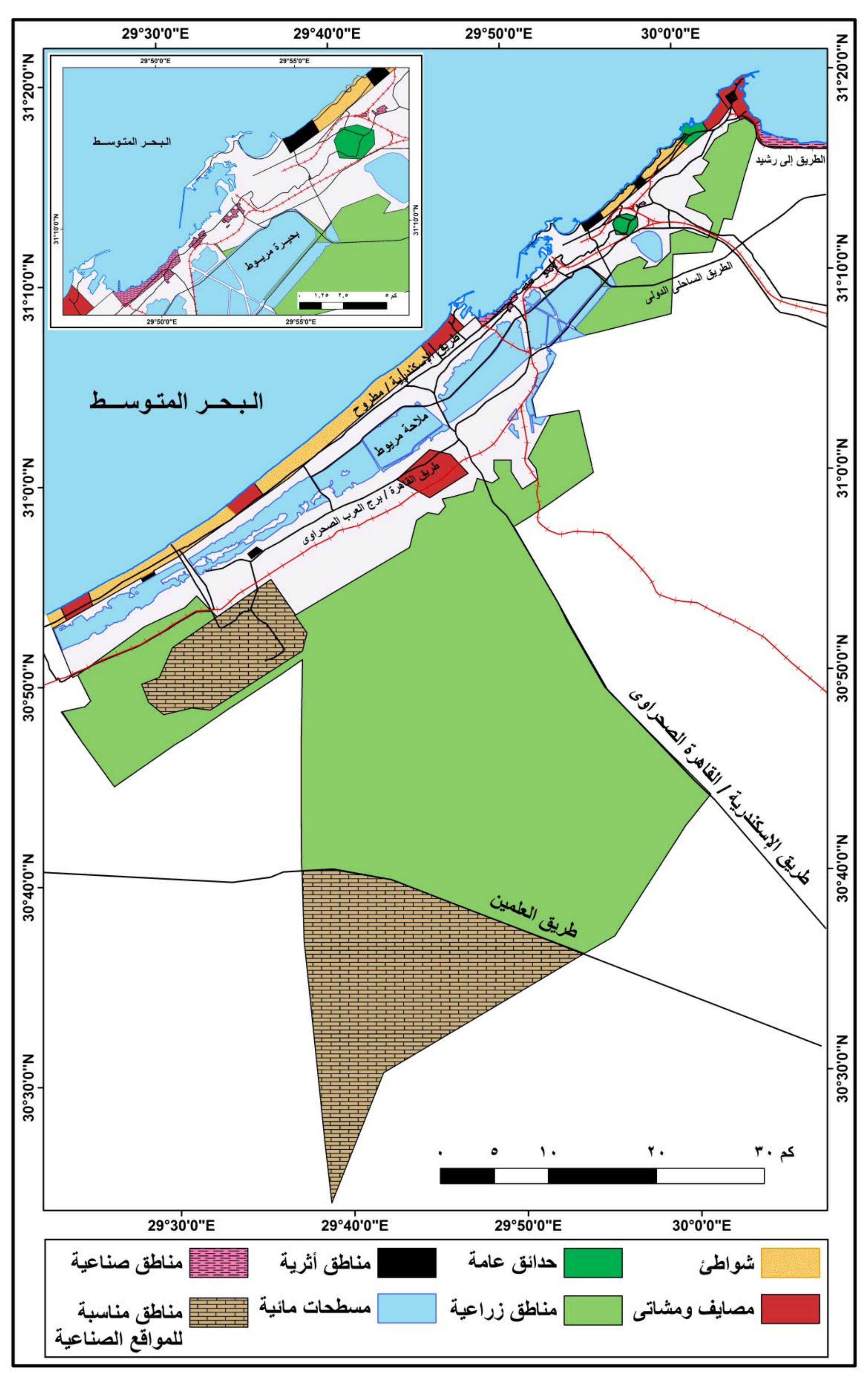
أ. تمثل نسبة الأراضى المستغلة بالبناء بالمحافظة ١٩,٦% من إجمالى المساحة وتكون غالبيتها فى أحياء وسط بينما تزداد نسبة الأراضى الفضاء فى أحياء الأطراف بما يتيح استيعاب تلك المناطق لمزيد من أعمال البناء بها ، وهذا يلزم بضرورة الاتجاه غرباً نحو التعمير على أن يمنع الامتداد غير المرغوب فيه على الأراضى الزراعية خاصة بحى المنتزه وحى شرق .

ب. ويتضح من **الشكل (١٦)** تركز الاستخدام السكنى فى أقسام غرب المحافظة ، يليه فى ذلك أقسام الشرق ويرجع ذلك إلى عشوائية هذه المناطق فقد اهتمت جميع المخططات التى أعدت بتخطيط أقسام الوسط ، يليها فى ذلك أقسام شرق واهملت تخطيط غرب المحافظة بل لم تنفذ أغلب المقترحات اللى وضعت لتخطيطه إن لم يكن جميعها ، ويلى ذلك الاستخدام الإدارى والخدمات الذى يلاحظ تركزه فى أقسام وسط ، وعانت أيضاً أقسام أطراف المحافظة من نقص الخدمات وتدنى كفاءتها والتى أيضاً قامت المخططات بتركيزها فى الوسط دون محاولة لتوزيعها على مختلف الأقسام .

ج. تركزت المناطق السياحية فى الشريط الساحلى فى أقسام شرق ووسط وفى منطقة الساحل الشمالى الغربى ، ولم توجد أى منها فى أقسام غرب المحافظة ، وعلى الرغم من اقتراح كل من مخطط ماكلين ومخطط ١٩٥٨ بتخطيط منطقة العجمى كمنطقة سياحية إلا أنه لم ينفذ . أما بقية المخططات فاهتمت بالمناطق السياحية القائمة واقترح مخطط ٢٠١٧ إنشاء القرى السياحية على الساحل الشمالى الغربى ، أما المناطق الترفيهية فقد اقتصر وجودها على أقسام وسط المحافظة ولا توجد أى مناطق ترفيهية فى الأقسام الأخرى خاصة أقسام غرب التى خلت تماماً منها ، ويرجع ذلك إلى اهتمام المخططات بتخطيط مناطق القلب دون الاهتمام بالتوسعات العمرانية على الأطراف .

د. ويلاحظ من توزيع المناطق الصناعية وقوعها وسط المناطق السكنية وانتشارها فى جميع أقسام المحافظة تقريباً ، ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام المخططات السابقة بتركيز هذه الصناعات ولا بتخطيط المناطق التى تحيط بها ولا تحديد مناطق التوسعات المستقبلية لها ، وهذا ينم على عدم دراسة طبيعة هذه المناطق من المنظور الجغرافى مما تسبب فى نشأة بؤر عشوائية تحيطها واتسع أغلبها على حساب الأراضى الزراعية المحيطة بها ، أما الأراضى الفضاء فيلاحظ انتشارها فى أقسام غرب المحافظة الأمر الذى يجب مراعاته فى المخططات اللاحقة حتى لا تنمو هذه المناطق نمواً عشوائياً كسابقتها .

هـ. وبالنظر إلى الأراضى الزراعية يلاحظ اتساع مساحتها ناحية الغرب نتيجة مشروعات الاستصلاح التى اقترحها كل من مخططات ١٩٥٨ و٢٠٠٥ و٢٠١٧ إلا أنه فى المقابل يلاحظ تناقص مساحتها ناحية الشرق نتيجة التوسع العمرانى عليها رغم ارتفاع خصوبة هذه الأراضى وهذا يدل على سوء تنفيذ لمقترحات المخططات السابقة لحل المشكلة ، أما مواقع المقابر فيتضح أن أماكنها لم تعد صالحة بسبب توسع العمران ليحيط بها فهى غير مناسبة صحياً لذلك يجب نقلها لمواقع تتناسب صحياً مع توزيع المناطق السكنية بالمحافظة .



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً خريطة محافظة الإسكندرية مقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٥ ، صورة المرئيات الفضائية لاندسات لعام ٢٠١٢

شكل (١٧) إمكانات التنمية بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٢

ويتضح من الشكل (١٧) إمكانات التنمية بالمحافظة ، ومنه يلاحظ وجود مناطق سياحية كثيرة وواجهة سياحية كبيرة يجب الاهتمام باستغلالها وتنميتها فى المخططات اللاحقة ، وتتميز محافظة الإسكندرية بالعديد من الشواطئ التى يجب الحفاظ عليها والحرص على تنميتها .

كما يتضح قلة مساحة الحدائق العامة والمناطق الترفيهية بالمحافظة وتركزها فى الوسط ، لذلك يجب توزيعها بما يتناسب بيئياً داخل الكتلة السكنية للمدينة وما يتفق مع المعدلات المتاحة ، خاصة فى غرب المحافظة الذى يفتقر لوجود مثل هذه الحدائق والمناطق الترفيهية .

بالإضافة إلى الحفاظ على الأراضى الزراعية التى تخدم المحافظة من انتشار العمران العشوائى عليها – سواء التى تقع داخل زمامها الزراعى أو خارجه ، وذلك بتعديل القوانين الخاصة بتحديد الزمام الزراعى والعمل على تنفيذها ، ورسم خرائط دقيقة لتحديده ومعاقبة من يخالف هذه القوانين .

وبالنظر للمناطق الأثرية يلاحظ إهمالها وعدم تنميتها وربطها بالطرق المحيطة لذلك يجب العناية بها واستغلالها لترويج السياحة بالمحافظة .

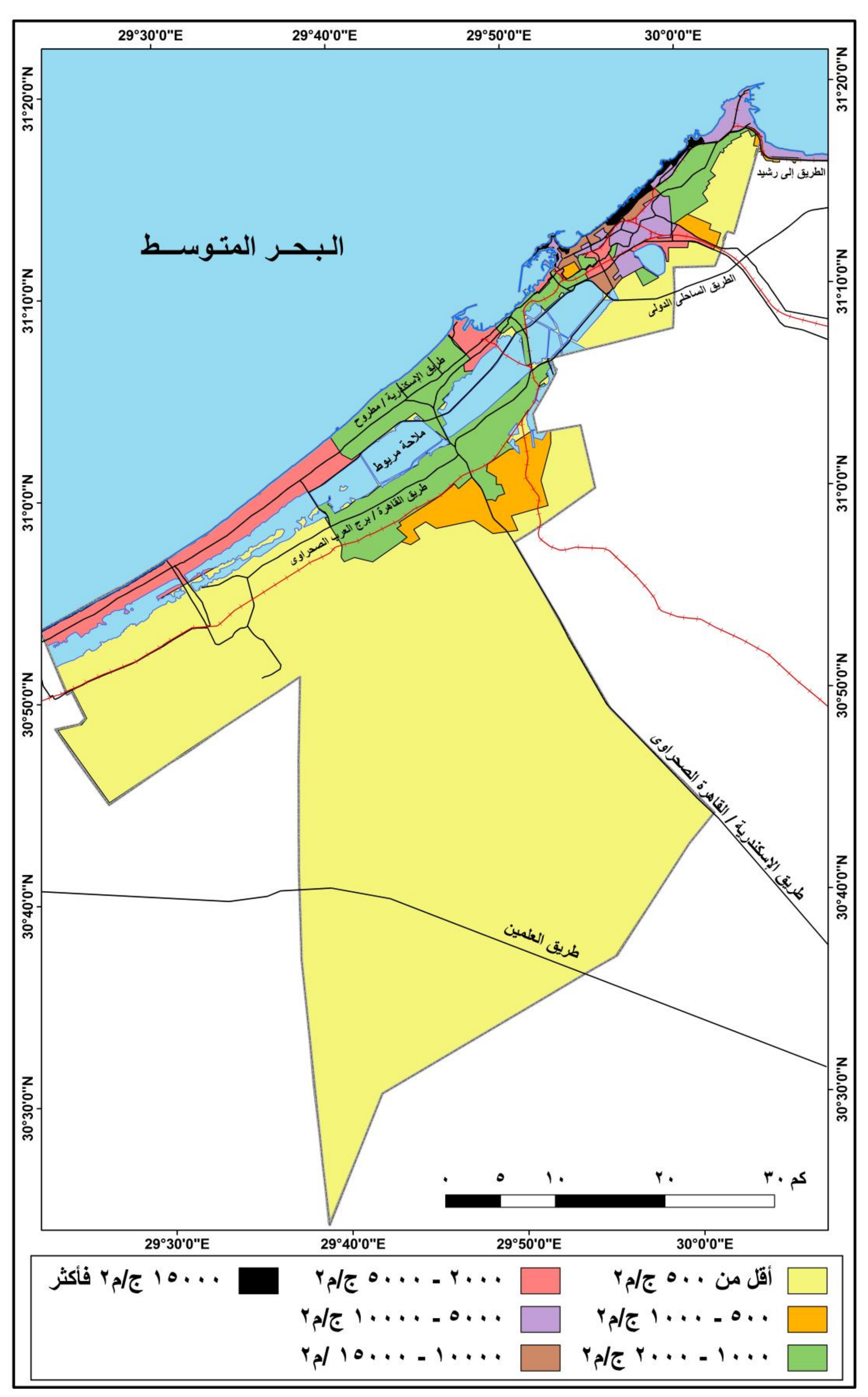
كما ينصح بتقييد النمو الصناعى خاصة بالمناطق المأهولة بالسكان بأحياء المنتزه وشرق ووسط وغرب على أن يسمح بالتوسع الصناعى جهة الغرب ، وأن تخصص مناطق للصناعات الثقيلة فى جنوب المحافظة وذلك للحفاظ على البيئة من التلوث خاصة المسطحات المائية داخل المحافظة للاستفادة منها واستثمارها كمناطق طبيعية بها .

- **أسعار الأراضى**

أدت الزيادة السكانية التى شهدتها الإسكندرية وزيادة الطلب على السكن والاستخدامات الوظيفية للأراضى إلى توسع الإسكندرية أفقياً ورأسياً ، وقد ترتب على ذلك تفاوت شديد فى أسعار الأراضى بها ، **شكل (١٨)** .

ويتضح من الشكل (١٨) الارتباط الشديد بين هذه الأسعار والقرب والبعد من البحر ، ورغم أن هذه القاعدة عامة فإنها تتباين هى الأخرى من منطقة لأخرى ، فيلاحظ أن أعلى الأسعار تتركز فى المنطقة الممتدة من بحرى حتى المنتزه ثم تتناقص باتجاه شرقاً ، وتتوغل قليلاً إلى الداخل لتقف عند حدود طريق الحرية وطريق جمال عبد الناصر ، والذى يعد حداً فاصلاً بين أسعار الأراضى ، فهى عالية فى الشمال ومنخفضة فى الجنوب . فنجدها فى الشمال تتجاوز ١٥٠٠٠ جنيه/م٢ ويساعد على ذلك أنها مناطق ذات مستوى اجتماعى واقتصادى مرتفع ويرتفع فيها مستوى خدمات البنية الأساسية .

أما فى الجنوب نجد أن الأسعار تنقسم فيه إلى قسمين ، قسم تتروح فيه أسعار الأراضى بين ٥٠٠٠ لأقل من ١٥٠٠٠ جنيه/م٢ ، ويرجع انخفاض الأسعار لبعدها عن البحر وعن المناطق الراقية ، وتختلف الأسعار هنا من منطقة لأخرى تبعاً لاختلاف مستوى خدمات البنية التحتية ، أما القسم الآخر وهو فيما وراء خط سكة حديد أبو قير جنوباً حيث تتراوح أسعار الأراضى بين ١٠٠٠ لأقل من ٥٠٠٠ جنيه/م٢ .



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على خريطة محافظة الإسكندرية مقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٥ ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى : أسعار الأراضى بمحافظة الإسكندرية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٢ ، جهاز حماية أملاك الدولة : أسعار الأراضى بمحافظة الإسكندرية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٢ .

شكل (١٨) أسعار الأراضى بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٢

أما النطاق الرابع من أسعار الأراضى فيقع على أطراف الكتلة العمرانية لمدينة الإسكندرية وهو يوجد شرقاً جنوب طريق مصطفى كامل ، وغرباً فى عزب مرغم والمستعمرة وزاوية عبد القادر جنوب خط سكة حديد إسكندرية / مرسى مطروح ، ويتداخل شمالاً مع الهوامش الجنوبية للكتلة السكنية، وتتراوح أسعار الأراضى هنا بين ٥٠٠ لأقل من ١٠٠٠ جنيه/م٢ ، ويؤثر على الأسعار هنا عوامل القرب من مناطق الكثافة السكانية وكذلك الوضع القانونى لملكية الأراضى .

أما النطاق الخامس والأخير فهو يضم أسعار الأراضى ذات الأسعار المنخفضة للغاية فهى لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه/م٢ ، وهو يشمل كل الأراضى خارج الكتلة العمرانية الرئيسية ، ويشمل أيضاً المناطق العشوائية المتناثرة على الأراضى الزراعية ، ويمتد هذا النطاق غرباً حتى يصل إلى حدود المحافظة عند الكيلو ٦١ على طريق الإسكندرية / مطروح الساحلى .

وهذه الأسعار كانت السبب الرئيسى فى استقرار من هاجروا إلى محافظة الإسكندرية متمركزين فى أطرافها متجمعين فى شكل بؤر عشوائية أثرت فى نسيجها العمرانى وتأثر تخطيطها العمرانى بها الذى مازال وسيظل هدفه الرئيسى القضاء عليها .

خلاصة القول فإن كانت كل هذه العوامل لها تأثيرها المهم على التخطيط العمرانى فهناك عوامل أخرى يجب عدم إغفالها خاصة فيما يتعلق بالتاريخ العمرانى للإسكندرية فهذا الماضى وما كان يحمله فى طياته من مشكلات هى نفس المشكلات التى تعانى منها المحافظة الآن ، وإن كانت قد تفاقمت مع مرور الزمن ، ولهذا كان يجب دراسة هذا الماضى دراسة عميقة ودقيقة لمعرفة ما الذى حمله إلى الحاضر ويجب أن نتجنبه فى المستقبل ، وهذا ما سيتم دراسته فى الفصل الثانى .

خلاصة

يتأثر النمو العمرانى بمحافظة الإسكندرية بعدة عوامل طبيعية وبشرية واقتصادية تختلف من حيث طبيعتها وخصائصها ومدى قدرتها على تطور هذا النمو ، سواء كان هذا التأثر بالسلب أم بالإيجاب ، لذا ركزت الدراسة فى هذا الفصل على إبراز تلك العوامل وتحليلها وتوضيح مدى تأثيرها على التخطيط العمرانى بالمحافظة .

وتتصف محافظة الإسكندرية بخصائص طبيعية تميزها من حيث الموقع والعلاقات المكانية والتركيب الجيولوجى وظاهرات السطح والمناخ ، واتضح من خلال دراسة هذه الخصائص أن موقع الإسكندرية كان السبب الرئيسى فى إتباع الخطة الشطرنجية فى تخطيط عمرانها نظراً لامتداده الشريطى بين البحر المتوسط فى الشمال وبحيرة مريوط التى كانت تعوق امتداده فى الجنوب ، كما أسهم التركيب الجيولوجى لأرض المحافظة الذى يتكون فى معظمه من الحجر الجيرى فى انتشار العمران بها وبالتالى لم يكن عائق أمام توسعات الإنسان بل مده بمواد البناء اللازمة لذلك وساعده على ذلك أيضاً قلة تضرس السطح ، كذلك أثرت الظروف المناخية للمحافظة على مختلف نواحى الحياة فيها فصيفها المعتدل جعلها مصيف متميز وشتاءها

الممطر أثر على طبيعة مبانيها بينما أثر اتجاه الرياح وخاصة الرياح الشمالية الغربية السائدة فى توجيه المبانى بالمحافظة وتقسيمها إلى مناطق اختلفت فيها أنماط العمران ومستوياته .

ومثلما أثرت الجوانب الطبيعية فى عمران المحافظة أثرت أيضاً الجوانب البشرية فيه ، فالسكان هم العامل الرئيسى والمهم فى التخطيط فهم من يخطط من أجلهم ، وبدراسة الجوانب الاجتماعية للمحافظة اتضح أنه مع زيادة عدد سكانها زيادة كبيرة نتيجة بعض العوامل كان من أهمها الزيادة الطبيعية والهجرة ، وإن كانت الهجرة لها أكبر الأثر فى ذلك ، أدى ذلك إلى زيادة الضغط على مواردها وبالتالى تدهورها والدليل على ذلك زيادة الرقعة المبنية للمحافظة ونموها الأفقى على حساب الأراضى الزراعية ونموها الرأسى أيضاً ، فاختلفت الكثافة السكانية بين أقسام المحافظة وكذلك خصائص سكانها تبعاً لاختلاف نشأتهم وثقافاتهم وبالتالى اختلاف أنماط ومستويات العمران بها ، وكان من أبرز صور ذلك انتشار النمط العشوائى فى أغلب أنحاء المحافظة ، أثر ذلك أيضاً على الخدمات بالمحافظة وعجزها المستمر عن سد حاجات السكان مما يتطلب دراسة هذه الأوضاع عن وضع أى مخطط للمحافظة .

وبدراسة العوامل الاقتصادية لمحافظة الإسكندرية اتضح مدى تأثير وظائفها المتعددة على عمرانها حيث أن الحرف الاقتصادية للسكان وطبيعتها تكسب المناطق العمرانية أيضاً طابعاً عمرانياً خاصاً يتفق مع تلك الوظيفة وكان للوظيفة الصناعية أكبر الأثر على انتشار العمران فى المحافظة فاختلطت المناطق الصناعية بالمناطق السكنية مما يتطلب معه إعادة تخطيط تلك المناطق وخلخلة عمرانها لتوفير بيئة صحية لسكان هذه المناطق .

الفصل الثانى

التطور العمرانى والمخططات العمرانية بمحافظة الإسكندرية

أولاً : التطور العمرانى للإسكندرية فى العصور القديمة

- مخطط النشأة عام ٣٣١ ق.م

ثانياً : التطور العمرانى للإسكندرية فى العصور الوسطى

ثالثاً : التطور العمرانى للإسكندرية فى العصر الحديث

- مخطط ماكلين عام ١٩٢١ م

رابعاً : التطور العمرانى للإسكندرية فى الفترة المعاصرة

١) المخطط العام عام ١٩٥٨ م

٢) المخطط الشامل حتى عام ٢٠٠٥ م

٣) المخطط العام حتى عام ٢٠١٧ م

تمهيد

يعكس التعرف على الواقع العمرانى فى أى منطقة جغرافية صورة واضحة للتطور العمرانى التى مرت به تلك المنطقة ، كما أنه يعطى تصوراً شاملاً للإتجاه العام الذى يسير نحوه ذلك التطور، وتعد محافظة الإسكندرية من المحافظات التى شهدت تطوراً كبيراً فى عمرانها ، لذا كان لابد من إبراز ذلك التطور وتوضيحه لأن الماضى دائماً هو إرث الحاضر وأن التعرف عليه يعين على اتخاذ القرار بصدد المستقبل لذلك كان من الضرورى أن نتعرف على الحد الذى بلغه الماضى المؤثر فى الحاضر فى صورة تفيد المخططين للتعرف على التطور العمرانى الذى مرت به المحافظة منذ نشأتها وحتى الآن وما ترتب عليه من مشكلات أثرت فى التركيب العمرانى للإسكندرية ومحاولات تخطيطه .

وحظيت الإسكندرية بأربعة مخططات عمرانية خلال القرن العشرين وهى : مخطط ماكلين ١٩٢١ والمخطط العام ١٩٥٨ والمخطط الشامل حتى ٢٠٠٥ والمخطط العام حتى ٢٠١٧ ، حيث لم يكن هناك مخططات عمرانية منذ مخطط نشأتها عام ٣٣١ ق.م ، واستمر العمل به ثلاثة وعشرين قرناً حتى أن بقاياه حتى الآن تمثل المحاور الرئيسية فى الإسكندرية مثل : طريق الحرية (كانوب سابقاً) وشارع النبى دانيال (السوما سابقاً) وطريق قناة السويس (القناة الجوفية سابقاً) ، وكذلك محور شارع فرنسا أو طريق الميدان (جسر الهيبتاستاديوم سابقاً) ، وسيتم تناول هذه المخططات فى هذا الفصل والظروف التى أعدت فيها والجوانب التى تناولتها وما تم تنفيذه منها .

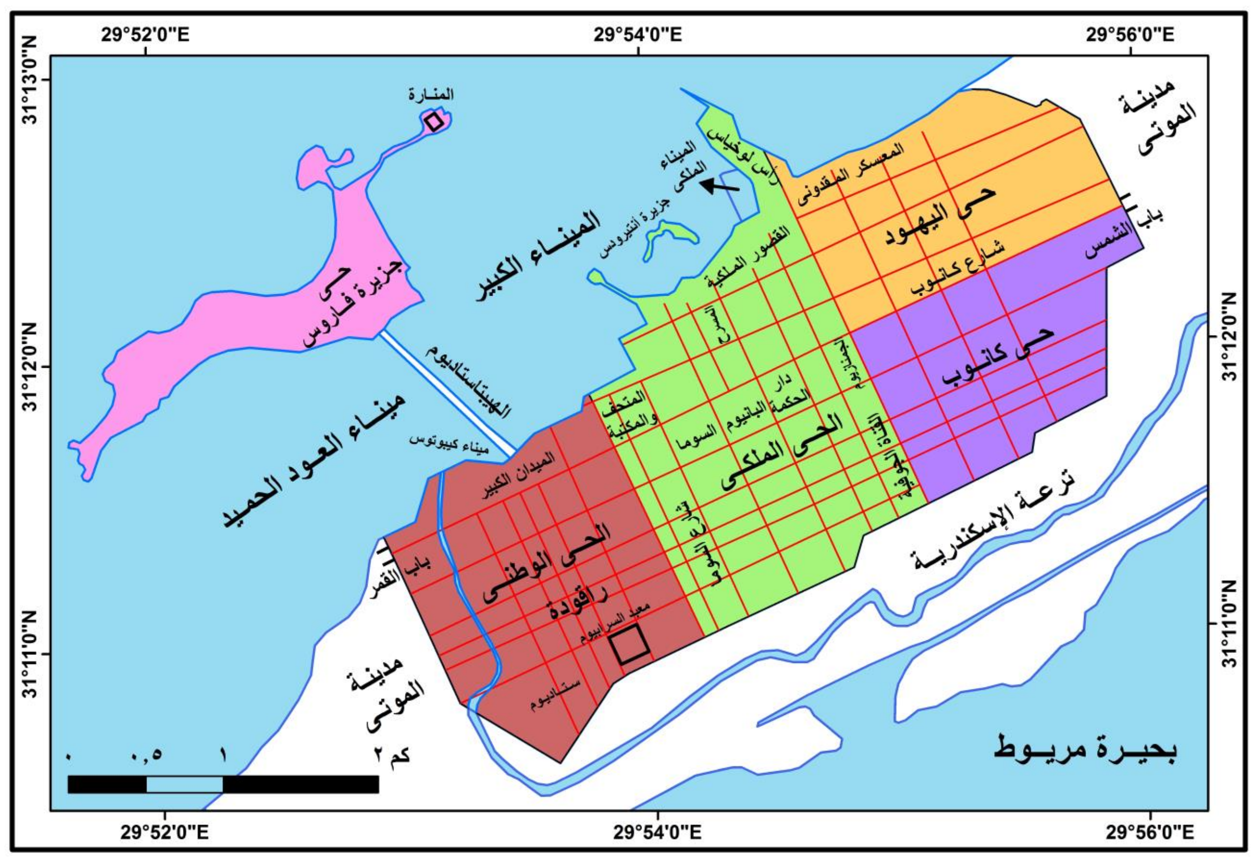
أولاً: التطور العمرانى للإسكندرية فى العصور القديمة

عهد الإسكندر الأكبر إلى مهندسه دينوقراطيس Deinocratis بتخطيط مدينة الإسكندرية ، خاصة بعد أن استرعى انتباهه مجموعة من القرى الصغيرة للصيادين على شاطئ البحر المتوسط كانت أهمها فأشهرها قرية راقودة والتى سماها الإغريق راكوتيس Rhakotis فأعجب بموقعها وقرر إنشاء مدينة فى هذا المكان تنسب إليه وتخلد ذكراه .

وعندما فكر الإسكندر فى ذلك كان يسعى لإنشاء ميناء جديدة تقوم بدورها فى الاتصال والتبادل التجارى بين الشرق والغرب بصفة عامة وبين أجزاء إمبراطوريته بصفة خاصة ، وساعد على ذلك موقع الإسكندرية بين قارات العالم القديم ، وموضعها الجغرافى فوق الشريط الضيق الذى يفصل البحر المتوسط شمالاً وبحيرة مريوط جنوباً ، وقربها من مصدر المياه العذبة المتمثل فى الفرع الكانوبى للنيل **(محمد عواد حسين : ١٩٥٥ : ١٣)** ، وموقع المدينة غرب مصب النيل فى مأمن من الرواسب الفيضية التى يلقيها النيل فى البحر **(السيد عبد العزيز سالم : ١٩٨٢ : ١٥)** ، ووجود شبه جزيرة فاروس التى تمثل حاجزاً طبيعياً يحمى ميناء المدينة من أنواء البحر ، بالإضافة إلى وجود أراضٍ زراعية حول موقع المدينة مما يسهل تمويلها بالمحاصيل الزراعية **(محمد صبحى عبد الحكيم : ١٩٥٨ : ٩٣)** . كل هذه العوامل متجمعة هى التى دعت الإسكندر إلى تأسيس الإسكندرية .

- **مخطط النشأة عام ٣٣١ ق.م**

لما كانت البقعة التى أنشأت فوقها الإسكندرية مستطيلة الشكل ، فقد ساعد ذلك على إتباع الخطة المستطيلة فى بناء المدينة ، حيث اختار المهندس دينوقراطيس النمط الهيبودامى(*) لهذه المدينة وهو عبارة عن شارعين متقاطعين بزاوية قائمة ، **شكل (١٩)** ، ثم تخطيط شوارع أخرى فرعية تتوازى مع كل من الشارعين ويتخلف عن تقاطعهما مربعات صالحة لإقامة المبانى مما يجعل مساحة الأرض أشبه بقطعة الشطرنج .



المصدر : محمود باشا الفلكى (١٨٧٢) : خريطة الإسكندرية القديمة وضواحيها مقياس ١ : ٢٠٠٠٠ **(بتصرف)**

شكل (١٩) مخطط النشأة للإسكندرية عام ٣٣١ ق.م

وقد حدد الفلكى ١٨ شارعاً رئيسياً منها ٧ شوارع طويلة من الشرق للغرب و ١١ شارعاً عرضياً من الشمال للجنوب ، وكان أهم هذه الشوارع شارعين رئيسين يبلغ عرض كل منهما ١٤ متراً . أما بقية الشوارع فعرضها نحو ٧ أمتار ، ويعرف أحدها بالشارع الكانوبى (نسبة إلى كانوب "أبوقير حالياً") وهو يمتد من باب الشمس (باب كانوب) فى الشرق إلى باب القمر فى الغرب . أما الشارع الثانى وكان يعرف بشارع السوما (نسبة إلى قبر الإسكندر) فهو يمتد من الشمال للجنوب ويتقاطع مع شارع كانوب عند وسطه تقريباً . بالإضافة إلى شارع أخر يجاور القصور الملكية من الناحية الشرقية (شارع القناة الجوفية) وكان يبلغ عرضه أيضاً ١٤ متراً لكى يسمح بخروج مواكب الاحتفالات الرسمية .

(*) نسبة إلى المهندس هيبوداموس Hippodamos (حوالى عام ٤٨٠ ق.م) الذى وضع الخطة المستطيلة فى القرن الخامس قبل الميلاد والتى طبقت فى إعادة تخطيط رودوس .

وتم تقسيم المدينة إلى خمسة أحياء[1] حملت حروف الأبجدية اليونانية الأولى (ألفا- بيتا-جاما-دلتا-ابسيلون) ، وأهم هذه الأحياء الحى الملكى الذى يقع فى وسط المدينة إلى الجنوب مباشرة من الميناء الشرقية ويوجد به القصور الملكية وأهم المبانى العامة بالمدينة كالمسرح والسوما والمتحف والمكتبة وتبلغ مساحته ٣,٨ كم٢ أى حوالى ثلث مساحة المدينة كما وصفه سترابون ، وإلى الشرق من هذا الحى يقع حى "دلتا" وهو حى اليهود والذى تبلغ مساحته حوالى ٢ كم٢ ، وفى الجنوب الغربى من المدينة كان يقوم الحى الوطنى حيث كانت قرية راقودة القديمة ويوجد به معبد السرابيوم والميدان الكبير وكانت مساحته ٢,٧ كم٢ أى حوالى ربع مساحة المدينة التى كانت تبلغ آنذاك ١١ كم٢ تقريباً .

وكان يحيط بالمدينة سور عظيم ذو أبراج عالية وحصون وأبواب عديدة أهمها باب الشمس فى الشرق وباب القمر فى الغرب ، ويبلغ طول هذا السور حوالى ١٥ كم ، وبلغ طول المدينة من الشرق إلى الغرب حوالى ٥,٥ كم أما العرض فحوالى ١,٥ كم (**محمد صبحى عبد الحكيم : ١٩٥٨ : ٩٨-١٠٣**) .

ولتزويد المدينة بالماء العذب تم حفر ترعة من شيديا – "النشو البحرى" حالياً فى مركز كفر الدوار محافظة البحيرة – إلى الإسكندرية ، وكانت شديا تبعد عن الإسكندرية بحوالى ٢٧ كم ، وبالقرب من حجر النواتية تتفرع الترعة إلى فرعين يمتد أحدهما بمحاذاة الشاطئ إلى كانوب "أبو قير حالياً" بينما يتجه الفرع الأخر إلى الإسكندرية (**إبراهيم نصحى : ٢٠٠٢ : ٢٩١-٢٩٢**) ويبلغ طول هذا الفرع ١٣ كم .

وفى العصر البطلمى تم بناء جسر طويل يصل شاطئ الإسكندرية بجزيرة فاروس وكان طول هذا الجسر سبعة ستاديا (١٢٩٥ تقريباً) ولهذا كان يسمى بالهيبتاستاديوم Heptastadium ، وكان عرضه لا يزيد على ٣٠ م . وقد نما هذا الجسر وزاد عرضه مع الزمن حتى أصبح الآن عبارة عن الرقبة العريضة التى يقوم عليها حى المنشية والجمرك حالياً .

ونتيجة لإنشاء هذا الجسر برز ميناءان للإسكندرية أولهما الميناء الشرقية وكانت تسمى الميناء الكبرى Magnos Portus أو الميناء القديمة ، والميناء الغربية وكانت تعرف بميناء إيونوستوس Eunostos Portus أو ميناء العود الحميد ، وكانت الميناء الشرقية أكثر أهمية فى العصر البطلمى والرومانى .

وكانت توجد خارج أسوار الإسكندرية وإلى الشرق من المدينة ضاحية اليوسيس Eleusis ، كذلك كانت توجد مدينتان للموتى " نيكروبوليس" إحداهما فى الشرق والأخرى فى الغرب . وقد كانت كانوب مكاناً مختاراً لمباهج الإسكندرية (**محمد صبحى عبد الحكيم : ١٩٥٨ : ١٠٤-١٠٥**) .

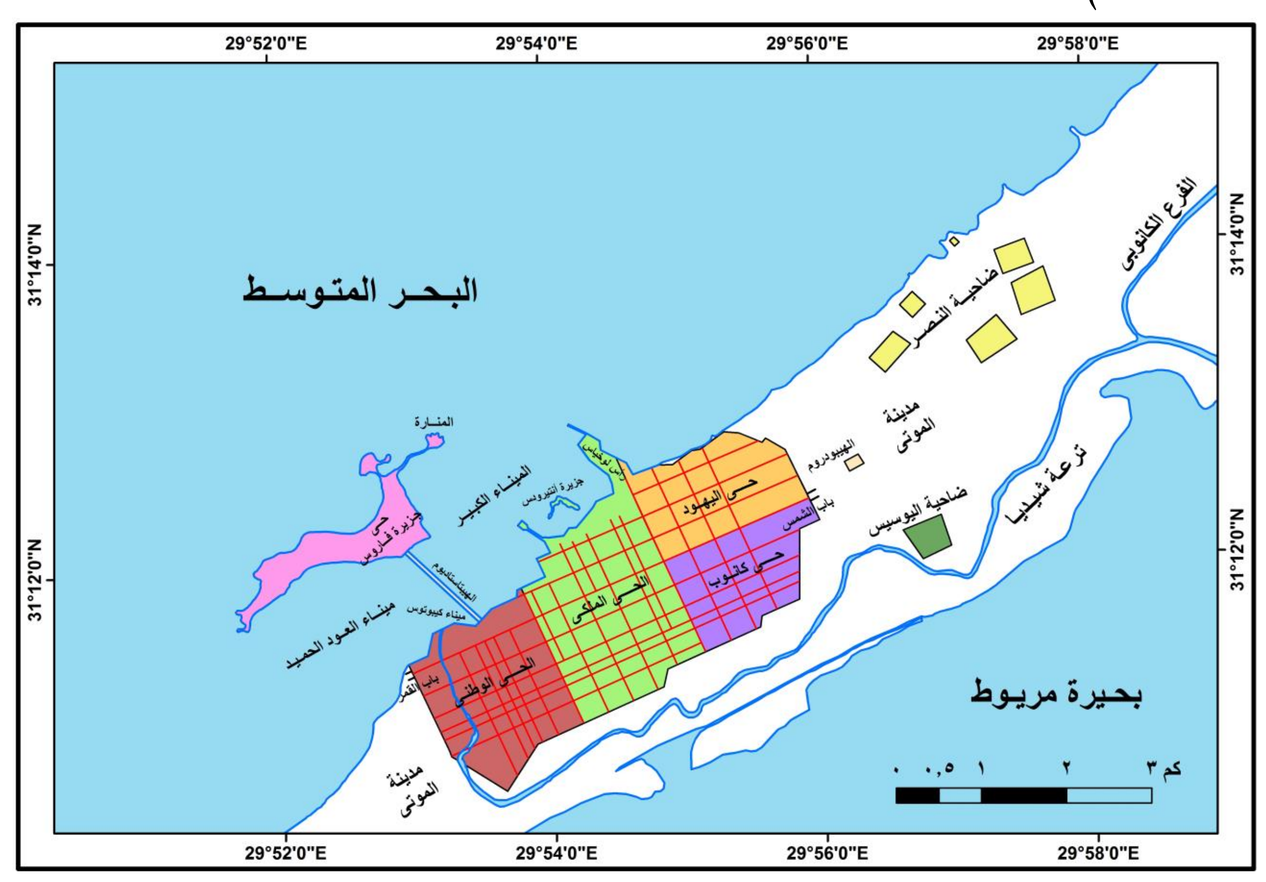
وفى العصر الرومانى لم يتغير شكل المدينة كثيراً فظلت محتفظة بشكلها العام ، حيث لم يقم الرومان إلا بإضافة بعض القصور لتخليد ذكراهم والمبانى العامة مثل مبنى القيصيرون ، إلا أن نمو المدينة وخاصة تجاه الشرق نتج عنه ظهور ضاحية جديدة على شاطئ البحر (فى منطقة بولكلى حالياً) وسميت نيكوبوليس

---

[1] ذكر بسيدو كاليثينيس Pseudo Callisthenes (مؤرخ يونانى قديم ٣٦٠ ق.م – ٣٢٨ ق.م وصاحب الإسكندر الأكبر فى حملته الآسيوية) بأن الإسكندر الأكبر بعد أن انتهى من تخطيط الإسكندرية قام بنقش خمسة حروف تصادف وأن كانت الأحرف الأولى للأبجدية اليونانية وهى الحروف الأولى لعبارة شيدها الإسكندر الملك ابن الإله وقد أطلقت هذه الحروف على أحياء الإسكندرية القديمة الخمس والتى كان أبرزها الحى الملكى ويحمل حرف الفا (A) .

Nicopolis أى مدينة النصر ، **شكل (٢٠)** ، وهى ضاحية عسكرية أكثر منها مدنية فقد كانت مقراً لإقامة الجيش الرومانى .

أما فى العصر البيزنطى وخاصة بعد انتشار المسيحية وحركة الرهبنة تم إنشاء العديد من الكنائس فى ارجاء المدينة ونشاط حركة بناء الأديرة على أطراف المدينة مما ساعد على انتشار العمران بها ، إلا أنه فى أواخر هذا العصر تعرضت الإسكندرية لعدة حوادث متتالية نتيجة للصراعات والثورات الداخلية وكان هذا سبباً فى تأخر العمران بها فى أواخر هذه الفترة بل وأفقدها كثير من معالمها المهمة (**سامية أحمد حفنى : ١٩٨٩ : ٢٠**) .



المصدر : محمود باشا الفلكى (١٨٧٢) : خريطة الإسكندرية القديمة وضواحيها مقياس ١ : ٢٠٠٠٠ (**بتصرف**)

شكل (٢٠) حدود الإسكندرية فى العصرين اليونانى والرومانى

وانتهى هذا العصر بدخول الفرس الإسكندرية فى عام ٦١٩ م وتم إحراق كثير من المعالم العمرانية فى ذلك الوقت خاصة الكنائس والأديرة التى كانت تنتشر داخل وخارج المدينة . وظل حال المدينة هكذا إلى أن جاء الفتح العربى على يد عمرو بن العاص عام ٦٤١ م .

وبالنظر إلى هذه الفترة من تاريخ الإسكندرية نجد أنها أثرت كثيراً فى عمرانها حتى أن آثار هذا العصر باقية حتى الآن ؛ فشبكة الشوارع وشكلها التخطيطى ظلت بطبيعتها الشريطية وخطتها الشطرنجية بالإضافة إلى وجود بعض الشوارع التى ظلت باقية لوقتنا هذا **وهى** : طريق الحرية (شارع كانوب) وشارع النبى دانيال (شارع السوما) وطريق قناة السويس (القناة الجوفية) وشارع فرنسا (جسر الهيبتاستاديوم) . وبالنظر إلى الضواحى العمرانية التى أنشئت آنذاك نجد أنها الآن تمثل مناطق عمرانية لها ثقلها فى المجتمع

السكندرى فمنطقة بحرى (جزيرة فاروس) ومنطقة أبو قير (مدينة كانوب) ومنطقة الحضرة (ضاحية اليوسيس) ومنطقة سيدى جابر (مدينة النصر) ومنطقة المنشية والجمرك (الرقبة التى كانت تصل جزيرة فاروس بالشاطئ) . أما مصدر مياه الشرب (ترعة شيديا) هى ترعة المحمودية الآن التى كانت أيضاً مصدر مياه الشرب للمدينة . هذا بالإضافة إلى موانئ الإسكندرية التى ظلت باقية تشهد على عظمة التخطيط فى هذا العصر وإن كان العمل قد توقف فى الميناء الشرقية وأصبحت الميناء الغربية هو الميناء الرئيسى . كما أن بقايا أسوار المدينة القديمة والمناطق والقطع الأثرية التى يتم أكتشفاها حتى الآن أكبر دليل على وجود مدينة كانت واحدة من أعظم وأهم مدن عصرها آنذاك ، كل هذه الظاهرات كانت عامل هام ومؤثر فى المدينة والمخططات التى لحقت هذا المخطط بعد ذلك وهذا ما تؤكده الشواهد حتى وقتنا هذا .

ثانياً: التطور العمرانى للإسكندرية فى العصور الوسطى

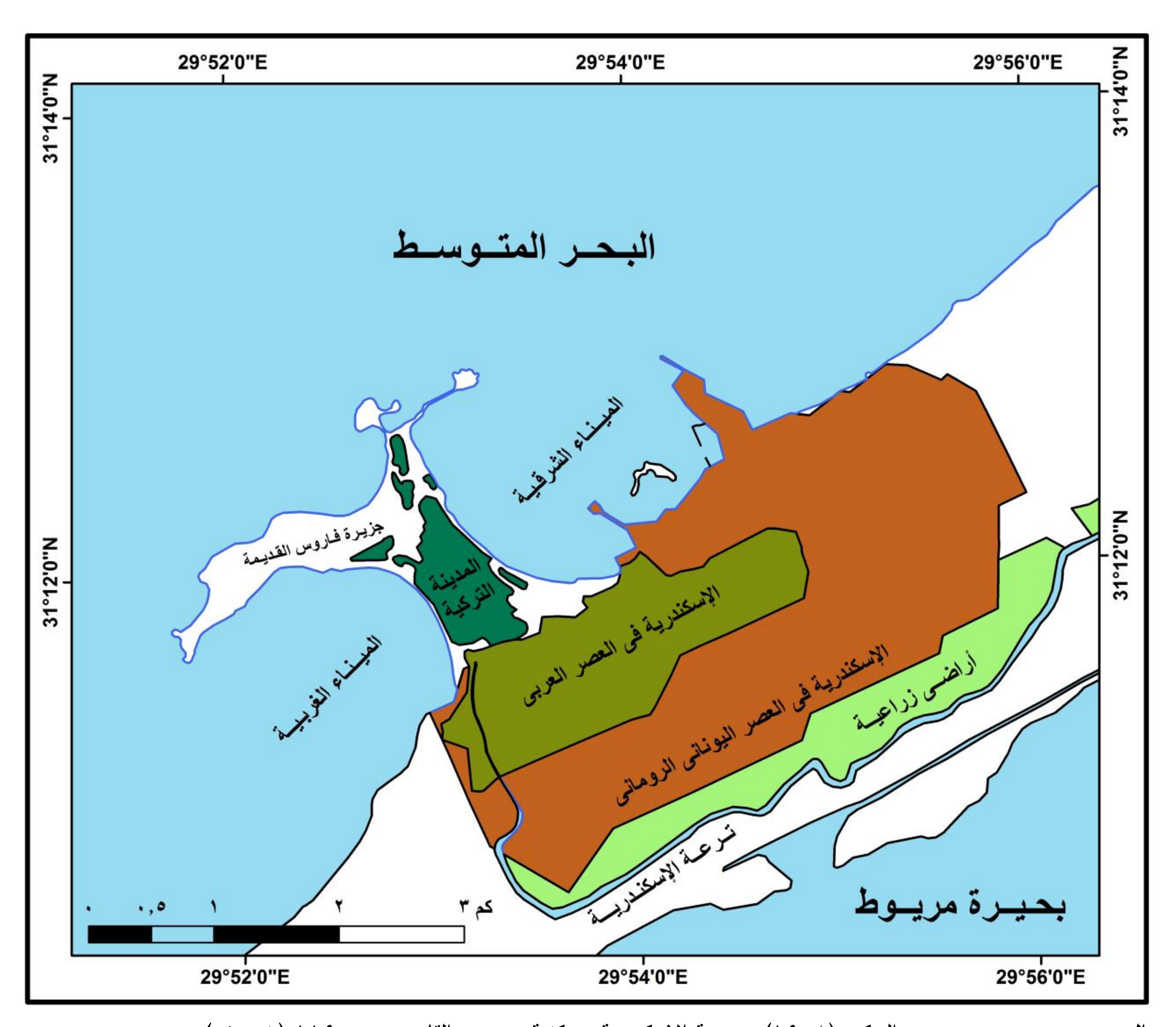
شهدت الإسكندرية فترة اضمحلال طويلة قاربت على ١٣ قرناً منذ أن بدأت المسيحية فى أواخر العصر الرومانى تنتشر إلى أن تم جلاء الفرنسيين عنها فى مطلع القرن التاسع عشر ، ونتيجة لذلك أصبحت المدينة فى انكماش مستمر ، **شكل** (٢١) .

فلم تكن الإسكندرية وقت أن دخلها العرب سنة ٦٤١ م فى مجدها القديم بل كانت قد آتت عوادى الزمن على بعض معالمها وآتت الحوادث السياسية على البعض الآخر . ولكن ساعد على استمرار هذا الاضمحلال أنه تم نقل عاصمة مصر من الإسكندرية إلى الفسطاط ففقدت الإسكندرية أحد مقومات ازدهارها بعد أن ظلت عاصمة لمصر قرابة ١٠ قرون (٣٣١ ق.م – ٦٤١ م) ، وأسهم أيضاً فى اضمحلال المدينة حركة الهبوط التى تعرضت لها منطقة الإسكندرية التى أدت إلى إنخفاض منسوب المدينة من ٦ إلى ٧ أمتار وهذا أصاب المدينة بالانكماش لأن الواجهة البحرية للمدينة التى كانت تشمل أفخم أحيائها اختفت تحت ماء البحر . وزاد الوضع سوءاً هو انقطاع وصول مياه النيل العذبة عن الإسكندرية عن طريق ترعة شيديا[*] (خليج الإسكندرية كما يطلق عليها طوال العصر العربى) وكان هذا له أثر كبير فى هجرة السكان منها ونقص عددهم وبالتالى انكماش المدينة ، ومن العوامل الأخرى التى أدت إلى اضمحلال المدينة أيضاً هو تخريبها فى الغزوات الحربية المختلفة التى شهدتها فى هذه العصور (**محمد صبحى عبد الحكيم : ١٩٥٨ : ١٢٧-١٣٣**) .

ونتيجة لكل هذا التدهور الذى آلت إليه المدينة نجد أنها انكمشت نحو الغرب ونحو الشمال حتى أصبح طولها من الشرق إلى الغرب لا يتعدى ٣ كم ، أما عرضها فتراوح بين نصف كيلو متر فى الشرق وكيلو متر واحد فى الغرب ، وبالتالى انكمشت مساحة المدينة إلى الثلث تقريباً أى حوالى ٣ كم٢ ، حيث أن السور الشرقى للمدينة تعرض للهدم عند فتح الإسكندرية وعندما تم بناؤه روعى أن يضم المناطق الآهلة بالسكان فقط دون الجهات التى أصبحت خالية منهم ، ونتيجة لذلك أصبح طول هذا السور حوالى ٨ كم (**محمد عبد الفتاح عزب : ١٩٩٨ : ١٣٨**) .

---

[*] لإنطمارها فى القرن الثانى عشر بعد أن تعرض الفرع الكانوبى للإطماء .



المصدر : محمد صبحى عبد الحكيم (١٩٥٨) : مدينة الإسكندرية ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ص ١١٩ (بتصرف)

شكل (٢١) تطور حدود الإسكندرية من العصرين اليونانى والرومانى حتى بداية العصر الحديث

ورغم كل هذه التغيرات التى طرأت على المدينة فإنها ظلت تحتفظ بتخطيطها القديم على شكل رقعة الشطرنج ، حيث كان يخترق المدينة من الشرق إلى الغرب شارع فسيح عرف بالمحجة العظمى وكان يمتد من باب رشيد شرقاً إلى باب القرافة غرباً يقطعه طريق رئيسى يقاربه فى الاتساع يبدأ من باب سدره أو باب العمود فى الجنوب (نسبة إلى عمود السوارى الذى أصبح خارج سور المدينة) وينتهى فى الشمال عند باب البحر المطل على الميناء الشرقية .

غير أنه فى المناطق المكتظة بالسكان فى الشمال الغربى والجنوب الغربى للمدينة استحدثت شبكة من الأزقة والزنقات(*) التى تعقدت أبنيتها بسبب ما وجد بها من أسواق ومساكن عشوائية التخطيط مما اقتضته طبيعة المدن الإسلامية **(مى وهبه محمد مدكور : ٢٠٠٧ : ٥٦)** .

أما فى العصر العثمانى إزداد حال المدينة سوءاً واستمر عدد السكان فى التقلص ، حتى إن مساحة المدينة التى كانت تطوقها الأسوار العربية صارت فى النهاية واسعة جداً عليهم ، وانكمش العمران واكتفى

(*) **الزنقة** : كلمة مغربية معناها الشارع الضيق .

السكان بالإقامة على الرقبة التى تكونت حول "الهيبتاستاديوم" بين الميناء الشرقية والميناء الغربية الواقعة خارج باب البحر ، وسميت هذه المنطقة بالمدينة التركية .

وسبب هذا التدهور الاقتصادى الذى مرت به المدينة خاصة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح (١٤٩٧ م) وتحول طريق التجارة العالمية إليه ، وأيضاً الضرائب والرسوم الباهظة التى فرضها سلاطين المماليك آنذاك على التجارة ، وتعرض المدينة للزلازل وانتشار الأوبئة مما ساعد على انتكاستها وفقدها لمكانتها القديمة وبالتالى انكماشها واتضح ذلك بشدة خاصة منذ أواخر عصر المماليك وطوال العصر العثمانى **(جمال الدين الشيال : ٢٠٠٠ : ١٢٣-١٢٤)** ، حيث بلغت مساحة المدينة ٠,٧ كم٢ .

فكان تخطيط المدينة فى ذلك الوقت عبارة عن قصبة رئيسية (شارع فرنسا حالياً) يتقاطع معه العديد من الشوارع الصغيرة الضيقة غير المرصوفة والتى كانت تمتد بين الميناءين الشرقى والغربى ، وكانت المدينة آنذاك عبارة عن بضع صفوف من المنازل يتخللها بعض الجوامع الصغيرة . أما باقى المدينة والتى كان يطلق عليها المدينة العربية فلم يبق منها سوى الأسوار الغربية وبقايا منازل متهدمة داخلها **(مى وهبه محمد مدكور : ٢٠٠٧ : ٥٩)** .

ووصلت المدينة إلى أقل اتساع لها خلال سنوات الحملة الفرنسية الثلاث حيث قدر عدد سكانها آنذاك بنحو ٨٠٠٠ نسمة فقط ، ورغم قيام الفرنسيين ببعض الإصلاحات وترميم بعض المنشآت العسكرية بها إلا أن هذه الإجراءات لم يكن لها تأثير يذكر على نمو حركة العمران بالمدينة بل على العكس فقد تناقص عدد سكانها ليبلغ نحو ٤٠٠٠ نسمة فقط **(منى صالح حسن مصطفى الباشا : ١٩٩٣ : ١١٩)** .

وبالنظر لأحوال الإسكندرية فى هذا العصر نجد أنها تعرضت أسوارها للهدم وانكماش مساحة المدينة ، تبعاً لذلك وتحولها إلى مناطق مهجورة ذات أطلال وخرائب ، وبرغم من ذلك إلا أنه كانت توجد بعض المناطق المكتظة بالسكان خاصة فى الشمال الغربى والجنوب الغربى للمدينة وأنشئت لهذه المناطق شبكة من الشوارع والأزقة وانتشرت بها الأسواق والمساكن التى كان يغلب عليها صفة العشوائية . ونتيجة لذلك يمكن القول إن أغلب المناطق والمنشآت التى بنيت فى هذا العصر إما أنها بنيت على أنقاض مبانى سابقة تهدمت أو أنها بنيت بطريقة عشوائية لا يتبع فيها أى خطة أو تنظيم ، وبعض هذه المنشآت باقى حتى الآن شاهداً على ذلك .

ثالثاً: التطور العمرانى للإسكندرية فى العصر الحديث

يبدأ هذا العصر بانسحاب الحملة الفرنسية من مصر ، وتولى محمد على السلطة عام ١٨٠٥ ، ويعد عصر محمد على بداية التطور العمرانى الحديث للإسكندرية ، حيث أنه أدرك أهمية الإسكندرية الاقتصادية والعسكرية فأولاها اهتمامه هو وخلفاؤه حتى صارت الإسكندرية العاصمة الثانية للبلاد ، **شكل (٢٢)** ، ويمكن تقسيم مراحل نمو الإسكندرية خلال أسرة محمد على إلى ثلاث مراحل أساسية **(محمد صبحى عبد الحكيم : ١٩٥٨ : ١٣٦-١٦١)** وهى :

المرحلة الأولى : النصف الأول من القرن التاسع عشر:

كانت مدينة الإسكندرية فى مطلع هذا القرن تقتصر على منطقتى الجمرك والمنشية الحاليتين تقريباً (المدينة التركية) ، كما كان هناك عدة ضواحى تقع خارج المدينة التركية وهى جميعها داخل أسوار المدينة العربية ونوضحها فيما يلى :

١. ضاحية صغيرة تقع فى أقصى شرق المدينة العربية إلى الغرب مباشرة من باب رشيد
٢. ضاحية أخرى تقع إلى الغرب من الضاحية السابقة وإلى الشرق من كوم الدكة
٣. عدد من المنازل فى أقصى جنوب المدينة العربية قرب باب العمود
٤. مبانى محدودة تقع فى أقصى جنوب غرب المدينة العربية

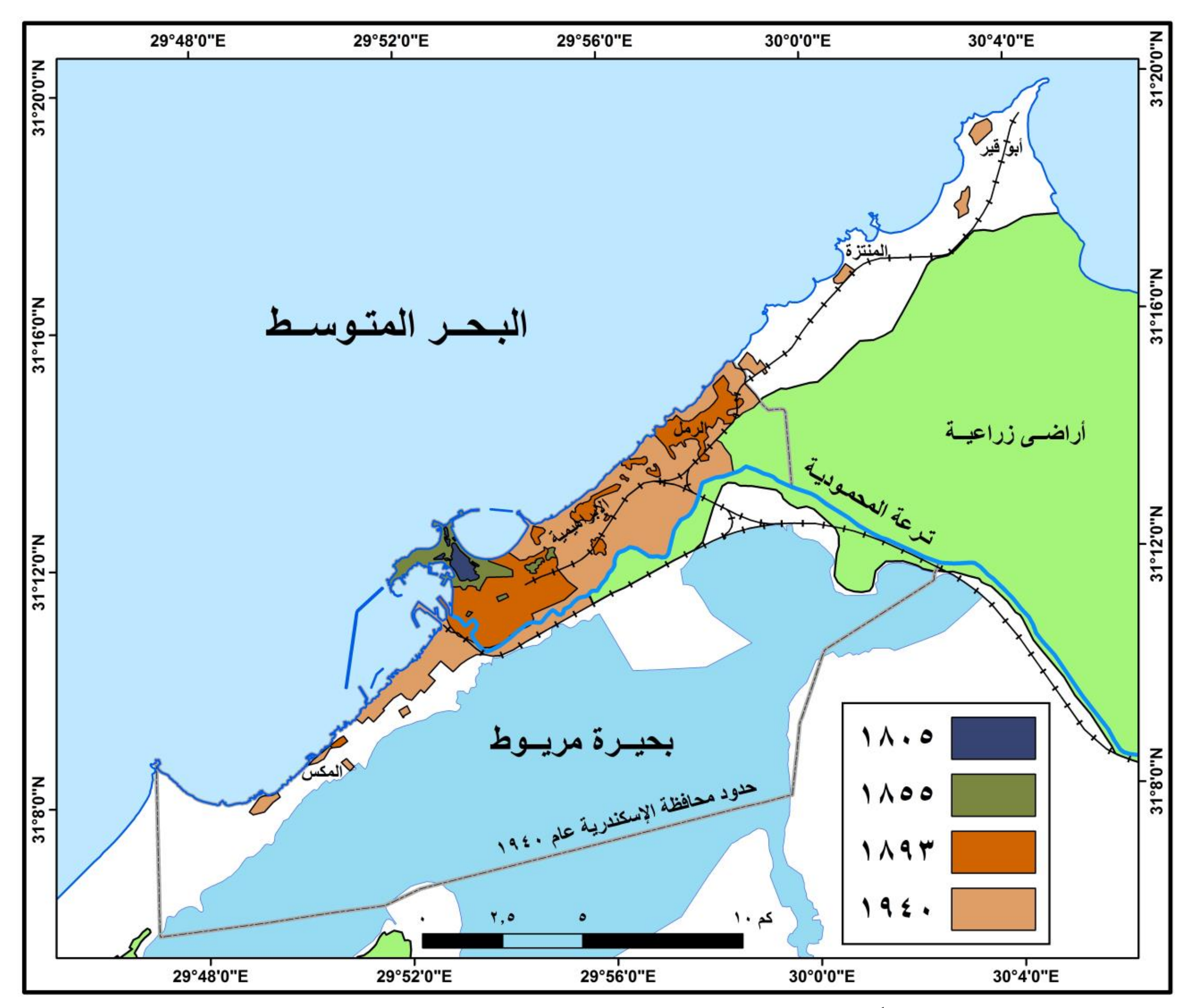
ولكن فى نهاية هذه المرحلة كانت مدينة الإسكندرية قد امتدت فى اتجاهين : الأول نحو الشمال لتشغل ما كان متبقياً من جزيرة فاروس القديمة (حى رأس التين وحى الأنفوشى الحاليين) ، والآخر نحو الجنوب الشرقى لتشغل منطقة كوم الدكة حالياً . ويلاحظ أن تخطيط هذه المنطقة كان يختلف عن تخطيط المدينة التركية وتفسير ذلك أن معظم المبانى التى أقيمت بها خاصة بالأجانب .

كما ظهرت مراكز عمرانية جديدة خارج نطاق مدينة الإسكندرية بعد امتدادها خاصة المناطق المحيطة بترعة المحمودية وذلك بعد تشجيع محمد على ومنح هذه الأراضى للمصريين والأجانب .

فبلغت مساحة الإسكندرية فى تلك الفترة ٢,٥ كم٢ وهى بذلك زادت بنسبة ٣٥٧% عن مساحة المدينة عام ١٨٠٥ (التى كانت تبلغ ٠,٧ كم٢) أى حوالى ٤ أمثال مساحتها ، ويستخلص مما سبق ذكره أن ضواحى الإسكندرية التى كانت تقع داخل المدينة العربية فى أول هذه الفترة اختفت تقريباً وظهر بدلاً منها ضواحى أبعد منها وهذا يدل على النمو الذى شهدته الإسكندرية ، حيث أن الضواحى عادة تنشأ بعيدة ثم لا يلبث أن يلتحم بها العمران فتدخل فى نطاق المدينة وتفقد صفتها كضاحية بمرور الزمن .

ويرجع الفضل فى نمو الإسكندرية فى هذه المرحلة إلى حفر ترعة المحمودية التى وفرت المياه العذبة للشرب لسكان المدينة الذين أخذوا فى النمو والازدياد ، ومن ناحية أخرى تم استخدامها كطريق يصل بين المدينة وسائر جهات مصر وخاصة القاهرة لخدمة النشاط التجارى المنتظر ، فضلاً عن إمكان زراعة بعض الأراضى الصالحة للزراعة حول المدينة بعد ريها من مياه الترعة ، ولهذا قرر محمد على حفرها ، ولهذا يمكن القول بإن نمو الإسكندرية لم يبدأ إلا عند الانتهاء من حفر ترعة المحمودية عام ١٨٢٠ ، فهى منذ ذلك التاريخ أخذت تحمل المياه بل الحياة للمدينة .

وكان نتيجة ذلك أن اتسعت المدينة ونما سكانها وهاجر إليها العديد من الأجانب وتركز فيها نشاط مصر التجارى ؛ فازداد الاهتمام بشأنها وشكلت لها لجنة التنظيم للنهوض بهذه المدينة المهمة من حيث نظافتها وتوافر الشروط الصحية بها وجمال منظرها . فكانت هذه اللجنة بمثابة مجلس بلدى للإسكندرية ، ومن أهم الأعمال التى صدرت عنها هى نقل المدافن خارج حدود المدينة ، كما خصصت منطقة لمدافن كل طائفة .



المصدر : من عمل الطالبة اعتماداً على بلدية الإسكندرية (١٩٥٦) : مشروع المخطط العام لمدينة الإسكندرية عام ١٩٥٨ ، ص ٢٠ ، خريطة من الإسكندرية إلى أبو قير مقياس ١ : ٢٠٠٠٠ عام ١٨٩٣ ، الهيئة المصرية العامة للمساحة (١٩٤٠) : خرائط طبوغرافية مقياس ١ : ٢٥٠٠٠

شكل (٢٢) حدود الإسكندرية فى العصر الحديث

كل هذا ساعد على رفع شأن الإسكندرية مما أدى إلى تبعيتها للسلطات المحلية رأساً وليس لأية مديرية وبذلك اعتبرت منذ ذلك التاريخ ثانى مدن القطر المصرى والعاصمة الثانية لمصر .

المرحلة الثانية : النصف الثانى من القرن التاسع عشر:

أخذ الامتداد العمرانى فى هذه المرحلة ثلاثة اتجاهات هى : الاتجاه الجنوبى والاتجاه الشرقى والاتجاه الغربى ، أما فى الشمال فقد كان امتد العمران ليشغل جزيرة فاروس القديمة عن أخرها تقريباً قبل عام ١٨٥٥ . وقد كان الامتداد جنوباً هو أسبق الاتجاهات الثلاثة حيث أحاط العمران تماماً بمدافن المسلمين بباب سدرة ، وفى الاتجاه الشرقى امتد العمران حتى رأس السلسلة تقريباً ولم يتعد الأزاريطة وبالاتجاه ناحية الجنوب الشرقى نجد أن العمران بدأ يظهر فى محرم بك ولكن لم يتعد ترعة المحمودية . أما الاتجاه الغربى فلم يمتد إلى مسافات بعيدة ، إذ لم يبتعد عن منطقتى القبارى والمفروزة .

فبلغت مساحة الإسكندرية فى تلك الفترة ١٠,١ كم٢ وهى بذلك زادت بما يفوق ١٠ أمثال مساحة المدينة عام ١٨٠٥ (التى كانت تبلغ ٠,٧ كم٢) ، ونلاحظ فى هذه الفترة انتشار مناطق عمرانية يغلب عليها الطابع الريفى خارج حدود المدينة الأمر الذى ترتب عليه اعتبارها ضواحى للمدينة وتتمثل هذه المناطق فى بولكلى وفلمنج وباكوس وشوتس والسيوف وحجر النواتية والظاهرية والمندرة ، بل كانت أبو قير تعد ضاحية من هذا القبيل .

ولقد أدى تجفيف البحيرات الواقعة شرق الإسكندرية إلى إيجاد هذه المناطق العمرانية حيث كانت بحيرة أبو قير من أهم هذه البحيرات ، وهى بحيرة قديمة كانت تشغل المنخفض الواقع إلى غرب خليج أبو قير مباشرة وأخذت فى الجفاف ثم أتمت تجفيفها شركة أراضى أبو قير فى سنة ١٨٩١ ، وبعد تجفيفها أصبحت من أخصب الأراضى فى هذا النطاق الشرقى حيث خلقت مجموعة من القرى والعزب وكونت ظهيراً زراعياً مهماً لمدينة الإسكندرية .

وقد كان لتطوير خطوط النقل دور فعال فى الامتداد العمرانى للمدينة فى هذه المرحلة ، حيث يعد مد الخط الحديدى بين الإسكندرية والقاهرة عام ١٨٥٤ هو البداية الحقيقية للمرحلة الثانية من مراحل نمو الإسكندرية فى العصر الحديث ، وكان الغرض منه ربط الإسكندرية ببعض المدن الكبرى ولاسيما العاصمة . وقد أدى هذا الخط الحديدى إلى انتعاش الحركة التجارية فى ميناء الإسكندرية بعد أن تم ربطها بالعاصمة وببعض مدن الدلتا بمواصلات سريعة .

كما يرجع الفضل فى نمو ضاحية الرمل ثم التحامها بعد ذلك بالإسكندرية إلى إنشاء الخط الحديدى الذى يربط الرمل بالاسكندرية عام ١٨٦٣ والذى تحول فيما بعد إلى خط ترام كهربى سنة ١٩٠٤ ممتداً من محطة الرمل إلى السراى ، كما ساهم أيضاً فى نمو ضاحية الرمل ولو مساهمة جزئية إنشاء الخط الحديدى الذى يربط الإسكندرية برشيد سنة ١٨٧٢ .

ودعت الحاجة بعد الاتساع الملحوظ للإسكندرية ووفرة المبانى وزيادة السكان إلى تنظيم المرافق والخدمات الضرورية اللازمة للعمران فتم إنشاء شركة مياه الإسكندرية سنة ١٨٧٩ ، وفيما يختص بالغاز والكهرباء فقد منحت الحكومة سنة ١٨٦٥ شركة " ليبون وشركاه " امتياز إنارة الإسكندرية وضواحيها بالغاز ثم عدل هذا الامتياز بمنح الشركة حق الإضاءة بالكهرباء . وتعد الإسكندرية من أسبق مدن القطر المصرى فى إنشاء المجارى فقد أنشئت أولى عمليات المجارى بها سنة ١٨٧٨ .

ونتيجة لنمو الإسكندرية فى هذه المرحلة تكونت هيئة يناط بها أمر المدينة فكان مجلس بلدى مدينة الإسكندرية الذى شكل سنة ١٨٩٠ ، وتعد الإسكندرية أول مدينة مصرية تظفر بمثل هذه المؤسسة ، وكان لهذا المجلس الفضل فى تخطيط الأجزاء الحديثة من المدينة خاصة التى عمرت خلال القرن العشرين أى بعد إنشائه .

المرحلة الثالثة : النصف الأول من القرن العشرين :

ازداد نمو المدينة فى هذه المرحلة جنوباً وشرقاً وغرباً . ففى اتجاه الجنوب زحف العمران ليملأ جميع الثغرات شمال ترعة المحمودية حتى أنه ابتعد عنها جنوباً بنحو كيلو متر فى جنوب غرب محرم بك ، أما

اتجاه الغرب فامتد العمران إلى الورديان والمكس والدخيلة ، وفى اتجاه الشرق فقد كان أكثر الاتجاهات اجتذاباً للسكان حيث وصل الامتداد العمرانى من الإبراهيمية إلى سراى الرمل على طول شاطئ البحر (حوالى سنة ١٩١٧ م) ، ثم تعداها إلى منطقة سيدى بشر ، وأخذ العمران يزحف ببطء إلى الجنوب نتيجة تجفيف بحيرة الحضرة التى كان قد اشتراها يوسف سموحة وأعد المنطقة للبناء سنة ١٩٢٥ ، وابتداءً من حوالى عام ١٩٣٧ أخذ العمران فى مواصلة الامتداد شرقاً حتى وصل إلى المنتزه بل وتعداها إلى منطقة المعمورة ، كما اتجه نحو الجنوب الشرقى فى منطقة السيوف التى أقيمت بها بعض المناطق السكنية (الفيلات) كما أنشئت بها بعض الصناعات خاصة مصانع الغزل والنسيج .

فبلغت مساحة الإسكندرية فى تلك الفترة ٢٢,٨ كم٢ وهى بذلك زادت بما يفوق ٣٠ مثل مساحة المدينة عام ١٨٠٥ (التى كانت تبلغ ٠,٧ كم٢) ، وساعد على نمو الإسكندرية عامة وضاحية الرمل خاصة فى هذه المرحلة هو التطور الكبير الذى حدث فى وسائل المواصلات بدءاً من خط الرمل الحديدى الذى تم كهربته فى ١٩٠٤ ، نهاية بتشغيل خمسة اتوبيسات بين ميدان المنشية والرمل سنة ١٩٣٤ .

ولم يقتصر الأمر على وسائل النقل فقط بل تعداها إلى ربط الإسكندرية بشبكة طرق برية ، حيث تم ربط الإسكندرية بالقاهرة بطريقين إحداهما زراعى يسير مع الخط الحديدى تقريباً والآخر الطريق الصحراوى ، كما ارتبطت الإسكندرية بمرسى مطروح بطريقين إحداهما ساحلى والآخر داخلى مقابل بلدة العامرية .

وكان لإنشاء طريق الكورنيش سنة ١٩٣٤ الممتد بين قصر المنتزه فى الشرق وقصر رأس التين فى الغرب بطول ٢٠ كم أثر كبير فى نمو الإسكندرية فى هذه المرحلة ونحو الشرق خاصة ، ومن ثم أصبحت المدينة منذ ذلك الوقت تؤدى وظيفة جديدة إلى جانب وظائفها المتعددة ، وهى مصيف مصر الأول .

وهناك عامل أخر ثقافى أسهم فى نمو عمران الإسكندرية هو إنشاء جامعة الإسكندرية فى سنة ١٩٤٢ حيث تزايد السكان نتيجة هجرة أعداد كبيرة من الطلاب للالتحاق بها طلباً للعلم .

واتسعت الإسكندرية فى هذا العصر وازداد نموها وبالتالى سكانها واشتملت على طوائف عديدة من الأجانب بالإضافة إلى المصريين ، كما اتسعت حركة العمران بها لتضم مناطق زراعية جديدة تميزت بطابعها الريفى الخاص وضمت المناطق الراقية ذات الطابع الأوروبى التى خصصت للأجانب كما ضمت مناطق عشوائية يسكنها المعدمين من الفلاحين والعمال الذين هاجروا إلى المدينة أملاً فى متسع من الرزق هذا بالإضافة إلى المناطق القديمة ذات الطابع التاريخى وما تحويه من منازل متهدمة وآيلة للسقوط والتى كان أغلبها من العصر الإسلامى ولم يكن لهذا الامتداد ضوابط تحكمه و قوانين توجهه . كل هذه الشواهد دفعت البلدية إلى وضع مخطط عمرانى ينظم حركة العمران فى الإسكندرية ويوجه اتساعها الكبير .

- **مخطط ماكلين عام ١٩٢١**

تبع التطور العمرانى لمدينة الإسكندرية وتزايد حجم سكانها خلال العصر الحديث ظهور مناطق عشوائية سيئة وشوارع وحارات ضيقة ، كما شيدت مبان كثيرة لا تخضع للتخطيط والتنظيم ودون أن يكون هناك ضوابط أو قوانين توجه هذا النمو العمرانى لذلك قرر المجلس البلدى سنة ١٩١٨ وضع مشروع لإعداد

وتحسين وتوسيع نطاق مدينة الإسكندرية والذى تم اعتماده سنة ١٩٢١ ليعد بذلك بداية حقيقية لتخطيط الإسكندرية فى العصر الحديث بعد أن غاب التخطيط عنها فترة طويلة زادت على ألفى عام منذ نشأتها .

قام بتصميم هذا المخطط و.هـ ماكلين العضو بجمعية المهندسين المدنيين وأحد مهندسى البلدية ، ووضع ماكلين تصوره لامتداد العمران مستقبلاً بدءاً من شاطئ أبو قير شرقاً وحتى العجمى غرباً ، وبذلك يكون طول المدينة نحو ٣٦ كم وعرضها فى أقصاه ٥ كم وفى أدناه ١ كم ، على أن تكون التوسعات المستقبلية على طول المرتفع الرملى الموازى للشاطئ فيما بين البحر المتوسط شمالاً وبحيرة مريوط جنوباً ، وتخصيص الأراضى التى تجفف من بحيرة مريوط للزراعة .

واهتم ماكلين فى هذا المخطط بإنشاء المتنزهات العامة ، وتقرير عروض الشوارع مع مراعاة اتساع الطرق ضماناً للتهوية وتسهيلاً للمواصلات بين مختلف الأحياء والضواحى ، وتخصيص مساحات فضاء لإقامة المبانى العامة والمصالح الحكومية ، والبحث عن الآثار فى المناطق التى يحتمل العثور عليها فيها ، والحفاظ على المناطق الأثرية والتاريخية القائمة ، إلى جانب تخطيط المناطق الصناعية والسكنية المقترحة **(و.هـ.ماكلين : ١٩٢١ : ٤)** .

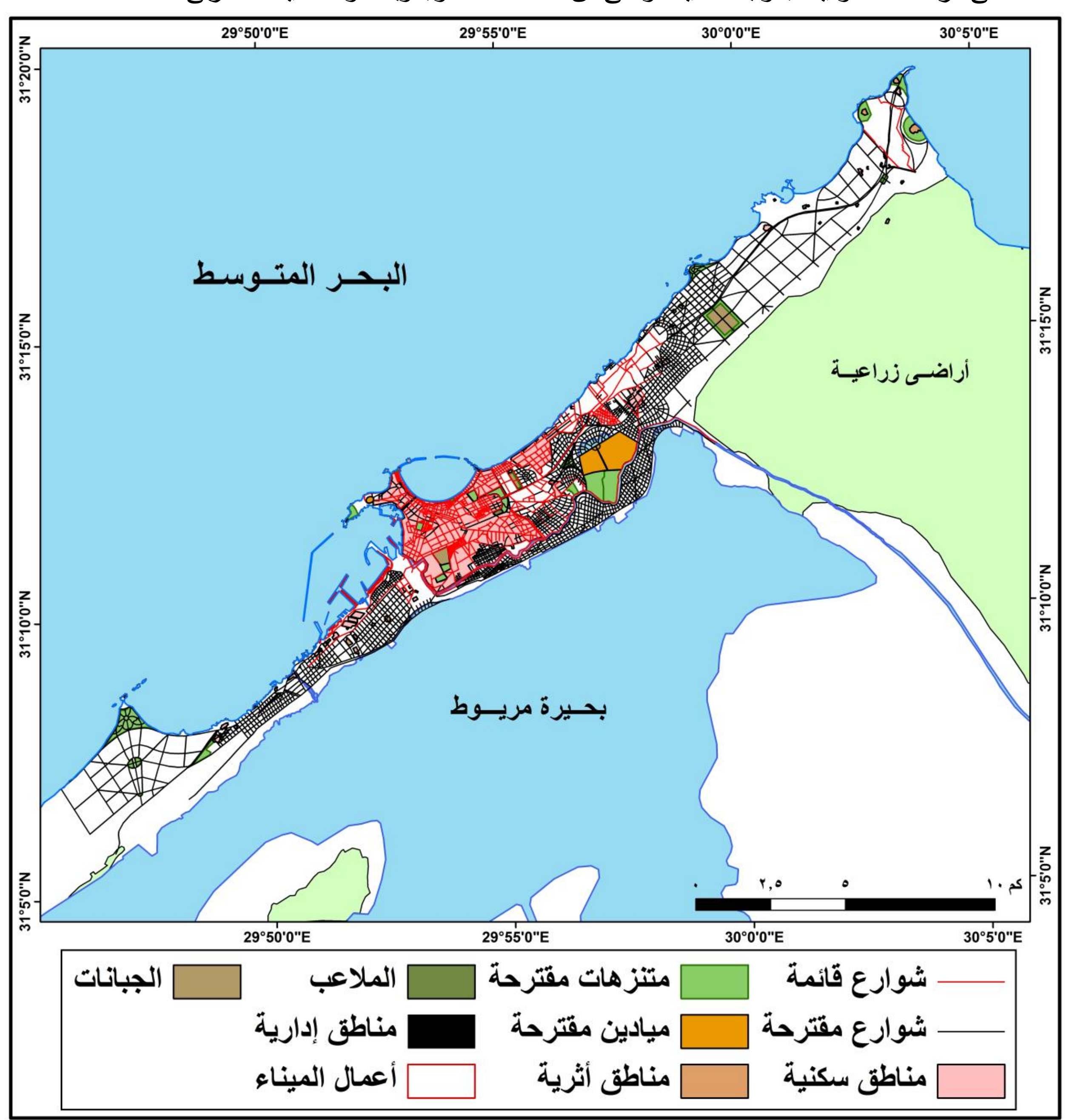
وأوصى ماكلين بعدة مشروعات لتحسين المدينة وامتدادها العمرانى ، **شكل (٢٣)** ، وهى على النحو التالى :

١. إنشاء ميدانين جديدين بالمدينة أحدهما أمام قصر رأس التين والآخر أمام مساجد أبى العباس وسيدى البوصيرى وسيدى ياقوت ويصل بينهما شارع بعرض ٤٠ م .
٢. إنشاء ميدان أمام محطة السكة الحديد الجديدة (محطة مصر الحالية) وميدان أخر أمام أرصفة الميناء الشرقى يسمى ميدان المسلتين فى موضع مسلتى كليوباترا القديمتين (المتنزة الذى يشغله تمثال سعد زغلول حالياً) .
٣. امتداد طريق الكورنيش حتى أبو قير .
٤. تجفيف بحيرة الحضرة لإنشاء نادى وميدان للسباق ومطار ويحيط بها متنزة يخترقه طريق بعرض ٥٠ م يصلها بأبى قير .
٥. التوسع جهة منطقة العجمى بحيث يقام بها ميادين مختلفة وبساتين وتتصل بالمدينة بطرق موازية لطريق المكس الحالى .
٦. توسيع الطرق القائمة وشق الطرق الجديدة فى منطقة رأس التين والعطارين وخاصة المنشية فأوصى ماكلين بعمل طريق بعرض ٢٠ م بها ليصل شارع سيدى المتولى بالميدان المقرر إنشائه أمام مسجد سيدى المغاورى ، وكذلك مد طرق جديدة تصل إلى أبو قير ، ولا يقل عرض الطريق الثانوى عن ١٠ أمتار ويكون أدنى عرض للطريق الرئيسى ٢٠ م .
٧. تحديد موقع للجبانات بسيدى بشر فى منطقة الكثبان الرملية (قبلى خط السكة الحديد) .
٨. إنشاء المتنزهات والحدائق العامة فى الأراضى الواقعة بين الابراهيمية والشاطبى ومناطق رأس التين وكوم الناضورة ومستشفى الأميرى وعمود السوارى لتحسين التهوية فى المدينة .

٩. حدد منطقة مدينتى كانوب ومينوتيس القديمتين للأبحاث الأثرية وتخصيص الأراضى الواقعة فى طرف أبو قير للمتنزهات العامة .

١٠. إنشاء ترعة بعرض ٢٠ م تقطع برزخ رأس التين لتصل بين الميناءين الشرقى والغربى وعلى جانبيها طريقان موازيان لها عرض كل منهما ١٥ م وفوقها خمسة من الكبارى المتحركة للإتصال بين جانبيها .

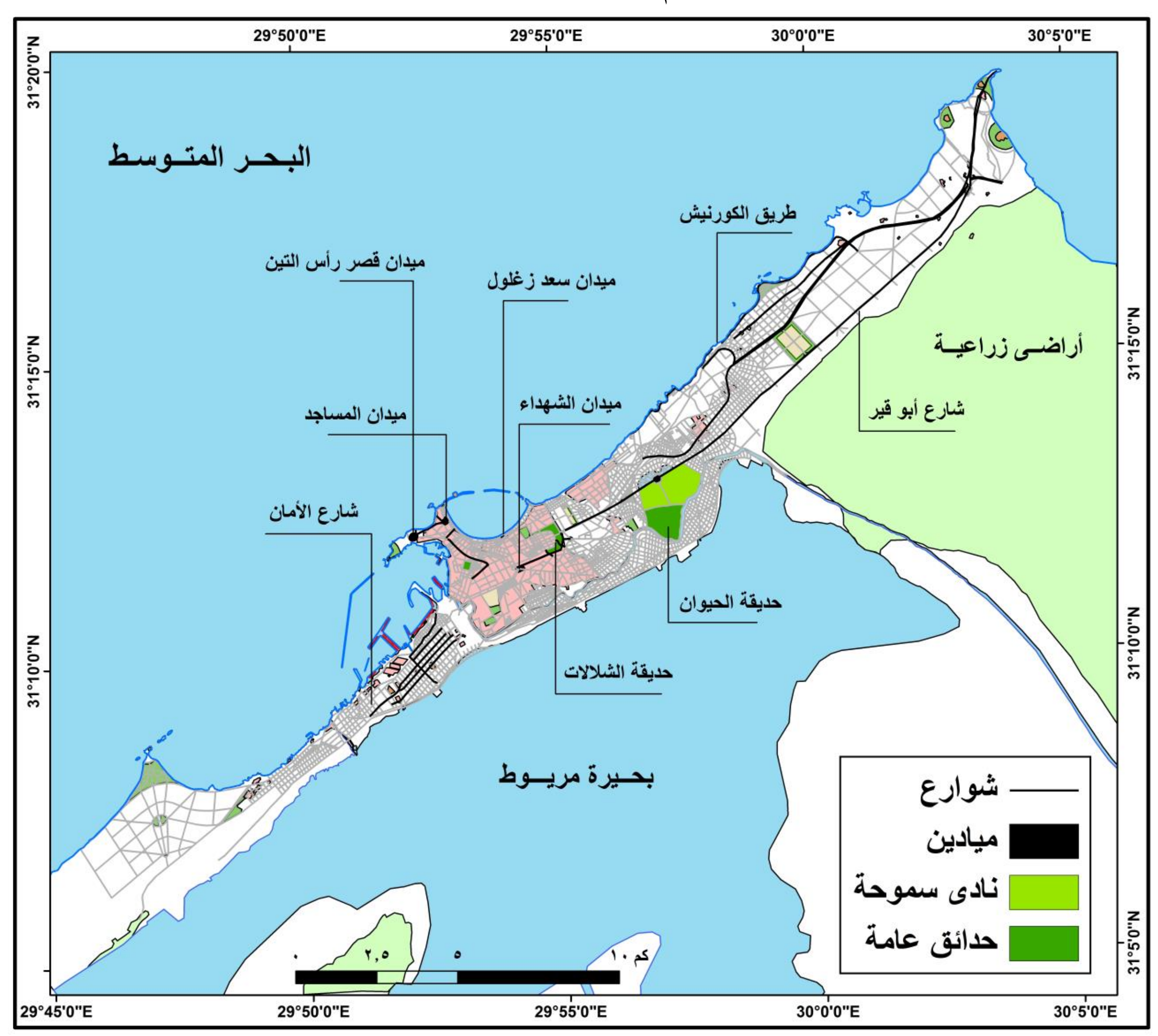
١١. إنشاء تجمعات سكنية تعد للطبقات الفقيرة ، ورأى ماكلين أن هذه المساكن ضرورية للاستعاضة بها عن العشش غير الصحية ، وأن تشغل المنشآت الصناعية والمناطق التجارية نطاقات محدودة تمتد على ضفتى ترعة المحمودية جنوب المدينة وعلى أن تمتد شمالاً وجنوباً حول الميناء الغربى .



المصدر: خرائط و.هـ.ماكلين ، مشروع لإعداد وتحسين واتساع نطاق مدينة الإسكندرية ، ١٩٢١

شكل (٢٣) مخطط ماكلين عام ١٩٢١

وبتتبـع هـذه المشـروعات اتضـح أنـه تـم إنشـاء ميـدان قصـر رأس التـين وميـدان آخـر أمـام مسـاجد سيدى أبى العباس والبوصيرى وسيدى ياقوت ، **شكل (٢٤)** ، أيضاً تم مد طريق الكورنيش إلى قصر المنتزه شرقاً عام ١٩٣٤ . وامتد التوسع العمرانى جهة العجمى حتى أصبحت منطقة سياحية وسكنية وليست منطقة ميادين ومتنزهات كما خطط لها ماكلين ، وتم ربط المدينة بها عن طريق المكس وطريق إسكندرية / القاهرة الصحراوى وبشبكة كثيفة من وسائل النقل العام .



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على خرائط و.هـ.ماكلين ، مشروع لإعداد وتحسين واتساع نطاق مدينة الإسكندرية ، ١٩٢١

شكل (٢٤) المشروعات التى تم تنفيذها فى مخطط ماكلين

وعندما جففت بحيرة الحضرة عام ١٩٢٥ أنشئ فى الجزء الشرقى منها نادى سموحة وميدان السباق موضـع محلـة الطيران التـى اقترحها مـاكلين ونفذت فـى المسـاحة الباقيـة المدينـة الجامعيـة بالإضـافة لـبعض المشروعات السكنية ، أما المطار المدنى ففى سنة ١٩٤٢ تمت الموافقة على مشروع مطارى النزهة المائى والبرى وقد استبدل موضعه قبلى خط السكة الحديد جنوب الموقع الذى حدده ماكلين وأنشئ المطار المائى إلى الشرق منه ، وهو عبارة عن بحيرة صناعية عذبة المياه إلى حد كبير وقد افتتح سنة ١٩٨٤ .

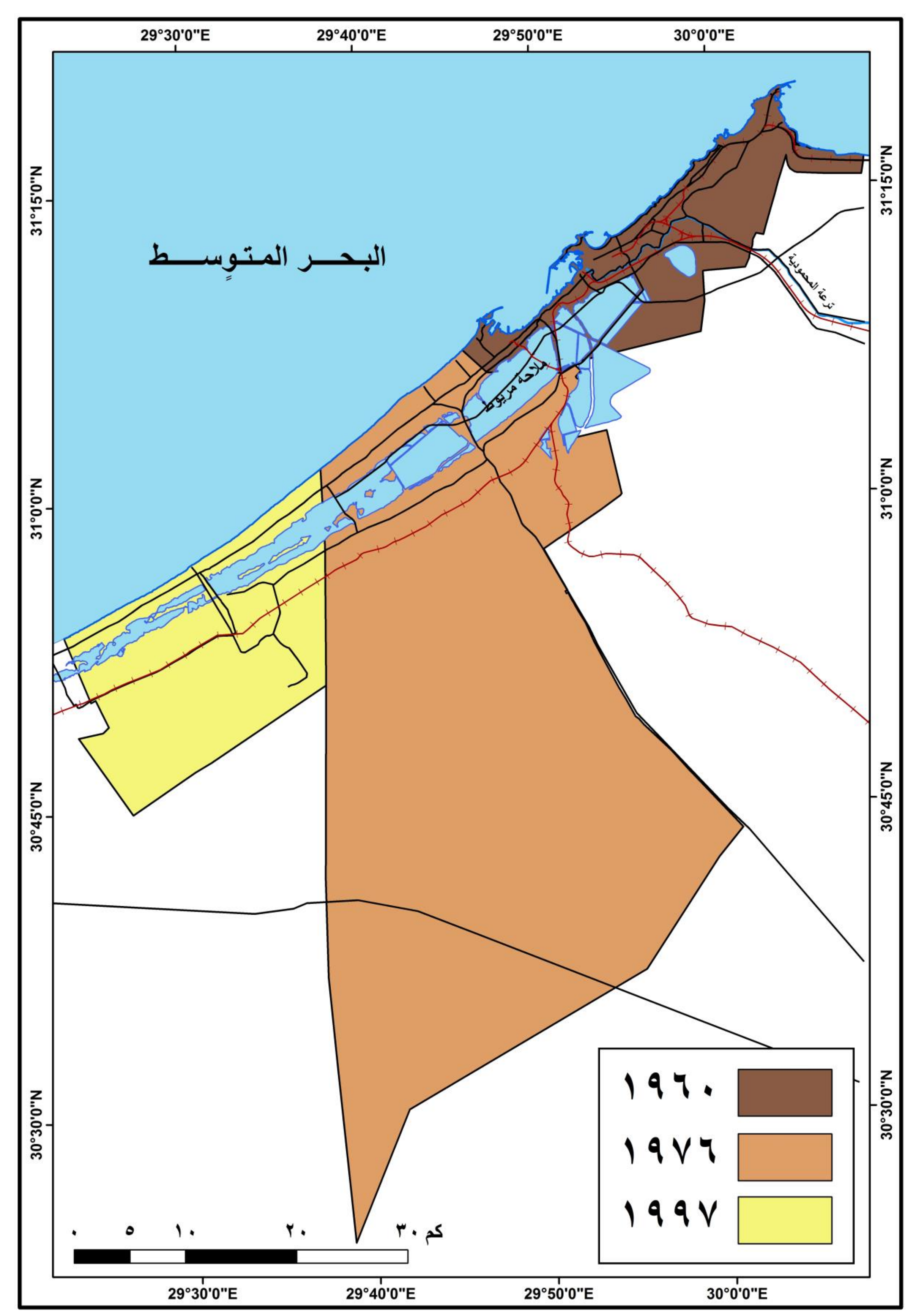
وشقت وسائل النقل العام الطرق لتربط شرق المدينة بقلبها عن طريق عدة طرق قبلى خط الرمل فى الوقت الحالى ، وإن كانت لم تتبع نفس المسارات التى حددها ماكلين فى مخططه ، وانشئ فى موضع الجبانات التى اقترحها ماكلين مناطق سكنية لمواجهة النمو السكانى ، وتم الاكتفاء بمنطقة الجبانات البحرية بسيدى بشر .

رابعاً: التطور العمرانى للإسكندرية فى الفترة المعاصرة

تبدأ هذه الفترة بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وتعد بذلك نقطة تحول جديدة فى تطور عمران الإسكندرية ، وأدى هذا التحول إلى تغيرات عديدة أثرت بطبيعتها على العمران السكندرى تبع ذلك تغير فى حدودها الإدارية وبالتالى أثر على تخطيطها العمرانى ، **شكل (٢٥)** .

حيث أدت مراحل التطور الحضرى والاقتصادى التى مرت بها الإسكندرية منذ بداية القرن التاسع عشر إلى زيادة أعداد السكان زيادة سريعة ، ومن ثم ازدادت حركة العمران فيها ، وقد ساعد على هذا التطور قيام عدد من المشروعات المهمة **(منى صالح حسن مصطفى الباشا : ١٩٩٣ : ١٢٢)** منها :

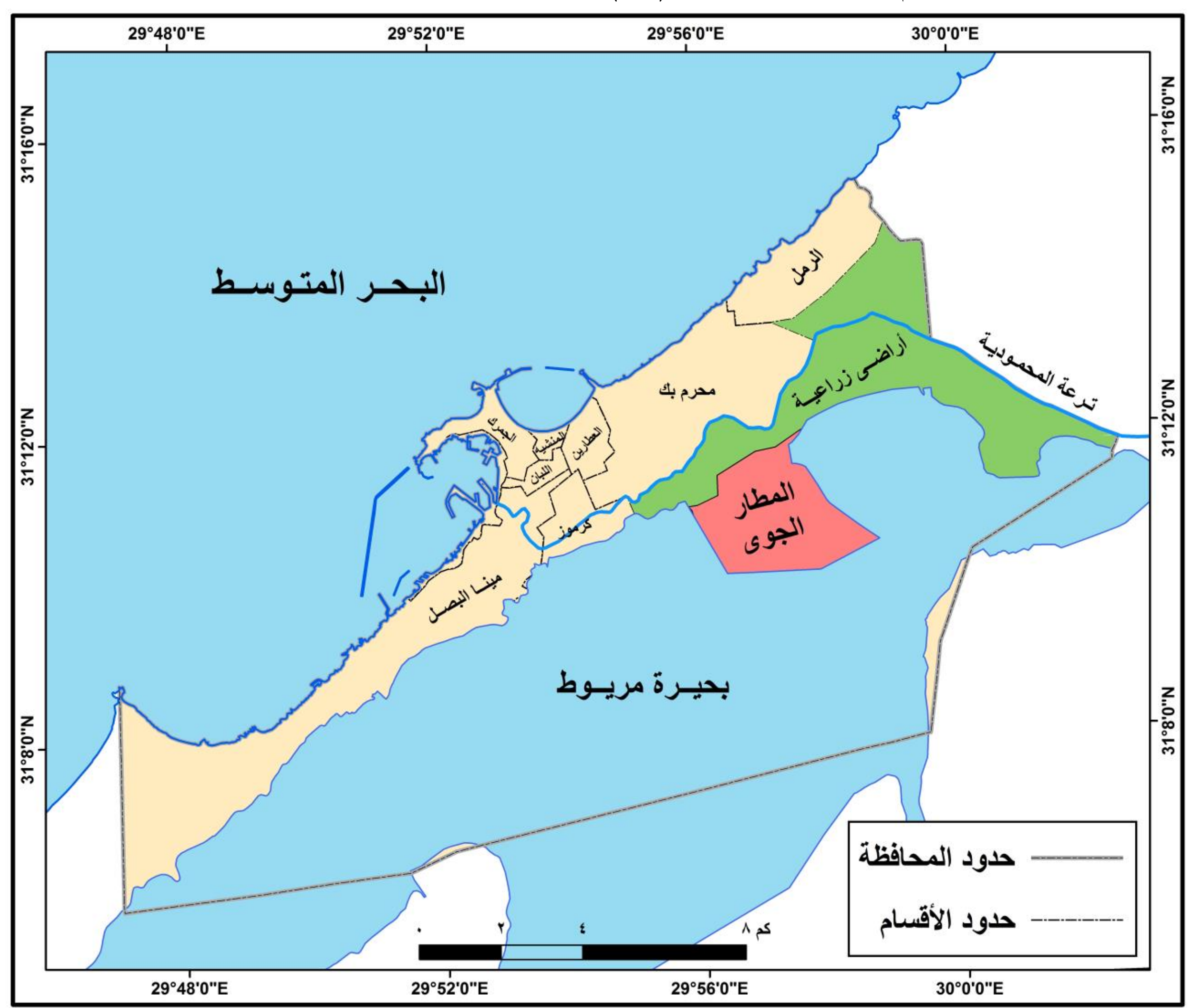
١. مشروع أبيس وهو يهدف إلى تجفيف واستصلاح ٢٤ ألف فدان من بحيرة مريوط لتمويل الإسكندرية بالمنتجات الزراعية ، وقد تم فى سنة ١٩٥٤ تجفيف معظم هذه المناطق وأنشئت ١٠ قرى نموذجية لجلب السكان إليها .
٢. إنشاء مصيف المعمورة بعد ضمها إلى الحدود الإدارية للمدينة .
٣. تحويل منطقة أبو قير إلى منطقة صناعية وعسكرية بالإضافة إلى النشاط السياحى بها بعد ضمها إلى الإسكندرية .
٤. توسع الإنشاءات الصناعية بمنطقة الطابية وتحويلها إلى منطقة صناعية مهمة ، وإنشاء منطقة صناعية وتخزينية أساسية بمنطقة العامرية .
٥. البدء فى تنفيذ ميناء الدخيلة بما يتصل به من أنشطة مختلفة ، وإنشاء محطة جديدة للركاب البحرية فى ميناء الإسكندرية الغربى عام ١٩٦٢ .
٦. حفر القناة الملاحية (ترعة النوبارية) وارتباطها بالدلتا وبالميناء وصوامع الغلال مما زاد من الحركة التجارية والصناعية بالمدينة .
٧. البدء فى بناء مدينة برج العرب الجديدة إلى الجنوب الغربى من الإسكندرية والتى من المخطط لها أن تستوعب ٥٠٠,٠٠٠ نسمة فى مرحلتها النهائية .
٨. شق طريق النصر من الميناء إلى وسط المدينة ، وإلغاء ترعة الفرخة وإنشاء طريق قناة السويس .
٩. إنشاء طريق مصطفى كامل ليصل محطة سيدى جابر بالكورنيش مخترقاً ثكنات مصطفى كامل ، وشق طريقين على جانبى ترام الرمل من محطة ترام بولكلى إلى سيدى بشر ، وشق طريقين على جانبى السكة الحديد إلى أبو قير.



المصدر : من عمل الطالبة اعتماداً على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٦٢) : التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٦٠ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٧٨) : التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٧٦ ، الهيئة المصرية العامة للمساحة (١٩٩٦) : الخرائط الطبوغرافية مقياس ١ : ٥٠٠٠٠ .

شكل (٢٥) تطور الحدود الإدارية لمحافظة الإسكندرية فى الفترة المعاصرة

وواكب ذلك اتخاذ بعض القرارات والإجراءات التى كان لها انعكاسات مهمة على المحافظة **(موقع شبكة قوانين الشرق : ٦ / ٥ / ٢٠١٥ : ١١:٠٠م)** . فبعد أن كانت الإسكندرية مقسمة إلى ٩ أقسام إدارية خلال الفترة ١٨٨٢ – ١٩٤٧ وهى : الجمرك ، الرمل ، العطارين ، كرموز ، اللبان ، محرم بك ، المنشية ، الميناء ، وقسم مينا البصل ، **شكل (٢٦)** .



المصدر : من عمل الطالبة اعتماداً على الهيئة المصرية العامة للمساحة (١٩٤٠) : الخرائط الطبوغرافية مقياس ١ : ٢٥٠٠٠

شكل (٢٦) التقسيم الإدارى لمحافظة الإسكندرية عام ١٩٤٠

وفى عام ١٩٥٣ زادت هذه الأقسام قسماً عاشراً وهو قسم باب شرق الذى اقتطع من قسم محرم بك وفق قرار مجلس الوزراء رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٥٣ بتاريخ ١٥ / ٨ / ١٩٥٣ . إلا أنه فى عام ١٩٥٥ عدلت الحدود الإدارية لمحافظة الإسكندرية لتضم نواحى : السيوف قبلى ، السيوف بحرى ، القومبانية الأنجليزية (سميت قرية الناصرية عام ١٩٦٦) ، المنشية البحرية ، عزب نوبار وخورشيد وسيدى بشر والصبحية ، أبو قير ، الدخيلة ، البيطاش والعجمى فصلاً من مركز كفر الدوار التابع لمحافظة البحيرة بقرار مجلس الوزراء رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥ بتاريخ ٧ / ٤ / ١٩٥٥ ، لتصبح بذلك حدود محافظة الإسكندرية من الطابية الحمراء شرقاً إلى العجمى غرباً .

وفى عام ١٩٥٧ صدر قرار من وزارة الداخلية لسنة ١٩٥٧ بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٥٧ بإنشاء قسمين هما قسم المنتزه المقتطع من قسم الرمل وقسم الدخيلة المقتطع من قسم مينا البصل .

أما فى عام ١٩٦٠ صدر القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتاريخ ٧ / ١١ / ١٩٦٠ ، **شكل (٢٧)** ، بتقسيم الجمهورية إلى محافظات واعتبار مدينة الإسكندرية محافظة ذات مدينة واحدة .

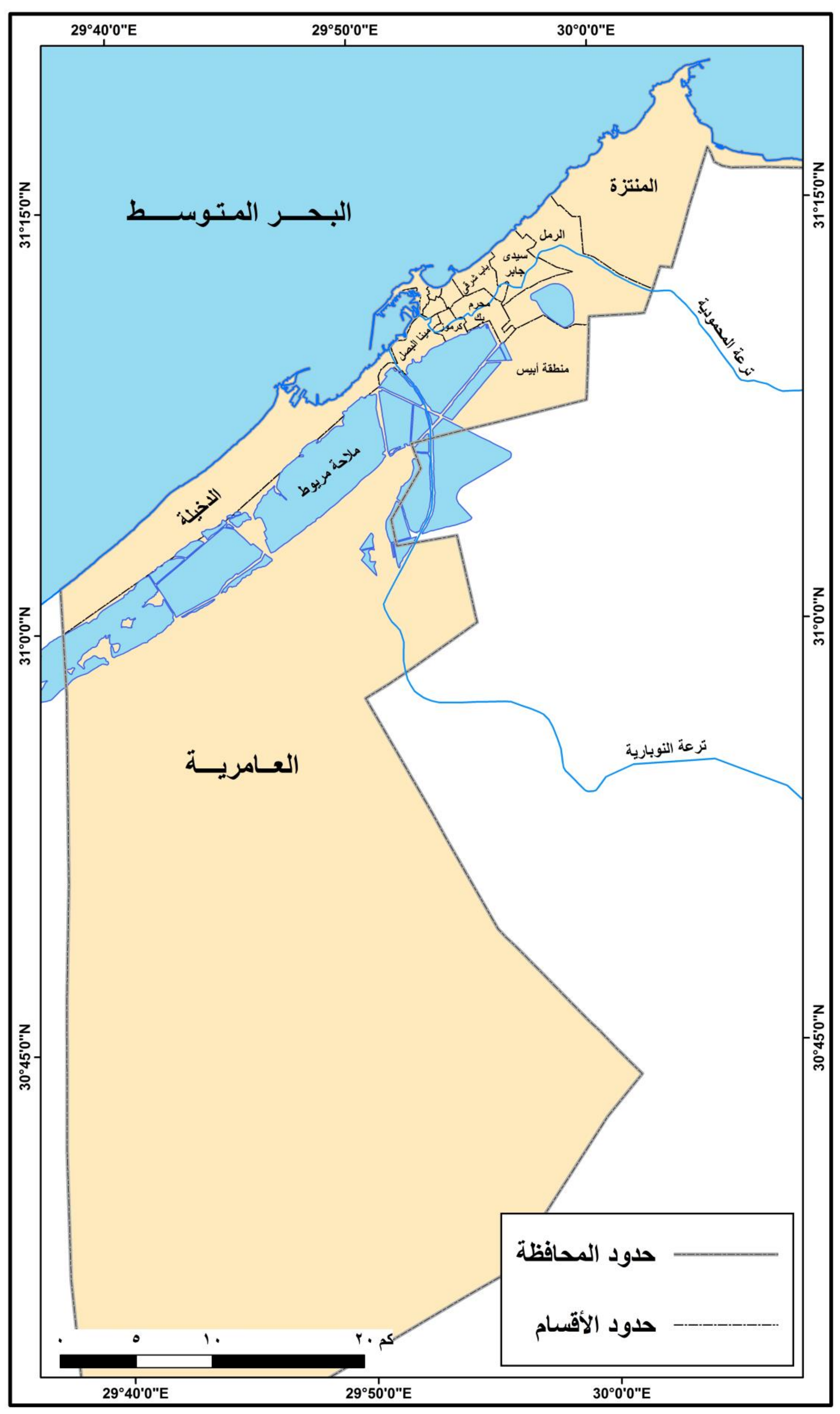


المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٦٢) : التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٦٠

شكل (٢٧) التقسيم الإدارى لمحافظة الإسكندرية عام ١٩٦٠

وفى أواخر عام ١٩٦٦ تم إنشاء قسم سيدى جابر مقتطعاً من قسمى الرمل وباب شرقى بموجب قرار وزارة الداخلية رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٦٧ ، **شكل (٢٧)** ، وكذلك قسم العامرية بعد ضم منطقة العامرية وضواحيها إلى محافظة الإسكندرية فصلاً من محافظة مطروح بموجب القرار الجمهورى رقم ٢٠٦٨ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٧ / ٦ / ١٩٦٦ ، وأدى ذلك إلى اتساع محافظة الإسكندرية نحو الغرب كما اتسعت نحو الشرق من قبل ، لتضم بذلك أربعة أحياء تضم ١٤ قسماً هى :

١. حى شرق : يضم أقسام المنتزه ، سيدى جابر ، الرمل .
٢. حى وسط : يضم أقسام باب شرقى ، العطارين ، المنشية ، محرم بك .
٣. حى غرب : يضم أقسام الجمرك ، كرموز ، اللبان ، الميناء .
٤. حى العامرية : يضم أقسام مينا البصل ، الدخيلة ، العامرية .



المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٧٨) : التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٧٦

شكل (٢٧) التقسيم الإدارى لمحافظة الإسكندرية عام ١٩٧٦

وفى عام ١٩٨٢ أعيد التقسيم الإدارى لمحافظة الإسكندرية إلى ستة أحياء تضم ١٤ قسماً وفق القرار رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٢ / ٨ / ١٩٨٢ من مجلس الوزراء وهى :

١. حى المنتزه : يضم قسم المنتزه .
٢. حى شرق : يضم أقسام سيدى جابر ، الرمل .
٣. حى وسط : يضم أقسام باب شرقى ، العطارين ، محرم بك .
٤. حى الجمرك : يضم أقسام الجمرك ، المنشية ، اللبان ، الميناء .
٥. حى غرب : يضم أقسام كرموز ، مينا البصل .
٦. حى العامرية : يضم أقسام العامرية ، الدخيلة .

وفى أوائل التسعينات (١٩٩٠) تم ضم مركز ومدينة برج العرب حتى الكيلو ٦١ غرب الإسكندرية إلى الحدود الإدارية للمحافظة بناءً على القرار الجمهورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٠ الصادر فى ٢٢ / ٢ / ١٩٩٠ وذلك بتعديل الحدود الإدارية بين محافظتى الإسكندرية ومطروح عن طريق نقل تبعية مركز ومدينة برج العرب إلى محافظة الإسكندرية ، **شكل (٢٩)** ، وبموجب هذا التعديل قسمت المحافظة إلى ستة أحياء السالفة الذكر بالإضافة إلى مركز ومدينة برج العرب .

وفى عام ٢٠٠٤ أصدر قرار من وزارة الداخلية رقم ١٢٩٩٥ لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٤ بشأن إنشاء قسم ثان شرطة الرمل وتغيير مسمى قسم شرطة الرمل إلى قسم أول الرمل .

وفى عام ٢٠٠٦ تم إنشاء قسم ثان شرطة المنتزه بمديرية أمن الإسكندرية بموجب قرار من وزارة الداخلية رقم ١٠٠٥٣ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٤ / ٩ / ٢٠٠٦ ، وبذلك تنقسم محافظة الإسكندرية إلى ستة أحياء تضم ١٦ قسماً بالإضافة إلى مركز ومدينة برج العرب .

وفى عام ٢٠٠٧ تم تقسيم قسم العامرية إلى قسمين العامرية أول والعامرية ثان وفق القرارى الوزارى رقم ٩٦٦ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ١٢ / ٢ / ٢٠٠٧ ، بالإضافة إلى تعديل التقسيم الإدارى لمحافظة الإسكندرية ليتم إنشاء حى العجمى فصلاً عن حى العامرية وفق قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٢٦ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٨ / ١١ / ٢٠٠٧ ، وبذلك تنقسم محافظة الإسكندرية إلى سبعة أحياء تضم ١٧ قسماً بالإضافة إلى مركز ومدينة برج العرب وهى :

١. حى المنتزه : يضم أقسام منتزة أول ، منتزة ثان .
٢. حى شرق : يضم أقسام سيدى جابر ، رمل أول ، رمل ثان .
٣. حى وسط : يضم أقسام باب شرقى ، العطارين ، محرم بك .
٤. حى الجمرك : يضم أقسام الجمرك ، المنشية ، اللبان ، الميناء .
٥. حى غرب : يضم أقسام كرموز ، مينا البصل .
٦. حى العجمى : قسم الدخيلة .
٧. حى العامرية : يضم أقسام العامرية أول ، العامرية ثان .



المصدر : الهيئة المصرية العامة للمساحة (١٩٩٦) : الخرائط الطبوغرافية مقياس ١ : ٥٠٠٠٠

شكل (٢٩) التقسيم الإدارى لمحافظة الإسكندرية عام ١٩٩٦

١) المخطط العام عام ١٩٥٨

شهدت مدينة الإسكندرية نشأة نوايات عشوائية فى القرن العشرين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وتمثلت تلك النويات التى ظهرت على حافتها الحضرية فى مساكن للريفيين أو مساكن الذين نزحوا من داخل المدينة من ذوى الدخول المتدنية والحرف الهامشية . وانعكس ذلك على زيادة السكان بالمدينة خاصة فى أقسامها الإدارية فى الشرق (المنتزه والرمل) وفى الجنوب (كرموز ومحرم بك) وفى الغرب ، وأدت هذه الزيادة وعدم وجود سياسة مرسومة لمواجهتها إلى ازدحام المناطق السكانية وزيادة الضغط على المرافق والخدمات مما كان له أسوأ الأثر على أحوال المدينة الصحية والاجتماعية والاقتصادية .

وعلى الرغم من الاقتراحات والتوصيات المهمة التى صاغها ماكلين فى تخطيطه عام ١٩٢١ ، فإنها لم تساير الامتداد العمرانى السريع خلال القرن العشرين إذ لم يتطرق إلى علاج اتساع المدينة من الجهة الغربية ولا الجهة الجنوبية ، كما أنه لم يتم تنفيذ العديد من مشروعاته التخطيطية المقترحة لعدد من الأسباب أهمها تغيير القائمين على المشروع فى البلدية وترحيل الاعتمادات المالية وتعطيلها ، وظهر ذلك فى التقرير الذى قدمه أحد أعضاء القومسيون البلدى فى ١٩٥٠ .

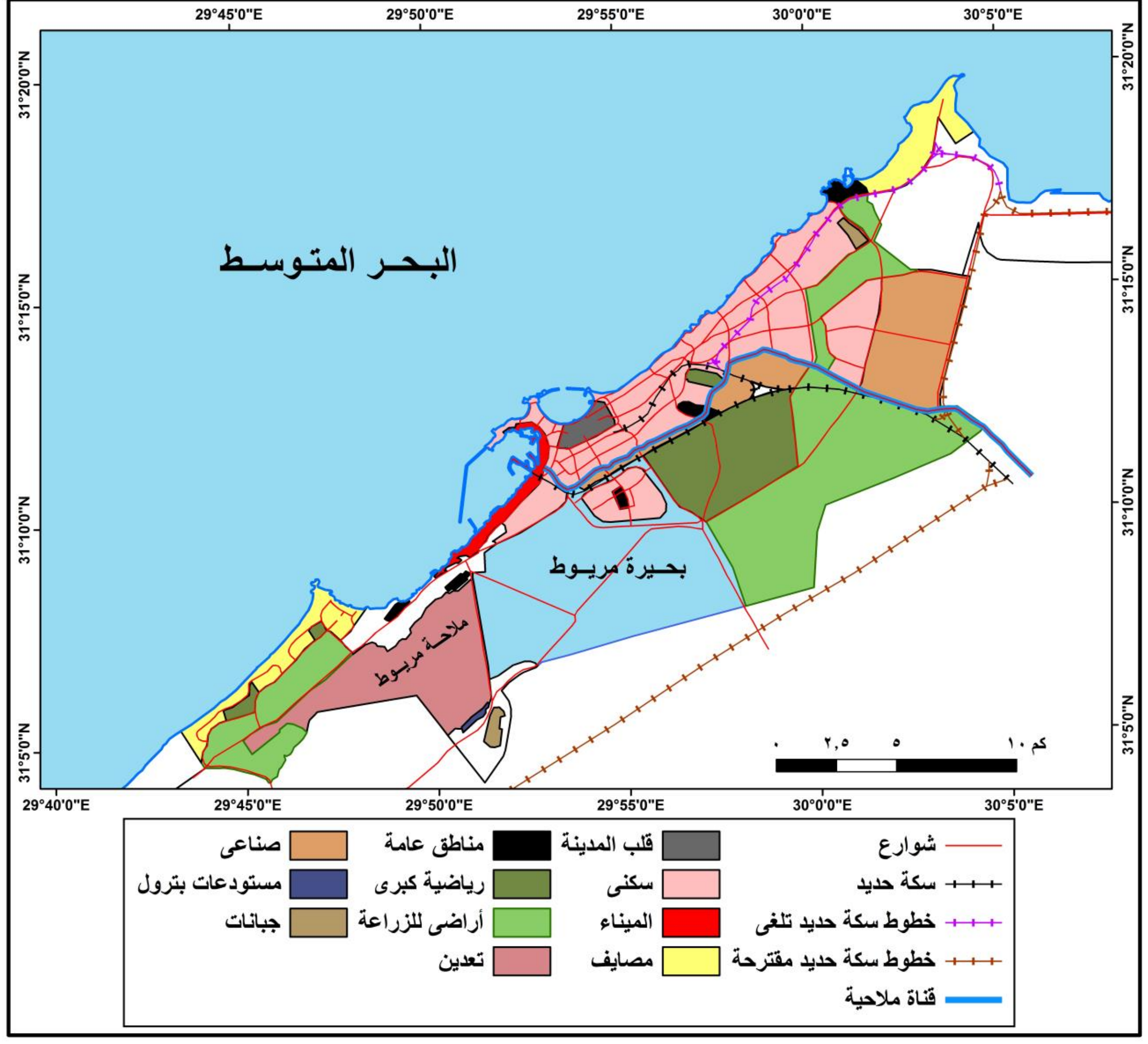
لذلك قامت بلدية الإسكندرية فى ١٥ مايو عام ١٩٥٦ بتشكيل هيئة لتخطيط المدينة مستعينة بلجان فنية لإعداد مشروع التخطيط العام لمدينة الإسكندرية ، وبدأت بدراسة الحالة الحاضرة للمدينة ، والتطور العمرانى والتاريخى ، والسكان والخدمات ، والصناعة والزراعة والتموين ، والمواصلات والمرافق العامة ، واحتياجات المدينة . حتى تتمكن من السير قدماً لتعمير المدينة وتعويض ما فاتها من مشروعات حيوية وحتى يتم تنفيذ المشروعات العمرانية الضخمة ليحدد هذا المخطط نمو المدينة وتوجيه النمو العمرانى بها خلال ٥٠ عام (**على أحمد خالد : ١٩٥٧ : ٧٢-٧٣**) .

وبالفعل وضع المخطط ، وتم عمل دراسة شملت الحالة التى كانت عليها الإسكندرية فى ذلك الوقت وما تمر به من مشكلات إضافة إلى الاقتراحات التى قدمت فى المخطط لتحسين أحوال المدينة ، **شكل (٣٠)** ، فتناول المخطط الآتى (**بلدية الإسكندرية : ١٩٥٦ : ٢٢-٦٥**) :

١) السكان

تمثلت المشكلة السكانية فى مدينة الإسكندرية فى زيادة السكان زيادة كبيرة نتيجة لازدهار الصناعات بها وهجرة العاملين إليها من قراهم ، مما أدى إلى زيادة أعداد السكان فى الأقسام القريبة من الميناء ومناطق العمل مثل : الجمرك ، كرموز ، المنشية ، العطارين ، اللبان ، ومحرم بك ، حيث نلاحظ غياب الأراضى الفضاء والحدائق والشوارع المتسعة والمرافق والمبانى العامة الواجب توافرها بجانب المسكن ، وزاد من حدة المشكلة عدم ملاحقة ما ينشأ بهذه المناطق من مساكن واستمرار عمليات البناء دون رقابة مما أدى لظهور العشوائيات وزيادة سوء حال المدينة .

وبعد دراسة سكان المدينة اقترح المشروع الآتى :



المصدر: من عمل الطالبة اعتماداً على خريطة بلدية الإسكندرية ، مشروع التخطيط العام لمدينة الإسكندرية ، ١٩٥٦

شكل (٣٠) المخطط العام عام ١٩٥٨

أ. إعادة توزيع السكان على المدينة بحيث يصل الحد الأقصى للكثافة السكانية المقترحة ٢٠٠ شخص / فدان (٤٩٤٤٠ نسمة / كم٢) وبحد أدنى ٥٠ شخص / فدان (١٢٣٦٠ نسمة / كم٢) حسب نوع المساكن فى هذه المناطق ، وعلى أن يتم خلخلة مناطق الكثافة السكانية المرتفعة فى وسط المدينة تدريجياً بتطبيق قانون المبانى فيما يختص بالارتفاعات ومساحة الأرض المبينة لاجمالى مسطحها ، وإضافة الاشتراطات التى تحقق كثافة مناسبة وتوفير المساحات اللازمة للخدمات والمناطق الخضراء بها .

ب. توجيه السكان للاستقرار فى مناطق الامتداد العمرانى الجديدة فى جهات سيدى بشر ، المندرة ، حجر النواتية ، الرأس السوداء حتى منطقة أبوقير ، وكذلك فى المساحات المحصورة بين ترعة المحمودية والمطار المائى ، وجزء من الملاحة قبلى غيط العنب ومنها إلى منطقة العامرية ، لتصبح

بذلك مساحة المناطق السكنية الحالية والمقترحة ١٥٢٠٠ فدان (٦٣,٨٤كم٢) تكفى لحوالى ١,٩ مليون نسمة بكثافة سكانية ١٠٠ شخص / فدان (٢٤٧٢٠ نسمة / كم٢) .

٢) الإسكان

راعى المشروع توفير المساكن الملائمة التى تتوفر فيها الشروط الصحية خاصة للطبقات السكانية المحدودة والمتوسطة الدخل ، ودراسة المناطق المتدهورة التى يقع معظمها فى المواقع الآتية : القبارى ، الورديان ، عزبة المتراس ، وادى القمر ، الجمرك ، اللبان ، المنشية ، كرموز ، غيط العنب ، كوم الدكة ، الحضرة ، الظاهرية ، عزبة دربالة ، أبو سليمان ، غبريال ، السيوف ، والمندرة . وبناء على دراسات المشروع تم اقتراح الآتى :

أ. حدد المشروع أن الخلية هى وحدة السكن ومجموع هذه الخلايا تمثل الحى السكنى ، وحدد عدد سكان الخلية بـ ٥ – ١٥ ألف نسمة أو يزيد حسب نوع المنطقة وإمكاناتها والكثافة المطلوبة وبحسب تحديدها فى الإطار الناتج من الطرق ، وستكون مساحتها محدودة تبلغ حوالى كيلو م٢ .

ب. يوجد بكل خلية المحال التجارية اللازمة لما ، ساحة رياضية ، مركز ثقافى ، مدرسة أو اثنتان من مدارس المرحلة الأولى حسب عدد السكان ، وحدة علاجية ، ووحدة اجتماعية . ولكل عدد من الخلايا وليكن اثنان او أكثر يصمم مركزاً عاماً يشمل موقع لدار السينما مثلاً ، وحديقة عامة كبيرة ومركزاً إدارياً حكومياً ومدرسة أو مدارس ثانوية لبنين والبنات وغير ذلك .

ج. لا تمتد رقعة المدينة عما هو محدد بل تنشأ ضواحى مستقلة بذاتها ومرتبطة بالمدينة عن طريق شبكة الطرق الكبرى ، وهذه الضواحى فى ناحية العجمى والمعمورة أو خلافها حسب الظروف المستقبلية بعد ٥٠ عام .

د. ضرورة إنشاء ٥ آلاف وحدة سكنية سنوياً تشترك فى بنائها كل من وزارة الأوقاف والشركات الصناعية والهيئات الأخرى لتوفير مسكن ملائم للطبقات العاملة ومحدودى الدخل .

هـ. ردم مساحات من بحيرة مريوط وتخصيصها كمناطق سكنية ، أما المناطق السكنية المتدهورة وغير الصالحة للسكن يجب إعادة تخطيطها من جديد .

و. تشجيع الشركات والجمعيات التعاونية والهيئات الخاصة آنذاك على إقامة مشروعات الإسكان لعمالها وموظفيها ، وإعادة النظر فى سياسة الإسكان كل خمس سنوات لتتبع التغيرات التى تطرأ فى مجال السكان والإسكان ووضعها فى الاعتبار .

ز. دراسة إنشاء منطقة سكنية بالقرب من الترعة الملاحية المقترحة (ترعة النوبارية) والميناء الجديد والمنطقة الصناعية المقترحة لتواجه ازدحام السكان فى هذه المنطقة وضرورة اتصال هذه المنطقة بالطرق وشبكة المواصلات وكذلك خط السكة الحديد .

٣) الحدائق العامة والأماكن المفتوحة

أوضح المخطط أن هناك نقصاً فى المساحات الخضراء ، حيث تبين أن نسبة المساحات الخضراء فى المدينة ١,٢% بالنسبة للمدينة و٢% بالنسبة للمناطق السكنية مقابل ١٤% كحد أدنى متفق عليه دولياً . ولزيادة نسبة المساحات الخضراء أوصت الدراسة بضرورة الآتى :

أ. تحويل المناطق الأثرية بباب سدرة إلى حديقة عامة بعد نقل الجبانات منها وكشف الآثار بها إن وجدت والاحتفاظ بها .

ب. تحويل لسان السلسلة بعد توسعته إلى حديقة عامة ، وتحويل الجزء الأوسط من نادى سبورتنج الرياضى إلى حديقة عامة على أن تكتنفه من الجهتين الشرقية والغربية مشاريع للإسكان .

ج. امتداد حديقة الحيوان جنوب الطريق المقترح بدلاً من ترعة المحمودية حتى السكة الحديد ويجوز أن تخصص هذه الزيادة إلى حديقة الحيوان المقترحة لمدينة الإسكندرية .

د. تحويل الجزء الأوسط من معسكرات مصطفى باشا إلى حديقة عامة مع تخصيص الجزئين الشرقى والغربى منها لمشاريع الإسكان وذلك بعد إمكان نقل المعسكرات إلى الأماكن الفسيحة المقترحة على الشبكة الكبرى للمواصلات الخارجية لمرونة تحرك القوات للأغراض العسكرية .

هـ. تحويل جبانة الظاهرية بعد نقلها ومنطقة النخيل الموجودة شرقها إلى حديقة عامة .

و. إضافة حدائق عامة أخرى إلى المناطق السكنية المقترحة .

وبذلك تصبح مساحة الحدائق ١٤٧٠ فدان ونسبتها للمناطق السكنية ١٠% بالإضافة للحدائق الخاصة بالخلايا ١٤% وهى النسبة المعروفة دولياً .

واقترح المشروع تحويل الأراضى الفضاء المحيطة بالمطار المائى إلى منطقة غابات ومركز رياضى أوليمبى ويسهل الوصول إليها بالطرق التى تتصل إتصال مباشر بالشبكة الرئيسية للطرق وبواسطة وصلة خاصة به من خط السكك الحديد ، وكذلك يمكن توسيع نادى الصيد ومدرسة الرماية الموجودة فى المنطقة .

٤) المناطق التجارية

أكدت الدراسات على ضرورة الاحتفاظ بطابع المنطقة التجارية بوسط المدينة ، مع وضع أسس تحدد توزيع المراكز التجارية على الخلايا السكانية لخدمتها من النواحى التجارية وبالتالى عدم تركيز المناطق التجارية بوسط المدينة فقط . وفيما يتعلق بالمنطقة التجارية فى وسط المدينة ، والتى حددها المشروع بالمنطقة الممتدة من طريق الكورنيش شمالاً (من السلسلة حى حدائق فرنسا) حتى شارع عبد المنعم جنوباً ومن شارع عبد الرحمن رشدى شرقاً حتى ميدان المنشية ثم شارع السبع بنات غرباً ، تم اقتراح الآتى :

أ. تحديد هذه المنطقة بطريق دائرى لا يقل عرضه عن ٤٠ م لمرور السيارات العامة والخاصة وهذا لتفادى مرور وسائل النقل المختلفة من مخترقى هذه المنطقة .

ب. أن تصب فى هذا الطريق الدائرى بعض الطرق الإشعاعية الرئيسية والمهمة فى شبكة الطريق ، وذلك لتسهيل المواصلات بين أجزاء المدينة المختلفة وهذه المنطقة .

ج. تصميم الطرق بحيث لا يخترق المنطقة من أحد طرفيها إلى الطرف الأخر طريق هام رئيسى مع دراسة التوسع فى قصر المرور فى اتجاه واحد وفى منع السيارات منعاً باتاً فى بعضها إلا فى حالات الطوارئ .

د. العناية بتخصيص مساحات كافية لانتظار السيارات فى المواقع المقترحة سواء فى الميادين أو تحت سطح الأرض أو فى جاراجات خاصة ذات طوابق أو ملحقة بالمبانى العامة .

هـ. العناية بعروض أرصفة المشاة بحيث لا تقل عن ٦ فى الشوارع التجارية المهمة .

و. رفع خطوط الترام من داخل هذه المنطقة ، واقتصار مرور العربات على المرور المحلى فى أضيق الحدود لنتفادى بذلك الحاجة إلى توسيع هذه الطرق مما سيكلف الدولة أموالاً طائلة نظراً لارتفاع أسعار الأراضى والمبانى .

ز. نقل بعض المبانى العامة والمنشآت الإدارية والتى يمكن أن تؤدى مهمتها بكفاءة خارج منطقة وسط المدينة تدريجياً ، والحفاظ على طابع الأسواق القديمة التى تجمع بين الأنواع المتشابهة من السلع التجارية ويقتصر المرور فيها على المشاة .

٥) الصناعة والزراعة

اهتم مشروع التخطيط العام بدراسة الصناعة بالمدينة وإمكانياتها والوسائل التى تكفل نموها وازدهارها ، والعلاقة بين الصناعات المختلفة القائمة والمناطق السكنية المتداخلة فى بعضها من حيث الموقع العام ، اتجاه الرياح السائدة ، ارتباط المناطق الصناعية بوسائل النقل المختلفة ومناطق سكنى العمال . وتم دراسة التجمعات الصناعية القائمة وتوزيعها وتصنيفها وكذلك عدد العمال بمختلف الصناعات والمساحة التى تشغلها هذه الصناعات بكافة أنواعها ، ومنها تم اقتراح الآتى :

أ. التوسع فى المشروعات الصناعية وحددت أماكنها كالتالى :

- المنطقة الغربية وتخصص للصناعات الخفيفة فى غربى المكس باعتبارها أراضى حجرية لا تصلح للزراعة وفى منطقة المنشية الجديدة بمحرم بك ، كما أنه يتم تخصيص منطقة جديدة للسكن فى جهتها الشمالية الغربية لإسكان هذه المناطق الصناعية ولتخفيف الضغط عم المناطق المزدحمة الحالية علماً بأن إنشاء هذه المناطق سيتم بعد تجفيف وردم بحيرة مريوط .
- المنطقة الشرقية فى جنوبى أبو قير وتخصص للصناعات الكبرى والثقيلة والتى يرجى أن تقوم مستقبلاً حيث تستلزم أرضاً صلبة يقربها العمران بمرافقه الكاملة ، والحد من الامتداد الصناعى فى منطقة السيوف باعتبارها أراضى زراعية .
- تحديد المناطق التى تستثمر فى الصناعات الأولية (المناجم والمحاجر) وهى : منطقة تجمعات الرمال بسيدى بشر ، منطقة المحاجر بالمكس ، منطقة ملاحات بحيرة مريوط جنوب المكس مع تقييد استخراج الرمال بمنطقة سيدى بشر وقصرها على مناطق الكثبان الرملية التى يرتفع مستواها عن مستوى الطرق المحلية القائمة ، وذلك نظراً لسرعة امتداد العمران .

ب. تجميع مستودعات البترول ومخازنه فى منطقة قرب المكس جنوب بحيرة مريوط ، وهى منطقة بعيدة عن المينائين البحرى والنهرى وتبعد عن البحر لأغراض دفاعية ، فهى تبعد عن الميناء بمسافة ٦ كم ، وذلك بالقرب من السكة الحديد والطريق الحربى على الأراضى الرملية ، ويتم ربط المنطقة بالطرق الرئيسية بالمدنية وذلك عن طريق توسيع طريق المكس وتحويله إلى طريق رئيسى وإنشاء طريق رئيسى جديد يمر بجنوب المنطقة ، ومد طريق حديدى يمر بالمنطقة ويتفرع من الخط الحديدى المتجه إلى الغرب من محطة القبارى ، وربطها بالميناء شمالاً والطريق الخارجى جنوباً وبذلك يمكن الوصول إليها دون إختراق النقل الثقيل المناطق السكنية بالمدينة .

أما الزراعة فاقترح المشروع استصلاح أكبر جزء ممكن من المساحات المجففة من بحيرة مريوط لتقوم قرى وصناعات زراعية فى نطاق حدود المدينة المقترحة ليسهل الإشراف عليها وضمان الحصول على احتياجات المدينة ، بالإضافة إلى الاحتفاظ بمساحات من الأراضى الزراعية الملاصقة للمناطق السكنية المقترحة .

٦) أماكن الاصطياف والشواطئ

تنحصر هذه الأماكن فى الجهات الأتية : الشواطئ بالمدينة على طريق الكورنيش – جهة العجمى – جهة أبو قير . وعن الشواطئ بالمدينة فقد أثر إنشاء طريق الكورنيش على شواطئ المدينة ؛ حيث فقدت بعضها أهميته والبعض الأخر قلت مساحته ، فضلاً عن ضيق عرض الطريق وهو ٢٠ م وعدم تقييد ارتفاعات المبانى وتنسيقها بحيث تتلائم مع الشواطئ ، كما أن كثرة منحنياته القوية أدت إلى كثرة الحوادث عليه وخاصة فى فصل الصيف . لذلك تم اقتراح الآتى :

أ. استعدال الطريق فى المنحنيات الخطرة سواء بالدخول فى الشواطئ أو نزع ملكية المبانى ، وتوسيعه خاصة فى المناطق التى لم تزدحم بالمبانى الحديثة ، ويتم ذلك من ستانلى حتى المنتزه وتصميمه برصيف عريض للنزهة وطريق خاص للدراجات .

ب. رد الطريق إلى الخلف من جهتى مصطفى باشا ومسجد سيدى بشر وبذلك يتكون شاطئين مهمين للاستحمام والرياضة عرض كل منهما ١٥٠ م .

ج. سن تشريع خاص بالمبانى التى تقوم على واجهته ، وإعداد بعض الأراضى الفضاء الحالية بصفة حدائق صغيرة للزينة وفرض الضرائب الاضافية على أصحاب الأملاك المطلة عليها ، وإعداد أماكن للسيارات الخاصة بالجهات المزحمة ومنع انتظار السيارات على الطريق نفسه مقابل الشواطئ .

د. زيادة الشواطئ الرملية الأخرى كل ما أمكن ذلك كما فى سان استيفانو ، وزيادة الأماكن الرياضية المخصصة للأطفال .

هـ. إزالة أكشاك الاستحمام الخاصة التى يعلو منسوبها عن منسوب الكورنيش ، وعمل وحدات خلع ملابس والاستزادة فيها ، وإتمام مشاريع المجارى ويمنع منعاً باتاً صرفها إلى البحر مباشرة على هذه الشواطئ .

أما جهة العجمى فتحول المنطقة إلى مصيف عالمى ، وتحدد منطقة خاصة فى شرقها شمال مطار الدخيلة تشتمل على فنادق كبيرة وكازينوهات ومتاجر وحدائق وأماكن للترفيه وملاهى مما يساعد على اجتذاب المصيفين من البلاد وخارجها ، وينشأ لهذه المنطقة على ساحلها الشمالى الشرقى كورنيش بعرض ١٥٠ وطوله ١ كم يحتوى على حدائق للزينة وعند نهايته الشمالية ميناء بحرى لهواة الرياضة ، أما باقى منطقة العجمى فيقترح إنشاء ثلاث وحدات سكنية على نظام الخلايا إنما بطابع خاص ومستقلة بذاتها باحتياجات وتفصل بينها مناطق تخصص للرياضة وإقامة معسكرات الشباب ويربط هذه الوحدات طريق رئيسى يربطها بمنطقة الترفيه الرئيسية ، وتترك المنطقة جنوب هذا الطريق كما هى لزراعة التين والنخيل للاحتفاظ بطابعها الخاص .

أما جهة المعمورة وأبو قير فبرغم أن هذا المخطط يمتد إلى قصر المنتزه فقط ولكنه يقترح تخطيط هذه المنطقة للاحتفاظ بالطبيعة الخلوية ، ولا يفضل مد طريق الكورنيش على طول الساحل بعد المنتزه بل للوصول لهذه الجونات الطبيعية يتم بواسطة عدة طرق تتفرع من الطريق الرئيسى فى الجنوب .

٧) المرافق والخدمات

ففى مجال التعليم اقترح المشروع أن تخصص أماكن الجبانات المقترح نقلها خارج المدينة لكليات الجامعة المختلفة ومرافقها ، ويتم نقل كلية العلوم ومعهد الكيمياء إلى الحرم الجديد ، ومن الناحية القبلية وعلى شارع فؤاد تخصص منطقة لصالة الاجتماعات الكبرى والمكتبة العامة للجامعة والإدارة وبقربهم مرفق رياضى كبير هو استاد البلدية الذى يقترح تخصيصه للجامعة بعد إنشاء المركز الرياضى الاوليمبى الكبير المقترح انشاؤه ، أما عن أراضى السلسلة المخصصة حالياً للجامعة فيقترح أن تستعمل لأغراض أخرى غير جامعية .

أما من الناحية الصحية اقترح المشروع نقل الجبانات لموقعين الأول : فى الحد الشرقى القبلى جنوبى المندرة وهو امتداد الجبانة الحالية قبلى المندرة ، الثانى : الحد القبلى بقرب تل عيسى بين الطريق الحربى وسكة حديد مريوط فى جنوب المدينة .

أما مياه الشرب فاقترح أن يكون مأخذ مياه الشرب خارج المدينة على مجرى ترعة المحمودية وشمال مبدأ الترعة الملاحية المقترحة (ترعة النوبارية) مباشرة هذا من جهة الشرق ، أما من جهة الغرب فيتم عمل مأخذ أخر بعد مد ترعة النوبارية . وبذلك يكون للمدينة بعد اتساع نطاقها مأخذان لمياه الشرب أحدهما فى الجهة الشرقية والأخر فى الجهة الغربية .

٨) النقل والمواصلات

عمل المشروع على سهولة النقل وتعدد وسائل المواصلات لما لها من اهمية فى ازدهار المدينة فقام بدراسة وسائلها المتعددة والعمل على تطويرها لتتماشى مع نمو المدينة وعدد سكانها وقسمها إلى : سكك حديدية ، نقل نهرى ، مطارات ، وطرق واقترح لتتطويرها الآتى :

فالسكك الحديدية اقترح لخط رشيد – أبى قير – الإسكندرية أن يتم إلغاء الخط الحالى من سيدى جابر إلى أبو قير ويفضل تحويل مكانه لطريق سريع للسيارات مع إنشاء خط كهربائى عند الحاجة فى المستقبل

البعيد ، أما خط رشيد المتفرع من أبو قير فيقترح اتصاله مباشرة بواسطة خط جديد يبدأ من خط القاهرة – الإسكندرية بالقرب من جهة الحضرة وهو يمر جنوب المنطقة الصناعية الكبرى المقترحة جنوب شرق المدينة مما يسهل نقل البضائع .

أما خط القاهرة – الإسكندرية فيقترح تعديل فرعه الثانى الممتد غرباً إلى القبارى والميناء ليفى باحتياجات المنطقة الصناعية المستقبلية ، وإنشاء وصلات جنوب القبارى لتخدم المنطقة الصناعية المقترحة حول الميناء النهرى . أما خط إسكندرية – مطروح فيفضل عمل وصلة من خط القاهرة – الإسكندرية عند منطقة البيضا تقريباً إلى العامرية لكى نتفادى المرور بالإسكندرية للوصول بين أنحاء البلاد والصحراء الغربية .

أما ترام المدينة فاقترح المشروع تجديده وتوحيد نوع مركباته وتعديل مسار بعض خطوطه التى تدخل وسط المدينة واستبدالها بسيارات اتوبيس لسهولة الحركة .

أما النقل النهرى فاقترح ردم ترعة المحمودية من نقطة شمال مخرج الترعة الجديدة ثم تحويلها إلى طريق دائرى هام بكامل عرضها ، وردم ترعة الفرخة وجعل عرضها امتداد طريق محرم بك الحالى بعد توسعته حسب المقترح فى المشروع وبذلك يصبح هذا الطريق وامتداده المدخل الرئيسى السريع من الجنوب ، شق ترعة ملاحية جديدة (ترعة النوبارية) لتقوم بتسهيل الملاحة النيلية إلى الإسكندرية .

أما المطارات فاقترح المشروع عمل مطار دولى خارج حدود المدينة على أرض صلبة جنوب بحيرة مريوط ومتصل اتصال مباشر بقلب المدينة بواسطة شبكة الطرق الرئيسية السريعة المقترحة ، وهى الطريق الرئيسى المقترح المخترق للبحيرة وطريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوى ، ويستعمل المطار الحالى كمدرسة ونادى للطيران . أما المطار المائى فقد توقف استعماله ويقترح ضمه إلى منطقة الترفيه الرياضى .

وبالنسبة للطرق فاقترح المشروع إنشاء شبكة طرق تربط اجزاء المدينة بعضها ببعض مع ارتباط هذه الاجزاء جميعها بمنطقة وسط المدينة ، والعمل على انفصال سير وسائل النقل القادمة من خارج المدينة عن المرور المحلى بالمدينة ، وتحديد منطقة الميناء بطريق دائرى لا يقل عرضه عن ٤٠ ويبدأ من رأس التين ثم يسير فى اتجاه حول الميناء حتى يعبر كوبرى القبارى ويتمد حتى كوبرى العرب ويكون الميناء بجميع ملحقاته فى المساحة المحصورة بين هذا الطريق والبحر مع ضرورة اتصاله بشبكة الطرق الخارجية والشبكة الداخلية الرئيسية .

وبتتبع هذه الاقتراحات التى قدمها المشروع اتضح أنه تم تنفيذ العديد من مشروعات الإسكان طبقا للتخطيط العام وذلك بإنشاء ٥ آلاف وحدة سكنية سنوياً خصصت معظمها لمحدودى الدخل ، وذلك فى منطقة القبارى ومحرم بك ومشروعات الإسكان الصناعى فى السيوف إلى جانب العديد من المشروعات الأخرى . أما بالنسبة للصناعة فقد تم تنفيذ كل المشروعات الخاصة بها ، وبالنسبة للزراعة فقد تم استصلاح جزء كبير من المناطق المردومة من بحيرة مريوط وتحويلها لأراضى زراعية وانشئ عليها العديد من القرى النموذجية وسمى بمشروع أبيس .

أما وسائل المواصلات فقد تم تعديل وازدواج خط أبو قير الحديدى ، كما تم تغيير عربات الترام أكثر من مرة وكان نتيجة ذلك زيادة سرعة المركبات وتيسير الصيانة وتخفيف تكاليف التشغيل ، كما تم شق ترعة النوبارية كقناة ملاحية لخدمة النقل النهرى ، تخطيط ميناء الإسكندرية الغربى وإنشاء محطة جديدة للركاب البحرية عام ١٩٦٢ ، وتم تخطيط ميدان محطة سيدى جابر باعتبارها محطة رئيسية لخط سكة حديد الإسكندرية / القاهرة الحديدى ، كما تم تنفيذ الطريق الذى يربط داخل المدينة بخارجها بشرايين فرعية عن طريق كوبرى محرم بك ، ومنه إلى شارع قناة السويس (تم إنشاؤه بعد ردم ترعة الفرخة) الذى يمتد حتى طريق الكورنيش شمالاً ، ومد طريق محرم بك / القبارى السريع جنوباً ليصل منطقة القبارى بقسم مينا البصل عن طريق شارع مسجد القبارى .

وعلى هذا فمشروع المخطط العام عام ١٩٥٨ يفوق مخطط ماكلين عام ١٩٢١ إذ تضمن امتيازات اجتماعية ودراسات مهمة عن السكان والإسكان والمواصلات والنواحى الترفيهية والصحة العامة وخلافه بينما إنصب مخطط ماكلين على النواحى الهندسية فقط فقام برسم شبكة من الطرق والشوارع لمختلف الأجزاء فى تلك الفترة .

ورغم أن هذا المخطط تم إعداده ليقدم المزيد من التوصيات والمقترحات ولمدة ٥٠ عام ، إلا أنه لم يستطع الموازنة بين التطور السريع للسكان واحتياجاتهم الفعلية وإطار الامتداد العمرانى ومحاوره ، لذلك تم إعداد مخطط شامل عام ١٩٨٤ وحتى عام ٢٠٠٥ بهدف توجيه محاور الامتداد العمرانى وتحديد خصائصه على أسس علمية مدروسة .

٢) المخطط الشامل حتى عام ٢٠٠٥

عنى مشروع التخطيط الشامل حتى عام ٢٠٠٥ ، التى أعدته جامعة الإسكندرية عام ١٩٨٤ بتكليف من محافظ الإسكندرية ، بتقديم دراسة لمختلف الأنشطة بالمحافظة مع استكمال الدراسات الخاصة بالإقليم الذى يجمعها به محافظات البحيرة ومطروح **(محافظة الإسكندرية – جامعة الإسكندرية : ١٩٨٤ : ١١-٣٨)** ، ومن هنا أخذ صفة الشمولية الأمر الذى لم يتم فى المخططات السابقة ، **شكل (٣١)** ، وفيه تم دراسة الآتى :

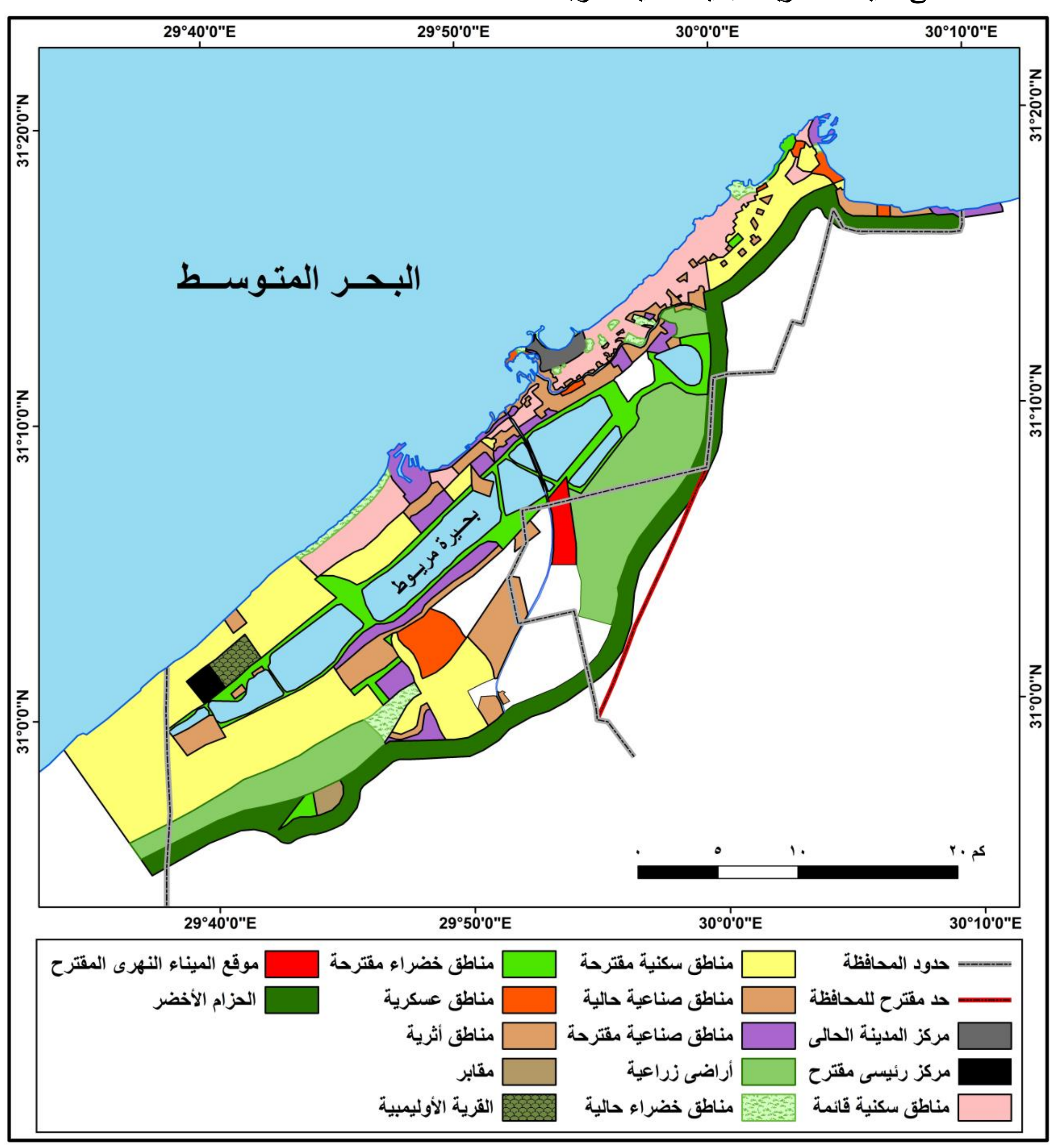
١) السكان

تم دراسة السكان من حيث تغير حجمهم ومعدل نموهم وتوزيعهم وخصائصهم كما تم تقدير حجم السكان فى المستقبل ، وأوضحت الدراسة أن اتجاه توزيع السكان فى المستقبل سوف يكون نحو تعمير الأطراف الشرقية بدرجة أكبر من الأطراف الغربية ، وأن ذلك سيكون على حساب الأراضى الزراعية مما سيلقى العبء على الأجهزة المختصة بالتخطيط لوضع التشريعات المانعة لذلك وتوجيه العمران غرباً بمختلف طرق التشجيع وما يتصل بها من مرافق واحتياجات تعليمية وصحية وغيرها ، كما قدرت عدد سكان الإسكندرية عام ٢٠٠٥ بحوالى ٤,٧٥ مليون نسمة موزعين على الأقسام المختلفة ، وتم حساب احتياجاتهم ومطالبهم على هذا الأساس .

٢) النقل والمرور

تم تحليل مشكلات النقل والمرور واتضح أنها بسبب الشكل الشريطى للمدينة أو لتضارب الاستعمالات بها ونموها العشوائى أو لصغر مساحة الطرق بالنسبة لمساحة المناطق الحضرية أو لارتفاع الكثافة السكانية ، وبناء على ذلك فإن أهداف النقل والمرور وضعت كالآتى :

أ. تطوير خط أبو قير الحديدى مع دراسة جميع المزلقانات وتقليل عدد المحطات وكهربة الخط ، وتطوير مسار الترام مع إلغاء بعض المحطات المتوسطة واستخدام الإشارات الكهربائية ومد خدمته حتى مدينة العامرية الجديدة ناحية الغرب .



المصدر: خريطة محافظة الإسكندرية– جامعة الإسكندرية ، التقرير العام التخطيط الشامل لمحافظة الإسكندرية حتى عام ٢٠٠٥ ، ١٩٨٤

شكل (٣١) المخطط الشامل حتى عام ٢٠٠٥

ب. يقترح تنفيذ مترو الأنفاق من بولكلى حتى المكس ويتفرع بعد ذلك بمحاذاة سكة حديد مطروح عبر الملاحة حتى مدينة العامرية الجديدة ، وإنشاء خط مترو من ميناء الإسكندرية حتى ميدان الجمهورية ثم شارع محرم بك .

ج. خطوط الأوتوبيس : إنشاء مسار سريع بطريق الحرية من المنتزه حتى ميدان النافورة ثم يتفرع إلى فرعين الأول يصل إلى محطة الرمل والآخر إلى ميدان الجمهورية ، وإنشاء خط اقليمى يصل شركات المكس بمدينة العامرية الجديدة من جهة الشمال .

د. توسيع طريق الكورنيش من جهة البحر لزيادة كفاءته ، وإنشاء جراجات متعددة الطوابق خاصة أسفل ميدان سعد زغلول وأسفل حديقة الخالدين ، وتعميم المرور الأوتوماتيكى .



المصدر: خريطة محافظة الإسكندرية– جامعة الإسكندرية ، التقرير العام التخطيط الشامل لمحافظة الإسكندرية حتى عام ٢٠٠٥ ، ١٩٨٤

شكل (٣٢) الطرق المقترحة فى المخطط الشامل حتى عام ٢٠٠٥

هـ. إنشاء طريق اقليمى سريع كامتداد للطريق الزراعى حتى يلتقى بالطريق الصحراوى ، وإعادة تصنيف شبكة الطرق داخل المدينة .

و. إنشاء طرق سريعة لخدمة الميناء بالقبارى ، وبموقع قناة المحمودية بعد ردمها ، وفوق خط سكة حديد أبو قير لخدمة حركة النقل والمرور طولياً بالمدينة .

ز. تطوير ميناء الإسكندرية وزيادة عدد أرصفته ، وإنشاء مطار دولى كبير يسمح باستقبال الطائرات الحديثة ذات الحمولات الكبيرة .

٣) الإسكان

تم تحليل مشكلة الإسكان فى المحافظة واتضح أنها تحتاج خلال فترة التخطيط ٣٠٧٨٠ وحدة سكنية منها ٥٠٠٠ وحدة لإنهاء العجز و ١٧٤٤٥ وحدة لمواجهة الزيادة السكانية و ٨٣٣٥ وحدة للإحلال ، ولذلك يجب إنشاء ٣١٠٠٠ وحدة سكنية سنوياً خلال فترة التخطيط لحل المشكلة أى مضاعفة إنتاج الإسكان ، والذى قدر بحوالى ١٥٥٠٠ وحدة سكنية سنوياً فى ذلك الوقت ، ولتحقيق ذلك أوصى التخطيط بما يلى :

أ. تقسيم عدد الوحدات المطلوب إنشائها سنوياً إلى ٥٠% وحدات إسكان اقتصادى و ٤٠% إسكان متوسط و ١٠% إسكان فاخر .

ب. توفير الاعتمادات المالية والقروض بنسب فوائد متدرجة لتوجيه الامتداد العمرانى تجاه الغرب لإنشاء ضاحية سكنية فى منطقة الكنج مريوط ، والاتجاه ناحية الجنوب بإعادة تخطيط مدينة العامرية ، وفى اتجاه الشرق فى المنطقة بين أبو قير والمندرة .

ج. تقسيم وبيع الأراضى التى تملكها الدولة للهيئات والجمعيات التعاونية والأفراد بأسعار ومساحات تناسب أصحاب الدخول المختلفة ، وتيسير إجراءات استخراج تراخيص البناء ، وتكوين هيئة بكل حى لتنسيق إمداد المرافق ، كما يتم تأسيس هيئة مستقلة لصيانة المبانى وتوفير الاعتمادات المالية لها .

د. يجب أن يكون نظام الإسكان الغالب هو الإسكان التعاونى ، وتوفير المواد الخام اللازمة لهذه المبانى قبل بداية الخطة السنوية .

٤) المرافق والخدمات

تم دراسة المرافق والخدمات وبيان موقع الخدمات الحالية والمناطق المحرومة منها ، واتضح وجود عجز كبير خاصة فى الصرف الصحى والاتصالات ولتطوير هذه الخدمات تم اقتراح الآتى :

أ. **الصرف الصحى** : ضرورة إجراء التنقية لمخلفات الصرف الصحى وبطرق اقتصادية تلائم ظروف المدينة ، وإلغاء عملية التخلص من مخلفات الصرف فى البحر والتخلص منها فى الصحراء واستخدامها فى استصلاح واستزارع أراضٍ جديدة .

ب.الاتصالات : إحلال السنترالات التى انتهى عمرها الافتراضى واستكمال بعض السنترالات وإنشاء سنترالات جديدة ، ورفع كفاءة شبكة التلكس وزيادة دوائر الاتصالات الدولية والمحلية وتحسين خدمة الترنك والدليل .

ج.**التعليم** : زيادة عدد الفصول بالمرحلة الابتدائية بحوالى ٢٠٦٠٢ فصلاً وحوالى ٣٠٩٠٢ مدرساً ، وزيادة عدد الفصول بالمرحلة الثانوية بحوالى ٦٨٣٠ فصلاً يعمل بها ١٦ ألف مدرس ثانوى ، كما تحتاج جامعة الإسكندرية إلى ١٤ مدرجاً و٤١ قاعة بحث و٥ مشرحات خاصة بكلية الطب بالإضافة للاحتياجات المادية المتعلقة بالأدوات والأجهزة والمعامل وغيرها ، كما يقترح إنشاء جامعة فى مدينة العامرية الجديدة وأخرى فى محافظة البحيرة .

د. **الثقافة** : تقدر الاحتياجات بحوالى ٦٦ قصراً ثقافياً و٦٢ مكتبة تضم ٤٨٠ ألف كتاب و٦٥ مسرحاً يضم ٣٩ ألف كرسى و٥٢ سينما تضم ٨٦ ألف كرسى .

هـ. **الشئون الصحية** : إضافة ١٥٤٩٤ سريراً بالإضافة إلى ١٧٣ عيادة صحية و٤٦ مركزاً طبياً حضرياً و١٤١ مكتب صحة و١٥ مجموعة صحية ريفية و٣٤ وحدة صحية ريفية و٨٩ مركزاً لرعاية الأمومة والطفولة و٢٤ مجموعة صحية مدرسية و٨٧ وحدة صحية تخصصية مدرسية و٤٦ وحدة أمراض متوطنة و٥ مستوصفات صدرية .

٥) الصناعة والزراعة

أوضحت دراسة الصناعة أن مواقع الصناعات فى مدينة الإسكندرية هى مواقع متبعثرة وغير مخططة وتقع داخل المناطق السكنية فى مختلف أحياء المدينة مما ترتب عليه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية بالإضافة إلى تحميل المرافق المختلفة بما يفوق طاقتها . لذلك أوصى مشروع التخطيط الشامل ما يلى :

أ. تقييد الصناعة فى مدينة الإسكندرية على أن تكون الصناعات الجديدة فى منطقة غرب المدينة وخاصة فى منطقة العامرية الجديدة .

ب. نقل مصنع الحديد الأسفنجي[1] وشركة الغزل الأهلية والمدابغ إلى منطقة الصناعات بمدينة العامرية الجديدة (برج العرب الجديدة) .

وعند دراسة الزراعة وجد أن هناك فجوة غذائية بالنسبة للحبوب وسوف تتفاقم هذه الفجوة حتى عام ٢٠٠٥ ، كذلك لا يستطيع إنتاج الخضروات أن يغطى الاستهلاك حتى عام ٢٠٠٥ ، ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للفاكهة إذ يظل العجز قائماً خاصة بالنسبة للموالح . أما البروتين الحيوانى فإن الإنتاج قاصر على سد احتياجات السكان وإن كان مستقبلاً لا يكفى ، ولتحسين هذه الأوضاع اقترح المشروع التالى :

---

[1] **الحديد الأسفنجي** : هو اسم يطلق على الحديد المختزل عن طريق عملية الاختزال المباشر (أى يتم اختزاله بواسطة الغاز الطبيعى) ويسمى بالأسفنجي نظراً لأنه يتم انتزاع جزيئات الأكسجين من أكاسيد الحديد فيكون تركيبه الداخلي أشبه بالأسفنج ، وتبلغ نسبة الحديد في الحديد الأسفنجي حوالي ٩٨% ويعتبر الحديد الأسفنجي منتج وسيط في صناعة الحديد والصلب حيث يدخل إلى أفران القوس الكهربي (نوع من الأفران تستخدم لصهر الحديد) كمادة خام و يتم صهره وإضافة بعض العناصر السبائكية **مثل:** التيتانيوم والفانديوم والمنجنيز من أجل إكساب الصلب الخواص الميكانيكية المطلوبة .

أ. زيادة إنتاجية الفدان وتوسيع الرقعة المنزرعة باستصلاح الأراضى البور البالغ مساحتها ٤٠ ألف فدان لتصبح إجمالى المساحة المنزرعة حوالى ١٤٠ ألف فدان .

ب. التوسع فى إنتاج الزروع الخضرية والفاكهة وإدخال النباتات الطبية والعطرية والزهور والزينة فى التركيب المحصولى .

ج. يتم الاستفادة من التكامل الاقتصادى بين محافظات الإسكندرية والبحيرة ومطروح لتغطية احتياجات السكان بالإسكندرية من المحاصيل التى يستمر فيها العجز أو التى لا تنتج فى المحافظة .

د. زيادة الإنتاج الحيوانى بالإضافة إلى زيادة إنتاج الوحدة الحيوانية والتوسع فى مشروعات زيادة الثروة الحيوانية من الآن وحتى عام ٢٠٠٥ .

هـ. وأوصى باستخدام مياه الصرف الصحى لاستصلاح واستزراع أراض جديدة تحقيقاً للأمن الغذائى من ناحية وحماية من التلوث البيئى من ناحية أخرى .

٦) المعالم السياحية

بعد دراسة الطاقة الفندقية السياحية الحالية للإسكندرية اتضح أنها تبلغ حوالى ٥٤ فندقاً تشتمل على ٣٣٠٠ غرفة . هذا بالإضافة ١١ مشروعاً تحت الإنشاء يبلغ عدد غرفها حوالى ١١٢٧ غرفة والفنادق غير السياحية ١٩٣ فندق تضم ٤١٤٤ غرفة والوحدات السكنية المفروشة تقدر بحوالى ١٧٠ ألف وحدة تضم ٥١٠ آلاف غرفة . وأوصى المشروع بالآتى :

أ. مضاعفة عدد الغرف والخدمات السياحية الحالية وإنشاء مجموعة من القرى السياحية على الساحل الشمالى وتطوير ضاحية أبو قير السياحية .

ب. عمل دليل سياحى للمواقع الأثرية بالإسكندرية ، وتوفير مختلف الخدمات السياحية اللازمة ، وإقامة متحف حضارى والاهتمام بالمناطق الخضراء وزيادة رقعتها ، وتطوير الميناء الشرقى ليصبح منطقة متنزهات ، والنهوض بالشواطئ وحمايتها من التلوث مع عمل متنزهات جديدة على الشاطئ فى الأماكن التى تسمح بذلك .

ج. ربط مدينة أبو قير بمدينة رشيد بحراً ، وبناء قرية سياحية متكاملة فى منطقة العجمى وسيدى كرير ، وجعل منطقة الكنج مريوط مركزاً للسياحة العلاجية والسياحة الشتوية ، واستغلال شواطئ بحيرة مريوط بعد تنقيتها كمحاور أساسية للنشاط السياحى .

د. إقامة معرض دائم للمدينة وإقامة مدينة ملاهى وحديقة نباتية عامة ومركز للمؤتمرات وأنشطة بحرية مختلفة ، وإنشاء متنزهات وحدائق حول المطار البحرى وإنشاء خطوط بحرية تربط شواطئ المدينة .

كما اهتم المشروع بالتراث الحضارى لمحافظة الإسكندرية وأوصى بالحفاظ عليه وإنشاء هيئة مختصة لذلك ، نشر الوعى حول الحفاظ على هذا التراث على مختلف المستويات ، تنظيم مسارات سياحية وثقافية للمدينة ، ايجاد مصادر لتمويل الحفاظ على التراث الحضارى ، واصدار تشريع خاص بالحفاظ عليه بحيث لا يسمح بهدمه أو تعديله أو الإضافة إليه .

تناول المخطط أيضاً البيئة وكيفية الحفاظ عليها بسبب ما تعانيه الإسكندرية من مشاكل التلوث البيئى خاصة التلوث الصناعى وأوصى المشروع بتطوير القانون المصرى الخاص بالتحكم فى الملوثات الصناعية ، إجراء تعديل على العمليات الصناعية بحيث تستخدم نظم لإعادة استخدام المياه الملوثة ، إنشاء هيئة قومية لحماية البيئة ، تخصيص جزء من أرباح الشركات فى معالجة المخلفات ، ووضع اشتراطات خاصة للصناعة الى يسمح باقامتها فى الإسكندرية مستقبلاً .

وبتتبع ما تم تنفيذه نجد أنه تم تنفيذ بعض المشروعات العاجلة الخاصة بالنقل والمرور كالكبارى والأنفاق ، وكذلك تحجيم الصناعات القائمة داخل الكتلة العمرانية ونقل وتخصيص بعض الصناعات فى غرب المدينة .

وبهذا نجد أن المخطط الشامل ١٩٨٤ يتفق مع المخطط العام ١٩٥٨ فى كثير من الرؤى العلمية لصالح المدينة رغم اختلاف مساحتها فى الحالتين ، وإن كان المخطط الشامل بمفهومه هذا قد توسع ليقدم دراسات عن الإقليم المحيط بالإسكندرية وشبكة جيدة للطرق ، وقد تحدث كل منهما عن إقامة مشروع للمترو وإن اختلفت الرؤى حسب الحالة التى كانت عليها المدينة فاقتصر التفكير عام ١٩٥٨ على وسط المدينة بينما فى ١٩٨٤ امتد إلى برج العرب ، كما أن فترة المخطط الشامل المقترحة هى ٢٠ عاماً بينما كانت ٢٥ عاماً لمخطط ١٩٥٨ وهى فترة زمنية معقولة لمقترحات مخططات المدن .

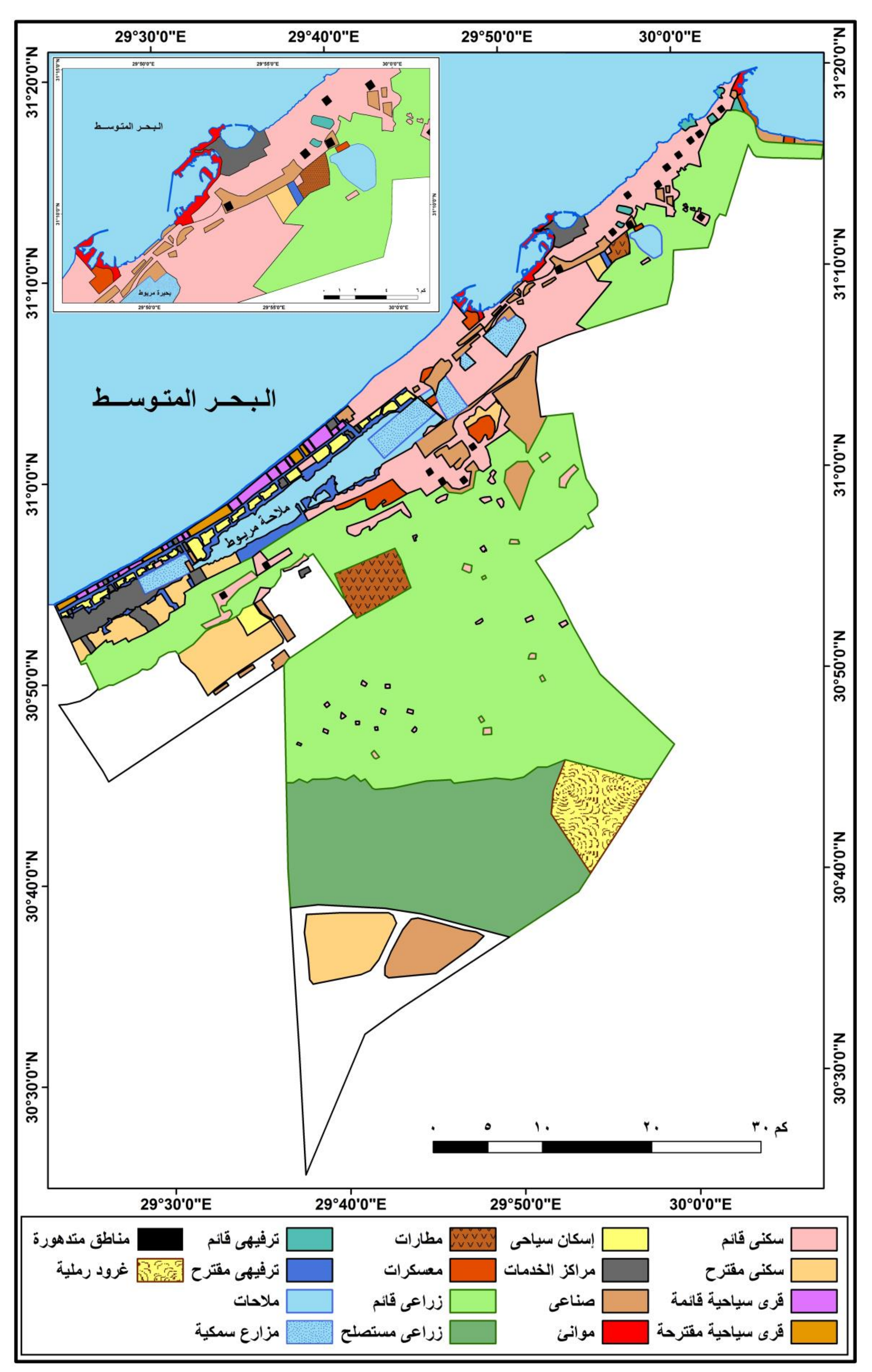
ورغم ذلك إلا أن المخطط الشامل لم يتناول بالدراسة بعض المجالات مثل : الثروة السمكية ، القمامة والفضلات والتخلص من الحمأة ، التلوث السمعى والبصرى ، الاستخدامات المقترحة للأراضى التابعة للمحافظة جنوب وجنوب غرب مدينة الإسكندرية والمياه الجوفية الممكنة ، تحديد الحيز العمرانى والزمام الزراعى للمدينة مما سمح بنو العشوائيات . لذلك كان لابد من عمل مخطط جديد يتلافى فيه أخطاء سابقة ويراعى التغير الذى حدث لعمران الإسكندرية فى هذه الفترة فكان المخطط العام ١٩٩٧ .

٣) المخطط العام حتى عام ٢٠١٧

قامت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بالتعاون مع أجهزة محافظة الإسكندرية بعمل تقرير المخطط العام لمحافظة الإسكندرية عام ١٩٩٧ ، واهتم المخطط بدراسة التطور العمرانى للمحافظة والوضع الراهن لها وتخطيط أنشطة المحافظة ومشكلاتها ، **شكل (٣٣)** ، وفيه تم دراسة الآتى **(الهيئة العامة للتخطيط العمرانى : ١٩٩٧ : الجزء الأول : ٩٤-١١٥)** :

١) السكان والإسكان

قدر المخطط العام الزيادة السكانية المتوقعة بحوالى ١,٢٠٠ مليون نسمة ، وتم التخطيط لاستيعاب هذه الزيادة فى عدة مناطق تشمل الكتلة العمرانية الحالية لمدينة الإسكندرية وتستوعب ٣٠٠ ألف نسمة علاوة على ٥٠٠ ألف نسمة فى مدينة برج العرب الجديدة ، ونحو ١٥٠ ألف نسمة فى المناطق الجنوبية لبحيرة مريوط فى تجمعى بهيج وبرج العرب والمناطق المحيطة بهما ، ومن المخطط أيضاً أن يستوعب التجمع الجديد المقترح جنوب المحافظة على محور وادى النطرون / العلمين حوالى ٢٥٠ ألف نسمة .



المصدر: خريطة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، التخطيط العام لمدينة الإسكندرية حتى عام ٢٠١٧م ، ١٩٩٧

شكل (٣٣) المخطط العام حتى عام ٢٠١٧

حيث قرر إنشاء تجمع عمرانى جديد على محور وادى النطرون / العلمين فى إتجاه الجنوب الغربى ، وهو أحد محاور التنمية الاقتصادية الجديدة بالإسكندرية والتى ترتكز قاعدتها الاقتصادية على الزراعة والنشاط الصناعى والخدمى .

أما بالنسبة للكتلة العمرانية الحالية لمدينة الإسكندرية فتم وضع اشتراطات عمرانية للمناطق والاستخدامات تستهدف تطوير المناطق العشوائية وخفض كثافتها العالية وإمدادها بالمرافق العامة والخدمات مع الحفاظ على المناطق التاريخية والسياحية ، واعتبار الكورنيش شريان سياحى من الدرجة الأولى ، ووضع تصور لحل مشاكل المرور والوصول إلى أفضل مكون عمرانى للإسكندرية فى نهاية الفترة التخطيطية .

٢) الخدمات

تم تقدير الإحتياجات المستقبلية للخدمات المختلفة فى عام ٢٠١٧ لمحافظة الإسكندرية وفقاً للزيادة السكانية المتوقعة ، ووفقاً للمعدلات المستهدفة لهذه الخدمات ، وهى كالتالى :

أ. **الخدمات التعليمية والثقافية** : يلزم إضافة ٤٩٣٣ فصلاً بما يعادل ٢٤٢ مدرسة فى بالمرحلة الإبتدائية ، ويلزم إضافة ٢٤٥٨ فصلاً بما يعادل ١٢٨ مدرسة بالمرحلة الإعدادية ، و إضافة ١١٧١ فصلاً بما يعادل ١٩ مدرسة بمرحلة التعليم الثانوى العام والفنى . أما من الناحية الثقافية فيلزم إضافة ٧ قصور ثقافة و ٧ مكتبات عامة .

ب. **الخدمات الصحية والاجتماعية** : طبقاً للزيادة السكانية يلزم إضافة ٣٩٧٥ سريراً ، وإضافة ١٣١ وحدة اجتماعية و ٢٦ مركزاً للشباب .

ج. **الخدمات الأمنية والبريدية** : يلزم إضافة ٢٦ نقطة شرطة ، وإضافة ٢٦٤ مكتب بريد .

د. **الخدمات الدينية** : يلزم إضافة ١٠ جوامع ، ٦٦ مسجداً و ٤ كنائس .

٣) النقل والمرور

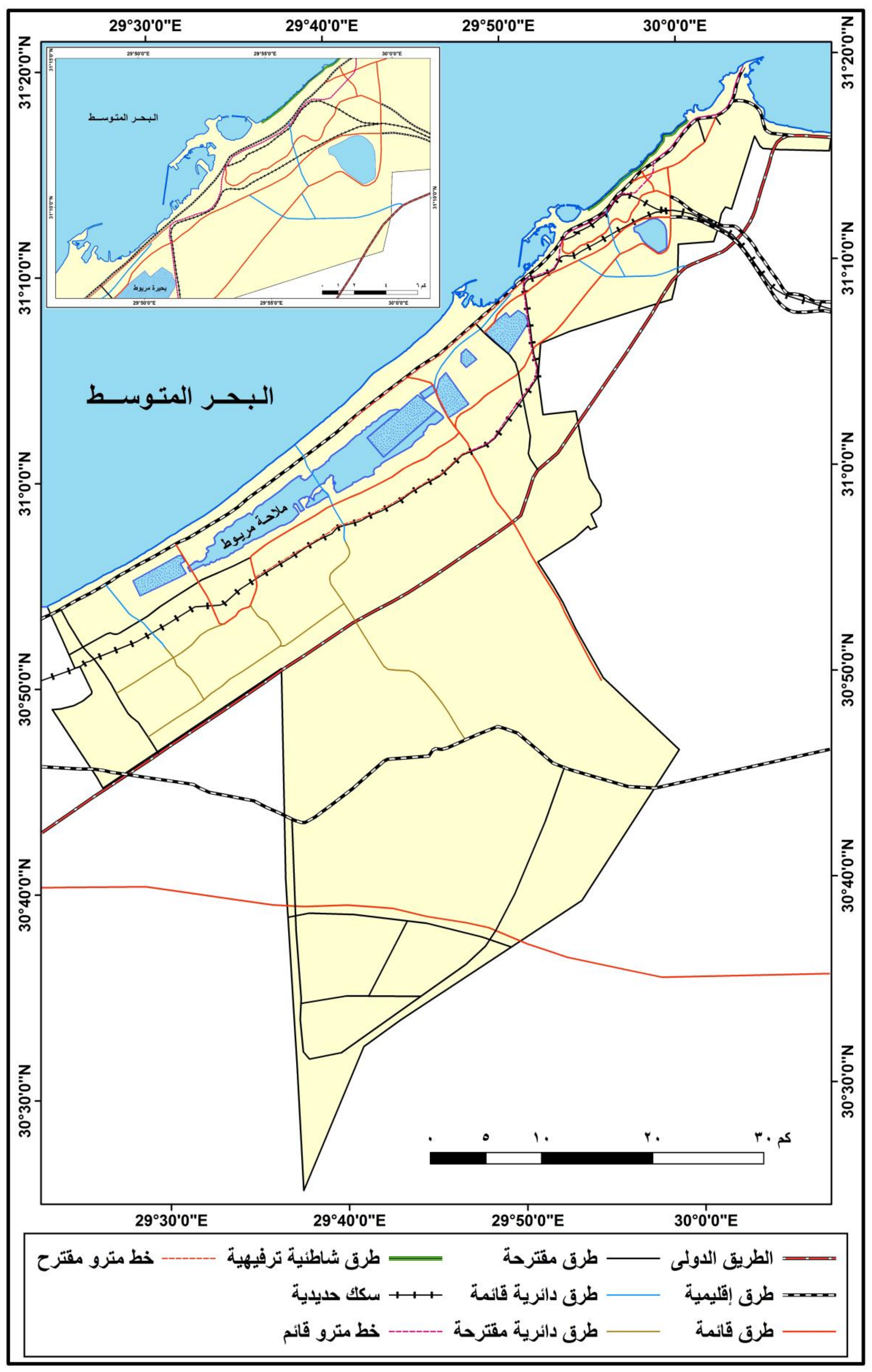
يهدف المخطط العام إلى تحقيق الربط الجيد وزيادة الأمان ورفع كفاءة النقل داخل محافظة الإسكندرية وبين المناطق العمرانية القائمة والإمتدادات العمرانية الجديدة ، وكذلك بين المحافظة وباقى الجمهورية وذلك من خلال الآتى :

أ. تحويل طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوى إلى طريق حر ذو سرعة عالية وتوسعته ليمثل الربط الرئيسى بين محافظة الإسكندرية والقاهرة وجنوب الوادى .

ب. مد الطريق الدولى كطريق حر جنوب الكتلة العمرانية لمدينة الإسكندرية ومدينة برج العرب الجديدة والمطار الدولى الجديد ، ليقوم بخدمة المرور العابر بين شرق وغرب المحافظة .

ج. استغلال محور وادى النطرون / العلمين وربطه بمحاور عرضية بالمنطقة غرب المحافظة ومده عرضيا حتى الإلتقاء مع طريق القاهرة / الإسكندرية الزراعى للربط مع مدن وسط وجنوب الدلتا .

د. رفع كفاءة وتوسعة طريق الجيش ليعمل كمحور طولى رئيسى ، وتحديث ورفع كفاءة خطوط السكة الحديد مع زيادة سعتها .



المصدر: خريطة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، التخطيط العام لمدينة الإسكندرية حتى عام ٢٠١٧م ، ١٩٩٧

شكل (٣٤) الطرق المقترحة فى المخطط العام حتى عام ٢٠١٧

هـ. تطوير مطار غرب الإسكندرية ليصبح دولياً ذا سعة عالية ، وتطوير ترعة المحمودية والاستفادة بها فى النقل النهرى كوسيلة نقل رخيصة .

و. مد الشبكة الداخلية لخدمة مناطق الامتداد العمرانى الجديدة ، ورفع كفاءة الطرق الداخلية الطولية والعرضية وإلغاء إشغالات الأرصفة وعمل تجهيزات للمشاه واستخدام وسائل التحكم المرورى ، كذلك رصف الطرق الترابية فى مناطق برج العرب والعامرية وحى غرب التى تزداد فيها نسبة الطرق الترابية .

ز. إنشاء عدد من الطرق الدائرية حول الحيز العمرانى القائم لنقل حركة المرور ذات المدى التوسط والطويل ، والإهتمام بحركة المشاه وضمان الأمان وذلك بتحويل بعض الشوارع التجارية والسياحية إلى أولوية للمشاه .

ح. زيادة عدد أتوبيسات النقل العام ، تشغيل خدمات نقل عام مميزة سريعة ومريحة للرحلات الطويلة ، تقييد حركة السيارات الخاصة فى منطقة وسط المدينة وفى المحاور المرورية الرئيسية للحد من مشكلة الإنتظار ، والتنسيق بين وسائل النقل لمنع إزدواجية الخدمة .

ط. مد الخط الإقليمى للمترو إلى مناطق العجمى ومدينة برج العرب الجديدة ، إنشاء جراجات متعددة الطوابق وذلك لاستيعاب العجز ، وتشجيع الطريق الملاحى وعمل مراسى وذلك لإنشاء نقل جماعى والحد من استخدام السيارات الخاصة .

٤) مرافق البنية الأساسية

أ. **التغذية بالمياه :** إدخال محطة مياه النزهة فى الخدمة عن طريق منع الصرف الصناعى وتلويث نهايات ترعة المحمودية ، عمل التوسعات اللازمة لمحطات (المعمورة ، السيوف ، باب شرق ، النوبارية ، برج العرب) ، وإضافة محطة تنقية مياه جديدة لتخدم المنطقة السكنية الصناعية الجديدة على محور طريق وادى النطرون / العلمين .

ب. الصرف الصحى : توسيع محطتى المعالجة الابتدائية الحاليتين (شرق ، غرب) لاستيعاب الصرف حتى عام ٢٠١٧ ، إستكمال مشروع إعادة استخدام المياه المعالجة فى استصلاح وزراعة حوالى ٧٠٠٠ فدان تم اختيارها فى جنوب المدينة ، رفع طاقات الشبكات ومحطات الرفع ، رفع طاقة وحدات معالجة الحمأة ، استخدام مصرف غرب النوبارية للتخلص من المياه الزائدة من محطة المعالجة المقترحة ، تنفيذ محطة المعالجة بمنطقة الكيلو ٢١ ، إستكمال المجهودات لتوصيل خدمات الصرف الصحى لباقى المناطق المحرومة بمساعدة المنح والمساعدات الأجنبية ، إنشاء عدد من محطات المعالجة لخدمة المناطق السياحية بالساحل الشمالى الغربى ، إنشاء محطة معالجة لخدمة الزيادة السكانية المتوقعة فى مدينة برج العرب ، إنشاء محطة معالجة جديدة لخدمة المنطقة السكنية الجديدة على محور طريق وادى النطرون / العلمين ، فصل شبكة صرف المطر عن شبكة الصرف الصحى ، ووضع ضوابط ومعايير لمعالجة مخلفات المصانع بما يتلائم مع مواصفات نقطة الصب .

ج. **الكهرباء** : تغذية التوسعات العمرانية الجديدة عن طريق إنشاء محطة محولات جديدة ترتبط بالشبكة الموحدة ، سرعة تكملة إنشاء محطة توليد سيدى كرير ، إعادة دراسة إنشاء محطة الضبعة النووية ، توحيد الشبكة وذلك بإحلال محطات محولات ٣٣ ك.ف بمحولات ٦٦ ك.ف ، استخدام محولات توزيع ذات قدرة محدودة ٥٠٠ أو ١٠٠٠ ك.ف.أ للتجمعات ذات الكثافات السكانية العالية ، التوسع فى استخدام شبكة جهد متوسط ذات جهد ٢٠ ك.ف لكفاءته وقلة الفقد فى القدرة الفعالة ، إنشاء محطة محولات جديدة لتغذية التوسعات جنوب ترعة النصر وربطها بالشبكة الموحدة .

د. **الإتصالات** : تصمم شبكة التوزيع بحيث تتحمل الزيادات فى سعة السنترالات أو مواجهة الأعطال ، تحديث شبكات الربط ، توصيل الخدمات التليفونية إلى الأماكن المحرومة ، التوسع فى خدمة التليفون المحمول حالياً والمحمول الدولى مستقبلاً .

٥) الزراعة والصناعة

تم مراعاة الحفاظ على الأراضى الزراعية القائمة والتوسع الزراعى فى إتجاه الجنوب الغربى حول محورى الجيش ووادى النطرون / العلمين وذلك بإستصلاح حوالى ٣٠٠ ألف فدان تولد فرص عمالة قدرها ٥٠ ألف فرصة عمل ، ويتم إيجاد أنوية ريفية يتراوح عدد سكانها من (٥-٧) ألف نسمة تخدم أغراض استصلاح الأراضى لجذب المزارعين من القطاع الريفى وتوفير الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى لهم .

أما الصناعة فقد تقرر إنشاء منطقة صناعية بجوار الضاحية الجديدة على محور وادى النطرون / العلمين ، ومن المتوقع أنها تستوعب نمو الصناعة الحالية - والتى يوصى بوقف التوسع فيها ، إضافة إلى استيعاب النمو الصناعى المستقبلى ، ومن المتوقع أن تضيف هذه المنطقة حوالى ٣١,٧ ألف فرصة عمل . وتجدر الأشارة هنا إلى أن المنطقة الصناعية الجديدة سوف تعمل على حل التعارض بين الأنشطة المختلفة بالإسكندرية وخصوصاً الصناعية والسياحية والعمرانية وما تسببه من مشاكل عديدة .

٦) السياحة

راعى المخطط توفير مساحات تتلائم مع نمو الاستعمالات السكنية والسياحية فى إتجاه الغرب ، حيث الشريط الشمالى الساحلى ، فتم اقتراح مجموعة من القرى السياحية تتخللها محاور للخدمات السياحية والترفيهية مع توفير حرم شاطئ بمسافة ٢٠٠ م كشواطئ عامة ومفتوحة ، بالإضافة إلى مناطق الإسكان السياحى جنوب طريق الإسكندرية / مطروح والتى تتميز بوجود تسهيلات سياحية متعددة ، علاوة عن استغلال المناطق المحيطة ببحيرة مريوط فى الأنشطة الترفيهية والسياحية لتتكامل مع المناطق السكنية المقترحة المحيطة بتجمعى بهيج وبرج العرب .

وعند النظر لما تم تنفيذه نجد أنه لم تصل أعداد السكان فى مناطق برج العرب الجديدة والمناطق الجنوبية لبحيرة مريوط لما كان مخططاً لها ، ولم يتم إنشاء التجمع العمرانى الجديد . ونجد أيضاً أنه لم يحدث تطوير للمناطق العشوائية بل تم تحسين أوضاع بعضها ، وتم تزويد المحافظة ببعض الخدمات التى تحتاجها ولكن لم تغطى هذه الخدمات احتياجات السكان . أما مقترحات النقل والمرور فتم تنفيذ بعضها مثل : تطوير طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوى و مد الطريق الساحلى الدولى وتحسين شبكة الطرق الداخلية

فى بعض أجزاء حى غرب ، وتم تحسين مرافق البنية الأساسية فى بعض المناطق أما بقية المناطق لت تعانى من رداءتها ، وبقية المقترحات قد تم تنفيذ نسبة ضئيلة منها وإن كانت لم تتم بالشكل المطلوب ولم تحقق ما كان مرجو منها .

وبهذا نجد أن مخطط ١٩٩٧ جاء مختلفاً تماماً عن سابقه ؛ لأنه شمل بالدراسة محافظة الإسكندرية كلها ولم يتطرق إلى موضوع التكامل الإقليمى ، ولكن تشابه المخططان فى نفس الفترة الزمنية المحددة لهما وهى ٢٠ عام . ورغم ذلك إلا أن المخطط لم يوفق فى تقدير عدد السكان لأن عدد السكان قد تخطى العدد المقدر ونحن لم نصل إلى سنة ٢٠١٧ ، كما زادت المشكلات العمرانية تعقيداً فزادت احتياجات السكان للخدمات والمرافق وزادت المشكلات المرورية ، كما زادت مشكلات التلوث البيئى التى لم يتطرق المخطط إليها ، فمازالت المصانع بجانب المناطق السكنية وما زالت الإسكندرية تعانى من عشوائية مناطقها السياحية وأن مستوى هذه المناطق دون الخدمة ، وبذلك أعلن هذا المخطط أيضا فشله حتى أن هيئة التخطيط العمرانى بدأت بالفعل فى عمل مخطط جديد لعام ٢٠٣٢ لتؤكد أن سابقيه لم يحلوا الأزمة بعد .

ومما تقدم يتضح أن الإسكندرية لم تَنْمُ بالتدريج مثل المدن الأخرى بل نمت مرة واحدة واتسعت بطموحها العظيم ، وربما يكون مرد ذلك أيضاً إلى تلك الحصيلة التراكمية من حضارة متعددة الخصائص .

ولقد اتبع دينوقراطيس خطة الزوايا القائمة لأنه أدرك أن خطته ليست دائمة بل هى قابلة للتعديل ، وراعى فيها أيضاً التخطيط والصورة المادية لما ستكون عليه فى المستقبل **(محمد عبد الفتاح وهيبه : ١٩٧٢ : ٣٨٤)** .

ومهما يكن من أمر فإن هذه الخطة جاءت لتتوافق مع خصائص الموضع المحلية لخدمة الأهداف المرجوة من العاصمة الجديدة آنذاك ، مع مراعاة عامل السرعة حيث إن التخطيط على نسق هندسى بسيط يساعد على سرعة الإنشاء **(محمد عبد القادر راشد : ٢٠٠٠ : ٨٠)** .

وبالفعل ازدهرت الإسكندرية كخطة ازدهار واضح تشهد به الحفائر والأحداث التاريخية ، بيد أن هذه الخطة لم يكتب لها الاستمرار بل حدث ما هو أكثر من ذلك إذ انتهت تماماً . خاصة بعد أن أصبح عمران الإسكندرية فى بداية عصرها الحديث (النصف الأول من القرن ١٩) يقتصر على البرزخ المحصور بين الميناء الشرقية والميناء الغربية وبمساحة تقدر بنحو ٦٠ فدان (٠,٢ كم٢) .

ومن ثم تلاشت خطة الزوايا القائمة وأصبح نمو المدينة مقترناً بسلوك الإنسان واقتصادياته وبتوجيه من قبل الموضع بشكله الشريطى ، الذى تلاشى دوره بالتدريج بعد ذلك ، وتحرر عمران الإسكندرية من قيود التخطيط المعد مسبقاً ، وهنا تكمن البداية الحقيقية للمشكلات الكثيرة التى حُمِّلت بها محافظة الإسكندرية فيما بعد **(محمد عبد القادر راشد : ٢٠٠٣ : ١٧٥-١٧٦)** .

ونمت فى تلك الفترة أربع ضواحٍ نمواً تدريجياً بعيدة عن المدينة الأصلية **(حسن الساعاتى : ١٩٨٠ : ١٤١)** لذلك أصبحت خطة الإسكندرية تنتمى فى نموها إلى النمط العشوائى بأشكاله الثلاثة التراكمى ، متعدد الأنوية ، والحضرى المتدرج الأمر الذى كان من نتائجه أن ظهرت مرحلة سميت بمرحلة امتلاء

الفراغات ، وظهرت بهذه المرحلة المناطق العشوائية التى لا يخلو منها حى من أحياء الإسكندرية آنذاك ، ولذلك فلا خطة للإسكندرية بل هى خطط تفتقد إلى التنظيم .

ولكن حظيت مدينة الإسكندرية بتشكيل أول مجلس بلدى فى مصر ، حيث أصدر الخديوى توفيق فى ١٨٩٠/١/٥ الأمر بتشكيل (قومسيون بلدية) بناء على طلب أهل الإسكندرية لإدارة تجارتها وتنظيم عمرانها **(محمد محمود زيتون : ١٩٦٢ : ١٤٢)** .

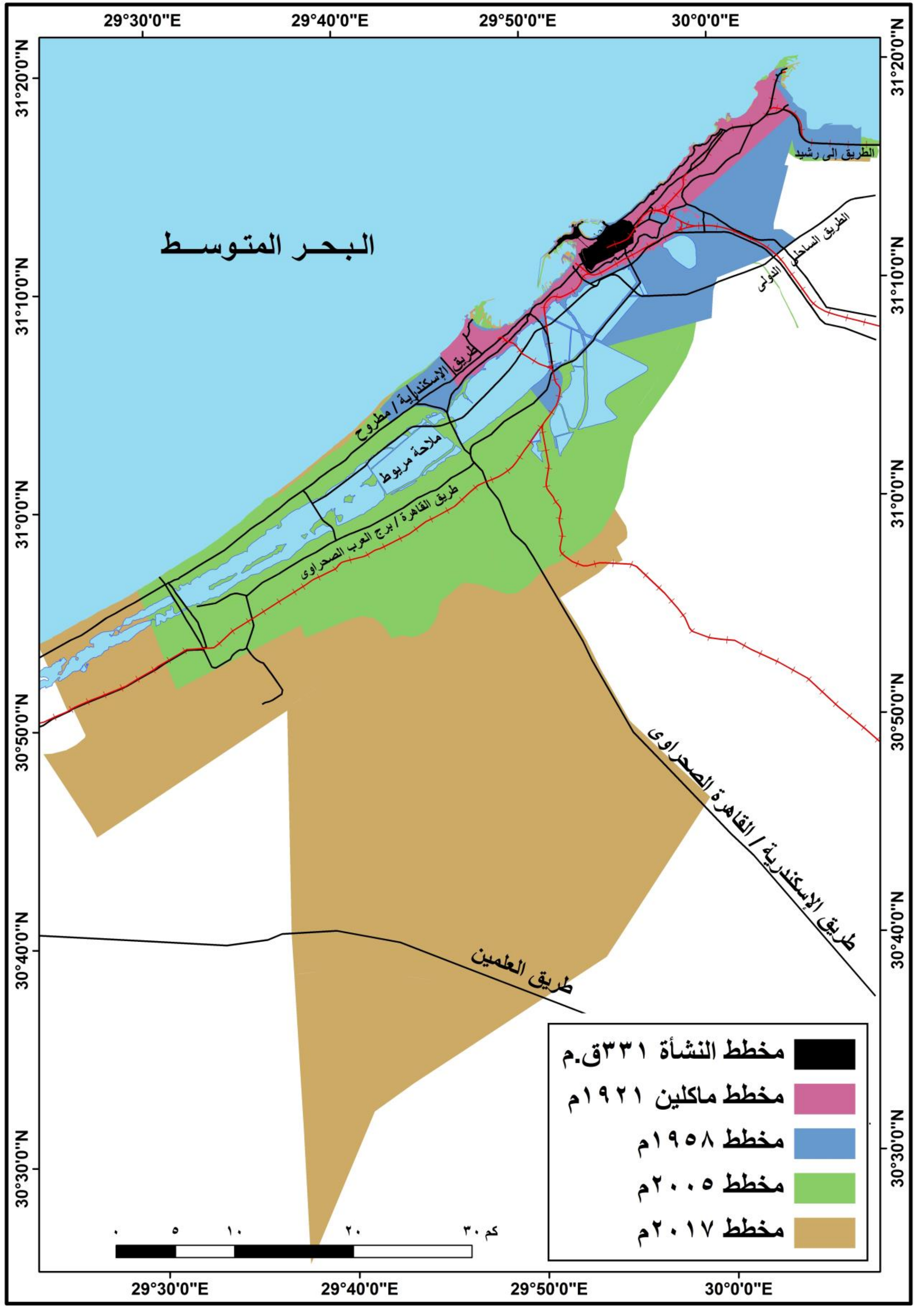
وفى ٢٠ ديسمبر عام ١٩١٧م قد كبير مهندسى البلدية (ماكلين) مذكرة إلى مديرية البلدية توضح مدى وعى البلدية بمشكلة العشوائيات أو المساكن المتخلفة فى المدينة وعرض لفكرة مخططه الذى تم الموافقة عليه عام ١٩٢١م وبدء فى تنفيذه .

ومع النمو السريع الذى شهدته الإسكندرية فى النصف الأول من القرن العشرين أصبح مخطط ماكلين لا يتناسب مع هذا النمو فكان تقرير اللجنة المالية للمجلس البلدى عن مشروع ميزانية البلدية للسنة المالية ١٩٥٣/٥٢ **(محمد عبد القادر راشد : ٢٠٠٣ : ١٧٩)** والذى جاء فيه أنه من الضرورى رسم سياسة سكنية على أسس حديثة لمواجهة العشوائيات وتكوين لجنة حكومية لإعادة تخطيط المدينة إلى أن تم إعداد مخطط ١٩٥٨م وتم فعلياً العمل به ، **شكل (٣٥)** .

وزاد عدد سكان الإسكندرية فبعد أن كان ١,٥ مليون عام ١٩٦٠ أصبح ٢,٣ مليون نسمة عام ١٩٧٦ خاصة بعد زيادة أعداد الوافدين إليها ، ومع هذه الزيادة زادت الاحتياجات والمطالب خاصة الإحتياج إلى المسكن فنشأت نويات عشوائية جديدة ظهرت على حافة المدينة الحضرية من مساكن للريفيين الوافدين إليها أو من الذين تلفظهم المدينة من الداخل من ذوى الدخول المتدنية والحرف الهامشية والطفيلية **(فتحى أبو عيانة : ٢٠٠٥ : ١٦١)** ولم يستطع مخطط ١٩٥٨ الموازنة بين الزيادة السريعة للسكان واحتياجاتهم الفعلية ومحاور الامتداد العمرانى فى تلك الفترة ، جدول (٣١) ، فتم إعداد مخطط عام ١٩٨٤ وحتى عام ٢٠٠٥ .

وبظهور عيوب مخطط ٢٠٠٥ ولأن العمران امتد أسرع مما كان يتخيله صناع القرار ، ولأن ما كان متماشياً مع عمران الماضى أصبح الآن لا يمكن تنفيذه قامت هيئة التخطيط العمرانى بإعداد مخطط عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠١٧ ليرسم لعمران الإسكندرية سياسة تخطيطية جديدة يسير عليها .

ومع اقتراب العام ذاته (عام ٢٠١٧) ومازالت العشوائيات مشكلة تؤرق صناع القرار وتدل على عجز هذه المخططات فى فهم مشكلات مدينة الإسكندرية فى ظل ظروف نموها الذى لم يتبع خطة معينة واتسم بأنه نمو عشوائى ومتعدد الأنماط .



المصدر : من عمل الطالبة اعتماداً على خرائط المخططات السابقة

شكل (٣٥) مراحل المخططات العمرانية لمحافظة الإسكندرية

جدول (٣١) مقارنة المخططات العمرانية بمحافظة الإسكندرية منذ نشأتها حتى الآن

المخطط	مخطط النشأة ٣٣١ ق.م	مخطط ماكلين ١٩٢١م	المخطط العام ١٩٥٨م	المخطط الشامل حتى ٢٠٠٥م	المخطط العام حتى ٢٠١٧م
عوامل النشأة	كان للإسكندرية موقع متميز فبخلاف أنها تطل على البحر كانت تحيط ببعض المناطق الحضرية القديمة وهى: نقراطيس ، كانوب ، راكوتيس (راقودة) وجزيرة فاروس	لم تكن مساحة الإسكندرية وقتها قد تعدت مساحتها فى عهد البطالمة ، ولم يكن سكانها قد تجاوزوا نصف مليون نسمة ، بالإضافة إلى أن السيارات لم تكن قد انتشرت كوسيلة للمواصلات	نمت الإسكندرية واتسع عمرانها فى تلك الفترة وأصبحت تعانى من كثرة المناطق العشوائية التى نمت بدون تخطيط والتى انتشرت فى كثير من المناطق خاصة أحياء الأطراف	توسعت الإسكندرية حتى بدأ النمو العمرانى يطغى على الأراضى الزراعية ، وتحولت كثير من المناطق السياحية لمناطق عشوائية مثل : منطقة العجمى	نمت الإسكندرية حتى أن المناطق الصناعية أصبحت بجوار المناطق السكنية وإزداد التلوث البيئى حتى وصل لأوجه ، ونمت العشوائيات حتى أصبحت لا تحصى و اختنق المرور وزادت مشكلاته
جهة التخطيط	المهندس دينوقرطيس بتكليف من الإسكندر الأكبر	المهندس الفرنسى ماكلين بتكليف من بلدية الإسكندرية	هيئة التخطيط العام بتكليف من محافظة الإسكندرية	كلية الهندسة بجامعة الإسكندرية بتكليف من محافظة الإسكندرية	الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بتكليف من محافظة الإسكندرية
أسس التخطيط	الخطة الشطرنجية لمدينة متكاملة ذات خمسة أحياء	الخطة الشريطية لواجهة بحرية من أبى قير شرقاً إلى المكس غرباً وحتى العجمى ، وشبكة من الطرق الجيدة ومزودة بخدمات ، مع تخصيص مناطق للحدائق	الخطة الشريطية لواجهة بحرية من أبى قير شرقاً حتى الهانوفيل غرباً ، بالإضافة إلى مناطقتى العامرية وكينج مريوط كضاحيتين	الخطة الإشعاعية حيث تناول بالدراسة موضوع التكامل بين المحافظات المجاورة لذلك سمى بالمخطط الشامل ، مع تحديد حزام أخضر حول المدينة	الخطة الإشعاعية مع ربط محافظة الإسكندرية ككل ، وربط أحيائها بعضها ببعض ، وربطها بإقليمها
المساحة (كم٢)	١١	١٠٥	٣٣٠	٩٠٠	٢٢٣٥
مقارنة المساحة بمخطط النشأة	١	١٠ أمثال	٣٠ مثلاً	٨٢ مثلاً	٢٠٣ مثلاً

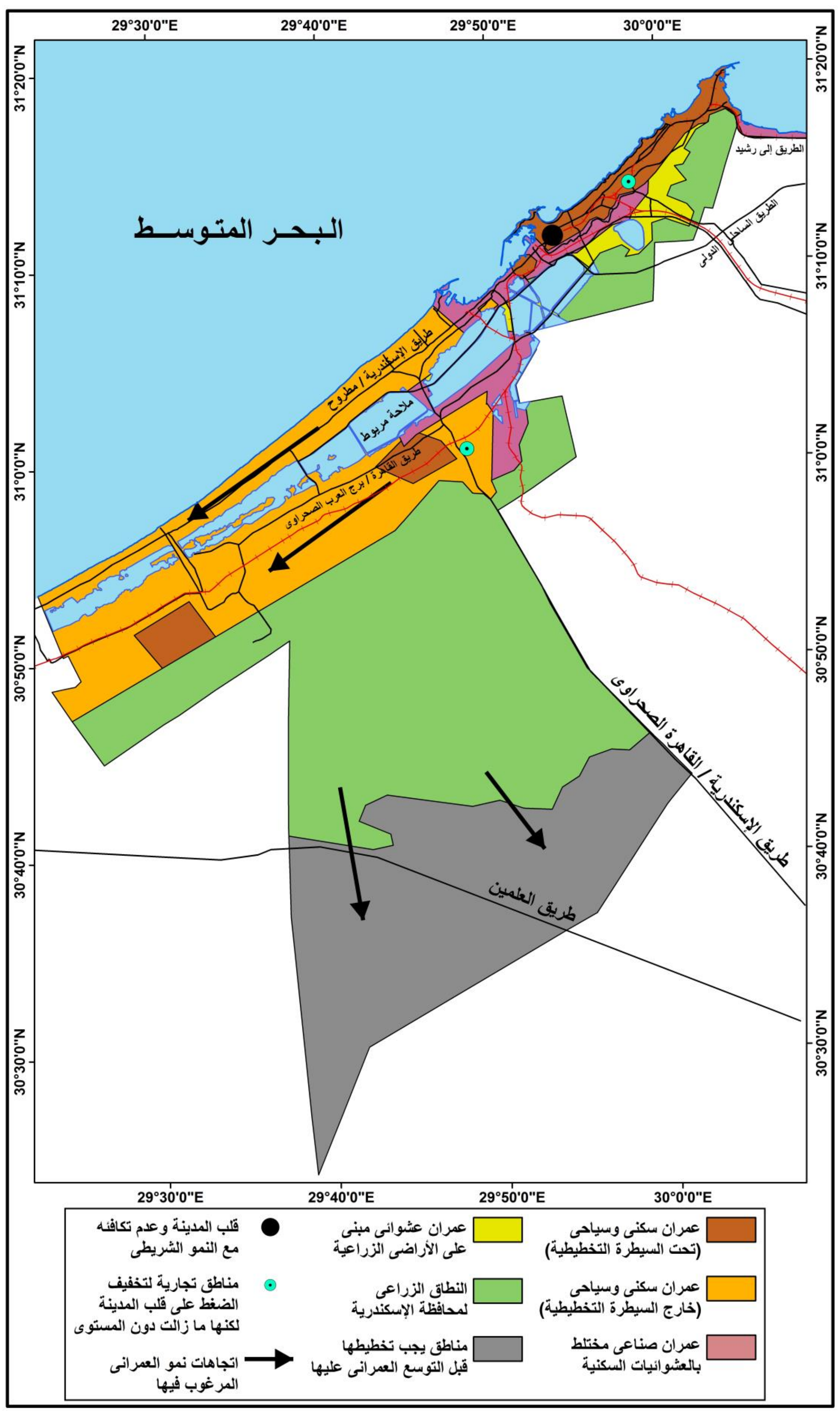
تابع جدول (٣١) مقارنة المخططات العمرانية بمحافظة الإسكندرية منذ نشأتها حتى الآن

المخطط	مخطط النشأة ٣٣١ ق.م	مخطط ماكلين ١٩٢١م	المخطط العام ١٩٥٨م	المخطط الشامل حتى ٢٠٠٥م	المخطط العام حتى ٢٠١٧م
معدل النمو العمرانى السنوى (%)	–	٠,٠٥	٨,٩	١٩,١	١٨٦,٣
الأقسام التى تم تخطيطها	الجمرك – المنشية – اللبان – باب شرق – العطارين وأجزاء من قسمى محرم بك وكرموز	الجمرك – المنشية – اللبان – العطارين – باب شرق – سيدى جابر – محرم بك – كرموز – مينا البصل – أول الرمل وأجزاء من أقسام أول وثان المنتزه والدخيلة	الجمرك – المنشية – اللبان – العطارين – باب شرق – سيدى جابر – محرم بك – كرموز – مينا البصل – أول وثان الرمل – أول المنتزه – الدخيلة وأجزاء من قسمى ثان المنتزه والعامرية أول	الجمرك – المنشية – اللبان – العطارين – باب شرق – سيدى جابر – محرم بك – كرموز – مينا البصل – أول وثان الرمل – أول وثان المنتزه – الدخيلة – العامرية أول وأجزاء من قسمى برج العرب والعامرية ثان	تم تخطيط جميع أقسام المحافظة
حجم السكان (ألف نسمة)	–	٤٤٥	٩١٩	٢٣١٨	٣٣٨٥
عدد السكان المقترح (الألف نسمة)	–	–	٢٠٠٠	٤٧٥٠	٤٦٠٤
الكثافة السكانية (ألف نسمة / كم٢)	–	٤,٢	٢,٨	٢,٦	٢,٨

تابع جدول (٣١) مقارنة المخططات العمرانية بمحافظة الإسكندرية منذ نشأتها حتى الآن

المخطط	مخطط النشأة ٣٣١ ق.م	مخطط ماكلين ١٩٢١م	المخطط العام ١٩٥٨م	المخطط الشامل حتى ٢٠٠٥م	المخطط العام حتى ٢٠١٧م
استخدامات الأرض	مدينة حضرية متكاملة	خصص ٧٠% للإسكان ، و٦% لمناطق الترفية والآثار ، و١% للاستخدامات التجارية ، و٢٨% للطرق والخدمات	خصص ٢٢% للإسكان ، و٣٦% للزراعة ، و١٦% للصناعة ، و١٦% طرق وخدمات ، و٢% للتجارى ، و٨% لمناطق الترفيه	خصص ٢٩% للإسكان ، و٩% للصناعة ، و٢١% للزراعة ، و٢% للتجارة ، و٢٢% للطرق والخدمات ، و٨% لمناطق الترفيه ، ٩% ملاحات	خصص ١٨% للإسكان ، و٥% للصناعة ، و٥٤% للزراعة ، و٢% للتجارة ، و١١% للطرق والخدمات ، و٣% لمناطق الترفيه ، و٧% ملاحات
أهداف المخطط	إنشاء مدينة حضرية متكاملة	اهتم بالحفاظ على الآثار القائمة بإحطتها بالحدائق ، وتخصيص موقع للجبانات	اهتم بالسكان واستخدامات الأرض ، واقترح فكرة الضواحى مثل : العامرية و كينج مريوط	توجيه النمو العمرانى نحو الغرب والاهتمام بالتنمية السياحية ، وتحديد النمو العمرانى بحزام أخضر لحماية الأراضى الزراعية ، واهتم بدارسة علاقة الإسكندرية بإقليمها كما تم دراسة الاستخدامات المختلفة	اهتم بتنمية النشاط السياحى ، ودراسة مناطق الإسكان وعلاقتها باستخدامات الأرض الأخرى خاصة الصناعى
تنفيذ المخطط	تم تنفيذ المخطط بالكامل	تم تنفيذ بعض شبكة الطرق وبعض الحدائق والمواصلات كالترام والسكك الحديدية	تم تنفيذ بعض شبكة الطرق وخاصة طرق سيدى بشر والعجمى والعامرية بينما ألغيت فكرة الضواحى	تم تنفيذ عدة مشروعات عاجلة خاصة بالأنفاق والكبارى والطرق	بعض المشروعات الخاصة بالطرق والخدمات والمرافق والبنية الأساسية ، أما الباقى لم ينفذ
(%) من إجمالى المخطط	١٠٠	٨٠,٥	٤٥,٥	٣٨,٩	١٧,٧

المصدر : من عمل الطالبة إعتماداً على تقارير المخططات السابقة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على خريطة محافظة الإسكندرية مقايس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٥

شكل (٣٦) العمران القائم وإتجاهات النمو الحضرى فى محافظة الإسكندرية

ويتضح من **شكل (٣٦)** اتساع رقعة العمران العشوائى بالمحافظة حيث بلغت مساحة جملته ٦٠٦,٣ كم٢ أى حوالى ٢٥,٣% من مساحة المحافظة رغم دراسة المخططات السابقة لمثل هذا المناطق خاصة المخطط العام حتى ٢٠١٧ ، بينما يمثل العمران المخطط ١٠٩,٩ كم٢ أى حوالى ٤,٦% من جملة مساحة المحافظة ، وبالتالى يبلغ العمران العشوائى حوالى خمسة أمثال العمران المخطط . هذا بالإضافة إلى أنه يجب الاهتمام بالمناطق التى يجب تخطيطها قبل التوسع العمرانى عليها فى المخططات المقبلة حتى لا تندرج تحت العمران العشوائى أيضاً خاصة وأن مساحتها كبيرة فهى تبلغ ٧٠١,٧ كم٢ أى حوالى ٢٩,٣% .

خلاصة القول أن الإسكندرية وإن ظفرت عند تأسيسها بخطة هندسية كاملة جعلتها مضرب الأمثال بين المدن الكبيرة المخططة فى العالم ، إلا أنه قدر لها فى العصر الحديث أن تنمو نمواً عشوائياً لا يخضع للتخطيط ، وأن أول محاولة لدرء أخطار هذا النمو العشوائى لم تبدأ إلا فى العشرينات من القرن العشرين **(محمد صبحى عبد الحكيم : ١٩٥٨ : ٣٢٨)** . وبعدها توالت المحاولات لصد هذا النمو العشوائى إلا أن هذه المحاولات لم تؤتى ثمارها خاصة وأنها بعيدة تمام البعد عن ما تعانيه الإسكندرية من مشكلات ، ونتجت هذه المشكلات فى ظل ثقافات مختلفة قدر لها أن تندمج فى نسيج عمرانى واحد معقد لا يمكن أن ينطبق عليه نموذج عمرانى عام أو نظرية تخطيطية تصف شكلها العمرانى المعقد التكوين والمتعدد الأنماط ، فهى فى حاجة إلى من يدرس ماضيها ويحاول أن يجد لها الحلول لمعالجة مستقبلها .

ولهذا كان يجب تقييم هذه المخططات لنقف على الأسباب التى جعلتها تفشل فى حل هذه المشكلات ، ولنتخطى هذه المعوقات فى المخططات القادمة ، خاصة وإن هيئة التخطيط تعمل على المخطط الجديد لمحافظة الإسكندرية حتى عام ٢٠٣٢ لذلك يجب أن يكون فارقاً عن ذى قبل ، وهذا ما نتناوله فى الفصل الثالث .

خلاصة

تعد محافظة الإسكندرية من المحافظات التى شهدت تطوراً عمرانياً كبيراً وانعكس ذلك على طبيعة العمران بها ، لذلك ركزت الدراسة فى هذا الفصل على إبراز ذلك التطور وتوضيحه فى صورة تفيد صانع القرار للتعرف على ذلك التطور وما ترتب عليه من مشكلات أثرت فيه ومحاولات تخطيطه .

أنشئت الإسكندرية مخططة عام ٣٣١ ق.م وتميزت عن ما حولها من المدن بخطتها الشطرنجية التى جاءت ملائمة لظروف موقعها وموضعها والغرض من إنشائها والتى عرفت بمخطط النشأة ، الذى عمل بطبيعة الحال على تنظيم عمرانها وأثر فيه بشكل واضح حتى أن بقاياه متمثلة فى طريق الحرية (كانوب سابقاً) وشارع النبى دانيال (السوما سابقاً) وغيرها من المعالم شاهدة على ذلك .

ورغم ازدهار الإسكندرية منذ نشأتها إلا أنها مرت عليها فترة اضمحلال طويلة عانت فيها من الإهمال ، فبالنظر للتطور العمرانى للإسكندرية فى العصور الوسطى يتضح أنه لم يتم عمل أى مخطط عمرانى ينظم عمران المدينة فى تلك الفترة بل على العكس كان هذا العصر نهاية لمخطط نشأتها التى نمت على أساسه المدينة قرابة قرن من الزمان ، لتبدأ الإسكندرية بعد ذلك عصر جديد الذى كان نواة لظهور نمط العمران

العشوائى فى المدينة وأخذ هذا النمط يتسع مع توسع المدينة وامتداد عمرانها بمرور الوقت بعد أن ظلت الإسكندرية تعانى من اللاتخطيط حوالى ثلاثة وعشرين قرناً ، والدليل على ذلك ظهور مناطق عشوائية ومكتظة بالسكان تتخللها الأزقة الضيقة غير المرصوفة داخل المدينة بالإضافة إلى تقلص مساحة المدينة لتشمل الرقبة التى تكونت بين الميناء الشرقية والغربية .

ويعد عهد محمد على هو بداية التطور العمرانى الحديث للإسكندرية ، حيث أنه أدرك أهمية الإسكندرية فأولاها اهتمامه هو وخلفاؤه حتى صارت العاصمة الثانية للبلاد ، ويرجع الفضل فى نمو الإسكندرية فى هذه الفترة إلى حفر ترعة المحمودية عام ١٨٢٠ التى وفرت مياه الشرب للسكان فأخذت تحمل الحياة إلى المدينة ، يليها فى ذلك إنشاء الخط الحديدى الذى يربط الرمل بالإسكندرية عام ١٨٦٣ وساعد ذلك على نمو ضاحية الرمل حتى أنها التحمت مع عمران الإسكندرية لتتسع رقعة المدينة آنذالك ، ونتيجة لذلك النمو تكون مجلس بلدى للمدينة عام ١٨٩٠ ليناط به أمرها وتعد بذلك أول مدينة مصرية تظفر بهذه المؤسسة ، ثم بعد ذلك تم ربط الإسكندرية بشبكة من الطرق حيث تم ربطها بالقاهرة كذلك تم إنشاء طريق الكورنيش عام ١٩٣٤ ليربط بينها وبين ضواحيها مما ساهم فى الامتداد العمرانى للمدينة وخاصة ناحية الشرق ، وتبع ذلك التطور الغير منظم ظهور مناطق عشوائية سيئة داخل المدينة مما استلزم الأمر إلى إعداد مخطط لها عام ١٩٢١ عرف بمخطط ماكلين نسبة إلى واضعه .

أدت هذه المراحل التى مرت بها الإسكندرية إلى زيادة أعداد سكانها ومن ثم ازدادت حركة العمران بها ، وواكب ذلك تعديل حدود المحافظة ، بعد إقرارها كمحافظة ذات مدينة واحدة عام ١٩٦٠ ، وذلك بإضافة أجزاء جديدة إليها لتضم بذلك عدة أنماط عمرانية لكل منها طبيعته الخاصة مما أدى إلى تعقد عمرانها واستلزم ذلك إعداد مخطط لإعادة هيكلة عمرانها ، فتم إعداد مخطط ١٩٥٨ الذى جاء ليتلافى عيوب سابقه ويخطط ما طرأ على العمران السكندرى من تغيير ، وأخذ الامتداد العمرانى فى الاتساع وبدأت ملامح المحافظة فى التغير ولم يستوعب مخطط ١٩٥٨ بعناصره هذا التغير السريع مما استوجب إعداد مخطط أخر فكان مخطط ٢٠٠٥ واتسم بالشمولية ليدرس بذلك طبيعة الإسكندرية وما حولها داخل إقليمها الخاص ، ورغم ذلك إلا أن هذا المخطط أظهر بعض القصور كسابقيه فى دراسة المدينة وسبب ذلك أن العمران امتد أسرع مما كان يتوقعه صانع القرار فأصبح ما كان متماشياً مع عمران الماضى لا يمكن تنفيذه وتم إعداد المخطط العام حتى ٢٠١٧ ليرسم لعمران الإسكندرية سياسة جديدة يمشى عليها ورغم اقتراب العام ذاته إلا أن الإسكندرية ما زالت تعانى من العديد من المشكلات التى لم ينجح هذا المخطط فى حلها .

الفصل الثالث

الرؤية التقييمية للمخططات العمرانية بمحافظة الإسكندرية

أولاً : تقييم مخطط النشأة عام 331 ق.م

ثانياً : تقييم مخطط ماكلين عام 1921

ثالثاً : تقييم المخطط العام لمحافظة الإسكندرية عام 1958

رابعاً : تقييم المخطط الشامل لمحافظة الإسكندرية لعام 2005

خامساً : تقييم المخطط العام لمحافظة الإسكندرية لعام 2017

تمهيد

أية عمل لابد من أن يوضع له خطة , وإذا ما أردنا تحقيق أهداف هذه الخطة فإن علينا وضع الإطار اللازم لتقييمها للتأكد من أنها تسير وفق المتوقع لها .

ويشير مصطلح التقييم إلى إثبات قيمة شئ ما , ويمكن تعريف التقييم بأنه العملية التى يتم من خلالها استخدام المعلومات الناتجة عن دراسة أى خطة ومتابعة نتائجها وذلك لتحليل الخطة بأكملها وتحديد مدى كفاءتها وفاعلية وملائمة مقترحاتها ومشروعاتها المختلفة للهدف الذى وضعت من أجله **(حسين الحلوانى : 2010 : 3-1-3-3)** .

وتتم عملية التخطيط العمرانى , **شكل (37)** , فى محافظة الإسكندرية وفق أسس ومعايير تحدد المؤشرات الكمية والضوابط النوعية لمكونات المحافظة المختلفة من مناطق سكنية وخدمات عامة وشوارع ومناطق خضراء وغير ذلك , وتأتى المخططات العمرانية لتعبر بشكل واقعى عن هذه الأسس والمعايير , ولكن هذه الأسس لا تغطى كافة الجوانب الجغرافية والتفاصيل الهندسية والفنية لذلك يجب توضيحها لواضعى المخططات العمرانية ليتم تدارسها .

وفى هذا الفصل يتم تحليل وتقييم المخططات العمرانية لمحافظة الإسكندرية اعتماداً على بيان الايجابيات والسلبيات التى يتضمنها كل مخطط ومن ثم اتخاذ الإجراءات لتلافى حدوث أى من هذه السلبيات مستقبلاً , كذلك يتضمن التقييم مقترحات كل مخطط وطريقة تنفيذها من ناحية إذا كانت جيدة أم سيئة للوقوف على المشكلات والنواحى الإدارية التى تواجه كل مخطط لتوضيح ما ترتب عليه الآن .

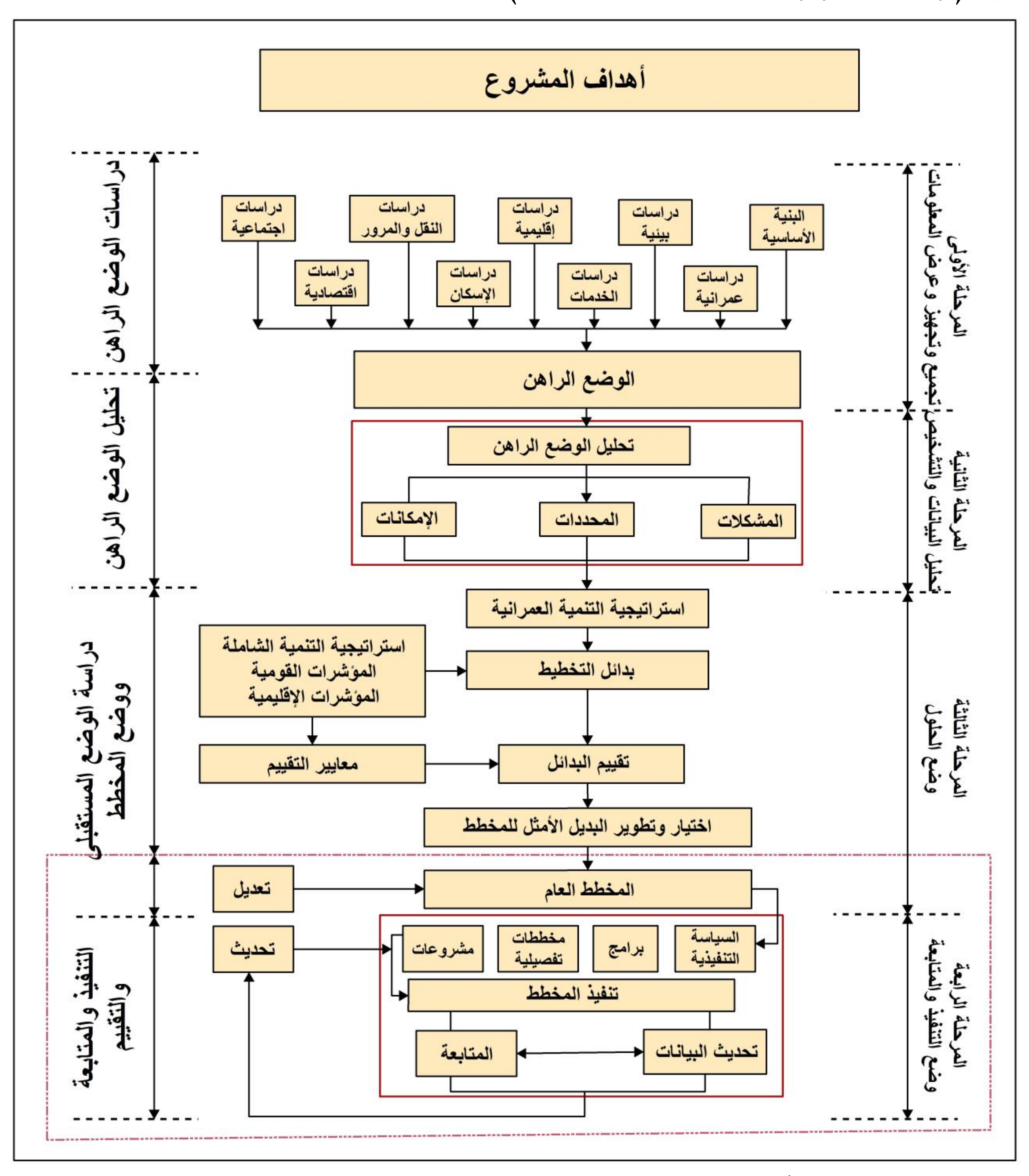
أولاً : تقييم مخطط النشأة عام 331 ق.م

اعتمد هذا المخطط على خطة الزوايا القائمة (رقعة الشطرنج) وجاءت هذه الخطة للتوافق مع خصائص الموضع المحلية لخدمة الأهداف المرجوة من العاصمة آنذاك وخاصة إمكانية التحكم فيها عسكرياً , واتسمت تلك الخطة بدرجة عالية من مراعاة قوانين التخطيط العمرانى , حيث ساعدت على توفير الاتجاهات الصحيحة للمنازل فيما يختص بتمكن أشعة الشمس المباشرة من النفاذ إلى المسكن , إضافة إلى زيادة سرعة الرياح لتلطيف درجة الحرارة داخل المدينة ساعد على ذلك الاتجاه الشمالى الجنوبى للشوارع **(محمد عبد القادر راشد : 2003 : 175)** فهى تستقبل نسيم البحر المنعش ولذلك كانت المدينة نظيفة خالية من الأمراض إلى حد ما .

كما اهتم المخطط بعلاقة المبانى العامة بالميادين والشوارع لربط عناصر التخطيط الكامل فى وحدة متجانسة تحيط بالميدان العام , إلى جانب تكوين طرق رئيسية متسعة لمرور السيارات وتوفير شوارع فرعية على اتصال بالميدان العام لمركز التجميع بحيث لا تتعارض طرق المواصلات مع اتجاهات المنازل .

كما راعى هذا المخطط – ونجح باقتدار آنذاك – الصورة المادية لما ستكون عليه الإسكندرية فى المستقبل , وكان لهذا المخطط ميزة لم تكن لغيره فى المخططات الأخرى , إذ استطاعت المدينة من خلاله

أن تصهر ما بها من خلافات , وتفصل بين ما بها من أجناس من خلال سهولة تقسيمها إلى أقسام إدارية أو أحياء **(محمد عبد القادر راشد : 2003 : 174-175)** .



المصدر : من إعداد الطالبة نقلاً عن حسين عبد الرحمن حسين الحلوانى (2010) : تطوير العمليات التخطيطية باستخدام أساليب الرصد والتقييم , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الهندسة , جامعة القاهرة , ص 2-5

شكل (37) منهجية التخطيط العمرانى

واستطاعت المدينة فى ظل هذا المخطط أن تستوعب حوالى نصف مليون نسمة (أكثر من 300 ألف مواطن من الأحرار من جنسيات شتى بالإضافة إلى 200 ألف من العبيد) وربما زادوا إلى مليون نسمة (إبراهيم نصحى : 2002 : 310) .

وكانت الإسكندرية مدينة حضرية متكاملة الخدمات حيث كانت وأهم مركز ثقافى وعلمى فى العالم فهى تضم جامعة الإسكندرية (دار الحكمة) ومكتبة الإسكندرية , كما تقدمت الإسكندرية على المستوى السياسى حيث كانت منطلق لفتوحات البطالمة فى حوض البحر المتوسط , والمستوى الاقتصادى حيث كانت أهم مركز للتجارة الخارجية والداخلية فكانت مركزاً تتجمع فيه منتجات مصر للتصدير وأهم سوق تجارى تلتقى فيه تجارة الشرق والغرب , كما كانت مركزاً للانتاج الصناعى وكان من أهم الصناعات صناعة بناء السفن والزجاج وأوراق البردى والمنسوجات وخاصة الكتان إلى جانب صناعات الحلى والعطور وأعمال العاج وغيره من الخامات المستوردة , والمستوى العمرانى حيث شهدت الإسكندرية لمحات متميزة فى النهضة العمرانية . حتى أن هذا العصر اشتهر تاريخياً باسم العصر السكندرى **(الهيئة العامة للإستعلامات : 1985 : 22-23)** .

كما أثر هذا المخطط فى تخطيط المدينة بعد ذلك فالنظر إلى تخطيط الشوارع يلاحظ أنها تتخذ الشكل الشطرنجى خاصة فى منطقة قلب المدينة , **شكل (38)** , بالإضافة إلى استمرار الميناء الشرقية والغربية التى حددها المخطط على الرغم من توقف العمل فى الميناء الشرقية إلا أن الميناء الغربية مازالت الميناء الرئيسية للمدينة , كما تم احياء مشروع مكتبة الإسكندرية القديمة التى كانت آنذاك وتم بناؤها فى موقعها القديم أمام جامعة الإسكندرية , أيضاً منطقة العمود (عمود السوارى) التى كانت معبد السرابيوم قديماً وهى تعد من أقدم المناطق الأثرية بالإسكندرية .

ويتضح تأثير ذلك بصورة واضحة فى أقسام باب شرقى والعطارين وكرموز , والجمرك والمنشية واللبان ومحرم بك , وهى الأقسام التى شملها المخطط آنذاك , فيلاحظ أن منطقة المنشية تمثل القلب التجارى للمدينة حالياً حيث تتركز بها المحلات التجارية والشركات والمكاتب وهو ما يقابل حى الميدان فى الإسكندرية البطلمية الذى كان يقوم بهذه الوظيفة وترتفع نسبة المبانى بها كما كانت قديماً أيضاً .

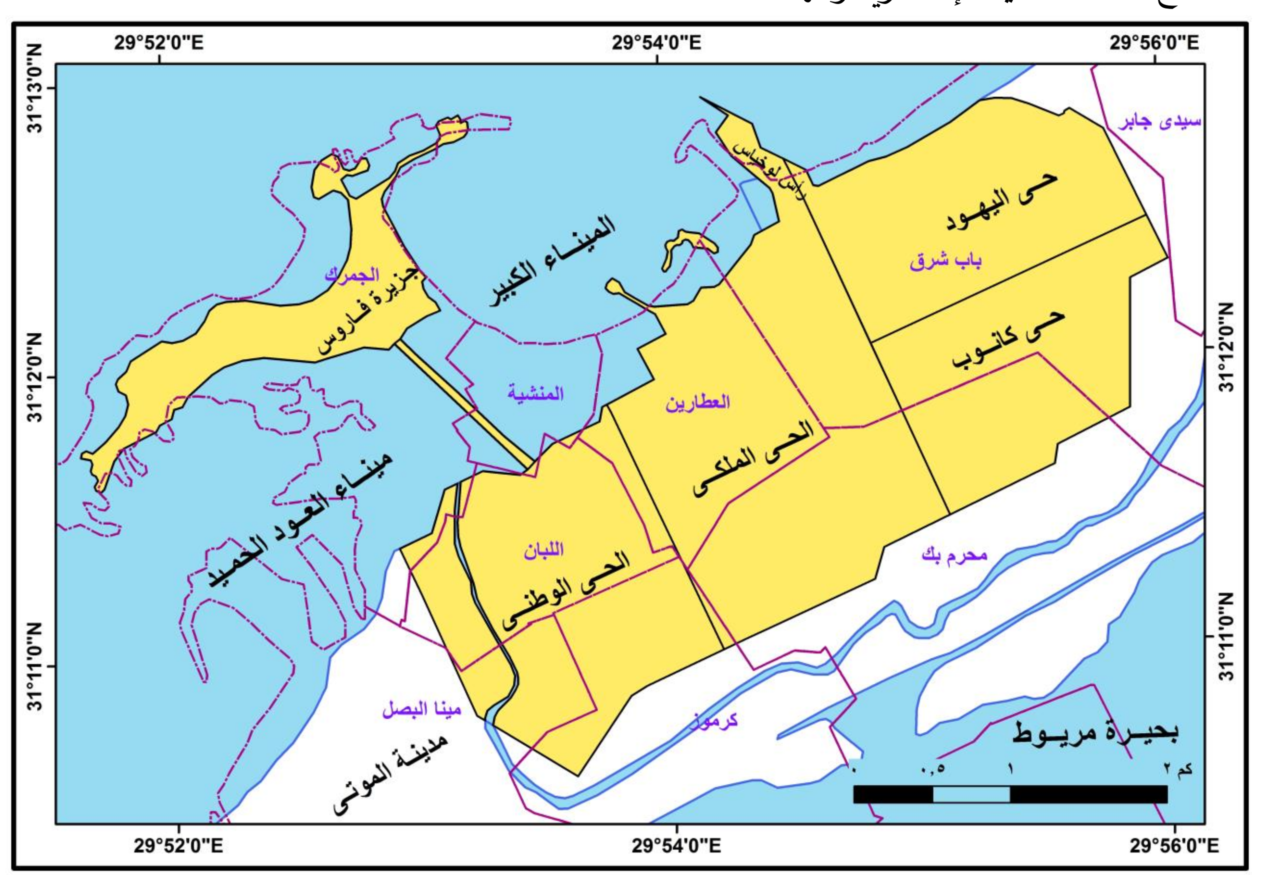
أما منطقة الجمرك فهى تمثل ظهير الميناء الغربية التى مازالت تعمل حتى الآن وتعد الميناء الرئيسية للمدينة وتتركز بها المخازن والورش الخاصة بالميناء وشحن وتفريغ السفن ويظهر ذلك أيضاً فى منطقة اللبان وهو ما كان عليه قديماً أيضاً .

وفى منطقة كرموز حيث حى راقودة أو الحى الوطنى قديماً والتى تعد من أكثف المناطق سكاناً حالياً حيث يتركز بها عمال الصناعة وهى تبعاً لذلك تمثل نفس المنطقة قديماً التى كانت مخصصة لسكنى العمال من المصريين **(محمد عبد القادر راشد : 2000 : 437)** , وبالتالى يتضح تأثرت صور استخدامات الأرض الحالية بصور استخدامات الأرض القديمة التى جاء بها المخطط .

وجاء مخطط النشأة أيضاً ليخطط مساحة تقدر بحوالى 11 كم2 بنسبة 0,46 % من إجمالى المساحة الحالية للمحافظة (التى تقدر بحوالى 2395,8 كم2) ولكنها تعد من أهم مناطق المحافظة فهى تمثل قلب مدينة الإسكندرية الحالى .

ومما سبق ذكره يتضح أن هذا المخطط تم الإجماع عليه بأنه أفضل خطة لإنشاء مدينة جديدة خاصة وإن كانت فى موضع يماثل موضع الإسكندرية وبطريقة جيدة وسريعة لتحقيق الهدف المرجو من إنشائها ,

ولكن لكل خطة مميزات وعيوب لذلك لابد من تقييمها بصورة أوضح لبيان مكامن القوة والضعف فيها لاستنتاج ما كانت عليه الإسكندرية وقتها .



المصدر : من عمل الطالبة اعتماداً على محمود باشا الفلكى (1872) : خريطة الإسكندرية القديمة وضواحيها مقياس 1 : 20000 **(بتصرف)** , الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : دليل الوحدات الإدارية لمحافظة الإسكندرية , نوفمبر 2012

شكل (38) المناطق التى تم تخطيطها فى مخطط النشأة عام 331 ق.م

ويمكن عرض الايجابيات والسلبيات لتقييم المخطط , وكذلك استنتاج المشكلات التى كان يتضمنها آنذاك من خلال الآتى :

1) الايجابيات :

أ. استقامة الشوارع وسهولة المواصلات .

ب. سهولة تحديد الملكيات .

ج. سهولة التقسيم إلى أقسام إدارية .

د. إمكانية تحديد وظائف الأحياء .

هـ. سهولة الربط بينها وبين المناطق المحيطة .

و. ضمان الدفاع عنها بكل سهولة ويسر .

2) السلبيات :

أ. الشمس تؤثر فى الشوارع المتوازية بشكل واحد .

ب. مجال الرؤية ضيق عند مفترق الطرق **(عبد الفتاح محمد وهيبه : 1980 : 140-142)** .

ج. تعدد تقاطعات الشوارع .

د. الوصول إلى أطراف المدينة لا يتم بصورة مباشرة وإنما على خطوات .

هـ. تعدد محاور نمو المدينة .

و. صعوبة تحديد الضواحى **(محمد الفتحى بكير : 2009 : 250)** .

ويتضح مما سبق ذكره أنه وبرغم من وجود مميزات كثيرة لهذا المخطط الإ أنه لا يخلو من السلبيات , ولكنها لا تؤثر على أهمية هذا المخطط فى تاريخ الإسكندرية فهو الخطة التى نشأت عليها الإسكندرية , كما أنه تم تنفيذه بالكامل وفى أحسن صورة لذلك لم يتم وضعه فى تقييم المقترح / التنفيذ , خاصة وأن أثاره ما زالت باقية حتى الآن وهذا أكبر دليل على نجاح هذا المخطط فى فهم موضع الإسكندرية وكيفية استغلاله الاستغلال الأنسب لتحقيق الأهداف التى وضعت آنذاك .

ثانياً : تقييم مخطط ماكلين عام 1921

كان هذا المخطط هو أول مخطط لمدينة الإسكندرية بعد مخطط نشأتها وبعد أن عانت الإسكندرية من اللاتخطيط فترة زمنية تقارب على الثلاثة وعشرين قرناً , وكان لهذا المخطط الفضل فى لفت الأنظار إلى ضرورة تحسين المدينة , وضرورة إخضاع العمران فى المستقبل لخطة واضحة المعالم حتى تنجو الأحياء الجديدة من اللاتخطيط **(محمد صبحى عبد الحكيم : 1958 : 227-228)** .

ويعد مخطط ماكلين أول مخطط مستقبلى لمدينة الإسكندرية فى العصر الحديث روعى فى تصميمه التوسع التدريجى للمدينة وامتدادها العمرانى بالإضافة إلى تحسين وتجميل المدينة .

وتناول المخطط موضوع الحفاظ على الآثار القائمة وإحاطتها بالحدائق كحرم لها , كما خصص مواقع للجبانات فى مناطق محدودة بعيدة عن العمران فى ذلك الوقت .

كما قدم حلولاً ممتازة لشبكة الطرق الطولية والعرضية أهمها إنشاء طريق الكورنيش , وإن كان لم ينفذ إلا بعد تقديم المشروع بأكثر من 10 سنوات , إلا أنه يمثل الواجهة البحرية لمدينة الإسكندرية كما ساعد هذا الطريق على امتداد العمران نحو الشرق بشكل كبير وبذلك احيا هذا الطريق المدينة .

ولكن يعاب على هذا المخطط أنه لم يتناول أى اقتراحات تتعلق بدراسة فرص التكامل الاقتصادى بين مدينة الإسكندرية والمدن المحيطة بها , كما لم يتطرق لإمتداد المدينة ناحية الجنوب والغرب .

ويتضح من دراسة المخطط أنه قام بإعادة تخطيط المناطق القديمة التى قام بتخطيطها مخطط النشأة آنذاك ثم انتابتها العشوائية فى فترة العصور الوسطى , **الشكل (39)** , ويظهر ذلك فى أقسام باب شرقى والعطارين والمنشية والجمرك واللبان وكرموز ومحرم بك حيث تم تخطيط بعض الشوارع الرئيسية بها للربط بينها وبين مناطق الامتداد العمرانى الجديدة ومنها طريق الكورنيش , وكذلك تخطيط بعض الميادين والحدائق والمنتزهات ومنها ميدان رأس التين وحدائق الشلالات , كذلك أضاف بعد التعديلات على الميناء الغربية لتطويرها وسهولة حركة التبادل التجارى بها .



المصدر : من عمل الطالبة اعتماداً على خرائط و.هـ.ماكلين : مشروع لإعداد وتحسين واتساع نطاق مدينة الإسكندرية , 1921 , الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : دليل الوحدات الإدارية لمحافظة الإسكندرية , نوفمبر 2012

شكل (39) المناطق التى تم تخطيطها فى مخطط ماكلين عام 1921

ثم بعد ذلك تطرق المخطط لدراسة الضواحى ومنها منطقة سيدى جابر والرمل والمنتزه وأبو قير فى الشرق ومنطقة مينا البصل والدخيلة فى الغرب , فبالنظر إلى منطقة سيدى جابر يلاحظ أن إنشاء حديقة الحيوان فى المكان الذى حدده ماكلين كما تم إنشاء ميدان الطيران أيضاً وإن كان تم إنشاؤه جنوب الموقع المحدد له وتم إنشاء نادى سموحة بدلاً منه , كما تم إنشاء طريق أبو قير وطريق الكورنيش ليربط بين المناطق العمرانية القديمة والحديثة فى الشرق مما ساعد على انتشار العمران فى هذه المناطق .

أما غرب المدينة ففى منطقة مينا البصل تم تخصيص أماكن للصناعات المرتبطة بالميناء بالإضافة إلى المناطق الصناعية فى منطقتى كرموز ومحرم بك بالإضافة لتخطيط تجمعات سكنية لسكنى العمال بها ويلاحظ وجود هذه المناطق حتى الآن خاصة فى منطقتى الورديان والقبارى المرتبطة بمخازن القطن , أما فى منطقة الدخيلة فقد تم تقسيم الأراضى تمهيداً لامتداد العمران إليها .

ويلاحظ فى مخطط ماكلين أيضاً أنه تم تخطيط مساحة 105 كم2 بنسبة 4,38 % من إجمالى المساحة الحالية للمحافظة , إلا أنه اهتم بتخطيط المنطقة الساحلية لمدينة الإسكندرية وربطها بداخل المدينة بصورة جيدة .

ومن دراسة المخطط اتضح أنه راعى توفير الجوانب الصحية والبيئية السليمة للمدينة وذلك بتوفير العديد من المساحات الخضراء , وكذلك توفير الطرق اللازمة لربط أجزاء المدينة ببعضها وخاصة مناطق الامتداد العمرانى المقترحة بقلب المدينة , كما تم النظر إلى ضرورة التخلص من المناطق العشوائية بها وإنشاء مناطق سكنية لخدمة الطبقات الفقيرة والعمال , كما أدرك المخطط أهمية الإسكندرية السياحية فاقترح الحفاظ على المناطق الأثرية وتوفير بيئة مناسبة لجعلها مزار جيد للعديد من السائحين , كما اقترح مناطق بعينها لزيادة الاكتشافات الأثرية الجديدة لتدعيم اقتصاد المدينة بزيادة المزارات السياحية بها .

ومما سبق ذكره يتضح أن مخطط ماكلين يعد البداية الحقيقية للتخطيط العمرانى بمحافظة الإسكندرية وإن كان يتضمن بعض السلبيات التى لم يتداركها هذا المخطط آنذاك لذلك وجه له بعض الإنتقادات , ولذلك سيتم تقييمه للوقوف على هذه السلبيات على النحو التالى :

1) الايجابيات :

أ. سهولة النقل داخل المدينة .

ب. توفير بيئة صحية عن طريق توفير المناطق الخضراء .

ج. الحفاظ على المناطق الأثرية .

د. إنشاء العديد من الميادين التى أسهمت فى تجميل المدينة وتنظيم المرور فيها .

هـ. سهولة الوصول إلى المدينة .

و. وضع تخطيط المدينة سيتم على أساسه تقسيم الأراضى والبناء فى المستقبل .

2) السلبيات :

أ. لم يشمل دراسات سكانية وإسكانية مستفيضة مما يساعد على ظهور العشوائيات .

ب. ولم يتم دراسة تطور المدينة فى المستقبل دراسة جيدة حتى أنه تم تحديد مواقع للجبانات أصبحت الآن داخل المناطق السكنية .

ج. لم يتم دراسة الأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية للمدينة مما أدى إلى نموها نمواً عشوائياً فى هذه الأجزاء .

د. لم يتم دراسة الظهير الزراعى للمدينة وبالتالى جاء التوسع فى الشرق والجنوب الشرقى على حساب الأراضى الزراعية .

ويلاحظ مما سبق ذكره وجود بعض السلبيات عند وضع مخطط ماكلين , وإن كانت المشكلة ليست فى وضعه أكثر منها فى مدى تنفيذه , فمن خلال دراسة الفصل الثانى تبين أن المخطط لم يتم تنفيذه

بالكامل لذلك كان من اللازم رؤية هذا المخطط من جهة التنفيذ[1] , سواء كان بالمستوى الجيد أم كان دون المستوى التخطيطى المطلوب , **شكل (40)** , للوقوف على أساس المشكلة الحقيقية على النحو التالى :

1) مقترحات جيدة :

أ. تم تنفيذها :

- إنشاء ميدان قصر رأس التين وميدان المساجد .
- إنشاء ميدان محطة مصر وميدان سعد زغلول .
- امتداد طريق الكورنيش حتى أبو قير وإن كان قد تم عام 1934 .
- تجفيف بحيرة الحضرة لإنشاء نادى وميدان للسباق ويحيط بهم متنزة .
- توسيع الطرق القائمة وشق الطرق الجديدة فى منطقة رأس التين والعطارين وخاصة المنشية .
- إنشاء تجمعات سكنية تعد للطبقات الفقيرة .

ب. لم يتم تنفيذها :

- التوسع جهة العجمى ويقام بها ميادين وبساتين وتتصل بالمدينة بطرق موازية لطريق المكس .
- إقامة المتنزهات والحدائق العامة فى الأراضى الواقعة بين الابراهيمية والشاطبى ومناطق رأس التين وكوم الناضورة ومستشفى الأميرى وعمود السوارى لتحسين التهوية فى المدينة .
- حدد منطقة مدينتى كانوب ومينوتيس القديمتين للأبحاث الأثرية وتخصيص الأراضى الواقعة فى طرف أبو قير للمتنزهات العامة .

2) مقترحات غير جيدة :

أ. تم تنفيذها :

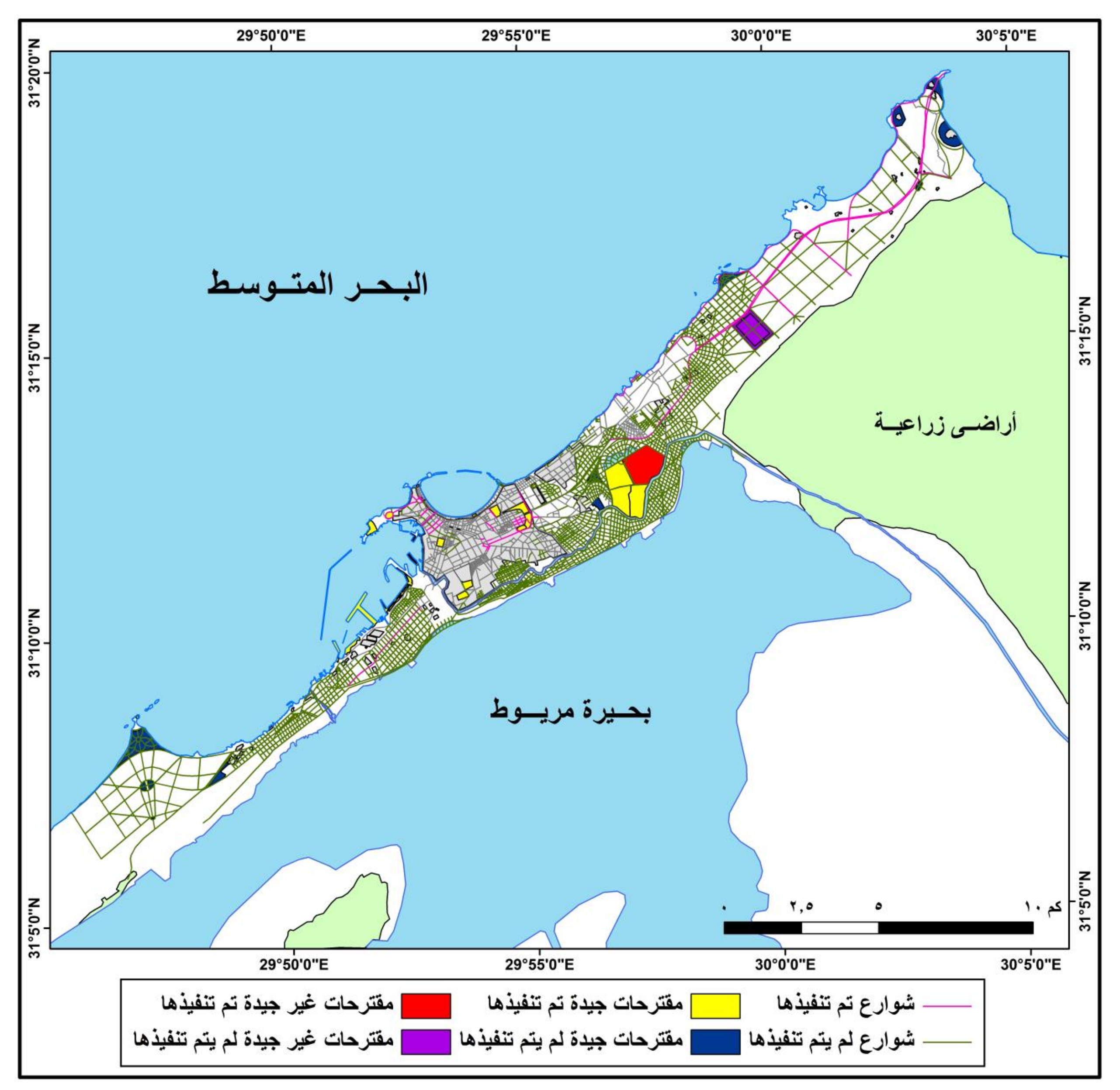
- أن تشغل المنشآت الصناعية والمناطق التجارية نطاقات محدودة تمتد على ضفتى ترعة المحمودية جنوب المدينة .
- أن تمتد المناطق الصناعية شمالاً وجنوباً حول الميناء الغربية .
- تجفيف بحيرة الحضرة لإنشاء محلة للطيران حيث تم عمل المطار (مطار النزهة البرى) جنوب خط السكة الحديد جنوب الموقع الذى حدده ماكلين عام 1942 .

ب. لم يتم تنفيذها :

- إنشاء ترعة تقطع برزخ رأس التين لتصل بين الميناءين الشرقى والغربى .
- بالنسبة لمواقع الجبانات الأخرى التى اقترحها ماكلين فقد أنشئ فى موضعها مناطق سكنية لمواجهة النمو السكانى .

---

[1] Pressman Jeffrey L. and Aaron, Wildavsky (1984): Implementation, University of California Press, England, P177.



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على خرائط و.هـ.ماكلين , مشروع لإعداد وتحسين واتساع نطاق مدينة الإسكندرية , 1921

شكل (40) مشروعات مخطط ماكلين عام 1921

ويلاحظ أن المشكلة التى كانت تواجه مخطط ماكلين هى آليات التنفيذ فعدم اعتماد الأموال التى يجب أن تخصص لتنفيذ المخطط والتأخير فى عمل بعض المقترحات أدى إلى ظهور المشكلات أثناء التنفيذ وحتى بعد ذلك بسبب أن الأحوال قد تغيرت , ولكن يلاحظ على الجانب الأخر تنفيذ بعض المقترحات وبصورة جيدة , فقد بلغت نسبة المشروعات التى تم تنفيذها 80,5% من إجمالى مشروعات المخطط , على الرغم من تأخر تنفيذها أيضاً – فعلى سبيل المثال– تم تنفيذ مد طريق الكورنيش بعد 13 عام من اعتماد المخطط وهذا فى حد ذاته مشكلة .

وتراوحت باقى المقترحات ما بين مقترحات غير جيدة ولكن جاء تنفيذها بصورة جيدة ولذلك واجه هذا التنفيذ العديد من الصعوبات بسبب سوء المقترحات , وبين مقترح سيئ ولم ينفذ وتم استبداله بمقترح أخر تناسب مع ما كانت الإسكندرية عليه وتحتاجه آنذاك .

وبمرور الوقت تغير الحال وكان من اللازم تغيير السياسة المتبعة فى التخطيط العمرانى وبالتالى المخطط فتم عمل مخطط 1958 .

ثالثاً : تقييم المخطط العام لمحافظة الإسكندرية عام 1958

جاء هذا المخطط بعد فشل مخطط ماكلين فى بعض النواحى الخاصة بمسايره النمو العمرانى السريع الذى شهدته الإسكندرية فى تلك الفترة حيث تناول جميع المساحات التى لم يتناولها مخطط ماكلين بالإضافة إلى اعتبار مناطق أبو قير والعجمى والعامرية وايكنج مريوط ضواحى للإسكندرية , كما تميز هذا المخطط فى تناول الدراسات السكانية المستقبلية , كذلك وضع الصناعة وحجم العمال , كما نادى بإعداد دراسة خاصة لقلب المدينة .

ويعاب على هذا المخطط عدم تناوله موضوع التكامل الإقليمى مع محافظات الجوار , والإقتراح السلبى بردم أجزاء من بحيرة مريوط للبناء عليها , وأيضاً لم يتناول بالدراسة موضوعات التلوث البيئى , كما نشطت فى تلك الفترة نمو الصناعات بشكل عام وذلك بإقامة مناطق صناعية حول بحيرة مريوط والمنطقة الحرة بالعامرية , ونقلت صناعات تكرير البترول إلى غرب المدينة فنشأت منصة شركة سوميد للبترول بمنطقة سيدى كرير , فتزايدت الهجرة من الريف إلى المدينة ونشأت العشوائيات فى الأجزاء الجنوبية للمدينة واستمرت التعديات على الأراضى الزراعية وبامتداد الترع والمصارف والممرات المائية .

ويتضح من دراسة هذا المخطط أنه قام بإعادة تخطيط المناطق التى كان مخطط ماكلين قد سبق تخطيطها وإن كانت أغلب مقترحاته لم تنفذ ونظراً للتغيرات التى طرأت على عمران الإسكندرية لذلك تم إعادة تخطيطها ثم تطرق المخطط بعد ذلك إلى الأقسام الجنوبية والشرقية والغربية للمحافظة فقد قام بتخطيط أقسام أول وثان الرمل وأول منتزة وجزء من ثان منتزة شرقاً , بالإضافة إلى قسم الدخيلة وأجزاء من قسم العامرية أول غرباً , **شكل (41)** .

فقد نجح فى توجيه النمو السكانى إلى المناطق العمرانية الجديدة فى أطراف المدينة الشرقية والغربية , وإن كان هذا النمو عشوائياً فى بعض المناطق , كما تم تحديد منطقة القلب التجارى للإسكندرية وظلت هذه المنطقة حتى الآن تمثل القلب التجارى للمدينة بنفس الحدود التى حددها المخطط , بالإضافة إلى وجود منشآت الصناعات الكبرى والثقيلة فى المنطقة الشرقية جنوب أبو قير كما تم تخطيطها ومن أمثلة هذه المنشآت مصنع أبو قير للأسمدة وشركة راكتا للورق .

كما قام هذا المخطط بتجميع مستودعات البترول فى منطقة الورديان غرب طابية اليسرى وتوجد هذه المجمعات فى المنطقة حتى الآن , كذلك حصر مناطق التعدين فى ملاحة مريوط وهو ما تقوم به شركة استخراج الملح من الملاحة حتى يومنا هذا , كما تم استصلاح المساحات المجففة من بحيرة مريوط وقامت بدلاً منها قرى وصناعات زراعية , بالإضافة إلى أنه تم ردم أجزاء منها وتخصيصها كمناطق سكنية وهى منطقة الحديقة الدولية , أما المشروعات المقترحة لتطوير مياه الشرب فقد تمت وشق ترعة النوبارية خير دليل على ذلك .



المصدر: من عمل الطالبة اعتماداً على خريطة بلدية الإسكندرية : مشروع التخطيط العام لمدينة الإسكندرية , 1956 , الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : دليل الوحدات الإدارية لمحافظة الإسكندرية , نوفمبر 2012

شكل (41) المناطق التى تم تخطيطها فى مخطط عام 1958

كما اقترح المخطط ردم ترعة الفرخة وهو ما تم عمله وإنشاء طريق قناة السويس بدلاً منها , كما تم إنشاء الطريق الذى يحد ميناء الإسكندرية وظل الميناء فى المساحة المحصورة بين هذا الطريق والبحر , كما تم الاحتفاظ بالطبيعة الخلوية فى منطقة المعمورة وأبو قير كمنطقة سياحية إلا أنه لم يتم تنفيذ إلا منطقة المعمورة فقط وتظل هذه المنطقة حتى الآن تشهد باهتمام هذا المخطط بالمناطق السياحية , بالإضافة إلى ذلك كان لهذا المخطط أكبر الأثر فى توسع المنشآت الصناعية حول ترعة المحمودية مما سمح بنمو التجمعات السكنية العشوائية حولها دون رقابة .

ويلاحظ أيضاً أنه تم تخطيط مساحة 330 كم2 بنسبة 13,8 % من إجمالى المساحة الحالية للمحافظة , حيث أنه اهتم بتخطيط المناطق العمرانية الجديدة فى شرق وغرب المدينة وربطها بالداخل للتوسع العمرانى وإعادة خلخلة السكان على الرقعة المبنية .

ويتضح مما سبق ذكره مدى تأثير هذا المخطط فى عمران الإسكندرية وتوجيه امتداداته وتوفير الخدمات اللازمة له وسبل الراحلة المختلفة إلا أن بعض المقترحات التى تم وضعها لم يتم تنفيذها خاصة المتعلقة بالمساحات الخضراء التى تعمل كمتنفس للمدينة ممدى أثر فى تحول العديد من المناطق فى المحافظة إلى مناطق سكنية أو صناعية بحتة تفتقر إلى المساحات المفتوحة والخضراء كمتنفس لسكانها مما أثر على النظام البيئى لهذه المناطق وإتجاهات التخطيط بها .

وفيما يلى عرض لتقييم المخطط وإظهار الايجابيات والسلبيات به , وكذلك استنتاج المشكلات والمخاطر التى كانت تعانى منها الإسكندرية – آنذاك , كالتالى :

1) الايجابيات :

أ. تعديل شبكة الطرق وخطوط السكة الحديد بحيث تحل مشكلات المرور.

ب. إعادة توزيع السكان على المدينة بحيث يتم خلخلة المناطق المكتظة بالسكان .

ج. تحويل بعض الجبانات والمعسكرات التى داخل المناطق السكنية إلى حدائق عامة مع توسيع الحدائق القائمة وبالتالى توفير بيئة صحية .

د. تخصيص منطقة غرب المكس للصناعات الخفيفة وشرق أبو قير للصناعات الثقيلة , ومنه سيتم تقييد الصناعات داخل المدينة .

هـ. توفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية اللازمة لسد العجز منها .

و. توجيه النمو السكانى إلى مناطق الامتداد العمرانى الجديدة فى شرق وغرب وجنوب الإسكندرية .

ز. لا تمتد رقعة المدينة عما هو محدد بل تنشأ ضواحى مستقلة بذاتها ومرتبطة بالمدينة عن طريق شبكة الطرق الكبرى , حتى لا تمتد المدينة بصورة عشوائية على الأراضى الزراعية .

ح. تحويل منطقة العجمى إلى مصيف عالمى , لتنشيط السياحة الخارجية .

ط. الاهتمام بزيادة الظهير الزراعى للمدينة وذلك باستصلاح أكبر جزء ممكن من المساحات المجففة من بحيرة مريوط .

2) السلبيات :

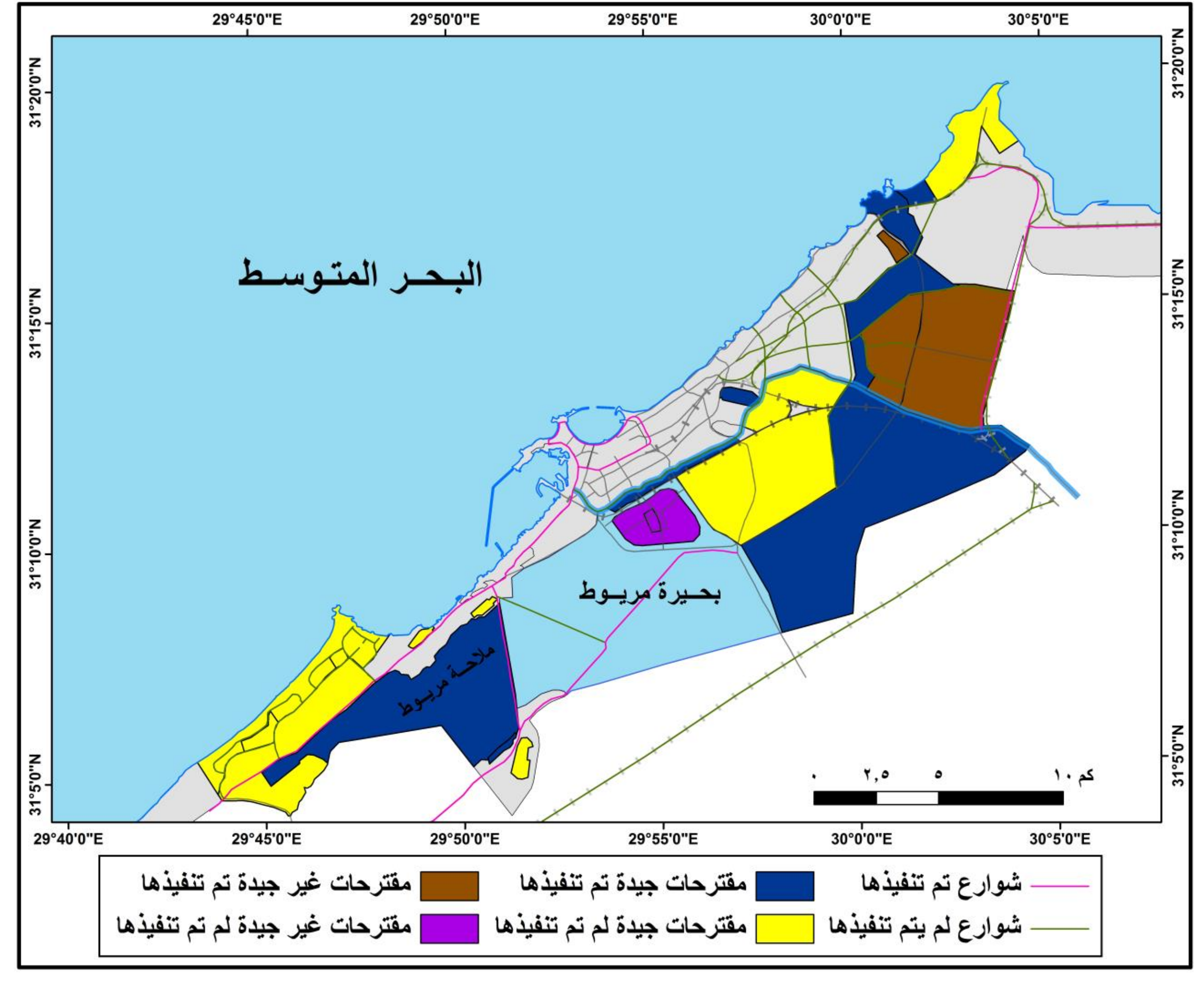
أ. ردم مساحات من بحيرة مريوط وتخصيصها كمناطق سكنية مما سيقلل مساحة البحيرة وهى المتنفس الجنوبى لمدينة الإسكندرية , بالإضافة إلى زيادة الضغوط على قلب المدينة وزيادة العشوائيات به .

ب. لم يتناول بالدراسة موضوعات التلوث البيئى .

ج. لم يتم دراسة الحفاظ على التراث الحضارى للإسكندرية .

د. لم يتناول بالدراسة موضوعات التكامل الإقليمى , وبذلك لم يكن هناك توافق بين المخططات المعدة للمحافظات المحيطة .

من التحليل السابق ذكره يتضح أن هذا المخطط تميز بدراسته العميقة لما كانت عليه الإسكندرية آنذاك – وذلك أفضل مما كان عليه مخطط ماكلين – لذلك تميز بكثرة مميزاته , وإن كان يتخللها بعض السلبيات التى أدت بالطبع لوجود بعض المشكلات , ولكن يبقى للجهات التنفيذية والسياسات الموجودة أثر كبير فى نجاح المخطط فلا ينجح مخطط بمقترح جيد بمفرده لذلك ستناوله أيضاً بالتحليل العلاقة بين المقترح / التنفيذ فى مخطط 1958م , **شكل (42)** , كالآتى :



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على خريطة بلدية الإسكندرية , مشروع التخطيط العام لمدينة الإسكندرية , 1956

شكل (42) مشروعات المخطط العام عام 1958

1) مقترحات جيدة :

أ. تم تنفيذها :

- توجيه النمو السكانى إلى مناطق الامتداد العمرانى الجديدة فى شرق وغرب وجنوب الإسكندرية , وإن كان فى بعض المناطق كان نمواً عشوائياً .
- إنشاء 5 آلاف وحدة سكنية سنوياً لتوفير مسكن ملائم للطبقات العاملة ومحدودى الدخل .
- ضرورة الاحتفاظ بطابع المنطقة التجارية بوسط المدينة , مع وضع أسس تحدد توزيع المراكز التجارية على الخلايا السكانية لخدمتها من النواحى التجارية وبالتالى عدم تركز المناطق التجارية بوسط المدينة فقط .
- تجميع مستودعات البترول ومخازنه فى منطقة قرب المكس جنوب بحيرة مريوط .
- تحديد المناطق التى تستثمر فى الصناعات الأولية (المناجم والمحاجر) وهى : منطقة المحاجر بالمكس , منطقة ملاحات ببحيرة مريوط جنوب المكس , وتقييد استخراج الرمال بمنطقة سيدى بشر وقصرها على مناطق الكثبان الرملية التى يرتفع مستواها عن مستوى الطرق المحلية القائمة .

- استصلاح أكبر جزء ممكن من المساحات المجففة من بحيرة مريوط لتقوم قرى وصناعات زراعية فى نطاق حدود المدينة المقترحة .
- تعديل منحنيات طريق الكورنيش وسن القوانين للتحديد ارتفاعات المبانى المطلة عليه وتزويد الشواطئ الرملية وتحديد أماكن لإنتظار السيارات وإزالة الأكشاك التى أعلى من طريق الكورنيش .
- اقترح أن يكون مأخذ مياه الشرب خارج المدينة على مجرى ترعة المحمودية وشمال مبدأ الترعة المقترحة (ترعة النوبارية) مباشرة هذا من جهة الشرق , أما من جهة الغرب فيتم عمل مأخذ أخر بعد مد ترعة النوبارية .
- ردم ترعة الفرخة وجعل عرضها امتداد طريق محرم بك الحالى , وشق ترعة ملاحية جديدة (ترعة النوبارية) لتقوم بتسهيل الملاحة النيلية إلى الإسكندرية .
- إنشاء شبكة طرق تربط أجزاء المدينة بعضها ببعض مع ارتباط هذه الأجزاء جميعها بمنطقة وسط المدينة , والعمل على انفصال سير وسائل النقل القادمة من خارج المدينة عن المرور المحلى .
- وتحديد منطقة الميناء بطريق دائرى لا يقل عرضه عن 40 م ويبدأ من رأس التين ثم يسير فى اتجاه حول الميناء حتى يعبر كوبرى التاريخ ويتمد حتى كوبرى العرب ويكون الميناء بجميع ملحقاته فى المساحة المحصورة بين هذا الطريق .
- إنشاء منطقة سكنية بالقرب من الترعة الملاحية المقترحة (ترعة النوبارية) والميناء الجديد والمنطقة الصناعية المقترحة .

ب. لم يتم تنفيذها :

- تحويل لسان السلسلة بعد توسعته إلى حديقة عامة , وتحويل الجزء الأوسط من نادى سبورتنج الرياضى إلى حديقة عامة على أن تكتنفه من الجهتين الشرقية والغربية مشاريع للإسكان .
- تحويل المناطق الأثرية بباب سدرة إلى حديقة عامة بعد نقل الجبانات منها وكشف الآثار بها .
- تحويل الجزء الأوسط من معسكرات مصطفى باشا إلى حديقة عامة مع تخصيص الجزئين الشرقى والغربى منها لمشاريع الإسكان وذلك بعد إمكان نقل المعسكرات إلى الأماكن الفسيحة المقترحة على الشبكة الكبرى للمواصلات .
- تحويل جبانة الظاهرية بعد نقلها إلى حديقة عامة .
- تحويل الأراضى الفضاء المحيطة بالمطار المائى إلى منطقة غابات ومركز رياضى أوليمبى وكذلك يمكن توسيع نادى الصيد ومدرسة الرماية الموجودة فى المنطقة .
- تخصص منطقة للصناعات الخفيفة فى غربى المكس .
- تحول منطقة العجمى إلى مصيف عالمى .
- يتم الاحتفاظ بالطبيعة الخلوية فى منطقة المعمورة وأبو قير .

- نقل الجبانات لموقعين الأول : فى الحد الشرقى جنوبى المندرة قبلى وهو امتداد الجبانة الحالية جنوب المندرة , والثانى : فى الحد الغربى بالقرب من تل عيسى بين الطريق الحربى وسكة حديد مريوط فى جنوب المدينة .
- تجديد ترام المدينة وتوحيد نوع مركباته وتعديل مسار بعض خطوطه التى تدخل وسط المدينة واستبدالها بسيارات أتوبيس لسهولة الحركة .
- يستعمل المطار الحالى كمدرسة ونادى للطيران , أما المطار المائى فقد توقف استعماله ويقترح ضمه إلى منطقة الترفيه الرياضى .
- عمل مطار دولى خارج حدود المدينة على أرض صلبة جنوب بحيرة مريوط .

2) مقترحات غير جيدة :

أ. تم تنفيذها :

- تخصيص المنطقة الشرقية فى جنوبى أبو قير للصناعات الكبرى والثقيلة .
- ردم مساحات من بحيرة مريوط وتخصيصها كمناطق سكنية .

ب. لم يتم تنفيذها :

- امتداد حديقة الحيوان جنوب الطريق المقترح بدلاً من ترعة المحمودية .
- ردم ترعة المحمودية من نقطة شمال مخرج الترعة الجديدة (ترعة النوبارية) ثم تحويلها إلى طريق دائرى هام .
- تخصص أماكن الجبانات المقترح نقلها خارج المدينة لكليات الجامعة المختلفة ومرافقها , أما عن أراضى السلسلة المخصصة حالياً للجامعة فيقترح أن تستعمل لأغراض أخرى غير جامعية .
- إلغاء جميع خطوط السكة الحديد التى تدخل المدينة والاستعاضة عنها بطريق مكهرب أو طرق مرصوفة .

ويتضح مما سبق ذكره وجود مشكلة فى السياسات أيضاً , وأنه على الرغم من تنفيذ عدد لا بأس به من مقترحات المخطط إلا أن الجزء الأكبر منها لم ينفذ رغم وجود نسبة ضئيلة جداً من المقترحات السيئة , فقد بلغت نسبة المشروعات التى تم تنفيذها 45,5% من إجمالى مشروعات المخطط , وكعادة أى مدينة نمت الإسكندرية وزاد عدد سكانها وزادت معهم إحتياجاتهم ومشكلاتهم وأدت الظروف وقتها إلى الحاجة إلى مخطط ضرورى وشامل و وبذلك نجد أن مخطط 1958م استمر لمدة 26 عاماً برغم من أنه كان مقدر له أن يستمر 50 عاماً وتم إعداد المخطط الشامل حتى عام 2005 .

رابعاً : تقييم المخطط الشامل لمحافظة الإسكندرية لعام 2005

كانت فترة هذا المخطط 20 عاماً تم تنفيذ 10 مشروعات عاجلة جميعها خاصة بالطرق والكبارى والانفاق , ويعد هذا المخطط أول مخطط شامل لمدينة الإسكندرية حيث تناول الأقاليم المجاورة .

ولكن يؤخذ على هذا المخطط الاقتراح السلبى بالسماح بالاستخدامات السكنية فوق الأراضى الزراعية , وسلبية تحديد الحيز العمرانى والزمام الزراعى مما يساعد على نشأة العشوائيات , ولم يقدم دراسات عن الثروة السمكية وأسباب تطورها وسبل نموها وعدم تقديم دراسة عن قلب المدينة ومركزها الرئيسى . **(محمد عبد الفتاح عزب : 1998 : 179-180)** .

وقد قام المخطط بإعادة تخطيط الأجزاء التى مرت عليها المخططات السابقة أيضاً , وإن اختلف عن سابقيه فى تغطيه مدينة الإسكندرية بأكملها فقد امتد إلى جنوب المدينة ليشمل قسم العامرية أول بأكمله وأجزاء من العامرية ثان وكذلك اتجه غرباً حتى أنه وصل إلى حدود قسم برج العرب وتم تخطيط جزء منه , **شكل (43)** .

فقد اقترح المخطط توجيه العمران ناحية أطراف المدينة خاصة ناحية الغرب بمختلف الطرق ونجح فى تحقيق ذلك فانتشرت المناطق العمرانية غرباً كالعامرية وايكنج مريوط ومرغم والمستعمرة وعبد القادر وغيرها من المناطق وإن تحقق بصورة عشوائية لم يسبقها أى تخطيط ما عدا مدينة برج العرب الجديدة , ولتحقيق ذلك أيضاً تم تنفيذ الخط الحديدى المقترح فى أبريل عام 2011 حيث تم ربط مدينة الإسكندرية بمدينة العامرية الجديدة (برج العرب الجديدة) وإن كان تم إيقافه لعدم وجود جدوى اقتصادية منه , كما تم إنشاء الصناعات الجديدة فى مدينة برج العرب الجديدة ونقل معظم الصناعات من مدينة الإسكندرية إليها , كما تم انتشار العمران شرقاً فى منطقة أبو قير والمندرة وإن كان هو الأخر بشكل عشوائى وليس بالطريقة المقترحة فى المخطط حيث امتد العمران دون رقابة كما انتشرت المبانى فى هذه المناطق دون ترخيص .

وفى مجال النقل والمواصلات قد تم توسيع طريق الكورنيش وإنشاء جراجات متعددة الأدوار أسفل حديقة الخالدين ولكن لم يتم إنشاء جراج أسفل ميدان سعد زغلول , كذلك تم تطوير ميناء الإسكندرية وزيادة عدد أرصفته وتم أيضاً إنشاء مطار دولى لإستقبال الطائرات الحديثة وهو مطار برج العرب وإن كان لم يزود حتى الآن بالخدمات التى تؤهله ليصبح مطار دولى متكامل , وتم إنشاء العديد من القرى السياحية على الساحل الشمالى شمال طريق إسكندرية / مطروح الساحلى .

و قد تم تخطيط مساحة 900 كم2 بنسبة 37,6 % من إجمالى المساحة الحالية للمحافظة , واهتم هذا المخطط بامتداد العمران ناحية غرب المدينة وتطوير شبكة النقل الداخلية لربط المناطق الجديدة بالإسكندرية .

ويتضح مما سبق ذكره تأثير المخطط على انتشار العمران فى غرب الإسكندرية وتطوير وسائل النقل والطرق الداخلية خاصة طريق الكورنيش إلا أن بعض المقترحات التى تم وضعها لم يتم تنفيذها خاصة المتعلقة بالخدمات المختلفة والطرق خاصة الطرق الإقليمية التى تعمل على ربط المدينة بأنحاء الجمهورية بالإضافة إلى عدم وضع قوانين خاصة بالامتداد العمرانى واشتراطات معينة لإنشاء المناطق الصناعية فى غرب المدينة مما كان له أكبر الأثر على النواحى الاقتصادية داخل المدينة وتدهور الكتلة العمرانية للمدينة وانتشار العشوائيات على أطرافها وخاصة ناحية الغرب .



المصدر: من عمل الطالبة اعتماداً على خريطة محافظة الإسكندرية – جامعة الإسكندرية : التقرير العام التخطيط الشامل لمحافظة الإسكندرية حتى عام 2005 , 1984 , الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : دليل الوحدات الإدارية لمحافظة الإسكندرية , نوفمبر 2012

شكل (43) المناطق التى تم تخطيطها فى المخطط الشامل حتى عام 2005

وفيما يلى عرض لتقييم المخطط الشامل من خلال توضيح الايجابيات والسلبيات به , وكذلك استنتاج المشكلات التى كانت ستواجه الإسكندرية آنذاك إذا تم تنفيذه بالكامل , كالآتى :

1) الايجابيات :

أ. تحسين وسائل النقل داخل المدينة وضمان سهولة المرور .

ب. توفير المناطق السكنية لسد العجز ولمواجهة الزيادة المستقبلية .

ج. تحسين الخدمات الموجودة وتوفير خدمات جيدة للزيادة المستقبلية .

د. نقل الصناعات خارج مدينة الإسكندرية إلى مدينة العامرية الجديدة , .

هـ. رفع مستوى السياحة فى الإسكندرية وتوفير الخدمات السياحية بها .

و. توفير المناطق الخضراء والترفيهية لتهوية المدينة .

ز. اهتم بموضوع التلوث البيئى وخاصة التلوث الصناعى .

ح. الحفاظ على التراث الحضارى للإسكندرية .

ط. سهولة الوصول إلى المدينة براً وبحراً وجواً .

ي. زيادة مساحة الأراضى الزراعية وزيادة إنتاجية الفدان مما يساعد على سد احتياجات المدينة وزيادة فرص العمل .

ك. التكامل مع محافظتى البحيرة ومطروح لسد احتياجات سكان محافظة الإسكندرية .

2) السلبيات :

أ. لم يتم تناول المناطق العشوائية .

ب. لم يتم وضع اقتراح للقلب التجارى , ولا وضع اقتراح لعمل مناطق تركز تجارى تكون نوايا لعمل قلب تجارى أخر فى الإسكندرية يتناسب مع الامتداد الشريطى .

ج. لم يتم دراسة الثروة السمكية وكيفية نموها لسد احتياجات الإسكندرية منها .

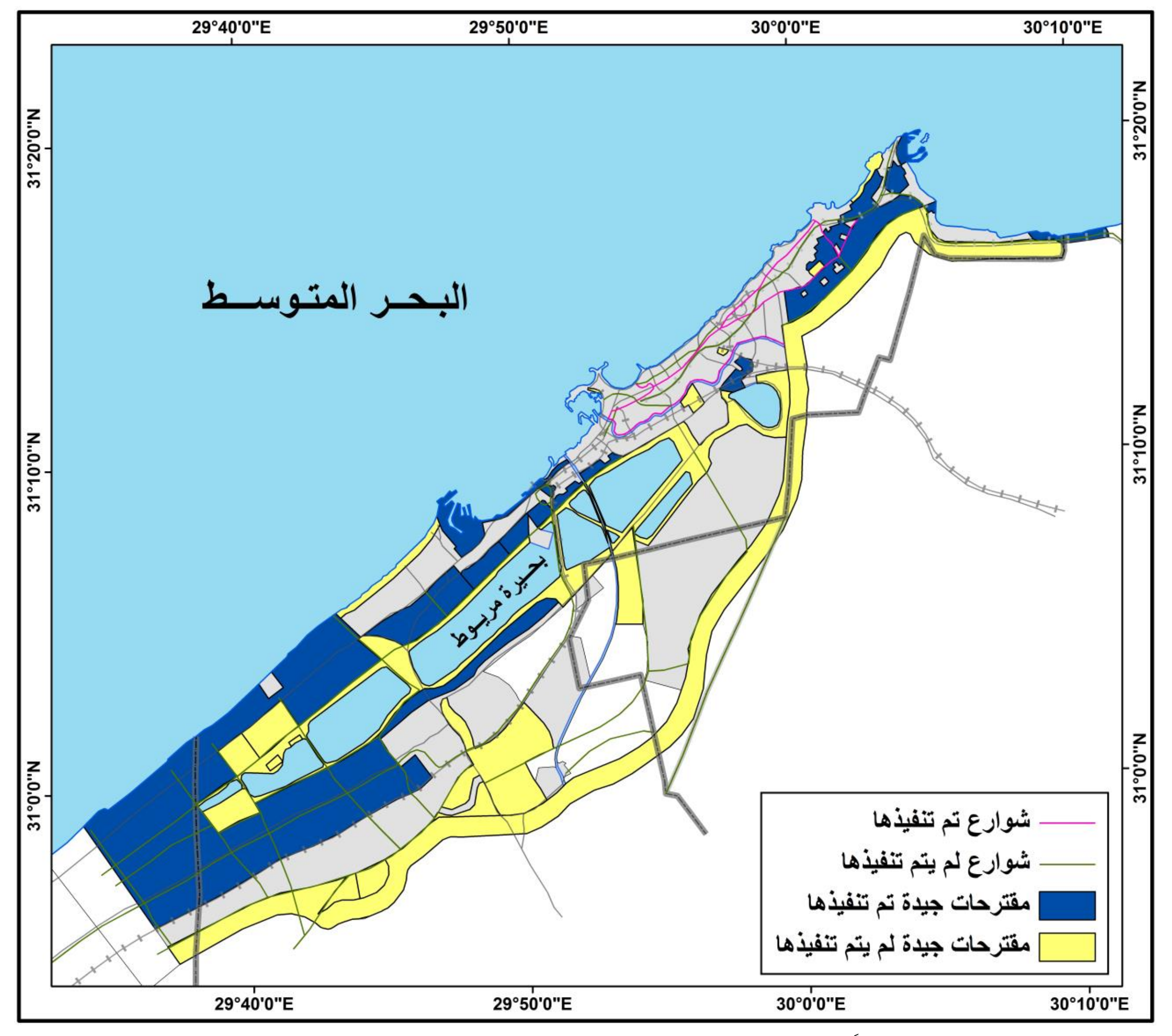
د. عدم تحديد الحيز العمرانى والزمام الزراعى مما يساعد على قيام العشوائيات .

وبالنظر لما سبق ذكره نجد أن الايجابيات المتاحة به كبيرة وأن تنفيذه سيؤثر على الإسكندرية بصورة جيدة ويظهر ذلك بشكل واضح , ولكن يظهر عدد من السلبيات التى ستؤثر بشكل كبير على مجتمع الإسكندرية , ولكن لكى نحكم بشكل صادق وبصورة أكثر عمقاً عليه يجب النظر إلى هذا المخطط من خلال مدى تنفيذه وجودة اقتراحاته , **شكل (44)** , مما يلى :

1) مقترحات جيدة :

أ. تم تنفيذها :

- توجيه العمران غرباً بمختلف طرق التشجيع وما يتصل بها من مرافق واحتياجات تعليمية وصحية وغيرها , وتم تنفيذه وإن كان بصورة عشوائية لم يسبقها تخطيط .
- تطوير خط أبو قير الحديدى حتى مدينة العامرية الجديدة ناحية الغرب , وإنشاء خط اقليمى يصل شركات المكس بمدينة العامرية الجديدة من جهة الشمال .
- توسيع طريق الكورنيش من جهة البحر لزيادة كفاءته , وإنشاء جراجات متعددة الأدوار خاصة عند ميدان سعد زغلول وأسفل حديقة الخالدين .
- تطوير ميناء الإسكندرية وزيادة عدد أرصفته , وإنشاء مطار دولى كبير يسمح باستقبال الطائرات الحديثة , وتم ذلك بإنشاء مطار برج العرب .
- إلغاء عملية التخلص من مخلفات الصرف فى البحر أو فى الصحراء واستخدامها فى استصلاح واستزارع أراضٍ جديدة , وقد تم ذلك وإن كان بشكل جزئى فى بعض المناطق ولم يعمم .
- تقييد الصناعة فى مدينة الإسكندرية , وتكون الصناعات الجديدة فى منطقة غرب المدينة وخاصة فى منطقة العامرية الجديدة .



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على خريطة محافظة الإسكندرية– جامعة الإسكندرية : التقرير العام التخطيط الشامل لمحافظة الإسكندرية حتى عام 2005 , 1984

شكل (44) مشروعات المخطط الشامل حتى عام 2005

- إعادة تصنيف شبكة الطرق داخل المدينة .
- توفير الاعتمادات المالية والقروض لتوجيه الامتداد العمرانى تجاه الغرب لإنشاء ضاحية سكنية فى منطقة ايكنج مريوط , والاتجاه ناحية الجنوب بإعادة تخطيط مدينة العامرية , وفى اتجاه الشرق فى المنطقة بين أبو قير والمندرة , أن يكون نظام الإسكان الغالب هو الإسكان التعاونى , وتم ذلك ولكن بطريقة عشوائية وليست بالطريقة المقترحة فى المخطط .
- إحلال السنترالات التى انتهى عمرها الافتراضى واستكمال بعض السنترالات وإنشاء سنترالات جديدة , ورفع كفاءة شبكة التلكس وزيادة دوائر الاتصالات الدولية والمحلية وتحسين خدمة الترنك والدليل , وتم التنفيذ وإن كان لم يكتمل فى جميع المناطق .
- تم الاستفادة من التكامل الاقتصادى الاقليمى بين محافظات الإسكندرية والبحيرة ومطروح لتغطية احتياجات سكان الإسكندرية من المحاصيل التى يستمر فيها العجز أو التى لا تنتج فى المحافظة .

- إنشاء مجموعة من القرى السياحية على الساحل الشمالى .
- وضـع التشريعات المانعـة للبنـاء علـى الأراضـى الزراعيـة , وتـم وضـعها ولكن لا توجد إدارة صـارمة لتنفيذ هذه القوانين ومعاقبة المخالفين .

ب. لم يتم تنفيذها :

- تعميم المرور الأوتوماتيكى .
- إنشاء طريق إقليمى سريع كامتداد للطريق الزراعى حتى يلتقى بالطريق الصحراوى .
- إنشـاء طـرق سـريعة لخدمـة المينـاء بالقبـارى , وفـوق خـط سكة حديـد أبـو قيـر لخدمـة حركـة النقل والمرور طولياً بالمدينة .
- تقسـيم عـدد الوحـدات المطلـوب إنشـاؤها سـنوياً إلـى 50% وحـدات إسـكاناً اقتصـادياً و 40% إسـكاناً متوسطاً و10% إسكاناً فاخراً .
- تقسـيم وبيـع الأراضـى ملكيـة الدولـة للهيئـات والجمعيـات التعاونيـة والأفـراد بأسـعار ومسـاحات تناسـب أصـحاب الـدخول المختلفـة , وتيسـير إجـراءات اسـتخراج تـراخيص البنـاء , وتكـوين هيئـة بكـل حـى لتنسيق إمداد المرافق , كما يتم تأسيس هيئة مستقلة لصيانة المبانى وتوفير الاعتمادات المالية لها .
- زيادة عدد الفصول والمدرسين , وزيادة عدد المدرجات وقاعات البحث فى جامعة الإسكندرية , كما يقترح إنشاء جامعة فى مدينة العامرية الجديدة وأخرى فى محافظة البحيرة .
- زيادة عدد قصور الثقافة والمكتبات والمسارح والسينمات .
- زيـادة عـدد الأسـرة فـى المستشـفيات والعيـادات الصـحية والمراكـز الطبيـة ومكاتـب الصـحة والوحـدات الصحية .
- نقل مصنع الحديد الأسفنجى وشركة الغزل الأهلية والمدابغ إلى منطقة الصناعات بمدينة العامرية الجديدة .
- زيادة انتاجية الفدان وتوسيع الرقعة المنزرعة باستصلاح الأراضى البور .
- التوسـع فـى انتـاج الـزروع الخضـرية والفاكهـة وإدخـال النباتـات الطبيـة والعطريـة والزهـور والزينـة فـى التركيب المحصولى .
- زيادة الانتاج الحيوانى بالإضافة إلى زيادة انتاج الوحدة الحيوانية والتوسع فى مشروعات زيادة الثروة الحيوانية .
- مضاعفة عدد الغرف والخدمات السياحية الحالية , وتطوير ضاحية أبو قير السياحية .
- عمل دليل سياحى للمواقع الأثرية بالإسكندرية , وتوفير مختلف الخدمات السياحية اللازمة , وإقامة متحف حضارى والاهتمام بالمناطق الخضراء وزيادة رقعتها , وتطوير الميناء الشرقى ليصبح منطقة متنزهات , والنهوض بالشـواطئ وحمايتهـا مـن التلـوث مـع عمـل متنزهـات جديـدة علـى الشـاطئ فـى الأماكن التى تسمح بذلك .
- إنشاء هيئة لحماية البيئة .

- ربط مدينة أبو قير بمدينة رشيد بحراً , وبناء قرية سياحية متكاملة فى منطقة العجمى وسيدى كرير , وجعل منطقة الكنج مريوط مركزاً للسياحة العلاجية والشتوية , واستغلال شواطئ بحيرة مريوط بعد تنقيتها كمحاور أساسية للنشاط السياحى .
- إقامة معرض دائم للمدينة وإقامة مدينة ملاهى وحديقة نباتية عامة ومركز للمؤتمرات وأنشطة بحرية مختلفة , وإنشاء متنزهات وحدائق حول الميناء البحرى وإنشاء خطوط بحرية تربط شواطئ المدينة .
- الاهتمام بالتراث الحضارى والحفاظ عليه وإنشاء هيئة مختصة لذلك , نشر الوعى حول الحفاظ على هذا التراث على مختلف المستويات , تنظيم مسارات سياحية وثقافية للمدينة , ايجاد مصادر لتمويل الحفاظ على التراث الحضارى , واصدار تشريع خاص بالحفاظ عليه بحيث لا يسمح بهدمه أو تعديله أو الإضافة إليه .
- أوصى بتطوير القانون الخاص بالتحكم فى الملوثات الصناعية , وتعديل العمليات الصناعية بحيث تستخدم نظم لإعادة استخدام المياه الملوثة.
- وضع اشتراطات خاصة للصناعة الى يسمح بإقامتها فى الإسكندرية مستقبلاً .

2) مقترحات غير جيدة :

أ. لم يتم تنفيذها :

- عمل مترو الأنفاق من بولكلى حتى المكس ويتفرع بعد ذلك بمحاذاة سكة حديد مطروح عبر الملاحة حتى مدينة العامرية الجديدة , وإنشاء خط مترو من ميناء الإسكندرية حتى ميدان الجمهورية ثم شارع محرم بك , ولم يتم تنفيذ هذا الاقتراح لأن هذه المنطقة مليئة بالآثار التاريخية .
- عمل طريق بموقع قناة المحمودية بعد ردمها .

ويلاحظ قلة المقترحات السيئة والأهم من ذلك أنها لم تنفذ , ويلاحظ أيضاً أنه على الرغم من كثرة المقترحات الجيدة فى المخطط إلا أن أكثرها لم ينفذ , فقد بلغت نسبة المشروعات التى تم تنفيذها 38,9% من إجمالى مشروعات المخطط , وقد يكون ذلك نتيجة لعدم توفر الاعتمادات المالية أو نظراً للظروف التى طرأت على الإسكندرية من فترة المخطط لفترة التنفيذ وبالتالى استلزم الأمر مخطط جديد وترجح الطالبة الاحتمال الثانى لأنه بالفعل وبعد مرور 13 عام على المخطط الشامل حتى عام 2005 تم عمل المخطط العام حتى عام 2017 .

خامساً : تقييم المخطط العام لمحافظة الإسكندرية لعام 2017

نظراً لزيادة مساحة المحافظة عدة مرات حتى ضمت أجزاء كبيرة من الساحل الشمالى الغربى حتى الكيلو 61 غرباً وكذلك مركز ومدينة برج العرب ومدينة برج العرب الجديدة فأصبحت المحافظة تضم مساحات شاسعة فى حاجة ماسة إلى إعداد مخطط يتناول المستجدات التى طرأت على المدينة .

وجاء هذا المخطط ليشمل محافظة الإسكندرية ويخططها بالكامل إلا أنه يعاب على هذا المخطط أنه لم يدرس التكامل الإقليمى بين الإسكندرية والمحافظات المجاورة , وأيضاً لم يتم دراسة التلوث البيئى , ولم

يوفق المخطط فى تقدير عدد السكان لأنه تخطى هذا العدد ونحن لم نصل لعام 2017م , كما زادت فى ظله الأمور تعقيداً خاصة من ناحية الخدمات والإسكان والمناطق السياحية والعشوائية رغم أنه تناول كل هذه الجوانب وشملها بالدراسة .

ويتضح من دارسة هذا المخطط أنه تم تخطيط المحافظة بأكملها ما عدا بعض المناطق الصغيرة فى غرب المحافظة فى قسم برج العرب , **شكل (45)** , حيث تم تخطيط مساحة 2235 كم2 بنسبة 93,29% من إجمالى مساحة المحافظة , واهتم المخطط بالعمران خاصة فى جنوب المحافظة والعمل على تنمية هذه المناطق لتشجيع التوسع العمران بها .

وقد تم استكمال مشروع إعادة استخدام المياه المعالجة لاستصلاح وزراعة حوالى 7000 فدان تم اختيارها فى جنوب المحافظة وبالفعل تم تنفيذ هذا المشروع وتخطيط قرى فى هذه المناطق لخدمة الأراضى الزراعية هناك منها قرى بنجر السكر وهى 23 قرية لخدمة الأراضى الزراعية المستصلحة هناك .
كما تم العمل على مد الخدمات اللازمة لمناطق التوسع العمرانى فى غرب المحافظة عن طريق استكمال مشروعات الصرف الصحى بها وإن كان مازال العمل فى هذه المشروعات قائم لخدمة هذه المناطق خاصة فى جنوب غرب المحافظة وبالأخص فى منطقة العامرية , كما تم تكملة المشروعات الخدمية خاصة فى مجال الكهرباء حيث تم استكمال إنشاء محطة توليد سيدى كرير وإنشاء محطة محولات جديدة جنوب ترعة النصر والتى تمد جميع قرى الاستصلاح بالكهرباء , وتم مد هذه المناطق بالخدمات التعليمية والصحية وباقى الخدمات اللازمة لها .

أما الطرق فقد تم تحويل طريق الإسكندرية / القاهرة الصحراوى إلى طريق حر وتم توسعته , كما تم مد الطريق الدولى جنوب الكتلة العمرانية بالإسكندرية , وتم تطوير مطار برج العرب ليصبح مطاراً دولياً , أما وسائل النقل فقد انتشرت خدمة النقل العام خاصة للرحلات الطويلة وتم إنشاء الجراجات متعددة الطوابق مثل : جراج سيدى جابر .

وقد اقترح المخطط استكمال إنشاء العديد من القرى السياحية فى الساحل الشمالى وتوفير كافة الخدمات السياحية بها خاصة الشواطئ , وقد تم تنفيذ هذا المقترح والدليل على ذلك أنه تتبع محافظة الإسكندرية 37 قرية سياحية بمساحة 2972 فدان (12,0 كم2) عام 2013 **(إدارة الإحصاءات المركزية : 2013 : 207)** تقع جميعها شمال طريق الإسكندرية / مطروح الساحلى .

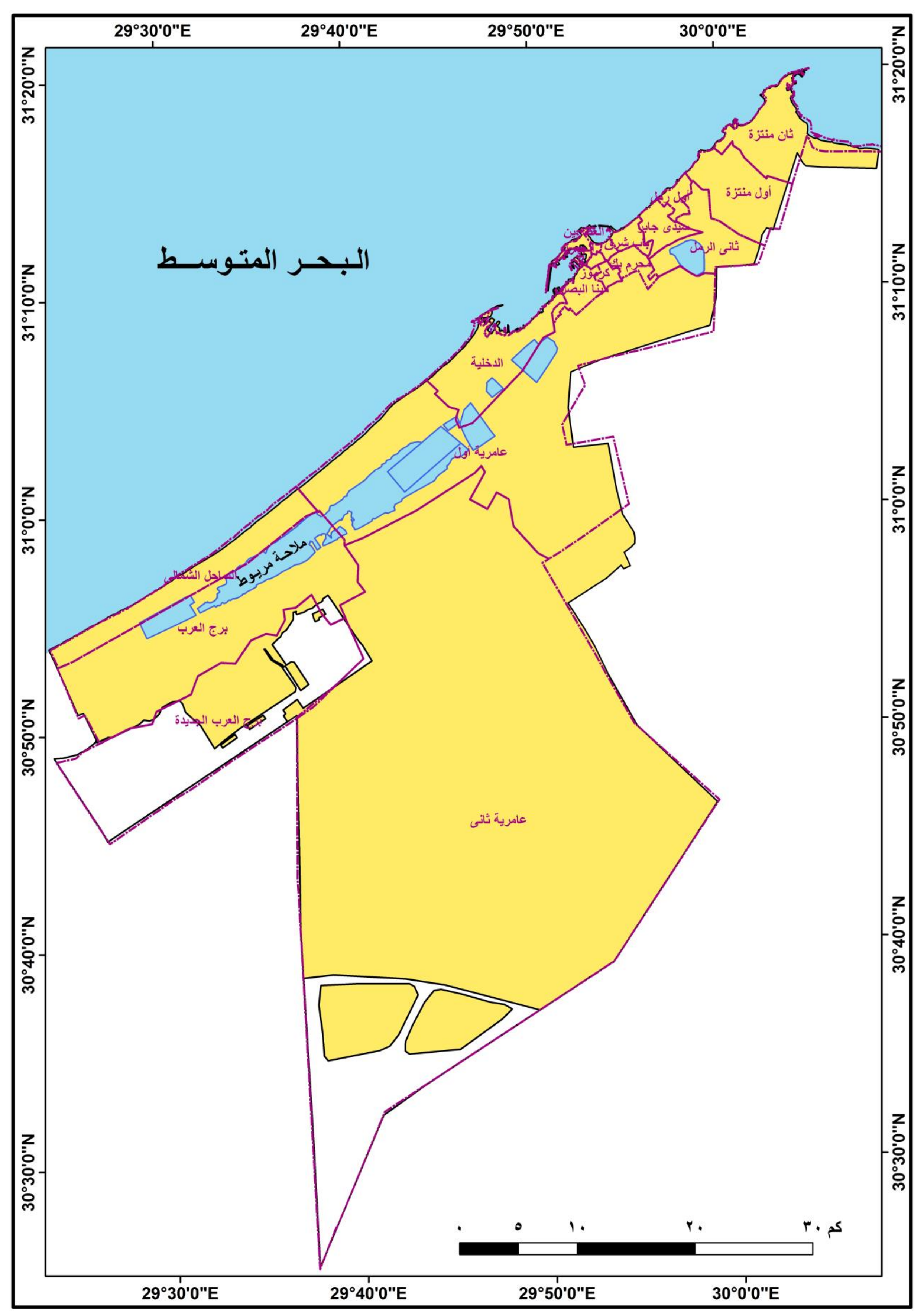
ولتوضيح كل ما سبق ذكره سيتم فيما يلى عرض لتقييم المخطط العام لعام 2017 من خلال إظهار السلبيات والايجابيات به , وكذلك استنتاج المشكلات التى ظهرت من خلال هذا المخطط لنقف على أساس المشكلة , كالتالى :

1) الايجابيات :

أ. إعادة توزيع السكان واستيعاب الزيادة المتوقعة .

ب. وضع اشتراطات عمرانية للمناطق وللاستخدامات الأرض .

ج. تطوير المناطق العشوائية .



المصدر: من عمل الطالبة اعتماداً على خريطة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى : التخطيط العام لمدينة الإسكندرية حتى عام 2017 , 1997 , الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : دليل الوحدات الإدارية لمحافظة الإسكندرية , نوفمبر 2012

شكل (45) المناطق التى تم تخطيطها فى المخطط العام حتى عام 2017

د. توفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية اللازمة .

هـ. الحفاظ على المناطق التاريخية والسياحية .

و. حل مشاكل النقل والمرور , والوصول إلى أفضل مكون عمرانى للإسكندرية .

ز. تحقيق الربط الجيد وزيادة الأمان ورفع كفاءة النقل بين المناطق العمرانية القائمة والإمتدادات العمرانية الجديدة , وكذلك بين المحافظة وباقى الجمهورية .

ح. إنشاء منطقة صناعية بجوار الضاحية الجديدة فى جنوب المحافظة .

ط. توفير مساحات تتلائم مع نمو الاستعمالات السكنية والسياحية فى اتجاه الغرب .

ي. الحفاظ على الأراضى الزراعية القائمة والتوسع الزراعى فى اتجاه الجنوب الغربى حول محورى الجيش ووادى النطرون / العالمين .

2) السلبيات :

أ. لم يتم الإشارة إلى إعادة تقسيم محافظة الإسكندرية إدارياً لكى يتناسب مع الامتداد العمرانى الجديد لها .

ب. لم يتم دراسة التلوث البيئى .

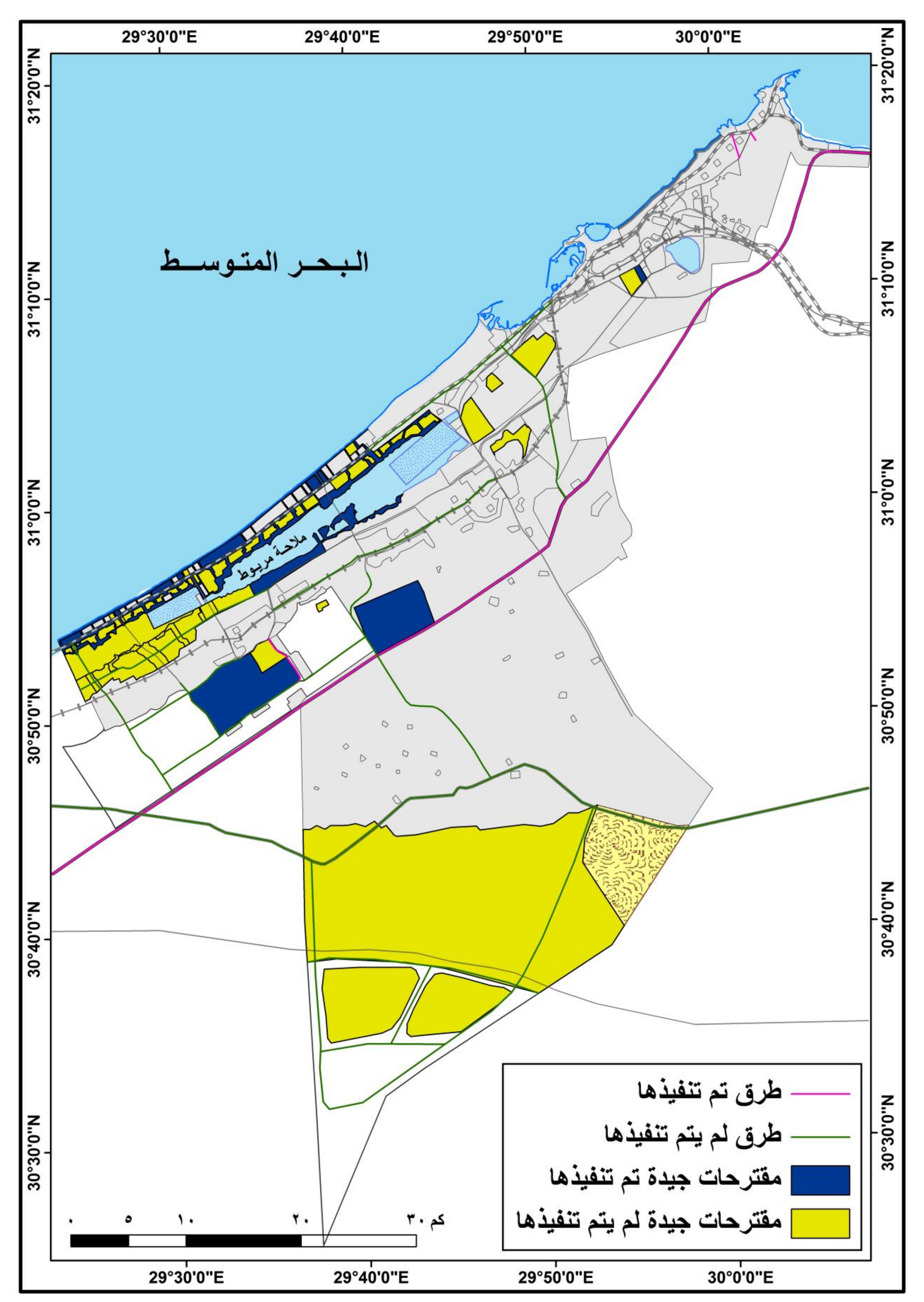
ج. لم يتم دراسة الثروة السمكية وكيفية نموها لسد احتياجات الإسكندرية منها .

د. لم يتم دراسة التكامل الإقليمى لسد احتياجات الإسكندرية وتنشيط التنمية الاقتصادية على مستوى الإقليم .

ونلاحظ مما سبق ذكره زيادة الايجابيات وقلة السلبيات – رغم أهميتها ومدى تأثيرها الشديد على بيئة المحافظة , ولكن دائماً يكون الفيصل فى الحكم قدرة المخطط على فهم طبيعة المحافظة وبالتالى الخروج باقتراح جيد ومدى تنفيذ المؤسسات لهذا الاقتراح والالتزام بالخطة الموضوعة وتوفير الأموال اللازمة لذلك , وسيتم توضيح ذلك , **شكل (46)** , كالآتى :

أ. تم تنفيذها :

- تحويل طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوى إلى طريق حر ذو سرعة عالية وتوسعته .
- مد الطريق الدولى كطريق حر جنوب الكتلة العمرانية لمدينة الإسكندرية ومدينة برج العرب الجديدة والمطار الدولى الجديد .
- زيادة عدد أتوبيسات النقل العام .
- إنشاء جراجات متعددة الطوابق مثل : جراج سيدى جابر .
- تطوير مطار غرب الإسكندرية ليصبح دولياً ذا سعة عالية .
- استكمال مشروع إعادة استخدام المياه المعالجة فى إستصلاح وزراعة حوالى 7000 فدان تم اختيارها فى جنوب المدينة .
- استكمال توصيل خدمات الصرف الصحى لباقى المناطق المحرومة .
- إنشاء محطة محولات جديدة لتغذية التوسعات جنوب ترعة النصر وربطها بالشبكة الموحدة .



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على خريطة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى : التخطيط العام لمدينة الإسكندرية حتى عام 2017 , 1997

شكل (46) مشروعات المخطط العام حتى عام 2017

- تكملة إنشاء محطة توليد سيدى كرير .
- اقتراح مجموعة من القرى السياحية تتخللها محاور للخدمات السياحية والترفيهية مع توفير حرم شاطئ بمسافة 200 م .
- استغلال المناطق المحيطة بملاحة مريوط فى الأنشطة الترفيهية والسياحية .

ب. لم يتم تنفيذها :

- إنشاء تجمع عمرانى جديد على محور وادى النطرون / العلمين فى اتجاه الجنوب الغربى .
- إنشاء مناطق للإسكان السياحى جنوب طريق الإسكندرية / مطروح .
- تطوير المناطق العشوائية وخفض كثافاتها العالية وامدادها بالمرافق والخدمات العامة .
- الحفاظ على المناطق التاريخية والسياحية , واعتبار الكورنيش شرياناً سياحياً من الدرجة الأولى .
- تحسين الخدمات التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية والأمنية والبريدية والدينية , وتم تطوير بعض هذه الخدمات فى بعض المناطق ولكن لم تصل هذا التطوير لما كان مخطط له .
- تشغيل خدمات نقل عام مميزة سريعة ومريحة للرحلات الطويلة .
- استخدام وسائل المرور الأوتوماتيكى .
- حل مشاكل النقل والمرور والوصول إلى أفضل مكون عمرانى للإسكندرية .
- استغلال محور وادى النطرون / العلمين وربطه بمحاور عرضية بالمنطقة غرب المحافظة ومده عرضيا حتى الإلتقاء مع طريق القاهرة / الإسكندرية الزراعى .
- رفع كفاءة وتوسعة طريق الجيش , وتحديث ورفع كفاءة خطوط السكة الحديد مع زيادة سعتها .
- تطوير ترعة المحمودية والإستفادة بها فى النقل النهرى كوسيلة نقل رخيصة .
- مد الشبكة الداخلية لخدمة مناطق الإمتداد العمرانى الجديدة , ورفع كفاءة الطرق الداخلية الطولية والعرضية .
- إلغاء إشغالات الأرصفة وعمل تجهيزات للمشاه .
- رصف الطرق الترابية فى مناطق برج العرب والعامرية وحى غرب التى تزداد فيها نسبة الطرق الترابية .
- إنشاء عدد من الطرق الدائرية حول الحيز العمرانى القائم لنقل حركة المرور ذات المدى التوسط والطويل .
- الإهتمام بحركة المشاه وضمان الأمان وذلك بتحويل بعض الشوارع التجارية والسياحية إلى أولوية للمشاة .
- تقييد حركة السيارات الخاصة فى منطقة وسط المدينة وفى المحاور المرورية الرئيسية .
- مد الخط الإقليمى للمترو إلى مناطق العجمى ومدينة برج العرب الجديدة .
- تشجيع الطريق الملاحى وعمل مراسى لإنشاء نقل جماعى والحد من استخدام السيارات الخاصة .

- إدخال محطة مياه النزهة فى الخدمة عن طريق منع الصرف الصناعى لتلويث نهاية ترعة المحمودية .
- عمل التوسعات اللازمة لمحطات (المعمورة , السيوف , باب شرق , النوبارية , برج العرب) .
- إضافة محطة تنقية مياه جديدة لتخدم المنطقة السكنية الصناعية الجديدة على محور طريق وادى النطرون / العلمين .
- توسيع محطتى المعالجة الابتدائية الحاليتين (شرق , غرب) .
- رفع طاقات الشبكات ومحطات الرفع , ورفع طاقة وحدات معالجة الحمأة .
- إنشاء محطة معالجة لخدمة الزيادة السكانية المتوقعة فى مدينة برج العرب , وإنشاء محطة معالجة جديدة لخدمة المنطقة السكنية الجديدة على محور طريق وادى النطرون / العلمين .
- فصل شبكة صرف المطر عن شبكة الصرف الصحى .
- وضع ضوابط ومعايير لمعالجة مخلفات المصانع بما يتلائم مع مواصفات نقطة الصب .
- إنشاء عدد من محطات المعالجة لخدمة المناطق السياحية بالساحل الشمالى الغربى .
- إنشاء محطة محولات جديدة ترتبط بالشبكة الموحدة لتغذية التوسعات العمرانية الجديدة .
- توحيد الشبكة وذلك بإحلال محطات محولات 33 ك.ف بمحولات 66 ك.ف , والتوسع فى استخدام شبكة جهد متوسط ذات جهد 20 ك.ف لكفاءته .
- الحفاظ على الأراضى الزراعية القائمة والتوسع الزراعى فى اتجاه الجنوب الغربى حول محورى الجيش ووادى النطرون / العالمين .
- إنشاء منطقة صناعية بجوار الضاحية الجديدة على محور وادى النطرون / العلمين .

ويتضح مما سبق ذكره أن هناك العديد من الاقتراحات الجيدة التى تم تنفيذها ولكن يبقى الجزء الأكبر منها الذى لم يتم تنفيذه , فقد بلغت نسبة المشروعات التى تم تنفيذها 17,7% من إجمالى مشروعات المخطط , وبالتالى يصبح هذا المخطط كسابقيه ليست المشكلة فى قرارته وما إذا كانت جيدة أم سيئة وما ستصنع للإسكندرية من إيجابيات وسلبيات وإنما المشكلة أيضاً فى مدى تنفيذها واحترام الهيئات المنفذة لهذه الاقتراحات .

وبذلك يتبين أن للجهات التنفيذية والسياسات الحكومية دوراً مهماً فى نجاح أى مخطط أو فشله ؛ فلا يوجد اقتراح ناجح بذاته ولا سياسة حكومية جيدة بمفردها لذلك من العدل أنه بجانب تحليل الايجابيات والسلبيات فى كل مخطط عمل تحليل للمقترح التخطيطى والاستراتيجية التنفيذية أيضاً لنضع أيدينا على المشكلة الحقيقية .

ونحن نعى جيداً أن للمخطط العمرانى وظائف يجب أن يؤديها وإن لم يؤد جزءاً منها فقد فشل فى تحقيق الهدف الذى وضع من أجله , وهذه الوظائف كالتالى (**أحمد خالد علام : 1998 : 40**) :

1. تحسين البيئة الطبيعية للمجتمع المحلى , وتوفير الخدمات العامة له .
2. تنظيم وتنسيق العلاقة بين استخدامات الأرض المختلفة .

3. تحسين وتنمية المنفعة العامة لسكان المدينة ككل .
4. التنسيق بين السياسة العامة التى يضعها مجلس المدينة وبين عمليات التنمية التى يقوم بها أفراد المجتمع .
5. توفير المعلومات الفنية وجعلها تحكم وتوجه عملية إتخاذ القرارات السياسية الخاصة بالتنمية .
6. ربط عمليات التنمية الخاصة بالمدى الطويل مع عمليات التنمية الخاصة بالمدى القصير .
7. توسيع وتقوية القاعدة الاقتصادية للمجتمع المحلى .

وهذه الوظائف يجب أن يقوم بها أى مخطط لكى يؤدى دوره كما يجب أما الأهداف فهى التى يسعى دائماً لتحقيقها وهى التى تحدد مدى نجاحه أو فشله , وبشئ من التفصيل البسيط يمكن ترجمة الأهداف الخاصة التى يسعى المخطط لتحقيقها إلى ثلاثة محاور رئيسية ويتمثل **المحور الأول** فى الأهداف المتصلة بالنواحى الاجتماعية والاقتصادية وأهمها ما يلى **(محمد الفتحى بكير : 2009 : 246-248) :**

8. **توفير بيئة صحية مريحة جذابة للسكان ويتطلب تحقيق ذلك دراسة كافة الظاهرات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية** . وراعت جميع المخططات العمرانية هذا الهدف عن طريق اقتراح إنشاء العديد من المتنزهات والمساحات الخضراء كذلك الاهتمام بتوفير الخدمات اللازمة لكافة المناطق العمرانية , وإن كان قد تم تنفيذها فى مخططى ماكلين و1958 , لكن لم يتم تنفيذها فى مخططى 2005 و2017 رغم أن اقتراحاتهم قد شملت ذلك .
9. **توفير مساحات مناسبة لسكنى العمال ومتطلبات الصناعة , مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة تحقيق أقصر رحلة عمل يومية للعمال- من خلال توفير وسائل النقل والمواصلات المناسبة** . وتم تحقيق هذا الهدف فى كافة المخططات العمرانية فقد قامت مخططات ماكلين و1958 و2005 فى تحديد المناطق صناعية فى أنحاء المحافظة , بينما عمل مخطط 2017 على إنشاء العديد من الطرق لتسهيل عملية نقل العمال من جميع المناطق إلى المناطق الصناعية فى غرب المحافظة .
10. **زيادة الحركة التجارية فى المدينة والتوسع فى إنشاء المراكز الصناعية فى ضوء ضوابط محددة بحيث لا يطغى النشاط الصناعى على الأنشطة الأخرى أو اختيار غير مناسب لمواقع المنشأت الصناعية** . تم اقتراح ذلك ضمن مخططى 1958 و2005 حيث أنه تم اقتراح تخطيط منطقة وسط المدينة كمنطقة القلب التجارى مع توزيع المراكز التجارية فى أنحاء المدينة فى مخطط 1958 , بينما تم اقتراح إنشاء المناطق الصناعية الجديدة فى مدينة برج العرب الجديدة وتقييد الصناعات فى مدينة الإسكندرية فى مخطط 2005 .

أما **المحور الثانى** فيتمثل فى الأهداف التى ترتبط بالنواحى العمرانية وأهمها :

1. **التوزيع الجيد لاستخدامات الأرض بين أحياء المدينة بحيث لا يطغى استخدام على استخدام آخر** . وقد تم تحقيق هذا الهدف فى مخططى ماكلين و1958 عن طريق اقتراح توزيع استخدامات الأرض توزيعاً جيداً بين أحياء غرب وشرق المدينة وإن لم تنفذ أغلب هذه المقترحات , ولم يتم

تحقيق ذلك فى مخططات 2005 و2017 حيث اهتم كل منهما بتوفير الخدمات اللازمة للمناطق الموجودة فقط وإنشاء طرق جديدة ومناطق سكنية جديدة للتوسع العمرانى فى الغرب المحافظة .

2. **توفير المساحات الخضراء بما يتلائم مع حجم الإسكان ومساحة الرقعة المبنية وأنماط استخدام الأرض .** وقد تم تحقيق هذا الهدف فى مخططى ماكلين و1958 فقد اقترحت هذه المخططات زيادة مساحة المناطق الخضراء وتحديد مواقع هذه المناطق وإن كانت هذه المقترحات لم ينفذ جزء كبير منها , بينما لم يتم اقتراح أى مساحات خضراء فى مخططى 2005 و2017 وتم اقتراح الاهتمام بمساحات الخضراء الموجودة آنذاك فقط .
3. **فصل المناطق السكنية عن المناطق الصناعية تجنباً للتلوث الهوائى والضوضاء .** وتم تحقيق ذلك فى جميع المخططات ويظهر ذلك فى مخطط ماكلين حين تم اقتراح تحديد المناطق الصناعية فى المناطق المحيطة بترعة المحمودية والميناء الغربى حيث كانت هذه المناطق تبتعد عن المناطق العمرانية آنذاك , كما اقترح مخطط 1958 تجميع مستودعات البترول فى منطقة الورديان غرب طابية اليسرى وهى منطقة عسكرية تبتعد عن العمران , أما مخطط 2005 فاقترح إنشاء الصناعات الجديدة فى مدينة العامرية الجديدة (برج العرب الجديدة) وتقييد الصناعة فى مدينة الإسكندرية , وقد اقترح مخطط 2017 تطوير الطرق ووسائل النقل التى تربط بين المنطقة الصناعية الجديدة ومدينة الإسكندرية لتطويرها كما اقترح إنشاء منطقة صناعية أخرى فى منطقة منقار الهدهد لتكون بعيدة عن الامتداد العمرانى المستقبلى .
4. **الحفاظ على المظهر الجمالى للمدينة من خلال تحديد ارتفاعات المبانى وألوان الطلاء وطرز التشييد وتحسين مداخل المدينة وتشجير الشوارع .** وقد اقتراحت جميع المخططات اشتراطات معينة للبناء وقوانين خاصة تنظم امتداد العمران وتفصل بين استخدامات الأرض المختلفة وإن كان أكثرها لم يتم تنفيذها وبالتالى انتشر النظام العشوائى فى البناء .

ويتمثل **المحور الثالث** فى الأهداف المتصلة بخدمات ومرافق المدينة وأهمها توفير شبكات الإنارة والصرف الصحى والنقل والخدمات الإجتماعية (التعليمية والصحية والترفيهية والإدارية والدينية) , ثم الخدمات الاقتصادية وأهمها الأسواق بمستوياتها المختلفة , مع التأكيد على ضرورة التوزيع الجيد لجميع هذه الخدمات على أحياء المدينة . وتم تحقيق هذا الهدف فى جميع المخططات حيث اقترحت جميعها توفير الخدمات اللازمة للمناطق العمرانية الجديدة مع سد العجز بها فى باقى المناطق العمرانية القائمة , كما اقترحت تطوير بعض الخدمات لتتوافق مع التطور التكنولوجى الحديث .

وإذا كان المطلوب من المخطط العام أن يقوم بالوظائف السابقة وأن يسعى إلى تحقيق أهدافها فيجب أيضاً أن يتسم بالخصائص الآتية حتى يكون مخطط ناجح ويمكن تقسيم هذه الخصائص إلى **خصائص موضوعية وهى :** يجب أن يركز التخطيط على عمليات التنمية العمرانية , وأن يكون المخطط عاماً وشاملاً وطويل المدى , وأن يرتبط المخطط بعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

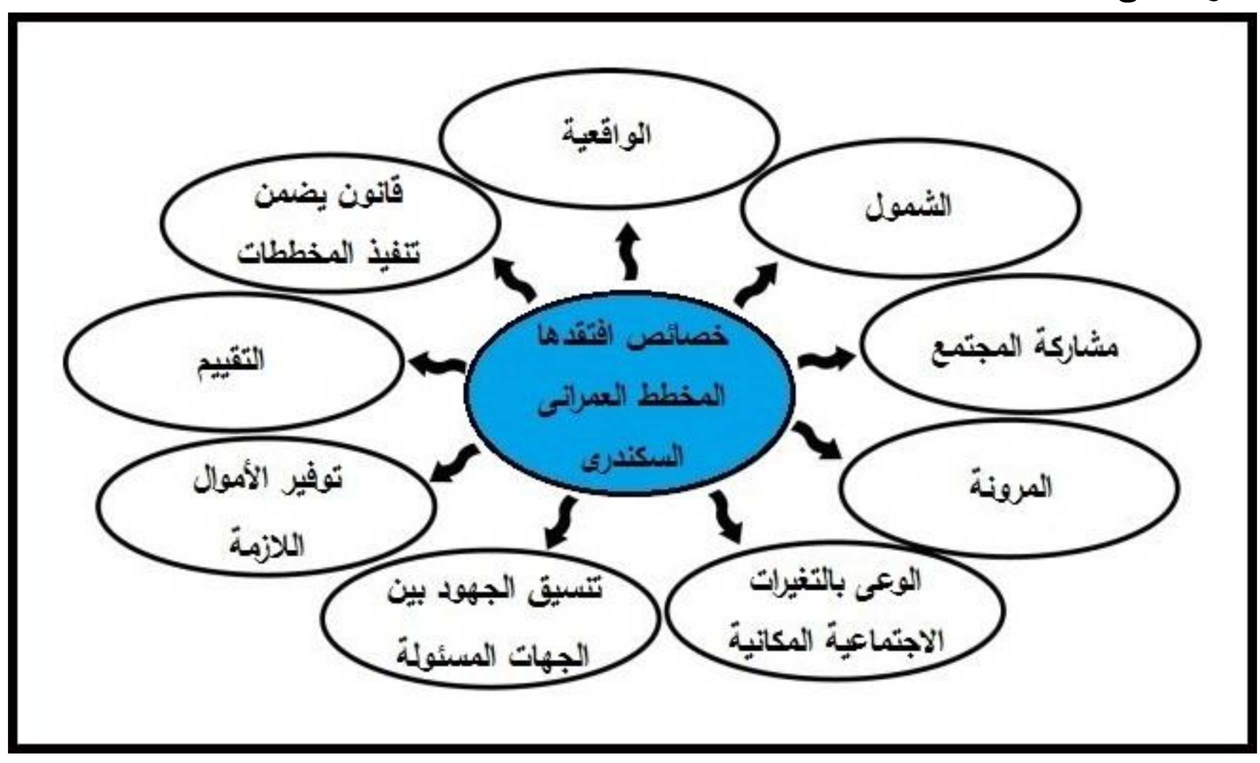
وإلى **خصائص تتعلق بالإجراءات الإدارية وهى :** أن يكون المخطط فى شكل وصورة مناسبة , وأن يمثل وجهة نظر مجلس المدينة , وأن يكون سهل الحصول عليه وبه قدرة كامنة كوسيلة تعليم , وأن يكون قابلاً للتعديل . وفيما يلى نبذة عن كل خاصية **(أحمد خالد علام : 1998 : 50-52) :**

1. يجب أن يركز المخطط على عمليات التنمية العمرانية للمدينة وتوجيه نموها وتشمل هذه العمليات تخطيط استعمالات الأرض المختلفة . وقد توفرت هذه الخاصية فى جميع المخططات التى تم إعدادها للإسكندرية .
2. يجب أن يكون المخطط عاماً حيث يهتم بالموضوعات الرئيسية والأفكار الكبيرة . وقد توفر ذلك فى جميع المخططات .
3. يجب أن يكون المخطط شاملاً والشمول فى التخطيط العمرانى **هو** : أن يتعامل المخطط مع كل العناصر العمرانية العامة داخل المساحة التخطيطية , وأن يأخذ المخطط فى إعتباره عمليات التنمية وإتجاهات الأقليم الجغرافى الأكبر , وأن يجسد المخطط العام عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وقد وجدت هذه الخاصية فى المخطط الشامل حتى عام 2005 وإن كانت لم تكتمل صفة الشمول فيه لأنه لم يقوم بتغطية المحافظة بالكامل .
4. يجب أن يكون المخطط طويل المدى أى تتراوح مدته ما بين 20 - 25 عاماً ويحدد ذلك على أساس الربط بين التنبؤ بعدد السكان وبين الأنشطة الاقتصادية وبين كل عنصر عمرانى رئيسى كالخدمات العامة والمرافق , أما بالنسبة للخدمات العامة والمرافق فغالباً ما تخطط على أساس أن تغطى تكاليفها على فترة تصل إلى حوالى 50 عاماً . وقد تحققت هذه الخاصية فى مخططى ماكلين و1958 حتى أن مخطط ماكلين استمر لمدة 37 عاماً أما مخطط 1958 استمر 26 عاماً بينما لم يستمر مخططى 2005 و2017 لهذه المدة فقد استمر مخطط 2005 لمدة 13 عام فقط بينما استمر مخطط 2017 لمدة 16 عام .
5. يجب أن يكون المخطط العام فى شكل مناسب للمناقشة بحيث يكون فى شكل يساعد على إستعماله كمستند رسمى . وقد توفرت هذه الخاصية فى جميع المخططات وإن كانت بصورة واضحة فى مخططى 2005 و2017 .
6. يجب أن يكون المخطط سهل الحصول عليه ويمكن فهمه بسهولة بالنسبة للرجل العادى ويجب أن يكون من السهل الحصول على نسخة من المخطط العام بالمجان كلما أمكن ذلك , وأن يكون بحجم مناسب حتى يمكن توزيعه بشكل واسع . ولكن للأسف افتقرت جميع المخططات العمرانية لمحافظة الإسكندرية لهذه الخاصية فمن الصعب الحصول على أى مخطط عمرانى إلا بعد إنتهاء مدته وبالتالى فقدت جميع المخططات العمرانية صفة المشاركة فى التخطيط , حيث أن العملية التخطيطية بالمحافظة قائمة على مشاركة مجلس المحافظة ومجالس أحيائها المختلفة فقط ولم يتم مشاركة سكان هذه المناطق فيها .
7. يجب أن يصمم المخطط العام على أساس قدرته الكامنة كوسيلة تعليم ولهذا يجب أن يصمم المخطط على أساس أن يوفر قاعدة عريضة من العلوم والمعارف لكل قارئ جيد . وقد تم ذلك فى جميع

المخططات وإن اتضحت بصورة أكبر فى مخططى 2005 و2017 , حيث أعدت دراسات مستفيضة عن المحافظة آنذاك وتم ذكر كافة المصادر العلمية التى تم من خلالها جمع البيانات .

8. يجب أن يكون المخطط العام قابلاً للتعديل بحيث إذا عرض مجلس المدينة المخطط فى شكل يصعب تغييره أو تعديله فسيصبح تحديثه مع مرور الوقت وجعله متمشياً مع الزمن صعباً ونتيجة لذلك سوف لا يستعمل المخطط لأنه لا يطابق الواقع بعد فترة من إعتماده . وتلخص هذه الخاصية المشكلة التى تعانى منها المخططات والواقع المرير الذى تفاقمت فيه المشكلات بسبب إهمال صفة المرونة فى جميع المخططات العمرانية التى تم إعدادها لتخطيط الإسكندرية والدليل على ذلك أن كل من هذه المخططات لم يكمل المدة المحددة له ما عدا مخططى ماكلين و1958 ويرجع السبب فى استمرار هذين المخططين إلى الخلل الذى حدث فى الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد وليس لجودة المخطط ذاته .

خلاصة القول إن المخططات العمرانية التى اقترحت لتخطيط محافظة الإسكندرية كانت تفتقر إلى بعض الجوانب التى أفقدتها أهميتها وفشلت فى تحقيق ما كان مرجو منها , **شكل (47)** , وأهم هذه الجوانب هى :



المصدر : من إعداد الطالبة

شكل (47) خصائص افتقدها المخطط العمرانى السكندرى

1. لم تتسم أهداف المخطط بالواقعية , بحيث تكون الأهداف قابلة للتحقيق , لذلك يجب على المخططين دراسة كافة احتياجات المجتمع وعمل زيارات ميدانية للمناطق التى تعانى من عدد كبير من المشكلات لضمان فاعلية المشروعات المقترحة وتحقيقها للهدف الرئيسى من التخطيط وهو تحقيق الرفاهية .

2. لم يكون المخطط شاملاً , بحيث يتم دراسة التكامل بين محافظات الإقليم , ولذلك يجب التنسيق بين مخططات محافظات الإقليم لاقتراح مشروعات مشتركة تعمل على النهوض باقتصاد الإقليم وبالتالى النهوض ببيئته الحضرية .
3. غياب مشاركة المجتمع فى التخطيط , وبالتالى عدم توجيه الرأى العام التوجيه الصحيح فيما يختص بأسس التعمير المدروسة دراسة تخطيطية كاملة , كما افتقد المخطط لفهم احتياجات المجتمع وتلبية متطلباته وبالتالى فقد الأساس الذى يتم من أجله , فالتخطيط هو الإنسان وأساسه هو دراسة متطلباته وتلبية احتياجاته وتحقيق الرفاهية له , وبالتالى يلزم مشاركة الجمعيات الأهلية عند وضع المخططات لضمان حصر كافة المشكلات ولزيادة وعى الشعب بأهمية هذه الخطط والمشاركة فى تنفيذها .
4. لم يتم استخدام جميع الملامح الطبيعية فى التخطيط واستغلالها كمساعد وليس عائق يجب إزالته , والدليل على ذلك أن مخططى 1958 و2005 اقترحا ردم ترعة المحمودية لإنشاء طريق جديد , وكذلك ردم أجزاء من بحيرة مريوط لإنشاء مناطق سكنية , وبالتالى استغلال كافة المقومات الطبيعية والبشرية فى تحقيق بيئة عمرانية أفضل والحفاظ عليها حتى لا يحدث خلل فى التوازن البيئى فى المحافظة .
5. لم تحقق المرونة والقدرة على التغيير , وهذا لا يعنى إجراء أى تعديلات على المخطط إلا عند الحاجة لذلك كمواكبة نمو المدينة مثلاً لأن بعض التعديلات قد تؤدى إلى فشل المخطط الأصلى , إلا فى مخطط ماكلين حيث أنه تم تعديل بعض مقترحاته أما بقية المخططات فلم يتم تعديلها بل ألغيت وتم إعداد مخطط جديد بدلاً منها والدليل على ذلك أن مخطط 2005 تم إعداده عام 1984 ليغطى فترة 20 عاماً حتى 2005 ولكن تم إعداد مخطط 2017 عام 1997 أى بعد 13 عام من إعداد المخطط السابق , وبالتالى يجب متابعة تنفيذ مشروعات المخطط وتعديل ما يلزم لمواكبة أى تغيرات أو مشكلات قد تحدث أثناء التنفيذ .
6. لم يكن هناك الوعى الكافى بالتغيرات الاجتماعية المكانية Socio Spatial والتحولات فى البُنى الحضرية , حيث أن الهجرة من الريف إلى المدن تؤدى إلى تغيرات حادة وسريعة فى التركيب العمرانى للمدينة ويجب أن تستوعب هذه التغيرات وأن يتدارك الأمر فى أسرع وقت , وأدى ذلك إلى ظهور تجمعات سكنية جديدة نشأت على أطراف المدينة واتسمت بخصائص اجتماعية وعمرانية تختلف عنها وبزيادة أعدادها أصبحت مناطق بأكملها وهى المناطق العشوائية , لذلك يلزم متابعة تيارات الهجرة الوافدة إلى المحافظة والتنسيق مع المحافظات الأخرى للعمل على تقنينها , بالإضافة إلى تخطيط مناطق التوسع العمرانى الجديد لكى تستوعب الزيادة السكانية المستقبلية .
7. لم يتم تقييم المخططات والمشاريع المقترحة بها لمعرفة مدى كفاءة تلك المخططات , لذلك يلزم متابعة وتقييم مقترحات المخطط لمعرفة مدى تحقيقها للأهداف الموضوعة وبيان مواطن الضعف بها ومحاولة تلافيها .
8. لم توفر الدولة المبالغ اللازمة لتنفيذ بعض مقترحات هذه المخططات , ويعد هذا المعيار أساس لتحديد مدى نجاح الحكومة أو فشلها , لذلك يلزم التنسيق بين الجهات القائمة على العملية التخطيطة لمحاولة

الوصـول إلـى أفضـل المقترحـات والتـى يضـمن تنفيـذها لحـل المشـكلات القائمـة ولتحقيـق الهـدف التـى وضعت من أجله .

9.لم يتم تنسيق الجهود بين الجهات المسئولة عن تنفيذ هذه المخططات حتى لا يحدث تعارض فيما بينها , وذلك لاختلاف السياسة المتبعة لكل جهة فى تنفيذ المشروعات المسئولة عنها , وبالتالى يلزم تكوين جهة تنفيذية تكون مسئولة عن التنسيق بين الهيئات التنفيذية لضمان الوصول إلى أفضل النتائج .

10.عدم وجود قانون يحافظ على تنفيذ مقترحات المخطط خلال مدته الزمنية , وذلك بسبب تعدد القوانين الموضـوعة لتنظـيم العمـران بالمحافظـة ويتعـارض بعضـها مـع المصـلحة العامـة , وبالتـالى يهـدف هـذا القانون إلـى رسم الطريق الصـحيح للقيام بتنفيذ المخططـات ويكون ذلك تحت رقابـة سلطة تمثلها هيئـة تشرف على تحقيق الأهداف التى رسمتها مشروعات التخطيط .

وممـا سـبق ذكـره يتضـح أن مخططـات الإسكندرية عانـت العديـد مـن المشـكلات التـى أعاقـت تحقيـق أهدافها بشكل كامل مثل عدم المرونـة والبعد عن الواقع وعدم توفر الموارد الماليـة اللازمـة للمخطط وافتقاد الاتصــال بــين الهيئــات المختلفــة (التنفيذيــة والتشــريعية والمجتمعيــة) , كــل هــذا يــدل علــى حاجــة العمليــة التخطيطية فى مصر بصفة عامـة والإسكندرية بصفة خاصـة إلـى إعادة النظر فـى أليات وضـع المخططـات وتنفيذها والأهـداف المرجوة منهـا حتـى يصـبح التخطـيط فـى الإسكندرية ذو جدوى علـى الأرض , وبالتـالى استوجب الواقع وضع مخطط شامل ليعمل على تنمية الإسكندرية وجعلها فى صفوف المحافظات الكبرى كما كانت كسابق عهدها وهو ما سنتاوله فى الفصل الرابع .

الخلاصة

تهتم عملية التقييم بإبراز الايجابيات والسلبيات الموجودة فى المخططات العمرانية التى أعدت لمحافظة الإسكندرية , كذلك الوقوف علـى أهم العقبـات والمشكلات التـى واجهتهـا أثنـاء التنفيذ , ومـا إذا حققت هذه المخططات الأهداف التى وضعت من أجلها , وتوضيح أهم الخصـائص التى اتصفت بها للخروج بالجوانب التى أفتقدتها هذه المخططات وكانت السبب فى فشل بعض المشروعات التى اقترحتها .

وبالنظر إلى مخطط النشأة يتضح أن خطته تميزت بسهولة تنفيذها مما كان لـه أكبر الأثر فـى تحقيق كل الأهداف المرجوة منها بالإضافة إلى تنفيذ جميع مقترحاتها وتوفير كافة المتطلبات اللازمة للمدينة الجديدة الأمر الذى جعل من الصعب المقارنة بينها وبين المخططـات الأخرى لذلك لم تدخل ضمن باقى التحليلات الخاصـة بتقييم هذه المخططـات , بالإضـافة إلـى أن أغلـب مشـروعاتها كانـت موضـع جدل والأحـداث التـى نشأت بها لم يتم معرفتها بشكل كـافى ولكـن هـى عبـارة عن افتراضـات شخصـية للمؤرخين القدامى لذلك تم إظهار أهم الايجابيات والسلبيات التـى تضمنتها هذه الخطـة فقط , وإن قلت عيوبها بالمقارنـة بمميزاتها فكـان أهمها هو صـعوبة تحديد محـاور المدينـة و الوصـول إلـى أطراف المدينـة لم يتم بصـورة مباشرة , وأن مجال الرؤية ضيق عند مفترق الطريق .

أما مخطط ماكلين فكان البداية الحقيقية للتخطيط العمرانى فى الإسكندرية , حيث أهتم المخطط بتحديد إتجاهات نمو المدينة وتخطيط الطرق والشوارع التى تعمل على ربط المناطق العمرانية الجديدة بقلب المدينة القديم , وتم إنشاء العديد من الميادين بها لتنظيم المرور , كما تم توفير بيئة صحية لسكانها عن طريق توفير المساحات الخضراء فى مختلف أحيائها وإنشاء مناطق سكنية للمجتمعات الفقيرة للقضاء على العشوائيات بالمدينة , بالإضافة إلى الحفاظ على المناطق الأثرية بها , ورغم ذلك إلا أنه يعاب على هذا المخطط أنه لم يتم دراسة سكان المدينة والإسكان بصورة مستفيضة , كما أنه لم يتم دراسة النمو المستقبلى للمدينة دراسة جيدة خاصة اتجاهات النمو فى الأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية منها مما كان له أكبر الأثر فى نمو العمران فى هذه المناطق بصورة عشوائية .

كما يلاحظ أيضاً أن جزء كبير من المقترحات الجيدة التى اقترحها مخطط ماكلين لم يتم تنفيذها وأن ما تم تنفيذه تم بعض فترة طويلة على سبيل المثال تم إنشاء طريق الكورنيش الذى اقترحه ماكلين عام 1934 أى بعد 13 عام من إعداد المخطط رغم أهمية هذا المقترح , والسبب فى ذلك هو عدم توفير الأموال اللازمة لتفيذ بعض هذه المشروعات وتأخر البلدية فى توفير الأموال للمشروعات الأخرى .

وبدراسة مخطط 1958 تبين أنه تم دراسة كافة المناطق التى لم يتناولها مخطط ماكلين بالدراسة خاصة مناطق أبو قير و العامرية و ايكنج مريوط واعتبارها ضواحى لمدينة الإسكندرية وتوجيه النمو العمرانى إليها , كذلك تناول الدراسات السكانية باستفاضة بالإضافة إلى وضع الصناعة بالمدينة ومنطقة القلب التجارى لها , كما اقترح المخطط تعديل شبكة الطرق لحل مشكلات المرور , والاهتمام بتوفير الخدمات اللازمة وكذلك المناطق السياحية , والتوسع فى إنشاء المناطق الترفيهية والمساحات الخضراء , ولكن يعاب على هذا المخطط اقتراحه بردم بحيرة مريوط والسماح بالبناء عليها مما كان له أكبر الأثر فى تقليص مساحة البحيرة .

وإن كان مخطط 1958 قد تناول جميع هذه المقترحات المهمة إلا أن أغلب هذه المقترحات لم يتم تنفيذه , وتم تنفيذ ما كان متماشياً مع السياسات الاقتصادية التى كانت متبعة آنذاك , وبسبب ذلك تم تنفيذ كافة المقترحات المتعلقة بإنشاء الصناعات الثقيلة بالمدينة واستصلاح العديد من الأراضى وزراعتها وتعديل شبكة الطرق لربط أنحاء المدينة بالطرق الإقليمية , وتم إهمال كافة المقترحات المتعلقة بتوفير المساحات الخضراء والمناطق الترفيهية المفتوحة و وكذلك توفير الخدمات الازمة وإنشاء المناطق السياحية الجديدة خاصة فى منطقة العجمى .

أما مخطط 2005 فيعد المخطط الوحيد الذى تميز بصفة الشمولية فى جميع المخططات التى أعدت للإسكندرية وإن كانت لم تكتمل بسبب أنه لم يغطى جميع أجزاء المحافظة بل تم تخطيط مدينة الإسكندرية فقط ولم يتناول الأجزاء الغربية والجنوبية بها , ويتميز هذا المخطط بدراسة كافة العناصر المدينة من وسائل نقل وخدمات ومناطق سكنية والمناطق الصناعية وزيادة مساحة الأراضى الزراعية والسياحة والمساحات الخضراء والتلوث البيئى والحفاظ على التراث الحضارى وسبل التكامل بين محافظات إقليم الإسكندرية , إلا أنه يعاب عليه عدم دراسة المناطق العشوائية والمناطق التجارية والثروة السمكية وعدم تحديد الحيز

العمرانى والزمام الزراعى بالمدينة وبالتالى تم معالجة مشكلات المدينة معالجة سطحية لم يتحقق عن طريقها حل لهذه المشكلات .

ورغم ذلك إلا أن أغلب مقترحات هذا المخطط لم يتم تنفيذها ويرجع السبب فى ذلك إلى صعوبة تحقيق هذه المقترحات على الأرض , وإلى عدم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك .

وبالنظر إلى مخطط 2017 يتبين تخطيط هذا المخطط لكافة أجزاء المحافظة ما عدا بعض الأجزاء التى تقع ضمن نطاق مدينة برج العرب الجديدة والتى خصصت للتوسع المستقبلى لها , وقد عمل هذا المخطط على إعادة توزيع السكان واستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة وذلك بتوجيه النمو العمرانى ناحية الغرب والجنوب الغربى كما تم توفير الخدمات اللازمة لذلك وتحقيق الربط الجيد بين هذه المناطق وبين مدينة الإسكندرية , بالإضافة إلى توفير القاعدة الاقتصادية التى تضمن بقاءها المتمثلة فى الصناعة وتوفير المساحات اللازمة لذلك , كما اهتم بالحفاظ على المناطق السياحية والتاريخية , إلا أنه يعاب عليه أنه لم يتم دراسة مشكلة التلوث البيئى وزيادة الثروة السمكية كذلك لم يتم دراسة إعادة تقسيم المحافظة إدارياً ليتناسب مع الامتداد العمرانى الجديد , كما لم يتم دراسة التكامل بين محافظات إقليم الإسكندرية .

كما يلاحظ عدم وجود مقترحات غير جيدة ضمن مقترحات المخطط , وعلى الرغم من ذلك لم يتم تنفيذ أغلب مقترحات هذا المخطط لعدم وجود الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذه وتحقيق أهدافه , بالإضافة إلى التغيرات السياسية السريعة فى المحافظة خاصة بعد ثورة 25 يناير 2011 .

وبالتالى لم تكن مشكلة التخطيط فى الإسكندرية بسبب سوء بعض المقترحات أو عدم توافقها مع السياسات القائمة أو أنها لم تتسم بالخصائص التى تضمن نجاحها وحسب , بل كانت نتيجة عدم توفير الأليات التى تعمل على نقلها من الورق وتحقيقها على الأرض , وبالتالى يجب أن ندرك هذه الحقيقة عند وضع أى مقترح فى المخططات العمرانية القادمة .

الفصل الرابـع

المخطط المقترح لمحافظة الإسكندرية حتى عام ٢٠٣٦ (رؤية استشرافية)

أولاً : الواقع الجغرافى الحالى وتقييمه

١) الواقع الجغرافى الحالى

٢) تقييم الواقع الجغرافى الحالى

ثانياً : أهداف المخطط المقترح وبدائله

١) الأهداف الرئيسية

٢) محاور المخطط المقترح

٣) البدائل المقترحة

٤) تحليل وتقييم البدائل وإختيار البديل الأفضل

ثالثاً : ملامح المخطط المقترح

رابعاً : متابعة النتائج

١) أولويات التنفيذ

٢) تقييم المخطط المقترح

تمهيد

اتضح مما سبق أن ما تعانيه الإسكندرية من مشكلات فى مجتمعها العمرانى يرجع – فى المقام الأول – إلى القصور فى الأسس التخطيطية السليمة والسياسات التنفيذية والرقابية الصارمة ممل جعل نموها وامتدادها تحكمه العشوائية فى أغلب المناطق ، ويلاحظ ذلك – على سبيل المثال – فى امتداد العمران على الأراضى الزراعية ناحية الشرق رغم وجود أراضٍ صحراوية بديلة فى جنوب المحافظة تصلح للامتداد العمرانى فيها ، وقد ترتب على ذلك تزايد الكثافة السكانية فى بعض المناطق كما فى منطقة محرم بك ومنطقة كرموز حتى بلغت أكثر من ٤٠ ألف شخص فى كم٢ ، وتداخل المناطق الصناعية والتجارية مع المناطق السكنية مما سبب أضراراً بالبيئة كما فى منطقة محرم بك ومنطقة العامرية ، وضيق الطرق التى لم تعد قادرة على استيعاب حركة المرور المتزايدة فى تلك المناطق بسبب تزايد سكانها ، وصعوبة توصيل المرافق إلى الكثير من المناطق التى تتزاحم فيها السكان ومن ثم أصبحت عبئاً على المناطق المجاورة لها ، وصغر المساحات الخضراء اللازمة لهذه المناطق أو غيابها ، بسبب عشوائية التخطيط والتنفيذ دون وجود جهات مسئولة عن ذلك .

وإن كان خطر هذه المشكلات قد تفاقم ليؤرق المخططين وصناع القرار فإن خطورتها لم تتزايد بقدر تزايدها فى الآونة الأخيرة خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، فقد انتشرت حمى التوسع والقرصنة العمرانية على حساب الأراضى الزراعية فامتد العمران فى كل إتجاه وبدون ضوابط مخالفاً لكل قواعد ونظريات التخطيط والتوسع العمرانى ، والدليل على ذلك تصريح محافظ الإسكندرية بوجود ٣٠ ألف عقار مخالف فى محافظة الإسكندرية خاصة فى حى المنتزه يليه حى وسط ثم حى شرق فى فترة ما بعد الثورة[1] .

وبالتالى ينبغى فى ظل تزايد سكان الإسكندرية إلى سبعة ملايين نسمة بعد ٢٢ عاماً ، إذ يحتمل أن يصل عددهم إلى ٦٨٦٧٤٤٠ نسمة فى عام ٢٠٣٦ ، أن يوضع فى الاعتبار المستقبل العددى لسكان الإسكندرية عند وضع أى تخطيط للمحافظة ، سواء كان هذا التخطيط يتعلق بالإسكان أم يتعلق بتموين السكان بالمواد الغذائية ، أم بما يتعلق بمداخل المدينة ومواصلاتها أم يتعلق بتوفير أسباب العيش لهؤلاء السكان المتزايدين عن طريق التنمية الصناعية فى جهة وتنشيط الحركة التجارية بالميناء فى جهة ثانية و تنشيط السياحية بها فى جهة ثالثة .

وفضلاً عن هذا وذاك ينبغى أن يوضع فى الاعتبار أيضاً أن العمران فى الإسكندرية نما ، فى كثير من الحالات ، نمواً عشوائياً دون ضابط ودون تنظيم ، فأى تخطيط للإسكندرية يجب أن يهدف إلى إصلاح ما أفسده الدهر والوصول بالمحافظة إلى ما يليق بمكانتها بين المدن من تنسيق طبقاً لأحدث قواعد التنظيم والتخطيط على قدر الإمكان (**محمد صبحى عبد الحكيم : ١٩٥٨ : ٣٢٨-٣٢٩**) .

---

[1] موقع جريدة الوفد الإلكترونى (الثلاثاء ٥ نوفمبر ٢٠١٣) : ١,٢ مليون أسرة يعيشون فى عقارات مخالفة بالإسكندرية ، حوار محافظ الإسكندرية اللواء طارق المهدى فى برنامج مانشيت على قناة ON TV ، بقلم شيرين فرغلى .

وهذا ما سيتم فى ذلك الفصل الذى سيتناول دراسة الواقع الحالى لمحافظة الإسكندرية من حيث الواقع العمرانى والخدمات والواقع الاقتصادى ثم تحليله وبيان مواطن العجز فيه والوقوف على احتياجات المحافظة ، وسيتم أيضاً وضع مخطط مقترح للمحافظة حتى عام ٢٠٣٦ وما سوف يقدمه من مشروعات لحل مشكلاتها ، ثم يتم متابعة النتائج من حيث أولويات تنفيذ هذه المشروعات مع تقييمها لبيان كيفية تحقيقها للأهداف الموضوعة .

أولاً : الواقع الجغرافى الحالى وتقييمه

١) الواقع الجغرافى الحالى للإسكندرية :

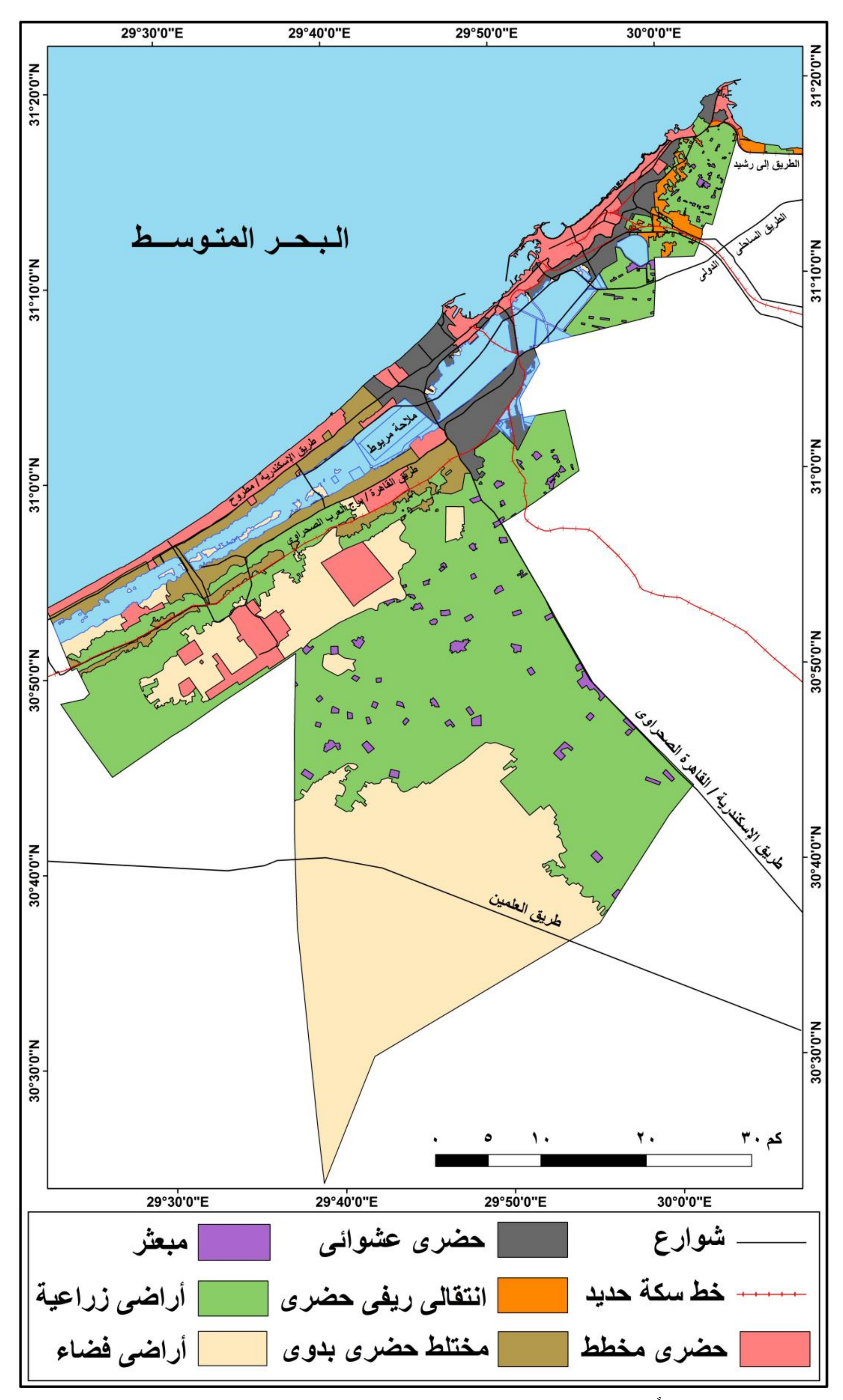
تهدف دراسة الواقع الجغرافى الحالى للمحافظة الإسكندرية إلى حصر النواحى الجغرافية ، وتحديد العناصر الإيجابية والسلبية ، وهى الأساس أو المرحلة الأولى فى أى خطة . ويتناول هذا الحصر الواقع العمرانى ، وواقع الخدمات ، والواقع الاقتصادى .

أ. الواقع العمرانى :

تتعدد أنماط العمران بمحافظة الإسكندرية ، **شكل (٤٨)** ، تبعاً لدرجتى التحضر والحضرية (**محمد فريد فتحى : ١٩٩٢ : ٣٠٠**) ، وإن كان التطور السريع والتغيرات المستمرة التى يشهدها مجتمع الإسكندرية خاصة والمجتمع المصرى عامة جعلت عملية التصنيف عملية معقدة بحيث يصعب وضع حداً فاصلاً بين الأنماط العمرانية المختلفة ، وللتمييز بين أنماط العمران فى محافظة الإسكندرية يمكن الاعتماد على تخطيط شبكة الطرق وارتفاعات المبانى وطرزها المعمارية ومدى توفر الخدمات والمرافق ودرجة كفاءتها ، وعلى هذا الأساس تنقسم أنماط العمران فى محافظة الإسكندرية إلى :

- **العمران الحضرى المخطط** : يوجد هذا النطاق فى الجزء الشمالى لمحافظة الإسكندرية محصوراً بين ساحل البحر المتوسط شمالاً وطريق جمال عبد الناصر جنوباً (المنتزه والمندرة بحرى ، والعصافرة بحرى وسيدى بشر بحرى ، حتى منطقة رأس التين) فى الشرق ، وبين ساحل البحر المتوسط شمالاً وطريق الإسكندرية / مطروح الساحلى جنوباً (قرى الساحل الشمالى) فى الغرب ، كما يوجد فى مدينة برج العرب الجديدة جنوب غرب المحافظة ، وتقدر مساحته بنحو ١٧٣,٣ كم٢ ما يعادل ٧,٢% من إجمالى مساحتها .

ويظهر هذا العمران الراقى فى المناطق التى تنتشر فيها المبانى ذات الفن المعمارى المتناسق ، وتطل على شوارع متسعة تتميز بتخطيطها وتخدمها شبكات المرافق المختلفة بكفاءة عالية ، ومن واقع الدراسة الميدانية يتبين أن هذه المناطق تنتشر خلالها منشأت الخدمات الإدارية والتعليمية والصحية وغيرها من الخدمات التى يحتاجها السكان ، كما تتصف معظم المبانى بمساحات كبيرة نسبياً ، تحيط ببعضها الحدائق الخاصة وقد يوجد أسفل بعضها "الجراجات" ، وباستطلاع مستوى الرضا فى هذه المناطق تبين ارتفاع نسبة رضا السكان عن الخدمات والمرافق فى مناطق هذا النمط ، فى حين أن مستوى الرضا اختلف على وسيلة النقل خاصة مدينة برج العرب الجديدة حيث تعانى المدينة من عدم توافر وسائل النقل التى تربطها بمدينة الإسكندرية بشكل مستمر مع ارتفاع تكلفتها .



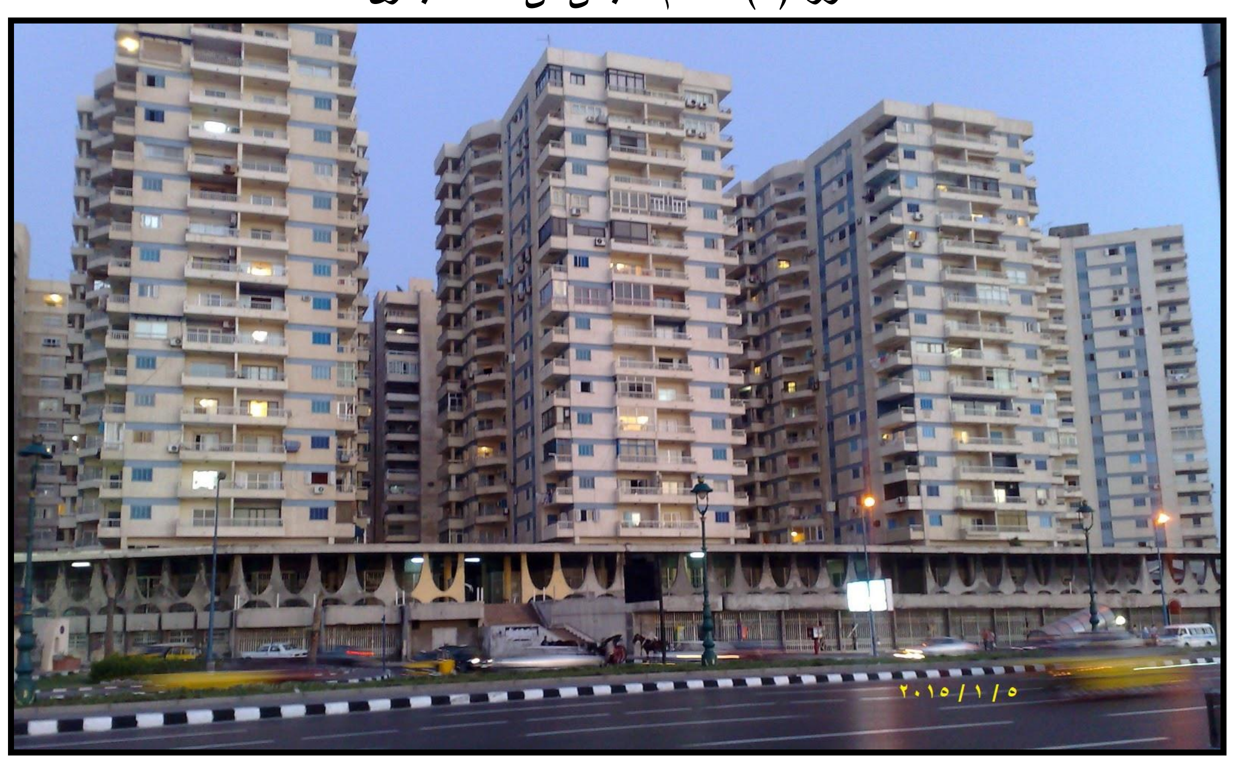
المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : سكان العشوائيات ، ٢٠١٣ ، خريطة محافظة الإسكندرية مقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٥ ، صورة المرئيات الفضائية لاندسات لعام ٢٠١٢ ، الدراسة الميدانية ، ٢٠١٤

شكل (٤٨) أنماط العمران فى محافظة الإسكندرية عام ٢٠١٢



اسم الشارع : طريق الجيش (طريق الكورنيش) ، **اتجاه النظر :** إلى الجنوب الغربى ، **أشهر مَعلم فى المكان :** أمام مركز الكشافة

صورة (٤) انتظام المبانى فى منطقة بحرى



اسم الشارع : طريق الجيش (طريق الكورنيش) ، **اتجاه النظر :** إلى الجنوب الشرقى ، **أشهر مَعلم فى المكان :** بجوار مسرح السلام

صورة (٥) تخطيط الشوارع فى منطقة مصطفى كامل

ويظهر فى الصورتين نمط العمران الحضرى المخطط الذى تعد منطقتى بحرى ومصطفى كامل مثالاً عليه فى شرق المحافظة والذى يتصف بقدم تخطيطه حيث مر على هذه المناطق أربعة مخططات عمرانية بداية من مخطط ماكلين ١٩٢١ وحتى مخطط ٢٠١٧ .



اسم الشارع : مدخل مدينة برج العرب الجديدة ، **اتجاه النظر** : إلى الشرق ، **أشهر مَعلم فى المكان** : أمام جهاز المدينة

صورة (٦) نموذج للعمران المخطط حديثاً فى مدينة برج العرب الجديدة



اسم الموقع : http://mobawaba.ahram.org.eg/AdQ/10196.aspx ، **التاريخ** : ٣ / ١ / ٢٠١٥ ، **الساعة** : ٤:١٦ م

صورة (٧) نموذج للعمران المخطط فى إحدى قرى الساحل الشمالى (قرية فينوس٢)

ويظهر فى الصورتين نمط العمران الحضرى المخطط فى غرب المحافظة والذى تمثله مدينة برج العرب الجديدة وقرية فينوس٢ إحدى قرى الساحل الشمالى وتتصف هذه المناطق بحداثة تخطيطها حيث مر عليها مخططان عمرانيان هما مخطط ٢٠٠٥ و مخطط ٢٠١٧ .

- **العمران العشوائى شبه المخطط :** ويمتد هذا النطاق إلى الجنوب من طريق جمال عبد الناصر وحدوده الجنوبية متداخلة مع نطاق العمران الانتقالى الحضرى / الريفى (المعمورة البلد والعصافرة قبلى ، والمندرة قبلى وسيدى بشر قبلى ، والحرمين والمهاجرين وتوابعها ، والمطاروتوابعها وجانوتى (منطقة بحجر النواتية) وتوابعها ، سكينة وتوابعها والظاهرية ، والمحروسة ودنا ونادى الصيد ، والحضرة الجديدة وتوابعها) فى الشرق ، كما يمتد إلى الجنوب من طريق الإسكندرية / مطروح الساحلى وحدوده الجنوبية متداخلة مع نطاق العمران المختلط (نجع العرب ومأوى الصيادين ، والطوبجية وابور الجاز وكوم الملح ، والدخيلة الجبل وزاوية عبد القادر ، والعامرية وتوابعها والدرايسة وعلام ، وقبلى الكنج مريوط وغرب الهانوفيل ، ومستعمرة الجزام ومرغم ونجع عبد الرواف) فى الغرب **(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : ٢٠١٣ : –)** . ومعظم سكان هذا النطاق من الوافدين إلى محافظة الإسكندرية من المناطق الريفية ، وتقدر مساحته بنحو ١٢٤,١ كم٢ ما يعادل حوالى ٥,٢% من إجمالى مساحة المحافظة .

وهذا النطاق قد امتد إليه العمران دون تخطيط فى معظم أجزائه ، ويتميز بشوارعه الضيقة والمتعرجة وأزقته غير المرصوفة والمسدودة فى غالب الأحيان ، وتنتشر فيه المصانع والورش ، ومعظم المبانى السكنية بمساحات صغيرة بعضها مرخص وبعضها غير مرخص ومعظمها مخالف لقوانين التنظيم لذلك فهى تفتقر للجوانب الصحية للمسكن ، وتتباين فى ارتفاعاتها ، وإن كان معظمها لا يتعدى الأربعة طوابق . وإلى جانب هذا النمط من المبانى السيئة توجد المبانى التى ترتفع إلى أكثر من ١٠ طوابق (الأبراج) فالسكن فى هذا النطاق يناسب جميع مستويات الدخل إذ يبدأ من السكن المتواضع إلى الإسكان الفاخر .

وفى بعض أجزاء هذا النطاق توجد مناطق ذات تخطيط جيد للشوارع ، وتتمثل بصورة أساسية فى الإسكان الحكومى أو الشركات العاملة بهذا النشاط التى تشيد وحداته وفق تخطيط جيد ونماذج هندسية محددة ، وتتعد درجاتها ما بين إسكان فاخر وإسكان متوسط وإسكان شعبى .

أما الخدمات والمرافق الموجودة بهذه المناطق العشوائية فتعجز أمام ظاهرة الضغط السكانى والعمرانى المستمرين عن العمل بكفاءة مرضية ، وقد تبين ذلك من خلال استطلاع مستوى الرضا الذى اختلف كثيراً بين أرجاء هذه المناطق ليصل فى بعض الأحيان إلى عدم الرضا عن الخدمة وخاصة فيما يتعلق بالطرق ومدى صلاحيتها لخدمة السكان ، ويتضح ذلك فى مناطق العامرية وطوسون والهانوفيل وسيدى بشر قبلى ، وإن كان ذلك بشكل أكبر فى مناطق غرب المحافظة .

وبالنظر إلى المرافق الأخرى يلاحظ تباين مستويات الرضا عنها بين منطقة وأخرى ، ففى منطقتى العامرية وطوسون يوجد ٦٥% من سكانها غير راضٍ عن الكهرباء بسبب كثرة انقطاع التيار ، أما فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحى فإن ٨٥% من السكان غير راضين عنهما بسبب عدم نقاوة المياه وقدم محطات التنقية ولعدم وجود شبكة صرف فهى تعتمد على الصرف فى الآبار وتعانى من مشكلة تراكم مياه الأمطار فى الشوارع ، بينما فى منطقتى سيدى بشر قبلى والهانوفيل تصل نسبة الرضا إلى ٨٠% عن الكهرباء والمياه وإن كانت تقل فى حالة الصرف الصحى لتصل إلى ٦٥% .



اسم الشارع : شارع أبو قير ، **اتجاه النظر** : إلى الشمال ، **أشهر مَعلم فى المكان** : بجوار حى المنتزه أول

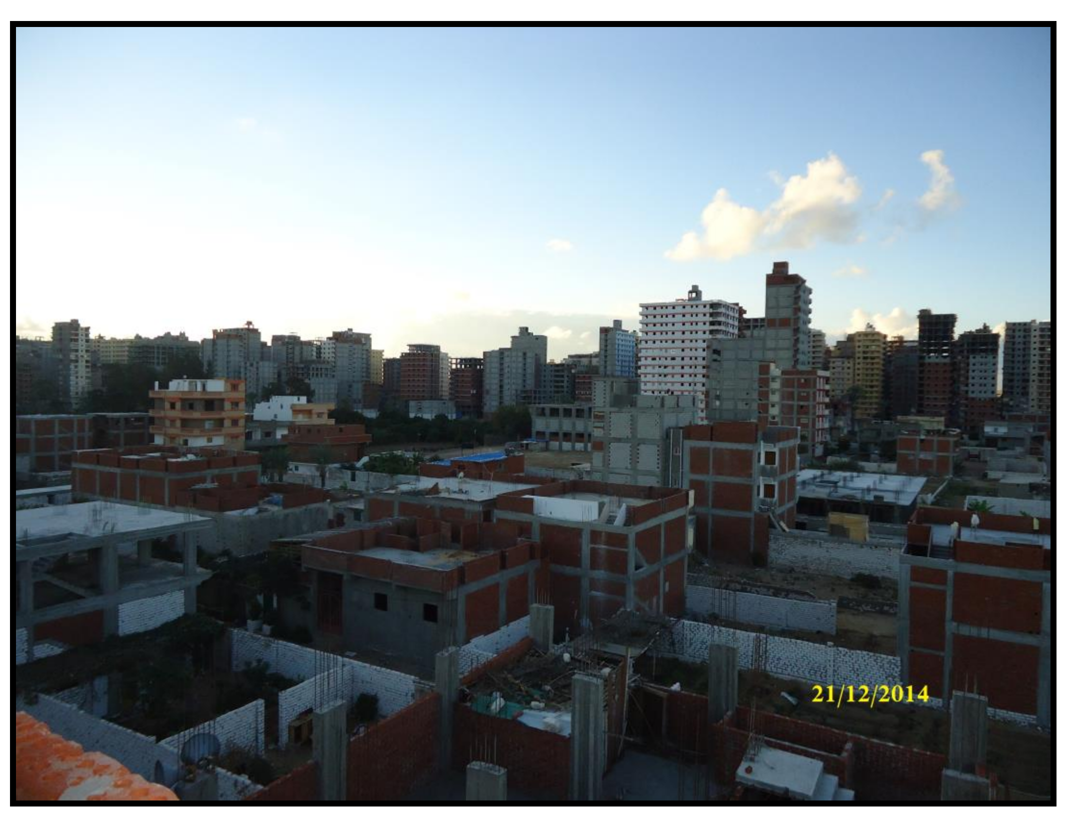
صورة (٨) التباين الشديد فى ارتفاعات المبانى بمنطقة سيدى بشر قبلى



اسم الشارع : طريق الإسكندرية / مطروح الساحلى ، **اتجاه النظر** : إلى الشمال الشرقى ، **أشهر مَعلم فى المكان** : أمام مساكن الصينية

صورة (٩) نموذج للعمران العشوائى فى منطقة الهانوفيل

ويظهر فى الصورتين منطقتى سيدى بشر قبلى والهانوفيل وهى مناطق عشوائية قديمة تتم بها عمليات الإحلال والتجديد ، وقد مر على هذه المناطق ثلاثة مخططات عمرانية بداية من مخطط ١٩٥٨ حتى مخطط ٢٠١٧ ومازالت عمليات التطوير جارية حتى الآن .



اسم الشارع : شارع المنشاوى خلف الأكاديمية البحرية ، **اتجاه النظر :** إلى الشمال ، **أشهر مَعلم فى المكان :** خلف الأكاديمية البحرية

صورة (١٠) النمو العشوائى للعمران فى منطقة طوسون



اسم الشارع : شارع الجيش ، **اتجاه النظر :** إلى الشمال ، **أشهر مَعلم فى المكان :** محطة سكة حديد العامرية

صورة (١١) البناء العشوائى على خط السكة الحديد فى منطقة العامرية

ويظهر فى الصورتين منطقتى طوسون والعامرية وهى مناطق للتوسع العمرانى المستقبلى فى المحافظة شرقاً وغرباً وهى تتصف بعشوائية البناء وعدم انتظام الشوارع .

أما الخدمات فيلاحظ وجود المدارس فى هذه المناطق ولكن بأعداد قليلة للغاية بالنسبة للزيادة السكانية المتوقعة ، أما الخدمات الصحية فهى لا تتوافر بما يفى باحتياجات السكان حيث لا توجد غير مستشفى عام واحدة تخدم سكان العامرية (مستشفى العامرية العام) وكذلك منطقة طوسون (مستشفى أبو قير العام) ، وأيضاً فى الهانوفيل (مستشفى العجمى العام) وفى سيدى بشر (مستشفى جيهان) ، أما الخدمات الاجتماعية فنسبة الرضا عنها بلغت ٦٥% بينما بلغت ٥٠% عن الخدمات الأمنية بسبب عدم توفر الأمان فى أغلب المناطق خاصة منطقة العامرية .

أما مستوى النظافة فى هذه المناطق فهو متدنى حتى أن نسبة عدم الرضا عنه بلغت ٦٥% بسبب تقاعس الشركات المقدمة للخدمة عن أداء دورها واكتفت بنقل القمامة من الشوارع الرئيسية فقط .

- **العمران الانتقالى الحضرى / الريفى :** يوجد هذا النطاق فى الأطراف الجنوبية حيث امتد العمران العشوائى إلى أراضى كانت زراعية لم يتم اعتماد تقسيمها كأراضى للمبانى ، والتحمت به القرى الريفية التى وقعت فى اتجاه الزحف العمرانى ، ويبدو هذا النمط على شكل "حزام" يحيط بالعمران ، ويتمثل فى مناطق عزبة العمراوى وعزبة محسن ، وعزبة المنشية البحرية وعزبة خورشيد وتوابعها وقرى أبيس ، وتبلغ مساحة هذا النمط ٢٠,٦ كم٢ ما يعادل حوالى ٠,٩% من إجمالى مساحة المحافظة .

وفى هذا النطاق يجتمع نمطا العمران الريفى والحضرى معاً من حيث المسكن والطابع الاجتماعى ، فالنمط الريفى فى هذا النطاق يتمثل فى المسكن المبنى على أطراف الأرض الزراعية وتجاوره الحظيرة وإن كانت مادة البناء المستخدمة هى الطوب الأحمر أو الطوب الأسمنتى والأسمنت المسلح ، وأغلب هذه المساكن تتكون من طابق واحد أو طابقين ، ويسكن فى المنزل الواحد أكثر من أسرة . أما النمط الحضرى عبارة عن مبانى ذات مظهر معمارى بدائى ، وترتفع المبانى إلى أربعة طوابق أو خمسة – وقد يصل فى بعض الأحيان إلى سبعة طوابق ، وفى كل طابق شقتان أو ثلاثة تبعاً لمساحته ، وتمتد المبانى متجاورة فى صورة عشوائية دون أى تخطيط ولا تتوافر الشروط الصحية والهندسية فى معظمها لبنائها بدون ترخيص .

أما الخدمات فلا توجد وإن توفرت تكون بمستوى متدنى ويتضح ذلك من استطلاع مستوى الرضا عنها فمستوى عدم الرضا عن الخدمات الصحية بلغ ٩٠% ، أما المدارس فأعدادها قليلة مقارنة بأعداد السكان ، و٦٠% من سكان هذه المناطق غير راضين عن الخدمات الأمنية بسبب بعدها عن هذه المناطق .

وبالنظر إلى مستويات الرضا عن المرافق يلاحظ أن ٧٠% من سكان هذه المناطق غير راضين عن الطرق بسبب أن أغلبها طرق ترابية وتسبب إعاقة للحركة خاصة فى فصل الشتاء ، و٧٠% أيضاً غير راضين عن الكهرباء بسبب ارتفاع أسعارها وانقطاعها المستمر لعدم وجود صيانة دورية للمحولات وتعرض أغلبها لمياه الأمطار ، أما المياه فـ ٨٥% من السكان غير راضين عنها بسبب انقطاعها المستمر وعدم نقاوتها مع ارتفاع أسعارها الشديد ، وباستطلاع مستوى الرضا عن النظافة فى هذه المناطق تبين أن ٧٦% من إجمالى السكان غير راضين عنها بسبب عدم نقلها من قبل الشركات ويتم نقلها بالجهود الذاتية للأهالى .



اسم الشارع : شارع مسجد الأنصاف ، **اتجاه النظر** : إلى الغرب ، **أشهر مَعلم فى المكان** : مدرسة المنشية البحرية الإعدادية المشتركة

صورة (١٢) مدخل منطقة عزبة المنشية البحرية (قسم منتزه أول)

يتضح من الصورة تجريف الأراضى الزراعية والبناء عليها بالإضافة إلى عدم نظافة الشوارع وسوء رصفها ، وكذلك عدم الاهتمام بالخدمات فى المنطقة خاصة التعليمية والصحية منها .



اسم الشارع : شارع مسجد الرحمة ، **اتجاه النظر** : إلى الجنوب ، **أشهر مَعلم فى المكان** : بجوار مسجد الرحمة

صورة (١٣) البناء على الأراضى الزراعية فى عزبة المنشية البحرية (قسم منتزه أول)



اسم الشارع : شارع المنشية البحرية ٢ ، **اتجاه النظر** : إلى الشرق ، **أشهر مَعلم فى المكان** : بجوار مدرسة المنشية البحرية الإبتدائية

صورة (١٤) أحد الشوارع الرئيسية فى عزبة المنشية البحرية (قسم منتزه أول)

يتضح من الصورة قلة ارتفاع المبانى فهى لا تتعدى الثلاث طوابق بالإضافة إلى تشجير الشارع وإن كان ذلك بالجهود الذاتية لأهالى المنطقة كذلك عملية نقل القمامة وسوء رصف الشوارع فى المنطقة .



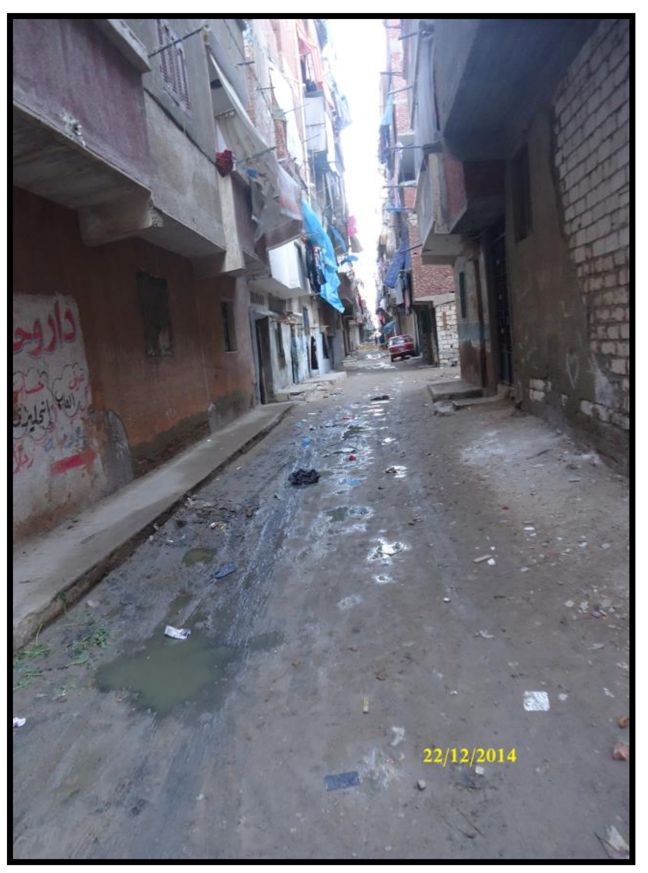
اسم الشارع : شارع مسجد المعز ، **اتجاه النظر** : إلى الشرق ، **أشهر مَعلم فى المكان** : بجوار مسجد المعز

صورة (١٥) زحف العمران على الأراضى الزراعية فى عزبة خورشيد البحرية (قسم منتزه أول)



اسم الشارع : شارع مسجد المعز ، **اتجاه النظر :** إلى الشمال ، **أشهر مَعلم فى المكان :** بجوار مسجد المعز

صورة (١٦) أحد الشوارع الرئيسية فى عزبة خورشيد البحرية (قسم منتزه أول)



اسم الشارع : شارع موازى لشارع مسجد المعز ، **اتجاه النظر :** إلى الجنوب

صورة (١٧) أحد الشوارع الجانبية فى عزبة خورشيد البحرية

يتضح من الصور عشوائية البناء وتخطيط الشوارع بالإضافة إلى سوء رصفها كذلك سوء الخدمات والمرافق بالمنطقة .

ويظهر فى الصور منطقتى عزبة المنشية البحرية وعزبة خورشيد البحرية ويتضح فيها زحف العمران الجائر على الأرض الزراعية بشكل عشوائى والتبوير المتعمد لها بقصد الربح لإرتفاع القيمة الاقتصادية للإستخدام السكنى بهذه المناطق[1] .

- **العمران المختلط :** يوجد نطاق العمران المختلط فى الأطراف الغربية والجنوبية الغربية لمحافظة الإسكندرية جنوب طريق الإسكندرية / مطروح الساحلى وحدوده الجنوبية تتداخل مع نمط العمران المبعثر ، حيث امتد العمران العشوائى إلى أراضٍ خاصة للاستصلاح الزراعى ولم يتم زراعتها أو اعتماد تقسيمها كأراضى للمبانى ، مما ترتب عليه نمو عمرانى غير مخطط احتوى على أنماط العمران الحضرى والبدوى معاً ، مع إختلاف نسبة وجود كلاً منهم ، وتبلغ مساحة هذا النمط ١٣٠,٨ كم٢ ما يعادل حوالى ٥,٥% من إجمالى مساحة المحافظة .

وفى هذا النطاق يتداخل العمران الحضرى مع العمران البدوى القديم نسبياً من الناحية العمرانية ، ويتصف العمران الحضرى بعشوائية البناء حيث لا تتوافر فيه أى من الشروط الصحية والهندسية بسبب البناء بدون ترخيص ، كما أنها تتباين فى ارتفاعاتها وإن كان معظمها لا يتعدى الخمسة طوابق ، والشوارع هنا إما شوارع رئيسية متسعة معظمها مرصوف أو شوارع فرعية ضيقة غير مرصوفة .

أما الخدمات والمرافق فتوجد بمستوى متدنى للغاية حيث تبين من خلال استطلاع مستوى الرضا عن المرافق أن ٥٦% من السكان هذه المناطق غير راضين عن الطرق خاصة أنه يتم رصف الطرق الرئيسية فقط ، أما الكهرباء فـ ٧٢% من السكان راضين عنها فقلما ينقطع التيار وإن كانوا غير راضين عن أسعارها ، وتقل هذه النسبة فى المياه لتصل إلى ٥٧% بسبب انقطاع المياه فى اغلب الأحيان وتلوثها بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها ، أما الصرف الصحى فأظهرت النتائج عدم الرضا عنه بسبب عدم وجود شبكة صرف تخدم هذه المناطق .

وبالنظر إلى الخدمات يلاحظ قلة أعداد المدارس ، أما المستشفيات فتصل نسبة عدم الرضا عنها إلى ٧٢% ، بينما يلاحظ رضا السكان عن الخدمات الاجتماعية والأمنية بنسبة ٨٧% لكلاهما ، أما مستوى النظافة فى المنطقة فتصل نسبة الرضا هنا إلى ٧٣% نظراً لنقل القمامة من الشوارع الرئيسية بصفة دورية .

وعلى الرغم من ذلك إلا أنه توجد بعض المناطق المخططة بسبب تقسيمها من قبل الدولة فسبق تجهيزها وإمدادها بالخدمات اللازمة وتتوافر فيها جميع الشروط الصحية والهندسية ومن أمثلة هذه المناطق مساكن الناصرية الجديدة ومساكن الضباط رغم أنها تعرضت للتدهور بسبب إهمال قاطنيها وعدم صيانتها ، كما توجد بعض المبانى التى تستخدم كمساكن للعمال وهى عبارة عن غرف أو شقق مشتركة وتتكون من طابقين على الأكثر ولا تتوافر بها الخدمات أيضاً ولا الشروط الصحية والهندسية لأنه تم بناؤها من قبل أصحاب العمل بدون ترخيص .

---

[1] الدليل على ذلك ما قاله أحد سكان منطقة خورشيد البحرية " **الأراضى بقت غالية زمان كان الفدان هنا بـ ٨ آلاف جنيه دلوقتى وصل سعر الفدان ٤٠٠ ألف جنيه وأكتر فى الأراضى إلى على الشوارع الرئيسية** "

أما العمران البدوى فيوجد متناثر فى مناطق مختلفة وبأعداد قليلة من المبانى البدوية الطابع والتى تقل كلما اتجهنا شرقاً وتزداد بالاتجاه ناحية الغرب والشمال ، والمبانى هنا عبارة عن حوش كبير بداخله مبنى ذو طابق واحد أو طابقين على الأكثر ويحتوى هذا الحوش على حظيرة أو كغرف تستخدم كمطابخ منفصلة عن المبنى الرئيسى وفى بعض الأحيان يكون هناك غرفة منفصلة عن المبنى الرئيسى وتستخدم لاستقبال الضيوف وتسمى "مربوعة" ، ولا تتوفر بهذه المبانى الشروط الصحية والهندسية لأن تم بنائها بدون ترخيص على الأراضى التى يمتلكها هؤلاء البدو بوضع اليد والخدمات بها ذات مستوى متدنى للغاية أيضاً .



اسم الشارع : مدخل برج العرب القديم ، **اتجاه النظر :** إلى الشرق ، **أشهر مَعلم فى المكان :** أمام وحدة صحة أسرة برج العرب

صورة (١٨) مدخل منطقة برج العرب القديم



اسم الشارع : شارع الصناقرة ، **اتجاه النظر :** إلى الغرب ، **أشهر مَعلم فى المكان :** بجوار مدرسة البراعم المتفتحة الإبتدائية المشتركة

صورة (١٩) عشوائية البناء فى منطقة برج العرب القديم

يتضح من الصور قلة ارتفاعات المبانى وانتشار المبانى بصورة عشوائية بالإضافة إلى تخطيط الشوارع الرئيسية وجودة رصفها أما الشوارع الجانبية فتتميز بعدم رصفها .



اسم الشارع : مدخل برج العرب القديم ، **اتجاه النظر :** إلى الشمال ، **أشهر مَعلم فى المكان :** بجوار مركز ومدينة برج العرب

صورة (٢٠) الإسكان الحكومى فى منطقة برج العرب القديم



اسم الشارع : شارع الصناقرة ، **اتجاه النظر :** إلى الشرق ، **أشهر مَعلم فى المكان :** منطقة بيوت العرب

صورة (٢١) نماذج من بيوت البدو (العرب) فى منطقة برج العرب القديم



اسم الشارع : شارع المطافى ، **اتجاه النظر** : إلى الغرب ، **أشهر مَعلم فى المكان** : مطافى الناصرية القديمة

صورة (٢٢) مدخل منطقة الناصرية القديمة (قسم عامرية أول)



اسم الشارع : شارع مستودع البوتجاز ، **اتجاه النظر** : إلى الجنوب الشرقى ، **أشهر مَعلم فى المكان** : مستودع بوتجاز الناصرية القديمة

صورة (٢٣) الامتداد العشوائى للعمران فى منطقة الناصرية القديمة (قسم عامرية أول)

يتضح من الصور قلة ارتفاعات المبانى وانتشار المبانى بصورة عشوائية بالإضافة إلى سوء رصف الشوارع الرئيسية أما الشوارع الجانبية فتتميز بعدم رصفها .



اسم الشارع : شارع الرى ، **اتجاه النظر** : إلى الجنوب الغربى ، **أشهر مَعلم فى المكان** : مساكن البوسطة

صورة (٢٤) مساكن البوسطة فى منطقة الناصرية القديمة (قسم عامرية أول)

يتضح من الصورة انتظام البناء بالإضافة إلى رصف الشارع وتشجيره وإن يلاحظ تدنى مستوى النظافة بالمنطقة .



اسم الشارع : شارع المستودع ، **اتجاه النظر** : إلى الجنوب الشرقى ، **أشهر مَعلم فى المكان** : مطحن الغلة

صورة (٢٥) نماذج من بيوت البدو (العرب) فى منطقة الناصرية القديمة (قسم عامرية أول)

ويظهر فى الصور منطقتا برج العرب القديم والناصرية ويتضح فيها تباين أنماط العمران لتشمل أنماط العمران الحضرى المخطط والعشوائى والبدوى .

● **العمران المبعثر** : يوجد هذا النمط فى جنوب شرق المحافظة متمثلاً فى عزب حوض ١٠ وحوض ١٢ وكرملة وبدوانى ومقنص وغيرها من عزب حى المنتزه ، كما يوجد هذا النمط فى جنوب غرب المحافظة متمثلاً فى قرى الاستصلاح الزراعى ومنها قرى بنجر السكر فى حى العامرية ، ويظهر هذا النمط فى هذه المناطق نتيجة لجذب الطرق المرصوفة التى تصل بين القرى الكثير من المحلات العمرانية مما جعلها تتخذ الشكل الطولى مع الطريق فارتفعت أسعار الأراضى وتغيرت استخداماتها من الزراعة إلى إقامة المبانى والمنشآت السكنية والخدمية وغيرها على جانبى هذه الطرق ، وتبلغ مساحته ٣١,١ كم٢ ما يعادل ١,٣% من إجمالى مساحة المحافظة .

يتجمع هذا النمط على هيئة تجمعات سكنية متناثرة داخل الأراضى الزراعية ، ويتسم العمران فى هذا النمط بكونه ريفى الطابع وإن ظهرت به بعض مظاهر العمران الحضرى ، حيث تمتد المبانى بشكل عشوائى على جانبى الطرق خاصة الطرق القريبة من الأراضى الزراعية وتفتقر للجوانب الصحية ، كما أنها تتصف بارتفاعاتها المتوسطة التى لا تتعدى الخمسة طوابق ، ومادة البناء هنا الطوب الأحمر ويستخدم الطوب الأبيض أحياناً والأسمنت المسلح .

والشوارع الرئيسية فى هذه المناطق غير مرصوفة وغير نظيفة أما الشوارع الجانبية فهى ضيقة ومتعرجة وتوجد بكثرة بين المنازل ولذلك يبلغ مستوى عدم الرضا عنها ٧١% من سكان هذه المناطق ، أما الخدمات والمرافق فهى متدنية وخاصة الصرف الصحى ومياه الشرب ، فقد تبين من الدراسة الميدانية أنه يوجد إجماع فى عدم الرضا عن الصرف الصحى بينما بلغ مستوى عدم الرضا عن نقاوه مياه الشرب ٨٥,٧% أما عن انقطاع التيار بلغت النسبة ٥٧,١% ، أما الكهرباء فقد بلغ مستوى الرضا عنها ٧١,٤% ، أما الطرق فبلغ مستوى الرضا عنها ٢٨,٦% وذلك لأن أغلبها طرق ترابية ، أما الطرق المرصوفة (الرئيسية) فهى تحتاج إلى صيانة .

وباستطلاع مستوى الرضا عن الخدمات فى هذا النمط تبين أن هناك رضا عن مواقع المدارس وإن قل عددها ، أما المستشفيات فبلغ مستوى الرضا عنها ٢٨,٦% وذلك لعدم وجود مستشفيات قريبة من هذه المناطق ، أما الخدمات الاجتماعية وخاصة مراكز الشباب فقد تبين أن مستوى الرضا عنها ٢٨,٦% أيضاً بسبب قلة أعدادها وإن وجدت كانت مغلقة ، وتتشابه الخدمات الأمنية مع الخدمات الاجتماعية والصحية فقد بلغ مستوى الرضا عنها ٢٨,٦% أيضاً بسبب بعد أقسام الشرطة عن هذه المناطق .

وبالنظر إلى مستوى نظافة هذه المناطق وجدت أنها تعانى من الإهمال وتنتشر أكوام القمامة فى شوارعها وبالتالى تبين عدم الرضا عن حجم القمامة وكيفية نقلها .

ويظهر فى الصور منطقتى عزبة حوض ١٠ وقرية أحمد عرابى ويتضح فيها ملامح النمط العمرانى المبعثر وخاصة التوسع العمرانى على حساب الأراضى الزراعية .



اسم الشارع : مدخل عزبة حوض ١٠ ، **اتجاه النظر :** إلى الجنوب ، **أشهر مَعلم فى المكان :** أمام جمعية تنمية المجتمع الريفى

صورة (٢٦) مدخل عزبة حوض ١٠ (قسم منتزه أول)



اسم الشارع : متفرع من مدخل العزبة ، **اتجاه النظر :** إلى الغرب ، **أشهر مَعلم فى المكان :** بجوار جمعية تنمية المجتمع الريفى

صورة (٢٧) أحد الشوارع الرئيسية فى عزبة حوض ١٠ (قسم منتزه أول)

يتضح من الصور انتشار المبانى بصورة عشوائية بالإضافة إلى سوء تخطيط الشوارع فتتميز بعدم رصفها تباين اتساعها كذلك تدنى مستوى النظافة بالمنطقة .



اسم الشارع : متفرع من الشارع الرئيسى بالعزبة ، **اتجاه النظر :** إلى الجنوب

صورة (٢٨) أحد الشوارع الجانبية فى عزبة حوض ١٠ (قسم منتزه أول)



اسم الشارع : الشارع ترعة البرنس ، **اتجاه النظر :** إلى الجنوب ، **أشهر مَعلم فى المكان :** ترعة البرنس

صورة (٢٩) العمران المبعثر على جانبى الشارع فى عزبة حوض ١٠ (قسم منتزه أول)

يتضح من الصور انتشار المبانى بصورة عشوائية بالإضافة إلى عدم رصف الشوارع وتباين اتساعها كذلك تدنى مستوى النظافة وانتشار أكوام القمامة حول الترع والمصارف بالمنطقة .



اسم الشارع : مدخل قرية أحمد عرابى القديم ، **اتجاه النظر :** إلى الغرب ، **أشهر مَعلم فى المكان :** بجوار الطريق الصحراوى

صورة (٣٠) مدخل قرية أحمد عرابى (قسم عامرية أول)



اسم الشارع : شارع مسجد أحمد عرابى ، **اتجاه النظر :** إلى الشرق ، **أشهر مَعلم فى المكان :** أمام مسجد أحمد عرابى

صورة (٣١) أحد الشوارع الرئيسية فى قرية أحمد عرابى (قسم عامرية أول)

يتضح من الصور سوء رصف الشوارع وتدنى مستوى المرافق خاصة الصرف الصحى كذلك تدنى مستوى النظافة وانتشار أكوام القمامة خاصة عند مدخل القرية .



اسم الشارع : شارع موازى لشارع المسجد ، **اتجاه النظر :** إلى الشرق ، **أشهر مَعلم فى المكان :** خلف وحدة طب الأسرة بالقرية

صورة (٣٢) أحد الشوارع الجانبية فى قرية أحمد عرابى (قسم عامرية أول)



اسم الشارع : شارع مزرعة الدواجن (طريق الزراعيين) ، **اتجاه النظر :** إلى الغرب ، **أشهر مَعلم فى المكان :** بجوار مزرعة الدواجن

صورة (٣٣) العمران المبعثر على الأراضى الزراعية فى قرية أحمد عرابى (قسم عامرية أول)

يتضح من الصور انتشار المبانى بصورة عشوائية على حساب الأراضى الزراعية بالإضافة إلى عدم رصف الشوارع وتباين اتساعها كذلك تدنى مستوى النظافة بالمنطقة .

ب. واقع الخدمات والمرافق :

يعد توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية من صحة وتعليم وإسكان ومرافق وغيرها من العوامل التى تؤثر على مستوى إنتاجية الفرد ومدى كفاءته فى استغلال الموارد المتاحة له وما يعكسه من ارتفاع فى مستوى الدخل وبالتالى مستوى المعيشة ورفع مستوى رفاهيته ، وتتميز محافظة الإسكندرية باتساع خدماتها بما يخدم سكانها وبعض سكان المحافظات المجاورة ، وقد بلغ عدد سكانها ٤١٢٣٨٦٩ نسمة عام ٢٠٠٦ ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٦٨٦٧٤٤٠ نسمة عام ٢٠٣٦ لذلك يجب دراسة الخدمات المقدمة لهم وسد العجز فيها إن وجد مع توفير الاحتياجات المستقبلية للزيادة المتوقعة .

- **الخدمات التعليمية** : يقاس العجز بخدمات التعليم ما قبل الجامعى بكثافة الفصول ، بحيث ترتفع هذه الكثافة عن الكثافة المستهدفة من قبل وزارة التربية والتعليم ، وقد بلغ متوسط الكثافة فى المحافظة ٤١ تلميذ / فصل ، كما يتضح فى الجدول (٣٢) على النحو التالى :

جدول (٣٢) الحالة الراهنة لخدمات التعليم ما قبل الجامعى (عام/أزهرى) بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٣

الحى	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ	% من جملة التلاميذ	عدد السكان	% من جملة السكان	كثافة الفصل	عجز الفصول	عدد المدارس المطلوبة	المساحة المطلوبة (كم٢)
المنتزه	٤٧١	٦٢٨٥	٢٧١١٢٢	٣٠,٣	١٣١١٢٦٧	٢٠,٧	٤٣	٤٩٣	٢٧	٠,٢٣
شرق	٣٦٤	٤٢٢٨	١٧٨٥٧٩	٢٠,١	١٠٩٣٤٣٦	١٦,٣	٤٢	٢٣٧	١٣	٠,١١
وسط	٢٨٠	٢٩٧٦	١١١١٠٥	١٢,٤	٥٧٩٩٤٢	١٩,٢	٣٧	-	-	-
الجمرك	٨٥	٦٥٤	٢٣٤٤٤	٢,٦	١٦٠٤٣٨	١٤,٦	٣٦	-	-	-
غرب	١١٨	١٤٣٧	٥٤٧١١	٦,١	٤٢٢٤٦٠	١٣,٠	٣٨	-	-	-
العجمى	٢٤٥	٢٨٤٣	١١٩١٤٢	١٣,٣	٣٨٦٨٢٩	٣٠,٨	٤٢	١٣٦	٨	٠,٠٧
العامرية	١٢٩	١٣٤١	٦٥٧٧٧	٧,٤	٥٥١٩١٤	١١,٩	٤٩	٣٠٣	١٧	٠,١٤
مركز ومدينة برج العرب	١٩٧	١٥١٧	٦٩٥٥٤	٧,٨	١١٠٣٣٩	٦٣,٠	٤٦	٢٢٢	١٢	٠,١٠
إجمالى التعليم الأساسى	١٨٨٩	٢١٢٨١	٨٩٣٤٣٤	٨٣,٤	٤٦١٦٦٢٥	١٩,٤	٤٢	١٣٩١	٧٧	٠,٦٥
المنتزه	٧١	١٠٨٦	٤٥٩٩٤	٢٥,٩	١٣١١٢٦٧	٣,٥	٤٢	١٩٢	٥	٠,٠٦
شرق	٨٣	١٠٩٤	٤٢٣٧٢	٢٣,٩	١٠٩٣٤٣٦	٣,٩	٣٩	٨٣	٢	٠,٠٣
وسط	٦٠	١١١٨	٣٨١٧٠	٢١,٥	٥٧٩٩٤٢	٦,٦	٣٤	-	-	-
الجمرك	١٨	١٨٨	٦٠٧٠	٣,٤	١٦٠٤٣٨	٣,٨	٣٢	-	-	-
غرب	١٩	٤٥٣	١٣٠١٨	٧,٣	٤٢٢٤٦٠	٣,١	٢٩	-	-	-
العجمى	٢٤	٣٣٥	١٦٤٦٨	٩,٣	٣٨٦٨٢٩	٤,٣	٤٩	١٢٢	٤	٠,٠٥
العامرية	١٨	٢٤٠	٩٧٨٥	٥,٥	٥٥١٩١٤	١,٨	٤١	٣٢	١	٠,٠١
مركز ومدينة برج العرب	٢٣	١٨١	٥٦٨٩	٣,٢	١١٠٣٣٩	٥,٢	٣١	-	-	-
إجمالى التعليم الثانوى	٣١٦	٤٦٩٥	١٧٧٥٦٦	١٦,٦	٤٦١٦٦٢٥	٣,٩	٣٨	٤٢٩	١٢	٠,١٥
جملة التعليم بمراحله المختلفة	٢٢٠٥	٢٥٩٧٦	١٠٧١٠٠٠	١٠٠	٤٦١٦٦٢٥	٢٣,٢	٤١	١٨٢٠	٨٩	٠,٨٠

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً إدارة الإحصاءات المركزية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : أهم الأنشطة السكانية لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٣ ، وحدة مركز المعلومات بالمنطقة الأزهرية بالإسكندرية : الإحصاء العام للمعاهد الأزهرية ، ٢٠١٤

والمعدلات المستخدمة هنا للتعليم الأساسى يشمل ١٨ فصلاً / مدرسة ، ٤٠ تلميذ / الفصل ، مدرسة / ٢ فدان (٨٤٠٠ م٢ على أساس أن الفدان = ٤٢٠٠ م٢) ، وللتعليم الثانوى يشمل ٣٦ فصلاً / مدرسة ، ٣٦ تلميذ / الفصل ، المدرسة / ٣ أفدنة (١٢٦٠٠ م٢)

راجع : محافظة الإسكندرية–جامعة الإسكندرية : سياسة التنمية الشاملة لمحافظة الإسكندرية ٢٠٥٠ رؤية مستقبلية ، ٢٠٠٤ ، ص ١١٣

ويتضـح مـن الجـدول أن إجمـالى عـدد المـدارس فـى محافظـة الإسـكندرية بلـغ ٢٢٠٥ مدرسـة تضـم ٢٥٩٧٦ فصـلاً و ١٠٧١٠٠٠ تلميذاً مـن جملـة عـدد سكانها البـالغ عددهم ٤٦١٦٦٢٥ نسمة عـام ٢٠١٣ **(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : ٢٠١٣ : ١٦)** ، وأن الحالة الحالية للتعليم بالإسكندرية تقتضى سد العجـز فـى خدمات التعليم للمرحلـة الراهنـة ، وذلـك ببنـاء ٨٩ مدرسـة (٧٧ مدرسـة تعليم أساسـى و١٢ مدرسة تعليم ثانوى) على مساحة قدرها ٠,٨ كم٢ توزع حسب احتياجات كل حى وإن كان حى المنتزه أشد الأحياء عجزاً فى عدد المدارس ، بالإضافة إلى ذلك يجب توفير الاحتياجات المطلوبة للمستقبل وذلك وفق الأسس العلمية والمعدلات المستخدمة فى هذا المجال .

ولتحديد هذه الاحتياجات تم تقدير عدد التلاميذ فى مراحل التعليم المختلفة وفق نسب من هم فى سن التعليم بالمراحل المختلفة من إجمالى عدد السكان فى كل حى من أحياء المحافظة والتى تم حسابها من الجدول (٣٢) ، كما يتضح فى الجدول التالى :

جدول (٣٣) الحالة المستقبلية لخدمات التعليم ما قبل الجامعى (عام/أزهرى) بالمحافظة عام ٢٠٣٦

الحى	عدد المدراس	عدد الفصول	جملة التلاميذ	عدد السكان	% من جملة عدد السكان المتوقع	المساحة المطلوبة (كم٢)
المنتزه	٣٠٦	٦٧٢٧	٤٠٥١٤٥	١٩٥٧٢٢٠	٢٠,٧	٢,٥٧
شرق	١٩٧	٤٣٤١	٢٦٤١٧٧	١٦٢٠٧١٦	١٦,٣	١,٦٦
وسط	١١٦	٢٥٦٢	١٦٦١٣٧	٨٦٥٢٩٧	١٩,٢	٠,٩٧
الجمرك	٢٥	٥٤٩	٣٦٠٩٥	٢٤٧٢٢٨	١٤,٦	٠,٢١
غرب	٥٨	١٢٧١	٨١٢٤٢	٦٢٤٩٣٧	١٣,٠	٠,٤٩
العجمى	١٣١	٢٨٧٣	١٧٥٥٥٩	٥٦٩٩٩٨	٣٠,٨	١,١٠
العامرية	٧٣	١٥٩٨	٩٧٢٥٠	٨١٧٢٢٥	١١,٩	٠,٦١
مركز ومدينة برج العرب	٧٨	١٧٢٢	١٠٣٨٣٦	١٦٤٨١٩	٦٣,٠	٠,٦٦
إجمالى التعليم الأساسى	٩٨٤	٢١٦٤٣	١٣٢٩٤٤١	٦٨٦٧٤٤٠	١٩,٤	٨,٢٧
المنتزه	٥٦	١٠٠٥	٦٨٥٠٣	١٩٥٧٢٢٠	٣,٥	٠,٧١
شرق	٥٢	٩٣٠	٦٣٢٠٨	١٦٢٠٧١٦	٣,٩	٠,٦٦
وسط	٤٤	٧٨٦	٥٧١١٠	٨٦٥٢٩٧	٦,٦	٠,٥٥
الجمرك	٧	١٢٥	٩٣٩٥	٢٤٧٢٢٨	٣,٨	٠,٠٩
غرب	١١	١٩٣	١٩٣٧٣	٦٢٤٩٣٧	٣,١	٠,١٤
العجمى	٢٠	٣٦٠	٢٤٥١٠	٥٦٩٩٩٨	٤,٣	٠,٢٥
العامرية	١٢	٢١٨	١٤٧١٠	٨١٧٢٢٥	١,٨	٠,١٥
مركز ومدينة برج العرب	٦	١٠٥	٨٥٧١	١٦٤٨١٩	٥,٢	٠,٠٧
إجمالى التعليم الثانوى	٢٠٨	٣٧٢٢	٢٦٥٣٨٠	٦٨٦٧٤٤٠	٣,٩	٢,٦٢
جملة التعليم بمراحله المختلفة	١١٩٢	٢٥٣١٢	١٥٩٤٨٢١	٦٨٦٧٤٤٠	٢٣,٢	١٠,٨٩

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على إدارة الإحصاءات المركزية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : أهم الأنشطة السكانية لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٣ ، وحدة مركز المعلومات بالمنطقة الأزهرية بالإسكندرية : الإحصاء العام للمعاهد الأزهرية ، ٢٠١٤ ، عدد السكان المتوقع هو تقدير عدد سكان محافظة الإسكندرية لعام ٢٠٣٦ ويبلغ ٦٨٦٧٤٤٠ نسمة

ولتحقيق المستهدف فى مجال التعليم يجب التقيد بالمعدلات **الآتيـة** : التعليم الأساسى (رياض أطفال/ إبتدائى/ إعدادى) : ٢٢ فصل/ مدرسة ، ٣٠ تلميذ/ الفصل ، ٢ فدان/ مدرسة ، التعليم الثانوى (عام/ فنى) : ١٨ فصل/ مدرسة ، ٣٠ تلميذ/ الفصل ، ٣ فدان/ المدرسة

راجع : محافظة الإسكندرية–جامعة الإسكندرية : سياسة التنمية الشاملة لمحافظة الإسكندرية ٢٠٥٠ رؤية مستقبلية ، ٢٠٠٤ ، ص ١١٤

وعليه فإن الحالة المستقبلية للتعليم بالإسكندرية حتى عام ٢٠٣٦ تقتضى توفير ٩٨٤ مدرسة للتعليم الأساسى لاستيعاب ١٣٢٩٤٤١ تلميذ على مساحة ٨,٣ كم٢ ، و ٢٠٨ مدرسة للتعليم الثانوى لاستيعاب ٢٦٥٣٨٠ تلميذ على مساحة ٢,٦ كم٢ ، ليصبح الإجمالى العام ١١٩٢ مدرسة تستوعب ١٥٩٤٨٢١ تلميذ بنسبة ٢٣,٢% من جملة السكان المتوقع على مساحة ١٠,٩ كم٢ .

- **التعليم الجامعى :** تستوعب كليات جامعة الإسكندرية نحو ٢١٦٦٩٥ طالباً عام ٢٠١٢ بنسبة تقدر بنحو ٤,٧% من جملة السكان آنذاك – وهو ٤٦٠٢٩٣٣ نسمة ، وبالتالى يقدر عدد الملتحقين عام ٢٠٣٦ بنحو ٣٦٣٣٣٨ نسمة وفق نسبتهم (٤,٧%) من إجمالى عدد سكان المحافظة عام ٢٠١٢ .

ولما كان معدل عدد الجامعات طبقاً لعدد السكان – كما جاء فى تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (٢٠٠٤) – يقدر بجامعة واحدة لكل مليون نسمة ، ويصل فى بعض المجتمعات إلى أقل من نصف مليون ، وهو ما جعل التقرير يدعو إلى تخصيص جامعة لكل مليون نسمة . ويؤكد أيضاً مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٥) أنه – وفق المعايير الدولية – من المفترض أن تكون هناك جامعة لكل مليون نسمة (**أحمد محمود الزنفلى : ٢٠١٢ : ٣٥٢**) ، مما يستوجب إنشاء جامعة جديدة لكى تستوعب الأعداد المتزايدة والمقدرة بضعف العدد الحالى تقريباً وعلى أن يخصص لها موقع جديد فى مدينة برج العرب الجديدة خاصة وأنها إحدى مناطق الإمتداد العمرانى غرباً ، وبها أراضى مخصصة للجامعة منذ عام ١٩٩٦ تبلغ مساحتها ١١٠ فدان (٠,٥ كم٢) ولم يتم اشغالها حتى الآن ، ويتوافر بها بعض الخدمات والمرافق ، كما أنها ترتبط بمدينة الإسكندرية ببعض الطرق (**جهاز مدينة برج العرب الجديدة : ٢٠١٤ : –**) .

- **الخدمات الصحية :** بلغ عدد الأسرة العلاجية بمحافظة الإسكندرية ١١٥٣٦ سريراً لخدمة سكانها البالغ عددهم ٤٦٣٣٦١١ نسمة عام ٢٠١٣ (**مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : ٢٠١٣ : ١٢، ٣٨–٣٩**) بمعدل إمداد بالخدمة قدره ٢,٥ سرير/ ألف نسمة ، وبهذا فإن معدل الخدمة الحالى ينخفض عن المعدل المستهدف (٤ أسرة / ألف نسمة) طبقاً لقوانين الهيئة العامة للتأمين الصحى ، **جدول (٣٤)** .

جدول (٣٤) الحالة الراهنة للخدمات الصحية بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٣

حى	عدد السكان	عدد المستشفيات	عدد الأسرة	متوسط سرير/ ألف نسمة	عجز الأسرة	المساحة المطلوبة (كم٢)
المنتزه	١٣١١٢٦٧	٣٣	٢٥١٠	١,٩	٢٧٣٥	٠,١٤
شرق	١٠٩٣٤٣٦	٦١	٢٢٩٣	٢,١	٢٠٨١	٠,١٠
وسط	٥٧٩٩٤٢	٣٦	٤٨٨١	٨,٤	-	-
الجمرك	١٦٠٤٣٨	٤	٢٣٢	١,٥	٤١٠	٠,٠٢
غرب	٤٢٢٤٦٠	١٤	٩١٦	١,٢	٧٧٤	٠,٠٤
العجمى	٣٨٦٨٢٩	١٦	٢٣٢	٢,٢	١٣١٥	٠,٠٧
العامرية	٥٥١٩١٤	١١	٤٣٣	٠,٨	١٧٧٥	٠,٠٩
مركز ومدينة برج العرب	١١٠٣٣٩	١	٣٩	٠,٤	٤٠٢	٠,٠٢
الإجمالى	٤٦١٦٦٢٥	١٧٦	١١٥٣٦	٢,٥	٩٤٩٢	٠,٤٨

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : نشرة المعلومات الشهرية ، العدد ٢٤٣ ، يناير ٢٠١٣ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : كتاب وصف مصر ، محافظة الإسكندرية ، ٢٠١٤

ويتبين من جدول أنه يلزم إضافة ٩٤٩٢ سريراً بمساحة إجمالية تقدر بحوالى ٠,٥ كم٢ حيث أن مساحة السرير ٥٠ م٢ ، وأن أكثر الأحياء احتياجاً لزيادة عدد المستشفيات بها هى حى المنتزه وحى شرق بينما يتمتع حى وسط بعدد كافٍ من الأسرة قد يصل إلى ضعف المعدل المستهدف ، لذلك يتم توزيع هذه الأسرة طبقاً لاحتياجات كل حى من أحياء المحافظة لسد العجز بها .

وطبقاً للزيادة السكانية المتوقعة حتى عام ٢٠٣٦ ووفقاً للمعدل المستهدف (٥ أسرة / ألف نسمة) فإنه يلزم إضافة ١٣٨٦٤ سريراً لسد احتياجات السكان حتى سنة الهدف وبمساحة إجمالية قدرها ٠,٧ كم٢ توزع على الأحياء طبقاً لاحتياجات كل حى ، كما يوضحها جدول (٣٥) :

جدول (٣٥) الحالة المستقبلية للخدمات الصحية بمحافظة الإسكندرية حتى عام ٢٠٣٦

حى	عدد السكان	عدد الأسرة	المساحة المطلوبة (كم٢)
المنتزه	١٩٥٧٢٢٠	٤٥٤١	٠,٢٣
شرق	١٦٢٠٧١٦	٣٧٣٠	٠,١٩
وسط	٨٦٥٢٩٧	-	-
الجمرك	٢٤٧٢٢٨	٥٩٤	٠,٠٣
غرب	٦٢٤٩٣٧	١٤٣٥	٠,٠٧
العجمى	٥٦٩٩٩٨	١٣٠٣	٠,٠٦
العامرية	٨١٧٢٢٥	١٨٧٨	٠,٠٩
مركز ومدينة برج العرب	١٦٤٨١٩	٣٨٣	٠,٠٢
الإجمالى	٦٨٦٧٤٤٠	١٣٨٦٤	٠.٦٩

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : نشرة المعلومات الشهرية ، العدد ٢٤٣ ، يناير ٢٠١٣ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : كتاب وصف مصر ، محافظة الإسكندرية ، ٢٠١٤

- **الخدمات الاجتماعية :** توجد بمحافظة الإسكندرية ٨١ وحدة اجتماعية لخدمة سكان المحافظة وعددهم ٤٦١٦٦٢٥ عام ٢٠١٣ **(إدارة الإحصاءات المركزية : ٢٠١٣ : ١١٩)** وعليه فالوحدة تخدم ٥٦٩٩٥ نسمة وهذا المعدل مرتفع للغاية عن المعدل المستهدف (الوحدة تخدم ١٠ آلاف نسمة) ، وتوزع هذه الجمعيات على أحياء المحافظة كما يلى :

جدول (٣٦) الحالة الراهنة للخدمات الاجتماعية بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٣

حى	عدد السكان	عدد الوحدات	متوسط وحدة / نسمة	مقدار العجز	المساحة المطلوبة (كم٢)
المنتزه	١٣١١٢٦٧	١٤	٩٣٦٦٢	١١٧	٠,٠٦
شرق	١٠٩٣٤٣٦	١٨	٦٠٧٤٦	٩١	٠,٠٥
وسط	٥٧٩٩٤٢	١١	٥٢٧٢٢	٤٧	٠,٠٢
الجمرك	١٦٠٤٣٨	٦	٢٦٧٤٠	١٠	٠,٠١
غرب	٤٢٢٤٦٠	١١	٣٨٤٠٥	٣١	٠,٠٢
العجمى	٣٨٦٨٢٩	٦	٦٤٤٧٢	٣٣	٠,٠٢
العامرية	٥٥١٩١٤	١٥	٣٦٧٩٤	٤٠	٠,٠٢
مركز ومدينة برج العرب	١١٠٣٣٩	-	-	١١	٠,٠١
الإجمالى	٤٦١٦٦٢٥	٨١	٥٦٩٩٥	٣٧٩	٠,٢١

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على إدارة الإحصاءات المركزية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم الأنشطة السكانية لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٣

ويتضح من الجدول أن حى المنتزه هو أكثر الأحياء عجزاً فى عدد الوحدات الاجتماعية حيث بلغ مقدار العجز فى عدد الوحدات ١١٧ وحدة بمساحة ٠,٠٦ كم٢ ، وطبقاً للزيادة المتوقعة ووفقاً للمعدل المستهدف فإنه يلزم إضافة ٢٢٧ وحدة تكفى لسد احتياجات السكان بمساحة إجمالية قدرها ٠,١١ كم٢ وذلك على أساس ٥٠٠ م٢ للوحدة وتوزع هذه الوحدات طبقاً لاحتياجات أحياء المحافظة كالتالى :

جدول (٣٧) الحالة المستقبلية للخدمات الاجتماعية بمحافظة الإسكندرية حتى عام ٢٠٣٦

حى	عدد السكان	عدد الوحدات	المساحة المطلوبة (م٢)
المنتزه	١٩٥٧٢٢٠	٦٥	٣٢٥٠٠
شرق	١٦٢٠٧١٦	٥٣	٢٦٥٠٠
وسط	٨٦٥٢٩٧	٢٩	١٤٥٠٠
الجمرك	٢٤٧٢٢٨	٩	٤٥٠٠
غرب	٦٢٤٩٣٧	٢٠	١٠٠٠٠
العجمى	٥٦٩٩٩٨	١٨	٩٠٠٠
العامرية	٨١٧٢٢٥	٢٧	١٣٥٠٠
مركز ومدينة برج العرب	١٦٤٨١٩	٦	٣٠٠٠
الإجمالى	٦٨٦٧٤٤٠	٢٢٧	١١٣٥٠٠

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على إدارة الإحصاءات المركزية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم الأنشطة السكانية لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٣

- **خدمات الشباب والرياضة :** تضم محافظة الإسكندرية ٤٠ مركزاً للشباب **(إدارة الإحصاءات المركزية : ٢٠١٣ : ١٢٧)** ليتضح أن معدل الخدمة الحالى على مستوى المحافظة هو مركز / ١١٥٠٧٣ نسمة وهو معدل مرتفع جداً مقارنة بالمعدل المستهدف من قبل وزارة الشباب والرياضة (مركز شباب / ٢٥ ألف نسمة) ، بمساحة ٤٢٠٠ م٢ للمركز الواحد وتوزع هذه المراكز على أحياء المحافظة كالتالى :

جدول (٣٨) الحالة الراهنة لخدمات الشباب والرياضة بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٣

حى	عدد السكان	عدد المراكز	متوسط مركز / نسمة	عجز المراكز	المساحة المطلوبة (كم٢)
المنتزه	١٣١١٢٦٧	٦	٢١٨٥٤٥	٤٧	٠,٢٠
شرق	١٠٩٣٤٣٦	٦	١٨٢٢٣٩	٣٨	٠,١٦
وسط	٥٧٩٩٤٢	٦	٩٦٦٥٧	١٧	٠,٠٧
الجمرك	١٦٠٤٣٨	١	١٦٠٤٣٨	٥	٠,٠٢
غرب	٤٢٢٤٦٠	٣	١٤٠٨٢٠	١٤	٠,٠٦
العجمى	٣٨٦٨٢٩	٣	١٢٨٩٤٣	١٣	٠,٠٥
العامرية	٥٥١٩١٤	٨	٦٨٩٨٩	١٤	٠,٠٥
مركز ومدينة برج العرب	١١٠٣٣٩	٧	١٥٧٦٣	-	-
الإجمالى	٤٦١٦٦٢٥	٤٠	١١٥٠٧٣	١٤٨	٠,٦١

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على إدارة الإحصاءات المركزية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم الأنشطة السكانية لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٣

ويتضح من الجدول أن حى المنتزه هو أشد الأحياء عجزاً بسبب كثرة عدد سكانه وقلة عدد مركز الشباب به وبالتالى يحتاج ٤٧ مركزاً بينما يعد حى الجمرك أقلهم فهو يحتاج ٥ مراكز فقط ، وبذلك فإن

احتياجات السكان من مراكز الشباب على مستوى المحافظة هى ١٤٨ مركزاً بمساحة إجمالية قدرها ٠,٦ كم٢ توزع على أحياء المحافظة حسب عدد سكنها ومقدار العجز بها .

وطبقاً للزيادة السكانية المتوقعة فإنه يلزم إضافة ٨٨ مركزاً للشباب بمساحة إجمالية قدرها ٠,٤ كم٢ وتوزع هذه المراكز طبقاً لاحتياجات كل حى كالتالى :

جدول (٣٩) الحالة المستقبلية لخدمات مراكز الشباب والرياضة بمحافظة الإسكندرية حتى عام ٢٠٣٦

حى	عدد السكان	عدد المراكز	المساحة المطلوبة (كم٢)
المنتزه	١٩٥٧٢٢٠	٢٥	٠,١١
شرق	١٦٢٠٧١٦	٢١	٠,٠٩
وسط	٨٦٥٢٩٧	١٢	٠,٠٥
الجمرك	٢٤٧٢٢٨	٤	٠,٠٢
غرب	٦٢٤٩٣٧	٨	٠,٠٣
العجمى	٥٦٩٩٩٨	٧	٠,٠٣
العامرية	٨١٧٢٢٥	١١	٠,٠٥
مركز ومدينة برج العرب	١٦٤٨١٩	-	-
الإجمالى	٦٨٦٧٤٤٠	٨٨	٠,٣٨

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على إدارة الإحصاءات المركزية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم الأنشطة السكانية لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٣

- **الخدمات الثقافية** : يوجد بمحافظة الإسكندرية ٩ قصوراً للثقافة و١٣ مكتبات عامة **(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : ٢٠١٣ : ٤٢-٤٣)** ، وبدارسة معدل الخدمة بالنسبة لقصور الثقافة نجد أن قصر الثقافة يخدم ٥١٢٩٥٨ نسمة وهو معدل مرتفع عن المعدل المستهدف (قصر ثقافة / ٢٠٠ ألف نسمة) وبمساحة ٢٠٠٠ م٢ لكل قصر ثقافة ، أما بالنسبة للمكتبات العامة تبين أن معدل الخدمة الحالى هو مكتبة عامة لكل ٣٥٥١٢٥ نسمة وهو معدل مرتفع جداً عن المعدل المستهدف (مكتبة عامة / ٢٠٠ ألف نسمة) وبمساحة إجمالية ٨٠٠ م٢ للمكتبة ، ويتضح ذلك من الجدول التالى :

جدول (٤٠) الحالة الراهنة للخدمات الثقافية بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٣

حى	عدد السكان	عدد قصور الثقافة	عدد المكتبات العامة	عجز قصور الثقافة	عجز المكتبات العامة	المساحة المطلوبة لقصور الثقافة (م٢)	المساحة المطلوبة للمكتبات العامة (م٢)
المنتزه	١٣١١٢٦٧	١	١	٦	٦	١٢٠٠٠	٤٨٠٠
شرق	١٠٩٣٤٣٦	٥	٧	-	-	-	-
وسط	٥٧٩٩٤٢	-	١	٣	٢	٦٠٠٠	١٦٠٠
الجمرك	١٦٠٤٣٨	١	١	-	-	-	-
غرب	٤٢٢٤٦٠	١	١	١	١	٢٠٠٠	٨٠٠
العجمى	٣٨٦٨٢٩	-	-	٢	٢	٤٠٠٠	١٦٠٠
العامرية	٥٥١٩١٤	١	١	٣	٢	٦٠٠٠	١٦٠٠
مركز ومدينة برج العرب	١١٠٣٣٩	١	١	-	-	-	-
الإجمالى	٤٦١٦٦٢٥	٩	١٣	١٥	١٣	٣٠٠٠٠	١٠٤٠٠

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة المعلومات الشهرية ، العدد ٢٤٣ ، يناير ٢٠١٣

ويتضح من الجدول أن العجز الحالى يقدر بـ ١٥ قصر ثقافة بمساحة إجمالية ٣٠٠٠٠ م٢ ، ويعد حى المنتزه أكثر الأحياء عجزاً حيث يحتاج ٦ قصور بمساحة ١٢٠٠٠ م٢ ، أما المكتبات العامة فيبلغ العجز الحالى ١٣ مكتبة عامة بمساحة إجمالية تقدر بنحو ١٠٤٠٠ م٢ ، وأيضاً يعد حى المنتزه أقل الأحياء فى عدد المكتبات فهمو يحتاج إلى ٦ مكتبات بمساحة ٤٨٠٠ م٢ .

وطبقاً للزيادة السكانية المتوقعة ووفقاً للمعدل المستهدف فإنه يلزم إضافة ١٠ قصر ثقافة بمساحة ٢٠٠٠٠ م٢ ، كما يلزم إضافة ٩ مكتبة عامة بمساحة ٧٢٠٠ م٢ وتوزع هذه الوحدات طبقاً لاحتياجات السكان المستقبلية لكل حى من أحياء المحافظة كما يلى :

جدول (٤١) الحالة المستقبلية للخدمات الثقافية بمحافظة الإسكندرية حتى عام ٢٠٣٦

حى	عدد السكان	عدد قصور الثقافة	عدد المكتبات العامة	المساحة المطلوبة لقصور الثقافة (م٢)	المساحة المطلوبة للمكتبات العامة (م٢)
المنتزه	١٩٥٧٢٢٠	٣	٣	٦٠٠٠	٢٤٠٠
شرق	١٦٢٠٧١٦	٣	١	٦٠٠٠	٨٠٠
وسط	٨٦٥٢٩٧	١	١	٢٠٠٠	٨٠٠
الجمرك	٢٤٧٢٢٨	-	-	-	-
غرب	٦٢٤٩٣٧	١	١	٢٠٠٠	٨٠٠
العجمى	٥٦٩٩٩٨	١	١	٢٠٠٠	٨٠٠
العامرية	٨١٧٢٢٥	١	٢	٢٠٠٠	١٦٠٠
مركز ومدينة برج العرب	١٦٤٨١٩	-	-	-	-
الإجمالى	٦٨٦٧٤٤٠	١٠	٩	٢٠٠٠٠	٧٢٠٠

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشرة المعلومات الشهرية ، العدد ٢٤٣ ، يناير ٢٠١٣

- **الخدمات البريدية** : يوجد بمحافظة الإسكندرية ٩٩ مكتب بريد لخدمة سكانها موزعين على أحيائها **(موقع البريد المصرى : ١١ / ١ / ٢٠١٥ : ١١:٠٠م)** ، ويبلغ معدل الخدمة ٤٦٦٣٣ نسمة / مكتب بريد ، ويتضح أن هذا المعدل مرتفع عن المعدل المستهدف (مكتب بريد / ٥٠٠٠ نسمة) وبمساحة ٨٠٠ م٢ للمكتب ، لذا تحتاج المحافظة ٨٢٤ مكتب بريد لسد العجز من الخدمة بمساحة إجمالية ٠,٧ كم٢ وتوزع وفقاً لاحتياجات كل حى كما يلى :

جدول (٤٢) الحالة الراهنة للخدمات البريدية بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٤

حى	عدد السكان	عدد مكاتب البريد	متوسط مكتب / نسمة	مقدار العجز	المساحة المطلوبة (كم٢)
المنتزه	١٣١١٢٦٧	٣٥	٣٧٤٦٥	٢٢٧	٠,١٨
شرق	١٠٩٣٤٣٦	٢٨	٣٩٠٥١	١٩١	٠,١٥
وسط	٥٧٩٩٤٢	٢٢	٢٦٣٦١	٩٤	٠,٠٨
الجمرك	١٦٠٤٣٨	٧	٢٢٩٢٠	٢٥	٠,٠٢
غرب	٤٢٢٤٦٠	٧	٦٠٣٥١	٧٨	٠,٠٦
العجمى	٣٨٦٨٢٩	-	-	٧٧	٠,٠٦
العامرية	٥٥١٩١٤	-	-	١١٠	٠,٠٩
برج العرب	١١٠٣٣٩	-	-	٢٢	٠,٠٢
الإجمالى	٤٦١٦٦٢٥	٩٩	٤٦٦٣٣	٨٢٤	٠,٦٦

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على موقع البريد المصرى www.egyptpost.org ، المكاتب البريدية ، قطاع غرب الدلتا ، الإسكندرية ، ٢٠١٥

ويتضح أن حى المنتزه هو أشد الأحياء احتياجاً لإضافة عدد كبير من المكاتب البريدية حيث بلغ مقدار العجز به ٢٢٧ مكتب ، وطبقاً للزيادة السكانية المتوقعة حتى ٢٠٣٦ ووفق المعدل المستهدف يلزم إضافة ٤٥١ مكتب بريد بمساحة ٠,٤ كم٢ توزع وفق الاحتياجات المستقبلية لكل حى كما يلى :

جدول (٤٣) الحالة المستقبلية للخدمات البريدية بمحافظة الإسكندرية حتى عام ٢٠٣٦

حى	عدد السكان	عدد مكاتب البريد	المساحة المطلوبة (كم٢)
المنتزه	١٩٥٧٢٢٠	١٢٩	٠,١٠
شرق	١٦٢٠٧١٦	١٠٥	٠,٠٨
وسط	٨٦٥٢٩٧	٥٧	٠,٠٥
الجمرك	٢٤٧٢٢٨	١٨	٠,٠١
غرب	٦٢٤٩٣٧	٤٠	٠,٠٣
العجمى	٥٦٩٩٩٨	٣٧	٠,٠٣
العامرية	٨١٧٢٢٥	٥٤	٠,٠٤
مركز ومدينة برج العرب	١٦٤٨١٩	١١	٠,٠١
الإجمالى	٦٨٦٧٤٤٠	٤٥١	٠,٣٥

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على موقع البريد المصرى www.egyptpost.org ، المكاتب البريدية ، قطاع غرب الدلتا ، الإسكندرية ، ٢٠١٥

- **المساحات الخضراء** : بلغ عدد الحدائق والمتنزهات العامة بمحافظة الإسكندرية ٣٧ حديقة عام ٢٠١٣ بمساحة ١,٣ كم٢ **(إدارة الإحصاءات المركزية : ٢٠١٣ : ٢٠٨)** ومعدل خدمة ٥ أفدنة (٢١٠٠٠ م٢) / ٧٢٥١٧ نسمة ما يعادل ٠,١ فدان (٢٩٠ م٢) / ١٠٠٠ نسمة بينما الحد الأدنى للمعدلات الدولية هو ٥ أفدنة (٢١٠٠٠ م٢) / ١٠٠٠ نسمة وبالتالى يوجد عجز كبير فى المساحات الخضراء التى تحتاجها المحافظة . ولسد العجز يلزم إضافة ٩٥,٦ كم٢ مساحات خضراء للمحافظة توزع على أحيائها .

أما المعدل المستهدف من قبل هيئة التخطيط العمرانى هو فدان (٤٢٠٠ م٢) / ١٠٠٠ نسمة ، وبالتالى فإن معدل الخدمة الحالى يقدر بنحو فدان (٤٢٠٠ م٢) / ١٤٥٠٤ نسمة وهو معدل مرتفع أيضاً عن المعدل المستهدف ، ولسد العجز يلزم إضافة ١٨,٠ كم٢ مساحات خضراء للمحافظة وتوزع على الأحياء كما يلى :

جدول (٤٤) الحالة الراهنة للمساحات الخضراء بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٣

حى	عدد السكان	عدد الحدائق العامة	مساحة الحدائق العامة (م٢)	متوسط م٢ / ألف نسمة	المساحة المطلوبة (كم٢)
المنتزه	١٣١١٢٦٧	٧	٥٠٤٩٣	٣٨,٥	٥,٥
شرق	١٠٩٣٤٣٦	٥	٢٥٣٥١٥	٢٣١,٩	٤,٣
وسط	٥٧٩٩٤٢	٧	٢٦٩٢٩٦	٤٦٤,٤	٢,٢
الجمرك	١٦٠٤٣٨	٦	٦٧١٠٣	٤١٨,٣	٠,٦
غرب	٤٢٢٤٦٠	٦	٥٨٧٤٥	١٣٩,١	١,٧
العجمى	٣٨٦٨٢٩	٤	١٠١٣٥٦	٢٦٢,٠	١,٥
العامرية	٥٥١٩١٤	١	٣٠٢٩٠٠	٥٤٨,٨	٢,٠
مركز ومدينة برج العرب	١١٠٣٣٩	١	٢٣٣٥٠٠	٢١١٦,٢	٠,٢
الإجمالى	٤٦١٦٦٢٥	٣٧	١٣٣٦٩٠٨	٢٨٩,٦	١٨,٠

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على إدارة الإحصاءات المركزية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم الأنشطة السكانية لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٣

ويتضح من الجدول أن حى المنتزه يليه حى شرق أقل الأحياء فى المساحات الخضراء بسبب كثرة عدد سكانهما مقارنة بالمساحات الخضراء والحدائق الموجودة ، بينما يعد مركز ومدينة برج العرب أقلهم احتياجاً لمثل هذه المساحات ، ومع الزيادة السكانية المتوقعة ووفق المعدل المستهدف يلزم إضافة ٩,٧ كم٢ مساحات خضراء وتوزع على الأحياء المختلفة حسب الاحتياجات المستقبلية لكل حى كما يلى :

جدول (٤٥) الحالة المستقبلية للمساحات الخضراء بمحافظة الإسكندرية حتى عام ٢٠٣٦

حى	عدد السكان	المساحات الخضراء المطلوبة (كم٢)
المنتزه	١٩٥٧٢٢٠	٢,٧
شرق	١٦٢٠٧١٦	٢,٣
وسط	٨٦٥٢٩٧	١,٢
الجمرك	٢٤٧٢٢٨	٠,٤
غرب	٦٢٤٩٣٧	٠,٩
العجمى	٥٦٩٩٩٨	٠,٨
العامرية	٨١٧٢٢٥	١,١
مركز ومدينة برج العرب	١٦٤٨١٩	٠,٣
الإجمالى	٦٨٦٧٤٤٠	٩,٧

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على إدارة الإحصاءات المركزية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم الأنشطة السكانية لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٣

- **خدمات الإسكان :** بلغ عدد سكان محافظة الإسكندرية ٤١٢٣٨٦٩ نسمة عام ٢٠٠٦ بينما بلغ عدد الأسر ١٠٧١٥٨٢ أسرة ، بمتوسط ٤ أفراد / أسرة ، وبلغ عدد الوحدات ١٧٤٩١٧٠ وحدة ، وتشير الأرقام السابقة إلى وجود فائض فى عدد الوحدات بلغ ٦٧٧٥٨٨ وحدة وبالتالى لا توجد مشكلة فعدد الوحدات يفوق عدد الأسر . إلا أن هناك أزمة واضحة فى الإسكان بالمحافظة ؛ فالإسكندرية كانت ولا تزال المصيف المتميز بالجمهورية لذلك هناك عدد من الأسر المقيمة فى محافظات أخرى لها وحدات بالمحافظة بالإضافة إلى أن هناك العديد من الأسر القادرة اقتصادياً التى تقتنى وحدات لآبنائهم الذين لازالوا فى سن الدراسة ، الأمر الذى يجعل المقارنة المشار إليها غير صحيحة وظهور حالات تأخر الزواج للشباب خير دليل على ذلك .

ومشكلة الإسكان هذه ليست وليدة الحاضر بل هى نتيجة للتراكم على مر السنين ، فزيادة السكان والهجرة المستمرة وارتفاع أسعار الأراضى وأسعار مواد البناء وأجور العمالة ، بالإضافة إلى صدور العديد من القوانين والقرارات الإدارية والاقتصادية خلال الثلاثين عاماً الماضية زادت من حدة المشكلة وتأزمها فكان من نتائجها مشكلات اجتماعية كتأخر سن الزواج لعدم وجود المسكن المناسب فى حدود إمكانات الأسرة الحديثة وإلى انتشار الإسكان العشوائى وانتشار ظاهرة مقدم الإيجار الذى يصعب على عائلة متوسطة الدخل الوفاء به وانتشار ظاهرة التمليك للوحدات بأسعار عالية **(الهيئة العامة للتخطيط العمرانى : ١٩٩٧ : الجزء الرابع : ٨)** .

ومع تفاقم الأزمة قامت الحكومة ببناء العديد من الوحدات السكنية لذوى الدخول المختلفة مع التركيز على الإسكان الاقتصادى لذوى الدخل المحدود ، حيث قامت بإنشاء ٣٩١٧٦ وحدة سكنية (منخفضة

التكاليف) وذلك حتى عام ٢٠٠٣ فى إطار خطط الإسكان المختلفة بالسنوات السابقة موزعة على المناطق **الآتية :**

إسكان الحرمين ٢٠٠٠ وحدة ، إسكان حجر النواتية ٢٠٠٠ وحدة ، إسكان المتراس بالورديان ٩٠٠ وحدة ، إسكان مدينة مبارك ٢٠٦٦ وحدة ، إسكان زاوية عبد القادر ٩٠٠ وحدة ، إسكان البتروكيماويات ٥٩٩٦ وحدة ، إسكان العامرية ٤٢٨٦ وحدة ، إسكان الهانوفيل ١٣١٠٤ وحدة ، إسكان الكيلو ٢١ ٣١٢٢ وحدة ، إسكان ك٢٦ (٥٢٧٥ وحدة) ، بإجمالى ٤٤٠٧٩ وحدة سكنية **(محافظة الإسكندرية ، جامعة الإسكندرية : ٢٠٠٤ : ١٢٦)** .

ومع الزيادة السكانية المتوقعة (٦٨٦٧٤٤٠ نسمة عام ٢٠٣٦) يمكن تقدير الوحدات المطلوب إنشائها سنوياً بمعدل ١٠ وحدات / ألف نسمة لتغطية العجز والإحلال والزيادة السكانية مما يتطلب إنشاء ٦٨٦٧٤ وحدة سكنية لتغطية الإسكان المستهدف و التزايد التدريجى فى عدد السكان حتى عام ٢٠٣٦ – بمتوسط قدره ٢٢٨٩ وحدة سنوياً ، حيث يمثل إسكان محدود الدخل والاقتصادى والمتوسط حوالى ٨٠% من عدد الوحدات بما يعادل ٥٤٩٤٠ وحدة سكنية .

- **الكهرباء** : يتم تغذية محافظة الإسكندرية بالكهرباء عن طريق ٥ محطات توليد ، وبلغ إجمالى الطاقة المستهلكة عام ٢٠١٣ حوالى ٨٤٤١,٥ م .ك .و .س **(إدارة الاحصاءات المركزية : ٢٠١٣ : ٤٠–٤٣)** كما بلغ عدد المشتركين ٢٣٢٢٠٨٣ مشترك بمتوسط ٣٦٣٥ ك .و .س للفرد ، جدول (٤٦) :

جدول (٤٦) الحالة الراهنة للطاقة المستهلكة بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٣

حى	إنارة		قوى محركة		إجمالى الطاقة المستهلكة م .ك .و .س	(%) من إجمالى الطاقة المستهلكة	نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة ك .و .س
	عدد المشتركين	جملة الاستهلاك م .ك .و .س	عدد المشتركين	جملة الاستهلاك م .ك .و .س			
المنتزه	٦٨٣٠١١	١٥٧٨,٦	١٨٩١	٢٣٧,٦	١٨١٦,٢	٢١,٥	٢٦٥٢
شرق	٣٩١٦٤٥	١١٨٥,٥	١٤٢٨	٢٥٢,٩	١٤٣٨,٤	١٧,٠	٣٦٥٩
وسط	٤٥١١٠٥	١٤٩٢,٣	٤٧٩٣	٥٣٠,٩	٢٠٢٣,٣	٢٤,٠	٤٤٣٨
الجمرك	٧٥٦٧٣	١٧٢,٦	١٣٤٨	٧٠,١	٢٤٢,٦	٢,٩	٣١٥٠
غرب	٨٧٢٩٨	٢٤٦,٤	٥٢٨	٥٠,٩	٢٩٧,٣	٣,٥	٣٣٨٥
العجمى	٣٠٢٨٦٢	٤٧٧,٦	١٤٤٢	٣٥,٤	٥١٣,٠	٦,١	١٦٩١
العامرية	١٩٤١٥٤	٥٤٦,٣	٥٦٧	٤٥٥,٢	١٠٠١,٥	١١,٩	٥١٢٠
مركز ومدينة برج العرب	١٢١٨٢٦	٢٦٥,٠	٢٥١٢	٨٤٤,٢	١١٠٩,٣	١٣,١	٨٩٢١
الإجمالى	٢٣٠٧٥٧٤	٥٩٦٤,٣	١٤٥٠٩	٢٤٧٧,٢	٨٤٤١,٥	١٠٠	٣٦٣٥

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على إدارة الإحصاءات المركزية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم الأنشطة السكانية لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٣

ويتبين من الجدول أن حى وسط أعلى الأحياء فى كمية الطاقة المستهلكة لزيادة عدد المشتركين به واستخدام نسبة كبيرة منها فى القوى المحركة ، بينما يعد حى الجمرك أقلهما فى كمية الطاقة المستهلكة بسبب قلة عدد المشتركين ، أما مركز ومدينة برج العرب هو أعلى الاحياء يليه حى العامرية فى نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة على الرغم من قلة عدد المشتركين مقارنة بالأحياء الأخرى ويرجع ذلك إلى ارتفاع

كمية الطاقة المستهلكة فى المنشآت الصناعية ، بينما يعد حى العجمى أقل الأحياء فى نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة رغم زيادة عدد المشتركين به نسبياً إلا أن إجمالى الطاقة المستهلكة منخفض ويرجع ذلك إلى موسمية السكن فى هذه المناطق .

وعلى الرغم من ذلك إلا أنه هناك العديد من المناطق خاصة مناطق العمران الانتقالى تعانى من تدنى مستوى الخدمة بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربى وتأخر توصيل الكهرباء للمنازل ، وقد اقترح المخطط العام حتى ٢٠١٧ إقامة محطة جديدة لتوليد الكهرباء شمال طريق وادى النطرون / العلمين مباشرة إلا أنه لم يتم تنفيذ المشروع بعد .

- **المياه :** يتم تغذية محافظة الإسكندرية بمياه الشرب عن طريق ٩ محطات مياه رئيسية بطاقة إجمالية تبلغ حوالى ١٠٤٢,٩ مليون م٣ سنوياً ما يعادل ٢,٩ مليون م٣ يومياً ، وأبعدها محطتى النوبارية وبرج العرب **(إدارة الاحصاءات المركزية : ٢٠١٣ : ٣٧-٣٩)** ولا توجد أى محطات حالية تخدم منطقة منقار الهدهد على الرغم من أنه تم اقتراح إنشاء محطة مياه جديدة جنوب طريق وادى النطرون / العلمين فى المخطط العام حتى ٢٠١٧ لكنه لم ينفذ بعد .

وتشير الأرقام أن كمية المياه المنتجة حالياً تكفى احتياجات سكان المحافظة بمعدل استهلاك حوالى ٦١٨,٥ لتر/فرد/يوم عام ٢٠١٣ (استهلاك منزلى – تجارى – صناعى) أثناء شهور الشتاء ، ولكن ينخفض هذا المعدل إلى حوالى ٤٦٦,٨ لتر/فرد/يوم أثناء شهور الصيف لزيادة عدد السكان لنحو ١,٥ مليون مصطاف تقريباً خلال الموسم السياحى ، إلا أن نصيب الفرد من المياه المستهلكة فعلياً ٤٩٤,٨ لتر/فرد/يوم ويرجع ذلك إلى إنخفاض كمية المياه المستهلكة فعلياً فهى تقدر بنحو ٨٣٤,٤ مليون م٣ سنوياً ما يعادل ٢,٣ مليون م٣ يومياً بسبب وجود فاقد يقدر بنحو ٢٠٨,٥ مليون م٣ سنوياً .

والوضع الراهن للتغذية بمياه الشرب سيئ ولا يكفى احتياجات السكان الحاليين بالمحافظة خاصة فى مناطق شرق المحافظة ، ولذلك نحتاج لتدعيم بعض الخطوط وزيادة سعة بعض المحطات كما أن الشبكة الحالية فى حاجة إلى تدعيم الروافع للوصول بالضغوط إلى المناطق المترامية الأطراف بالمحافظة ، كذلك الاتجاه لإنشاء محطات لتحلية مياه البحر لتغذية بعض المناطق بالمياه العذبة غير التقليدية لضمان احتياجات السكان فى ظل الزيادة السكانية المتوقعة مستقبلاً .

- **الاتصالات :** يوجد بالمحافظة ٦٢ سنترالاً بسعة ١٣٢٣٧٨٥ خط ، ويبلغ إجمالى عدد المشتركين ١٠٧١٢٣٢ مشترك وإجمالى عدد المنتظرين ٤٣٠٥ فرد موزعين على أحياء المحافظة ، **جدول (٤٧)** :

ويلاحظ زيادة عدد الخطوط فى كل من حى المنتزه وحى شرق رغم ارتفاع عدد السكان فى حى المنتزه عن حى شرق وزيادة عدد السنترالات به إلا أنه يتصف بقلة عدد المشتركين بمقارنة بحى شرق ، بينما يعد مركز ومدينة برج العرب وحى العامرية أكثر الأحياء احتياجاً لإنشاء سنترالات فيهما لخدمة سكانهما .

كما يلاحظ بالنظر إلى الجدول جودة شبكة الاتصالات فى تغطية المحافظة وسد احتياجات السكان من الخدمة ما عدا أحيائها الغربية إلا أن مستوى الخدمة يختلف من حى إلى أخر ومن منطقة إلى آخرى ، وعلى الرغم من اقتراح المخطط العام حتى ٢٠١٧ إقامة سنترال الكترونى رقمى بمنطقة منقار الهدهد جنوب

طريق وادى النطرون / العلمين مباشرة سعته تبلغ ١٠٠٠٠ خط وهذه الخطوط سوف تخدم المنطقة الجنوبية إلا أنه لم ينفذ بعد .

جدول (٤٧) الحالة الراهنة لخدمة الاتصالات بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٣

حى	عدد السكان	عدد السنترالات	إجمالى عدد الخطوط	(%) من إجمالى عدد الخطوط	إجمالى عدد المشتركين	إجمالى الخطوط الخالية	إجمالى عدد المنتظرين
المنتزه	١٣١١٢٦٧	١١	٣٧٤٨٤٢	٣٥,٥	٢٧٨٣٧٧	٩٦٤٦٥	٢٦١١
شرق	١٠٩٣٤٣٦	٩	٣٧١٩١٧	٣٥,٢	٣٠٦٧٠٣	٦٥٢١٤	٣٢٦٧
وسط	٥٧٩٩٤٢	٣	١١٥٥٩٦	١٠,٩	٩١٦٨٥	٢٣٩١١	٢٤٨
الجمرك	١٦٠٤٣٨	١	٧٠٠٠٠	٦,٦	٥٦٣٣٢	١٣٦٦٨	٩١٧
غرب	٤٢٢٤٦٠	٢	٩٥٨٠٠	٩,٠	٥٧٤١٠	٣٨٣٩٠	١٠٢٤
العجمى	٣٨٦٨٢٩	٢	٢٩٣٠٠	٢,٨	٩٤٨٤	١٩٨١٦	-
العامرية	٥٥١٩١٤	-	-	-	-	-	-
مركز ومدينة برج العرب	١١٠٣٣٩	-	-	-	-	-	-
الإجمالى	٤٦١٦٦٢٥	٢٨	١٠٥٧٤٥٥	١٠٠	٧٩٩٩٩١	٢٥٧٤٦٤	٨٠٦٧

المصدر: إدارة الإحصاءات المركزية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم الأنشطة السكانية لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٣

- **الصرف الصحى :** بلغ عدد محطات الصرف الصحى بمحافظة الإسكندرية ١٠٦ محطة بطاقة تصميمية تقدر بنحو ٤٩٣٩,١ ألف م٣ / يوم موزعة على أحياء المحافظة كما يوضحها **جدول (٤٨)** :

جدول (٤٨) الحالة الراهنة للصرف الصحى بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٣

حى	محطات الصرف الصحى				الطاقة التصميمية لمحطات الرفع ألف م٣ / يوم	الطاقة التصميمية لمحطات المعالجة ألف م٣ / يوم
	رفع رئيسية	رفع فرعية	معالجة	الإجمالى		
المنتزه	٤	٣٤	٢	٤٠	١٣٩,١٥	٢٥
شرق	١٠	٥	٢	١٧	١٣٧٦,١٠	٧,٠٨
وسط	١٧	٨	٥	٣٠	٥٦٥,٣٧	٦١٩
الجمرك	٤	١	١	٥	٢٨٤,١٣	٤٦٢
غرب	٥	-		٦	٥٧,٦٠	
العجمى	٧	١٠	٣	٢٠	١٥٧,٥٠	٢٣٤
العامرية	٨	٤	١	١٣	١٩٧,٦٣	١٥
مركز ومدينة برج العرب	٤	٢	٣	٩	٠,١٧	١٥٦,٨
الإجمالى	٥٩	٦٤	١٧	١٤٠	٢٧٧٧,٦٥	١٥١٨,٨٨

المصدر: إدارة الإحصاءات المركزية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم الأنشطة السكانية لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٣

ويتبين من الجدول ضعف الطاقة التصميمية لمحطات الرفع والمعالجة فى حى المنتزه رغم كثرة عدد السكان فيه الذين يمثلون ٢٨,٥% من سكان المحافظة ، بينما يلاحظ ارتفاع الطاقة التصميمية لمحطات الرفع فى حى شرق إلا أن الطاقة التصميمية لمحطات المعالجة به منخفضة للغاية مقارنة بمحطات الرفع به ، كما يلاحظ أيضاً انخفاض الطاقة التصميمية لمحطات المعالجة وعددها على مستوى المحافظة مما يحول دون الاستفادة من مخرجات معالجة مياه الصرف الصحى وبالتالى ينتج عنه تلوث للمسطحات المائية بالمحافظة خاصة مياه بحيرة مريوط .

كما يلاحظ ضعف شبكة الصرف الصحى فى خدمة أحياء أطراف المحافظة وسد احتياجات السكان من الخدمة ، وعلى الرغم من اقتراح المخطط العام حتى ٢٠١٧ إقامة محطة معالجة بمنطقة منقار الهدهد جنوب طريق وادى النطرون / العلمين مباشرة لخدمة المنطقة الجنوبية إلا أنه لم ينفذ بعد .

ج. الواقع الاقتصادى :

تبلغ قوة العمل (١٥سنة فأكثر) بمحافظة الإسكندرية ١٢٧٧٤٥٢ نسمة عام ٢٠٠٦ تمثل حوالى ٣١% من جملة السكان ، ويبلغ عدد المشتغلين منهم ٨٩,٧% أما المتعطلون فيمثلون النسبة الباقية ، وبالتالى فإن هذا العدد من السكان بالإضافة إلى الزيادة المتوقعة لهم يمثل رصيداً حيوياً يوفر احتياجات المحافظة من العمالة اللازمة فى كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية .

وتعتمد القاعدة الاقتصادية لمحافظة الإسكندرية على عدة أنشطة اقتصادية تمثل الخدمات والتجارة والصناعات التحويلية والتشييد والبناء أهمها ، حيث تبلغ نسبة العاملين فى كل منهما ٢٦,٤% ، ٢١,٨% ، ١٩,٧% ، ١١,١% على التوالى ، **جدول (٤٩)** .

جدول (٤٩) التوزيع النسبى للسكان طبقاً لأقسام النشاط الاقتصادى بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦

القسم	الزراعة والصيد والغابات	التعدين واستغلال المحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء والصرف	التشييد والبناء	التجارة والفنادق والمطاعم	النقل والتخزين والإتصالات	الخدمات	أنشطة غير مصنفة	غير مبين	الجملة
المنتزه	٣,٦	٠,١	١٨,٩	٢,٩	١١,٨	٢٤,٦	٩,٣	٢٧,٤	٠,٨	٠,٦	٢٩,٥
الرمل	١,٥	٠,١	١٨,٨	٣,٠	١٣,٦	٢٣,١	١١,٠	٢٧,٦	٠,٥	٠,٨	١٧,٨
سيدى جابر	٠,٦	٠,١	١٨,٢	٣,٢	٧,٨	١٧,٧	٧,٨	٤٣,٤	٠,٨	٠,٤	٥,٥
باب شرقى	٠,٦	٠,١	١٩,٤	٣,٨	٧,٧	٢١,٩	٨,٩	٣٦,٧	٠,٤	٠,٥	٤,٢
محرم بك	٨,٥	٠,١	١٨,٦	٣,٨	٨,٠	١٥,٦	٩,٥	٣٤,٦	٠,٩	٠,٤	٧,٤
العطارين	٠,٥	٠,١	١٦,٧	٣,٢	٧,٨	٢٤,٤	٨,١	٣٨,٣	٠,٨	٠,١	١,١
اللبان	٠,٦	٠,١	٢٤,٤	٣,١	٧,٤	٣٠,٨	١٠,٥	٢٢,٤	٠,٧	-	٠,٩
كرموز	٢,٩	٠,١	٢١,٧	٣,٩	١٠,١	٢٩,٦	١١,٦	١٩,٥	٠,٣	٠,٣	٢,٨
مينا البصل	٢,٨	٠,١	٢٤,٨	٢,٧	٩,٣	٢٣,٢	١٤,٦	٢١,٩	٠,٤	٠,٢	٥,٩
المنشية	٠,٤	-	١٧,٢	٢,٢	٥,٤	٣٧,٤	٨,٢	٢٧,٤	١,٥	٠,٣	٠,٦
الجمرك	٣,٣	٠,١	١٩,٤	٢,٤	٦,٤	٢٤,٥	١١,٩	٣٠,٩	١,٠	٠,١	٢,٠
الدخيلة	١,٥	٠,٢	٢٤,٤	٣,٧	١٠,٥	٢١,١	١١.٩	٢٥,٧	٠,٦	٠,٤	٨,١
العامرية	٢٩,٤	٠,١	١٧,٠	١,٥	١٣,٦	١٦,٨	٩,٣	١٠,٣	١,٧	٠,٣	١١,٧
برج العرب	٣٢,٣	٠,٤	١٨,٨	٢,٥	١٠,٢	١٣,٩	٨,٨	١٢,٤	٠,٥	٠,٢	١,٢
مدينة برج العرب الجديدة	٢٨,٤	٠,٥	٣٥,٧	١,٢	٦,٤	٥,٣	٤,٤	١٧,٥	٠,٦	-	١,٢
الإجمالى	٦,٦	٠,١	١٩,٧	٢,٩	١١,١	٢١,٨	١٠,١	٢٦,٤	٠,٨	٠,٥	١٠٠

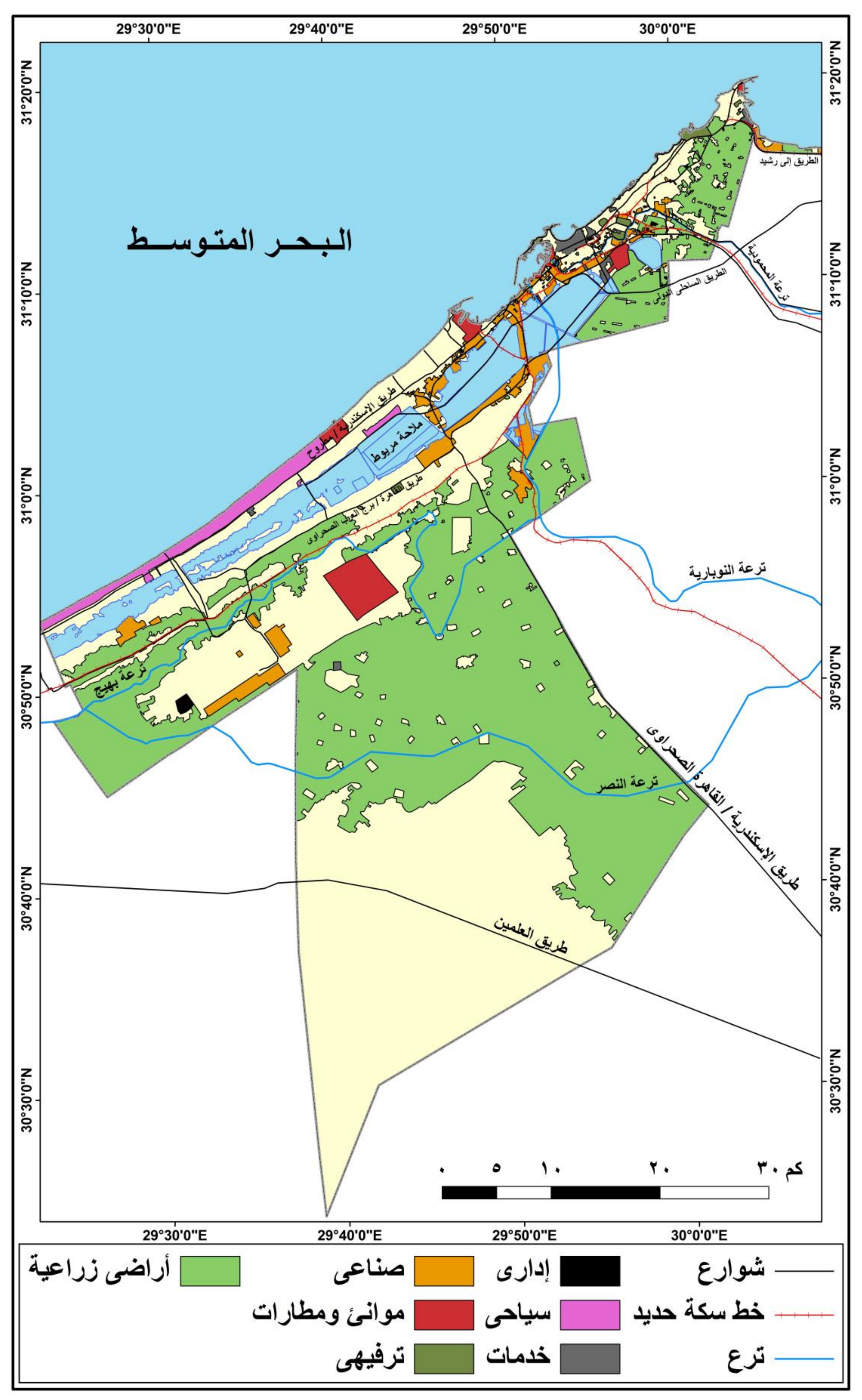
المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعداد محافظة الإسكندرية عام ٢٠٠٦ ، نوفمبر ٢٠٠٨

وبالنظر إلى الجدول يلاحظ أن قسم المنتزه أكبر أقسام المحافظة فى عدد السكان العاملين بمختلف الأنشطة الاقتصادية ويرجع ذلك إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية به وكثرة عدد سكانه ، يليه فى ذلك قسم الرمل بنسبة ١٧,٨% وتعد الخدمات هى أكثر الأنشطة التى يعمل بها سكان هذه الأقسام ، بينما يعد قسمى المنشية والعطارين أقل هذه الأقسام بعد الساحل الشمالى فى نسب العاملين بهم بسبب قلة عدد سكانهم وأن أغلبية سكانهم يعملون فى نشاط واحد وهو الخدمات أيضاً ، وبالتالى يلاحظ أن الأنشطة الخدمية هى النشاط السائد للعاملين بالمحافظة بنسبة ٢٦,٤% لأنها تنتشر فى أرجاء المحافظة ولا تحتاج لمساحة كبيرة من الأرض وكذلك أهميتها لخدمة هذا العدد الكبير من السكان الذى اقترب على ٥ ملايين نسمة ، ويليها فى ذلك التجارة والفنادق والمطاعم ٢١,٨% فميناء الإسكندرية من أهم موانئ الجمهورية كما أن الوظيفة السياحية من أهم الوظائف فى المحافظة فالإسكندرية مدينة سياحية بطبيعة الحال ، ثم الصناعات التحويلة بنسبة ١٩,٧% وذلك بحكم أنها محافظة حضرية وتتعد المناطق الصناعية بها ، **شكل (٤٩)** ، والسبب فى ذلك أيضاً أن المحافظة تستأثر بحوالى ١٠% من الصناعات فى مصر وهى بذلك تحتل الرتبة الثالثة بعد القاهرة والجيزة .

ويتبين من الشكل تركز الخدمات فى منطقة القلب التجارى للمحافظة ومنطقة الحديقة الدولية ، ثم تتوزع على باقى الأحياء ولكن بمساحات صغيرة ، أما المناطق الصناعية فتتركز حول ترعة المحمودية فى شرق المحافظة وعلى خليج أبو قير فى أقصى الشرق ، بينما تتركز حول بحيرة مريوط فى غربها ثم فى مدينة برج العرب الجديدة فى أقصى الغرب وتبلغ إجمالى مساحتها حوالى ٨٠,٤ كم٢ أى بنسبة ٣,٤% من إجمالى مساحة المحافظة ، ورغم صغر مساحتها إلا أن نسبة العاملين بها ١٩,٧% من إجمالى القوة العاملة بالمحافظة ويدل ذلك زيادة فرص العمل فى الصناعة وإقبال سكان المحافظة على العمل بها .

أما الزراعة فهى تغطى مساحة كبيرة من أرض المحافظة رغم قلة العاملين بها فقد بلغت مساحة المناطق الزراعية بالمحافظة ٩٨٣,٩ كم٢ بنسبة ٤١,١% من إجمالى مساحة المحافظة بينما بلغ نسبة العاملين بها ٦,٦% من إجمالى القوة العاملة ويرجع السبب فى ذلك أن جزء من هذه الأراضى لم يتم زراعتها ويتم تبويرها للبناء المخالف عليها ، كما أنه توجد مساحات أخرى فى غرب المحافظة يتم زراعتها من قبل السكان عن طريق نظام وضع اليد ولا تدخل فى الزمام الزراعى للمحافظة ، وخير دليل على ذلك أن إجمالى مساحة الزمام الزراعى بالمحافظة ٢١٤,٤ ألف فدان (٨٦٧,٥ كم٢) بفارق ١١٦,٤ كم٢ ، بالإضافة إلى استخدام الميكنة الزراعية والأساليب الزراعية الحديثة .

وعلى الرغم من تعدد وظائف الإسكندرية – مما يشكل هيكل اقتصادى قوى وإمكانات تنمية كثيرة للمحافظة – إلا أنه بسبب تأخر عمليات التخطيط والزيادة السكانية المستمرة ، سواء بسبب الزيادة الطبيعية أو الهجرة نتيجة فرص العمل المتاحة خاصة فى مجال الصناعة والتشييد والبناء ، فإن النمو العمرانى المطرد وغير المخطط أدى إلى ظهور المناطق العشوائية وتدهور حالة المساكن القائمة وتداخل أماكن الاستخدامات المختلفة ؛ مما يهدد طابع المدينة الفريد وشخصيتها التاريخية وبالتالى يؤثر ذلك بالسلب على بعض الأنشطة الاقتصادية خاصة السياحة والزراعة .



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على خريطة محافظة الإسكندرية مقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٥ ، صورة المرئيات الفضائية لاندسات لعام ٢٠١٢

شكل (٤٩) الاستخدام الاقتصادى للأرض فى محافظة الإسكندرية عام ٢٠١٢

فبرغم وجود العديد من المقومات السياحية فى الإسكندرية وبرغم كثرة الأماكن السياحية أيضاً وبرغم تميزها المناخى إلا أن السياحة العالمية تمثل نسبة ضئيلة جداً ، لذلك يجب تنمية النشاط السياحى والمحافظة على المظهر العمرانى للمحافظة ، كذلك يجب المحافظة على الأراضى الزراعية من التوسع العمرانى المستمر عليها مما يسبب تآكلها وتضاؤل مساحتها ، وبالتالى يلزم سن قوانين صارمة تمنع البناء عليها ويجب متابعة تنفيذ هذه القوانين ، حتى يتم رفع كفاءة الأنشطة الاقتصادية وبالتالى تنميتها وزيادة فرص العمل بها لاستيعاب نسبة المتعطلين القائمة والزيادة السكانية المتوقعة .

٢) تقييم الواقع الجغرافى الحالى للإسكندرية وفق التحليل الرباعى(SWOT)[1]:

أ. إمكانات التنمية :

يمكن إيجاز إمكانات التنمية فى محافظة الإسكندرية **فيما يلى** :

- **تعد الإسكندرية واحدة من محافظات مصر الرئيسة فى حجم السكان** : إذ تستوعب ٥,٥% من سكان مصر ويتوقع أن يصل عدد سكانها إلى حوالى ٧ ملايين نسمة عام ٢٠٣٦ ، هذا بالإضافة إلى أنها تستقبل سنوياً حوالى ١,٥ مليون مصطاف خلال شهور الصيف مما يؤدى إلى زيادة الضغط على السكن والخدمات وضيق الحركة المرورية ولذلك يجب الاهتمام بإعادة توزيع السكان وذلك بتنشيط حركة العمران على حساب الصحراء تجاه الغرب وإعادة تنظيم الكثافات السكانية والبنائية بها .
- **يعد ميناء الإسكندرية أحد أهم الموانئ فى مصر** : حيث استقبلت أرصفتها نحو ٤٨,٤% من جملة الواردات و٢٠,٦% من جملة الصادرات عام ٢٠١٣ (**الهيئة العامة لميناء الإسكندرية : ٢٠١٣ : ٤**) ، وبالتالى يجب الانتهاء من أعمال الطرق والكبارى التى تخدم الميناء لتسهيل حركة الصادرات والواردات .
- **الأهمية السياحية للمحافظة** : تعد الإسكندرية محافظة سياحية من الطراز الأول ذات شواطئ تمتد من أبى قير شرقاً إلى سيدى كرير غرباً ، كما أن بعض مناطقها تعد مشتى ممتاز كمنطقتى ايكنج مريوط والعامرية لارتفاعهما حوالى ٣٥م عن سطح البحر إلا أن بعض مناطقها السياحية نمت نمواً عشوائياً ، كمنطقة أبو قير فى الشرق والمناطق الممتدة من الدخيلة حتى سيدى كرير فى الغرب ، فكانت دون المستوى ولذلك يجب محاولة تنمية هذه المناطق وتطويرها بما يتناسب مع محافظة بحجم محافظة الإسكندرية .

---

[1] التحليل الرباعي أو تحليل SWOT هو أحد أشهر أدوات التخطيط الاستراتيجي ويتكون من تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر والمعروف باسم SWOT اختصاراً لكلمات Strengths, Weaknesses, Opportunities and Threats وهو يقوم بتحليل أوضاع المدينة وذلك بتحليل البيئة الداخلية والخارجية لها وتصنيف تلك العوامل إلى عوامل سلبية أو إيجابية فإن كانت سلبية يتم علاجها وإن كانت إيجابية يتم استغلالها . ونقاط القوة والضعف هي العوامل الداخلية والتي تقع في نطاق سيطرة المدينة ، أما بالنسبة للفرص والمخاطر فهي العوامل الخارجية والتي ليس للمدينة تأثير عليها والتي يمكن أن تستغل في صالحها فتصبح فرصة أو تستخدم ضدها فتصبح تهديد .

- **أحد أهم المحافظات الصناعية فى مصر** : يتركز بالإسكندرية حوالى ١٠% من الصناعات فى مصر ، ملحق (٢) ، وهى بذلك تعد مركز جذب للعمالة الصناعية وخاصة عمال التشييد والبناء حيث يوجد بها ٨,٣% من إجمالى العمالة الصناعية فى مصر عام ٢٠١٣ **(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : ٢٠١٤ : ٢٠)** ، كما تعد كل من صناعة المنتجات الغذائية وصناعة الملابس الجاهزة وصناعة المنسوجات أكبر الصناعات فى عدد العمال على مستوى المحافظة فتبلغ نسبة كل منهما ٢٢,٨% ، ١٢,٢% ، ١٠,٠% من إجمالى العمالة الصناعية بالمحافظة **(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : ٢٠١٤ : ٢١-٢٢)** ، ويتركز هؤلاء العمال على أطراف العمران بسبب تدنى مستوى معيشتهم مما يساعد على نمو العشوائيات بمشاكلها المتعددة ، ولذلك يجب التفكير فى إعادة توزيع مواقع الصناعات بالمحافظة ونقل الصناعات الملوثة للبيئة إلى مواقع بديلة خارج نطاق العمران مع محاولة تقليل الأسر البيئى السيئ لها .
- **إمكانية استغلال المناطق الزراعية المحيطة** : تحيط مدينة الإسكندرية من الشرق والجنوب مناطق زراعية وهى كما يلى :

جدول (٥٠) توزيع الزمام الزراعى بمحافظة الإسكندرية لعام ٢٠١٤/٢٠١٥

المساحة بالفدان

القطاع	الزمام الكلى	بور ومنافع	مبانى وإشغالات	بور مؤقت	أراضى قابلة للاستصلاح	الزمام الزراعى الصافى	(%) من الزمام الكلى
المعمورة	١١٠٣٠	١٣٦	٢٣٢٦	-	-	٨٥٦٨	٧٧,٧
خورشيد	١٥٩٧٥	١٢٣٢	٣٥٥١	-	-	١١١٩٢	٧٠,١
العامرية	١١٥١٤٠	-	٤٠٦	١٨٥٠١	-	٩٦٢٣٣	٨٣,٦
برج العرب	٧٢٢١٦	٣٣٦١	٢١٥	-	٢٣٠٠٠	٤٥٦٤٠	٦٣,٢
الإجمالى	٢١٤٣٦١	٤٧٢٩	٦٤٩٨	١٨٥٠١	٢٣٠٠٠	١٦١٦٣٣	٧٥,٤

المصدر: مديرية الزراعة ، الإدارة العامة للخدمات الزراعية والحيوانية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٤

ويتضح من الجدول أن ثلاثة أرباع الزمام الكلى للمحافظة يتم زراعته بينما توزع النسبة الباقية على الأراضى البور والمبانى والإشغالات والبور المؤقت والأراضى القابلة للاستصلاح مما يتطلب ضرورة النظر لهذه الأراضى وإعادة زراعتها لزيادة المساحات المزروعة ، كما يمكن زيادة مساحة الأراضى الزراعية بتوسيع نطاق قرى الاستصلاح الزراعى فى جنوب المحافظة وإمداده بالمياه اللازمة ليتم زراعته .

وهذه المناطق الزراعية ، جدول (٥٠) ، تسهم فى سد جزء من احتياجات سكان المحافظة من الغذاء فقد بلغ إجمالى المساحة المحصولية ٢٥٧,٢٤٩ ألف فدان عام ٢٠١٤ ، وتمثل المحاصيل الشتوية ٥٤,٩% من إجمالى المساحة المحصولية وأهم هذه المحاصيل القمح ، الشعير ، الفول الجاف ، البرسيم ، بنجر السكر ، البطاطس واحتلت تلك المحاصيل على التوالى ٥٤,٣% ، ١,٥% ، ٣,١% ، ١٩,٩% ، ٤,٥% ، ٥,٦% من إجمالى مساحة المحاصيل الشتوية وبإجمالى إنتاج ١٢٨,٩١٧ ، ١٩,٠٥٩ ، ٣٥,١١٢ ، ١٦٣,٦٦٧ ألف أردب ، ١٣٠,٧٦٤ ، ٨٧,٧٥٢ ألف طن على التوالى ، بينما تمثل المحاصيل الصيفية ٤٥,٨% من إجمالى المساحة المحصولية وأهم هذه المحاصيل القطن ، الذرة الشامية ، سمسم ، بطاطس

صيفى ، كنتالوب ، واحتلت تلك المحاصيل على التوالى ٥,٨% ، ٣٢,٦% ، ٠,٩% ، ٦,٨% ، ٦,٩% من إجمالى مساحة المحاصيل الصيفية بإجمالى إنتاج ٥٢,٤٩٦ قنطار مترى ، ٧٤٦,١٦٥ ، ٥,٣٣٥ ألف أردب ، ٩٢,١٢٣ ، ٦٧,٣٢١ ألف طن ، بينما تمثل المحاصيل النيلية ٦,٤% من إجمالى المساحة المحصولية وأهمها الذرة الشامية النيلية بنسبة ٣٨,٣% من إجمالى المحاصيل النيلية وبإجمالى إنتاج ١١٩,١٨٠ ألف أردب ، وتوجد فجوة غذائية تواجه المحافظة بسبب تزايد عدد السكان مع قلة مساحة الأراضى الزراعية ، ونتيجة لذلك يتم الاعتماد على الأراضى الزراعية فى محافظة البحيرة لسد احتياجات المحافظة مما يؤكد أن أى مخطط للإسكندرية لابد أن يتم من خلال دراسة التكامل بين هذه المحافظات والحفاظ على الزمام الزراعى للمحافظة وزيادة المساحة المحصولية له .

- **الثروة السمكية :** تمتلك محافظة الإسكندرية عدة مصايد سمكية سواء كانت على البحر المتوسط أو بحيرة مريوط والمطار المائى أو تلك الممرات المائية التى تمر بأراضيها ، فقد بلغ الإنتاج السمكى بها حوالى ٢٢,٥٧٥ ألف طن بنسبة ١,٦% من إجمالى الانتاج السمكى بالجمهورية والذى بلغ ١,٤٥ مليون طن عام ٢٠١٣ **(إدارة الاحصاءات المركزية : ٢٠١٣ : ١٤٥)** وهى لا تفى باحتياجات سكانها ومصطافيها من المنتجات البحرية والأسماك ، ولذلك تم إنشاء مزارع سمكية إضافية إلا أنها لم تحقق كل النتائج المرجوة منها لذلك يجب الحفاظ على هذه المسطحات وعدم السماح بردم أى مساحة منها ، وتطوير الأعمال المتصلة بزيادة الثروة السمكية وتشجيعها مع رفع كفاءتها الاقتصادية .
- **الامتداد الشريطى للعمران :** تمتد واجهة الإسكندرية الساحلية على شاطئ البحر المتوسط لمسافة تزيد على ١٠٠ كم وهذا الامتداد الشريطى يقلل من كفاءة قلب المدينة لمواجهة هذا الامتداد غير المحدود مما يتطلب التفكير فى عمل مراكز خدمية مساعدة لمنطقة القلب لسد احتياجات هذا الامتداد العمرانى .
- **مدينة برج العرب الجديدة :** تم ضم مركز ومدينة برج العرب لمحافظة الإسكندرية عام ١٩٩٠ وبالتالى أصبحت عبئاً جديداً يضاف للإسكندرية بعد أن كان مقدر لها تخفيف العبء عن المحافظة وإعادة توزيع السكان ما بين الشرق والغرب ، حيث كان من المخطط أن تستوعب مدينة برج العرب الجديدة ٥٧٠ ألف نسمة حتى عام ٢٠١٧ إلا أن عدد سكانها لا يتعدى ١٥٠ ألف نسمة عام ٢٠١٤ **(جهاز مدينة برج العرب : ٢٠١٤ : –)** بالإضافة إلى احتياجاتهم اليومية من الغذاء والخدمات المختلفة لذلك يجب إعادة النظر فى تخطيط هذه المدينة خاصة ولغرب الإسكندرية عامة لسد احتياجات سكانها واستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة .

ب. محددات التنمية :

تتمثل محددات التنمية فى محافظة الإسكندرية فيما يلى :

- تركز السكان فى الكتلة العمرانية الحالية على الرغم من توافر مناطق للامتداد العمرانى بإتجاه الغرب والجنوب .
- ضعف الارتباط بين مناطق العمران فى الشرق ومناطق التنمية فى الغرب .

- التحول السلبى للنظام البيئى نتيجة التلوث البيئى الذى يهدد مقومات البيئة الطبيعية ويشكل خطراً على النظام الساحلى علاوة عن التأثير البصرى غير المفضل .
- ٧٧,٥% من سكان محافظة الإسكندرية يعيشون على ٧,١% من مساحتها و النسبة الباقية من السكان يعيشون على ٩٢,٩% من مساحتها ، وهى تشبه فى ذلك مصر بسبب إضافة مساحة من المناطق الصحراوية فى الغرب إلى المحافظة ، بالإضافة إلى أن ١١,٨% من مساحة المحافظة مناطق عشوائية (وعددها ٣٠ منطقة عام ٢٠١٣) يسكنها ٢٦,٦% من جملة سكانها **(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : ٢٠١٣: -)** ، وبالتالى تمثل المناطق العشوائية جزءاً مهماً من النسيج العمرانى للمحافظة .
- تعدد جهات الولاية على أراضى المحافظة ، حيث تتقاسم أراضى محافظة الإسكندرية العديد من الجهات والوزارات والهيئات على رأسها جهاز أملاك الدولة ، والذى يتحكم فى معظم الأراضى المخصصة للاستثمار الصناعى ، ووزارة الزراعة وهيئة المجتمعات العمرانية والتعمير الصحراوى والقوات المسلحة وغيرها من الجهات الأخرى ، ما تسبب فى تفتيت الأراضى داخل المحافظة وعدم قبول المستثمرين الدخول فى غابة التشريعات والقوانين الخاصة بكل هيئة على حدة .

ولقد أنتجت هذه الأوضاع العديد من المشكلات التى ظهرت تداعيتها على عناصر البيئة الطبيعية والعمرانية والتى تتضح فيما يلى :

ج. المشكلات القائمة :

تتميز محافظة الإسكندرية بعدم وجود موانع طبيعية تحول دون تنميتها ، إلا أنه يوجد بعض العوائق البشرية التى تسبب المشكلات القائمة والتى تعمل على تأخر عمليات التنمية وإعاقة تقدمها ، فنذكر على سبيل المثال التركز الصناعى بالكتلة العمرانية وما يصاحب ذلك من تلوث بيئى ، وقصور خدمات الطرق والمواصلات فى الربط بين أنحاء المحافظة المختلفة (ويتضح ذلك فى الامتدادات المستقبلية للعمران) ، وعجز فى عدد الوحدات السكنية وبالتالى ظهور العشوائيات ... إلخ ، ويمكن تلخيص هذه المشكلات **كالتالى :**

- **تدهور حالة الكتلة العمرانية الحالية خاصة فى الأحياء القديمة :** يوجد فى محافظة الإسكندرية أجزاء مهملة تفتقر إلى المتطلبات التخطيطية والخدمات والبنية الأساسية اللازمة للحياة الكريمة ، ويتبين ذلك فى الأحياء القديمة بالمحافظة التى تعانى من التدهور العمرانى خاصة فى أحياء الجمرك وغرب ، ويرجع ذلك إلى قدم عمر المبانى وعدم صيانتها والحفاظ عليها والتى يقل توطنها كلما اتجهنا شرقاً وغرباً حيث أنها تقل فى أحياء المنتزه والعامرية وبرج العرب ، كما يرجع السبب أيضاً إلى تدهور حالة الخدمات والبنية الأساسية فى هذه المناطق ولم يتم صيانتها من قبل المحافظة ، كذلك عمليات إحلال المبانى القديمة بمبانى جديدة شاهقة الارتفاع تمثل ضغط على خدمات تلك المنطقة وتتعارض مع عروض الشوارع بها التى تمتاز بضيقها نظراً لقدمها ، مما أدى إلى تدهور النسيج العمرانى لهذه المناطق وتدمير التراث الحضارى بها وانتقال المجتمعات الفقيرة منها وتكوين تجمعات سكنية عشوائية على أطراف الكتلة العمرانية بالإسكندرية .

- **انتشار ونمو العشوائيات المتاخمة للكتلة العمرانية :** أدت الزيادة المستمرة للسكان والاحتياج الشديد إلى أماكن للتوسع العمرانى مع ارتفاع أسعار الأراضى وغياب دور الدولة إلى انتشار ظاهرة البناء العشوائى وتحولت مناطق بأكملها إلى مناطق عشوائية ، وتنتشر هذه المناطق العشوائية فى جميع أحياء المحافظة ، جدول (٥١) ، كما يلى :

جدول (٥١) توزيع المناطق العشوائية وموقف تطويرها بمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٤

الحى	المنطقة	موقف التطوير			مناطق تقرر إزالتها		
		تم	جارى	لم يبدأ	تم إزالتها	جارى إزالتها	لم يبدأ العمل بها
المنتزه	العمراوى وتوابعها	١	-	-	-	-	-
	خورشيد وتوابعها - المهاجرين وتوابعها - محسن الكبرى - سيدى بشر قبلى - المندرة - الحرمين - المعمورة البلد - العصافرة قبلى	-	٨	-	-	-	-
شرق	المطار وتوابعها - جانوتى وتوابعها - سكينة وتوابعها - الظاهرية - دنا والمحروسة	-	-	٥	-	-	-
وسط	الحضرة الجديدة	١	-	-	-	-	-
	نادى الصيد	-	-	١	-	-	-
غرب	الغلبونى (كوم الملح) - خلف المصيلحى	-	-	-	-	٢	-
	نجع العرب	١	-	-	-	-	-
	مأوى الصيادين	-	-	-	-	-	١
	حرم السكة الحديد	-	-	١	-	-	-
	المفروزة - الطوبجية ووابور الجاز ش الرحمة	-	-	-	٢	-	-
العجمى	غرب الهانوفيل (المحاجر الصينية) - مساكن المكس	-	-	-	-	٢	-
	الدرايسة وعزب علام - الدخلية الجبلية	-	-	٢	-	-	-
العامرية	زاوية عبد القادر	-	-	-	-	١	-
	العامرية القديمة - مستعمرة الجزام ومرغم - نجع عبد الرواف - قبلى كينج مريوط	-	-	٤	-	-	-
برج العرب	برج العرب	-	١	١	-	-	-
الإجمالى	٣٤	٣	٩	١٤	٢	٥	١

المصدر: إدارة الإحصاءات المركزية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم الأنشطة السكانية لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٣

ويتضح من الجدول أن ٥,٩% من إجمالى المناطق العشوائية تم إزالته وجميعها فى حى غرب ، بينما يلاحظ أن ٧٦,٥% من إجمالى المناطق قابلة للتطوير وإن كان نصف هذه المناطق لم يتم تطويرها بعد ، كما يتضح أيضاً أن حى المنتزه أكثر هذه الأحياء فى عدد المناطق حيث يوجد بيه ٩ مناطق ، بينما يعد مركز برج العرب أقلهم فى عدد المناطق فيوجد به منطقتان فقط ، لذلك يجب سرعة تطوير هذه المناطق وإزالة ما يلزم إزالته منها حتى يتم القضاء عليها وعلى المشكلات التى تنبع منها خاصة مشكلات الجريمة والبلطجة ولإدمان وغيرها للحفاظ على المستوى الحضارى للمحافظة .

- **كثرة التعديات والبناء المخالف على الأراضى الزراعية :** شهدت الأراضى الزراعية بمحافظة الإسكندرية زيادة حالات التعدى والبناء المخالف عليها منذ ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ بسبب ارتفاع أسعار الأراضى

الزراعية المتاخمة للمبانى حيث أن بعض مناطق شرق المحافظة تجاوز سعر الفدان بها مليونى جنيه مقارنة بـ ١٠٠ – ١٥٠ ألف جنيه فى غرب المحافظة ، كما أن صعوبة وصول المياه إلى الأراضى الزراعية من أحد أسباب تشجيع أصحابها للبناء عليها ، فقد رصدت مديرية الزراعة واستصلاح الأراضى ما يزيد على ٤٥ ألف حالة تعدى على الأراضى الزراعية ، وأن معظم التعديات تركزت فى أراضى شرق المحافظة حيث استحوذت على ٨٥%–٩٠% من إجمالى التعديات التى قدرت بنحو ٤٥٠٠ فدان[١] ، وأبرز مناطق التعدى المعمورة البلد والعزب التابعة لها ومنطقة خورشيد وحوض المندرة وشارع مصطفى كامل بداية من نقطة الملاحة حتى الرأس السوداء بالإضافة إلى بعض مناطق أبيس كأبيس الرابعة والعاشرة ، وبالتالى فقدت الإسكندرية نحو ٥٠% من أراضيها الزراعية فى الشرق ولم تعد هناك مناطق زراعية إلا فى غرب وجنوب غرب المحافظة .

- **تداخل استخدامات الأرض والتراكيب غير المناسبة بها :** إن معظم المناطق بالإسكندرية كانت مخططة وفق شروط محددة ولكن مع مرور الوقت أصبحت مختلفة تماماً نتيجة تداخل الأنشطة السكانية والتجارية معاً ويتضح ذلك فى مناطق ميامى والإبراهيمية ومحطة مصر والهانوفيل والعامرية ، كذلك تداخل التجمعات السكنية مع المنشآت الصناعية ويظهر ذلك فى مناطق وادى القمر والقبارى وكرموز ومحرم بك وباكوس ، بالإضافة إلى تداخل المناطق السكنية مع المناطق الأثرية دون ضوابط أو تنظيم وإن كان من المفترض أن تكون لهذه الأنشطة مناطق مخصصة وشوارع محددة لها ، ويتضح ذلك فى مناطق كوم الشقافة وكوم الدكة وبحرى ، كذلك تداخل الأراضى الزراعية مع المناطق السكنية ويظهر ذلك على أطراف الكتلة العمرانية للمحافظة فى الشرق والغرب خاصة فى أحياء المنتزه والعامرية ، كما يوجد تداخل بين المقابر والمناطق السكنية ويلاحظ ذلك فى جميع المقابر بالإسكندرية فهى تقع وسط مناطق سكنية ماعدا مقابر الناصرية التى تقع بعيدة عن التجمعات السكنية حتى الآن .
- **ارتفاع الكثافات السكانية / البنائية واستمرار ظاهرة البناء المخالف شاهق الارتفاع :** تنتشر هذه الظاهرة فى مختلف الأحياء خاصة فى مناطق وسط وشرق المحافظة ، حيث انتشرت العقارات الجديدة التى تصل ارتفاعاتها أحياناً ١٦ – ٢٢ طابق ، والدليل على ذلك الارتفاعات الشاهقة للعمائر المطلة على البحر والطرق الرئيسية ، وأصبحت هذه الظاهرة تؤرق المواطنين لتأثيرها السلبى على الخدمات والمرافق كذلك التأثير على العقارات المحيطة بها وتكون سبباً فى تصدعها وتعرض بعضها للانهيار .
- **سوء توزيع ونقص الخدمات بالمحافظة :** تواجه الإسكندرية العديد من المشكلات الناتجة عن سوء توزيع الخدمات خاصة الخدمات الصحية والتعليمية حيث تتركز معظم المنشآت الخدمية فى أحياء وسط والجمرك ، بينما تعانى أحياء أطراف المحافظة (المنتزه وشرق ، وغرب والعجمى والعامرية وبرج العرب) من نقص شديد فى الخدمات وإن كانت أشدهم أحياء المنتزه وشرق لزيادة عدد السكان بها يليهما أحياء

---

[١] موقع جريدة المال (الأربعاء ٤ يونيو ٢٠١٤) : ٤٥ ألف حالة تعدى على الأراضى فى الإسكندرية خلال ٣ سنوات ، حوار وكيل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بالإسكندرية أ/مجدى ملوك ، بقلم معتز محمود .

العامرية والعجمى وبرج العرب بحكم الامتداد العمرانى العشوائى ناحية الغرب وباتالى لم تتوفر لسكان هذه المناطق الخدمات اللازمة لهم ، كما تعد الخدمات الترفيهية رغم أهميتها الاجتماعية والبيئية والعمرانية إحدى هذه الخدمات التى تعانى من نقص فى معدل الخدمة وسوء التوزيع المكانى ، وإن كانت تفوقهم فى ذلك نتيجة للضغط العمرانى على المناطق المفتوحة ، خاصة فى أحياء شرق وغرب المحافظة وإن كانت تزداد حدتها فى الشرق ، الأمر الذى يؤدى إلى نقص مساحة هذه المناطق يوم بعد يوم .

- **تزايد المشكلات المرورية بالمحافظة :** تعانى محافظة الإسكندرية الاختناقات المرورية عند التقاطعات المهمة والرئيسية ، الناتجة عن اختراق المرور الاقليمى للكتلة السكنية بالإضافة إلى ضعف الاتصال بين شرق وغرب المحافظة ، والتى تتسبب فى عدم إقبال السكان على الانتقال للسكن فى المناطق العمرانية الجديدة والخروج من المناطق المزدحمة بالسكان والعشوائيات للارتقاء بمستوى معيشتهم ، وأهم مناطق هذه الاختناقات منطقة ميامى وشارع خالد بن الوليد بسبب أعمال الحفر والبناء فى النفق التجارى فى الشرق ، ومنطقة مدخل الهانوفيل وطريق الإسكندرية / مطروح الساحلى بسبب انتشار الباعة الجائلين على جانبى الطريق وتعدى أصحاب المحلات على حرم الطريق بالإضافة إلى وقوف السيارات على جانبى الطريق بسبب عدم وجود أماكن انتظار للسيارات فى الغرب ، ومناطق المنشية ومحطة مصر فى منطقة القلب التجارى بسبب انتشار الباعة الجائلين وانتظار السيارات على جانبى الطرق لقلة الجراجات التى تخدم هذه المناطق بالإضافة إلى انتشار المواقف العشوائية وغياب شرطة المرور .
- **تدهور مقومات السياحة الداخلية والخارجية :** فبعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ شهدت محافظة الإسكندرية حالة من التدهور الأمنى تسببت فى تدهور السياحة بها ، كما أدى إهمال الأماكن السياحية كالشواطئ والمبانى الأثرية والتاريخية وعدم تزويدهم بالخدمات السياحية والأمنية اللازمة ، وغياب الأمن و تباطؤ الأجهزة المختصة فى الحفاظ على المظهر الحضارى والبيئى للإسكندرية والدليل على ذلك انتشار القمامة فى كافة أرجاء المحافظة ، بالإضافة إلى غياب الوعى الثقافى للسكان بأهمية السياحة والدليل على ذلك مشكلة الباعة الجائلين الذين إمتلأت بهم شوارع الإسكندرية ، إلى غياب الأفواج السياحية واقتصرت السياحة بها على موسم الاصطياف .
- **ارتفاع معدلات التلوث فى الإسكندرية :** ينتج عن الصناعات الموجودة بالإسكندرية أكثر من مليونى م٣ شهرياً من المخلفات السائلة **(الهيئة العامة للتخطيط العمرانى : ٢٠١٠ : ١٥٦)** كما ينتج عنها ٣١١٢٩ طناً سنوياً من المخلفات الخطرة العضوية وغير العضوية **(إدارة شئون البيئة : ٢٠٠٧ : ٧٦)** ، وتلقى هذه المخلفات بغير معالجة فى البحر وفى بحيرة مريوط وفى ترع المياه العذبة والمصارف ومجارى الصرف الصحى ، كما تنتج المحافظة يومياً ١,٩ مليون م٣ يومياً من مخلفات الصرف الصحى المختلفة والمختلطة بالصرف الصناعى ومخلفات المستشفيات ومحطات الوقود **(مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار : ٢٠١٠ : ١٥٣)** ، وتلقى نصف هذه الكمية تقريباً بغير معالجة فى البحر أما النصف الآخر فيلقى بعد معالجة أولية فى بحيرة مريوط ، بالإضافة إلى الصرف الزراعى المحمل بالمبيدات الحشرية ومخصبات كيميائية والذى يلقى أيضاً فى المسطحات المائية ، وتعد مناطق خليج المكس

والميناء الغربية وبحرى والميناء الشرقية وشرق أبو قير أشد المناطق تلوثاً فى البحر المتوسط ، بينما يعد الحوض الشمالى الشرقى (الحوض الرئيسى) هو أشد أحواض البحيرة تلوثاً **(إدارة شئون البيئة : ٢٠٠٧ : ١٨-٢١)** ، فضلاً عن تزايد معدلات تلوث الهواء بأكاسيد الكربون والكبريت والنيتروجين والرصاص وغبار الأسمنت نتيجة عوادم السيارات والمصانع وقلة المساحات الخضراء ، إضافة إلى التلوث الناتج عن حرق القمامة حيث تنتج المحافظة حوالى ٣٥٠٥ طن/يومياً **(إدارة الإحصاءات المركزية : ٢٠١٣: ٣٦)** ، كما تعانى الإسكندرية من الضوضاء نتيجة الأنشطة البشرية المختلفة والمنتشرة فى مختلف أحيائها ووسط المناطق السكنية بها .

وبالتالى لابد من وضع مخطط الهدف منه هو حل هذه المشكلات والارتقاء بالبيئة العمرانية للمحافظة حتى يتم توفير البيئة الصحية ، وتحقيق التنمية لأنشطتها الاقتصادية والحفاظ على مواردها الطبيعية واستغلالها الاستغلال الأمثل ، حتى تعود الإسكندرية إلى مجدها القديم .

ثانياً : أهداف المخطط المقترح وبدائله

١) الأهداف الرئيسية :

تعد الأهداف الخطوة الأولى لإعداد أى مخطط ، وهى بصورة عامة الخطوط العريضة للمستقبل الأنسب الذى يتطلع إليه المجتمع موضوعة فى إطار خطة شاملة بشكل يعمل على سد الثغرة الموجودة بين الوضع الحالى والوضع المستقبلى . وعلى هذا الأساس فإن أى مخطط يقترح لمحافظة الإسكندرية يجب أن يحقق الأهداف المهمة التالية :

أ. **الحد من الزيادة السكانية سواء بالزيادة الطبيعية أو الهجرة** : وذلك عن طريق تكثيف جهود الدولة لتنمية الريف تنمية مستدامة خاصة المناطق المحيطة بالمحافظة وإعداد مخططات له وذلك بالتوسع فى توفير الخدمات المختلفة من خلال إنشاء مؤسسات تعليمية جامعية وبناء المستشفيات المتخصصة والعمل على تنمية الصناعات الغذائية والحرفية به ، وتوحيد جهة السيطرة على الأراضى وكيفية التصرف فيها داخل حدود المحافظة الواحدة ، والسيطرة الكاملة على المناطق العشوائية وإعداد خطط لتحسينها ومنع انتشار المزيد منها ، وتحقيق مثل ذلك يجعل من الريف مناطق جذب لسكان الإسكندرية ، ولا شك أن الاهتمام بالتعليم من شأنه أن يخفض من معدلات الخصوبة .

ب. **تقييد الصناعات خاصة الصناعات الثقيلة والملوثة للبيئة** : وذلك على طريق نقل هذه الصناعات خارج النطاق العمرانى مع تخصيص مواقع بديلة لها جنوب المحافظة ، كذلك العمل على تنمية وربط الموانئ ببعضها والانتهاء من الأعمال الخاصة بها وتنظيم حركة الصادرات والواردات .

ج. **الحفاظ على الأراضى الزراعية والمسطحات المائية** : وذلك عن طريق تحديد الحيز العمرانى لفصل النطاق الزراعى عن النطاق الحضرى ، وتنفيذ الحزام الأخضر بعرض ٥٠٠ م تقريباً لضمان الفصل بين النطاقين الزراعى والحضرى ، كذلك تطهير المسطحات المائية لكل من الشواطئ المطلة على البحر المتوسط ومسطحات بحيرة مريوط ، وذلك بمنع تلوثها وغلق مصبات التلوث المطلة عليها وتطهير

شواطئها لتصبح رئة ثابتة بجانب شواطئ الاصطياف ، كذلك تطهير وتنمية مسطح المطار المائى لاستخدامه للمارسة النشطة الرياضية المائية والطيران والشراعى ، كما يجب تنمية الممرات المائية الممثلة فى الترع والمصارف ومآخذ المياه خاصة ترعة مياه الشرب (النوبارية) وترعة المحمودية .

د. **تنظيم استخدامات الأرض :** وإحداث توازن بينها خاصة عند القيام بتعمير المناطق الغربية والجنوبية الغربية للمحافظة ، بالإضافة إلى الكتلة العمرانية الحالية .

هـ. **إعادة تنظيم الطرق وحركة المرور :** وذلك بهدف تحقيق السيولة المرورية من الشمال إلى الجنوب للربط بين ميناء الإسكندرية والمناطق الصناعية وكذلك الربط بين الميناء ومختلف محافظات مصر ، ثم تحقيق السيولة بين الشرق والغرب وذلك بربط منطقة أبو قير منطقة العامرية لربط المناطق الحضرية الحالية بالمناطق الحضرية المقترحة .

و. **إعداد دراسة خاصة بمنطقة القلب التجارى :** وذلك بغرض تحديد استخدامات الأرض به ، وتحديد مواقع لمراكز مساعدة وكذلك مراكز فرعية وأخرى خدمية بهدف تغطية الامتداد العمرانى الشريطى خاصة ناحية الغرب بحيث تصبح متكافئة فى استخدامات الأرض بها .

ز. **الإرتقاء بالمناطق العشوائية والحد من قيام مناطق جديدة :** وذلك عن طريق مدها بالمرافق اللازمة وتزويدها بالخدمات الضرورية ورفع مستوى ساكنيها .

٢) محاور المخطط المقترح :

يعتمد الفكر النظرى العام لتخطيط محافظة الإسكندرية على إبراز أهمية موقع الإسكندرية والمحافظة عليها والإستفادة من كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بها واستغلالها بطريقة مناسبة للتصدى للمشكلات القائمة ومنع ظهور المزيد منها ، ونتيجة لذلك اعتمد المخطط المقترح لمحافظة الإسكندرية على عدة ركائز أهمها :

أ. التعامل مع الحيز المكانى للمحافظة فى إطار رؤية متكاملة لمكوناته الحضرية والريفية والصحراوية ، مع تسليط الضوء على بعض المناطق التى تحتاج إلى إعادة تخطيط لتأثيرها على العمران ككل .

ب. ربط التنمية الشاملة للإسكندرية بتنمية الطرق بها ، وذلك للربط بين الشرق والغرب وإعادة توزيع السكان وخلخلة مناطق التركز السكانى بها .

ج. إستعادة التوازن البيئى كمحور أساسى فى التنمية ، وذلك للحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية للمحافظة من خلال إعادة توزيع السكان وكذلك إعادة توزيع المرافق والخدمات وإعادة توزيع الموارد المختلفة وبالتالى المساهمة فى إنخفاض نسب التلوث بشتى صوره وتقليل الأضرار الناجمة عنه .

الأمر الذى يتطلب إعداد مخططات شاملة وخطط عمل قصيرة تعمل على إحداث وبشكل فعال هذه التغيرات .

٣) بدائل المخطط المقترح :

بعد عرض مشكلات الإسكندرية تم إعداد تصور مستقبلى للإرتقاء بحالة العمران فى المحافظة ، والتى يتوقع أن يربو سكانها على ٨ ملايين نسمة عام ٢٠٣٦ ، ويمكن طرح ثلاثة بدائل مختلفة لتحقيق ذلك ؛ وتمثل تلك البدائل المطروحة مستويات متدرجة ما بين الاعتماد على التطوير والتعديل بشكل أساسى للتحكم فى البيئة العمرانية للمحافظة وبين الاعتماد على الأسس والقواعد التخطيطية لتنظيم العلاقات المكانية بين الأنماط العمرانية المختلفة ، **وهذه البدائل هى :**

أ. **البديل الأول :** الإبقاء على التخطيط الحالى مع سد الاحتياجات وتوفير المتطلبات المستقبلية وتخطيط مناطق التوسع فى الإتجاه الجنوب الغربى للمحافظة : وهو ما يشبه الإتجاهات المطروحة مؤخراً خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١م ؛ والتى يقتصر دور التخطيط فيها على وضع حلول جزئية مثل : إعادة تخطيط بعض التقاطعات المرورية أو تطوير العشوائيات بإمدادها بالمرافق والخدمات الأساسية .

ب. **البديل الثانى :** إعادة التخطيط جزئياً لحل المشكلات القائمة وسد الاحتياجات وتوفير المتطلبات المستقبلية مع تخطيط مناطق التوسع : وفيه يلعب التخطيط دوراً أساسياً من حيث التعامل مع مفردات البيئة العمرانية وذلك عن طريق : نقل بعض الصناعات أو تعديل مواقعها ، تطوير بعض محاور الحركة أو استحداث محاور جديدة ، إحلال المناطق السكنية ذات المواقع الغير ملائمة وخاصة العشوائيات .

ج. **البديل الثالث :** إعادة تخطيط وهيكلة البيئة العمرانية للمحافظة بما يتماشى مع القواعد التخطيطية ، بالإضافة إلى سد الاحتياجات وتوفير المتطلبات المستقبلية وتخطيط مناطق التوسع الجديدة : وفيه أيضاً يلعب التخطيط دوراً أساسياً من حيث التعامل مع مفردات البيئة العمرانية ، إلا أن إخلاء المناطق السكنية من الصناعات الملوثة ، والتوسع فى الاستخدامات السكنية ، والعمل على معاجلة مشكلة العشوائيات ، وتطوير وتحسين الطرق بهدف حل المشكلات المرورية يعد من أهم توجهات هذه السياسة .

٤) تحليل البدائل وتقييمها واختيار البديل الأفضل :

يوضح الجدول (٥٢) تقييم البدائل المطروحة لتنفيذ المخطط المقترح للمحافظة بناءً على مدى تحقيقها للأهداف الرئيسية التى تم تحديدها مسبقاً ولتقييم هذه البدائل تم تحديد أهم المعايير التى تستخدم لتقييم أى خطة عمرانية كما تم وضع درجات تقييمية يتحدد على أساسها مدى قرب هذا البديل من تحقيق هذه المعايير لتشمل هذه الدرجات الآتى : ضعيف = ١ ، متوسط = ٢ جيد = ٣ وبجمع هذه الدرجات يتم تحديد البديل الأفضل . وأهم هذه المعايير (**شفق العوضى الوكيل : ٢٠٠٦: ٥٢-٥٣**) هى :

أ. **المعايير الاقتصادية :** يوضح التقييم من خلال هذه المعايير أن البديل الأول يحتل الرتبة الثالثة (٧ نقاط) لقصوره فى تحقيق فرص العمل متنوعة واستغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأنسب ، ويأتى البديل الثالث فى الرتبة الثانية (٨ نقاط) لتحقيقه بعض هذه الفرص ولم يحقق البعض الآخر بالدرجة والسرعة المطلوبة ، ثم يأتى البديل الثانى فى الرتبة الأولى (١٢ نقطة) لاقترابه من تحقيق هذه المعايير بدرجة عالية .

جدول (٥٢) تقييم بدائل المخطط المقترح لمحافظة الإسكندرية حتى عام ٢٠٣٦

معايير التقييم / البدائل		البديل الأول		البديل الثانى		البديل الثالث	
		التقييم	النقاط	التقييم	النقاط	التقييم	النقاط
المعايير الاقتصادية	التنوع فى فرص العمل المتوفرة	لا يتحقق بدرجة كبيرة	١	يتحقق لتنوع القطاعات المستهدفة فى التخطيط	٣	يتحقق ذلك وإن كان يستلزم تكاليف باهظة لإعادة هيكلة ما هو قائم	٢
	تحقيق أكبر قدر ممكن من استصلاح الأراضى	لا يتحقق لأن انتشار العمران سيصبح أسرع	١	يتحقق مع وضع قواعد صارمة لعدم انتشار العمران عليها	٣	يتحقق ذلك خاصة بعد إسترداد الأراضى الزراعية وإن كان ذلك بتكلفة عالية	٢
	تعظيم استغلال الثروات المعدنية	سوف تستغل بشكل كبير لسد احتياجات السكان	٣	سيتم استغلالها بصورة تفى باحتياجات السكان	٣	سوف تستغل وبصورة جيدة	٣
	خفض أسعار الأراضى المستخدمة فى الأغراض السكنية	يتحقق مع التوسعات الجديدة فقط	٢	يتحقق مع التوسع الجديد بالإضافة إلى التعديلات التى سيتم إضافتها	٣	من الصعب تحقيق ذلك بسبب التكلفة المستخدمة فى التخطيط	١
	المجموع		٧		١٢		٨
المعايير الاجتماعية	تعظيم إمكانية الخدمات الصحية والاجتماعية	يتحقق ذلك عن طريق سد الاحتياجات	٣	وذلك بجدولة تحقيقها على المدى القريب والبعيد	٣	يتم تحقيق ذلك	٣
	رفع مستوى الصحة العامة	يتحقق ولكن ليس بالدرجة المطلوبة	١	يتم تحقيقه فى أغلب المناطق خاصة العشوائية منها	٣	يتم تحقيقه وإن كان يستلزم وقت أطول	٣
	خفض الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على المواطنين	على العكس سوف تتراكم لأن الحلول ليست جذرية	١	يتم تحقيق ذلك عن طريق التوسعات الجديدة وتعديل المناطق الرديئة الموجودة	٣	يتم تحقيقه وبدرجة كبيرة	٣
	المجموع		٥		٩		٩
المعايير العمرانية	الانتشار العمرانى بالمحافظة	يتحقق وبدرجة كبيرة وإن كان أغلبه يتصف بالعشوائية	٢	يتحقق الانتشار العمرانى وفقاً للضوابط المحددة	٣	يتم تحقيقه على أسس تخطيطية	٣
	تناسب المسكن مع احتياجات السكان	لا يتحقق ذلك فى أغلب المناطق خاصة العشوائية	١	يتناسب ذلك فى أغلب المناطق العشوائية	٣	يتم تحقيقه على مستوى المحافظة وإن كان سيأخذ وقت وتكلفة كبيرة	٢
	الربط الجيد بين التجمعات العمرانية	ليس بالدرجة الكبيرة	٢	يتم ذلك بزيادة خطوط الحركة المرورية وضبطها	٣	يتحقق الربط الجيد	٣
	سهولة الوصول من المسكن إلى أماكن العمل	صعوبة الوصول على أغلبية السكان	١	تتحقق السهولة ولكن ليست بدرجة عالية بسبب نقل أغلب المصانع الملوثة خارج المدينة	٢	تتحقق وإن كان ذلك سيتم بتكاليف باهظة	٢
	المجموع		٦		١١		١٠

تابع جدول (٥٢) تقييم بدائل المخطط المقترح لمحافظة الإسكندرية حتى عام ٢٠٣٦

معايير التقييم	البدائل	البديل الأول - التقييم	البديل الأول - النقاط	البديل الثانى - التقييم	البديل الثانى - النقاط	البديل الثالث - التقييم	البديل الثالث - النقاط
المعايير الخاصة بالنقل	**تحقيق الحد الأدنى للحركة والطلب على النقل**	يتزايد الطلب على النقل بتزايد السكان	١	يتحقق ذلك بضبط المرور وزيادة استيعابها لعدد المركبات المتزايد	٣	يتحقق ذلك ولكن يستلزم الكثير من الوقت	٢
	سهولة الوصول للمنتجات والحركة للسكان	يوجد صعوبة بسبب زيادة الحركة على الطرق	١	يتحقق ذلك مع التوزيع الجيد للسكان والمنتجات	٣	يتم تحقيق ذلك	٣
	خفض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بالمستوى القياسى لها	من الصعب خفض التكلفة خاصة وأنها تحتاج للتطوير	١	يتم تعديل هذه الخدمات مما يقدمها بصورة جيدة وبتكلفة معقولة	٣	من الصعب خفض التكلفة لأن عملية تعديلها تستلزم تكلفة عالية	١
	المجموع		٣		٩		٦
المعايير الخاصة بالبنية الأساسية	**تحقيق الحد الأدنى من طول الشبكات**	لا يحقق الحد الأدنى بالدرجة المطلوبة	١	يتحقق، حيث العمل على تجديد الشبكات	٢	يتحقق ذلك ولكن على المدى البعيد	٢
	تخفيض كمية المياه المستخدمة	يزداد الضغط مع زيادة السكان	١	يتحقق ذلك بتعديل القنوات المائية وشبكة الرى	٣	يتحقق ذلك ولكن على المدى البعيد	٢
	إعادة إستخدام مياه الصرف	أغلبية المصانع والمناطق الزراعية لا تستخدمها	١	يتم عمل ذلك لأنه سوف يوضع كشرط أساسى	٣	يتم استخدام التقنيات الحديثة لذلك	٣
	خفض تكلفة الطاقة المستخدمة	مع تكدس العمران سيحتاج الأمر للمزيد من الطاقة	١	تنخفض مع توفير الكثير من الطاقة	٢	من الصعب بسبب الاعتماد عليها فى عملية إعادة الهيكلة	١
	تعظيم استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة	يتم العمل بها فى المناطق الخاضعة للتخطيط فقط والتى يسمح فيها ذلك	٢	سوف يتم تعميمها على المناطق المستهلكة للطاقة بدرجة كبيرة خاصة الصناعات	٣	يتم استخدمها وإن كان على المدى البعيد خاصة بعد إنهاء المخططات المعدة	٢
	تحقيق شبكة اتصالات جيدة بالمحافظة	العمل على سد العجز فى الاتصالات	٣	يتم ذلك بتوزيع الخدمة بشكل جيد مع زيادتها	٣	يتحقق ذلك بصورة كبيرة	٣
	المجموع		٩		١٦		١٣
المعايير البيئية	**تحقيق الحد الأدنى من التلوث وتكلفة معالجة النفايات**	يستمر التلوث فى وجود الصناعات الملوثة وزيادة السكان تؤدى إلى زيادة النفايات	١	يتحقق ذلك بنقل العديد من الصناعات الملوثة ومحاولة معالجة النفايات والاستفادة منها	٢	يتم ذلك بصورة كبيرة بسبب إعادة التخطيط	٣
	التقليل من سلبيات التنمية العمرانية	من الصعب تقليلها	١	يتم تحقيق ذلك بصورة جيدة	٣	يتحقق ولكنسيستلزم الكثير من الوقت والمال والجهد	٢
	المجموع		٢		٥		٥
المجموع الكلى		٣١		٦١		٥٣	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معايير تقييم البدائل فى شفق وكيل العوضى (٢٠٠٦) : التخطيط العمرانى ، مبادئ – أسس – تطبيقات ، الجزء الأول ، إيكوبا ، القاهرة ، ص ص ٥٢-٥٣

ب. **المعايير الاجتماعية :** يوضح التقييم أن البديل الأول يأتى فى الرتبة الأخيرة (٥ نقاط) لضعفه فى سد العجز فى الخدمات المتاحة بالإضافة إلى توفير مناخ جيد للسكن وتوفير أعلى درجات الصحة العامة ، بينما يأتى البديلين الثانى والثالث فى الرتبة الأولى (٩ نقاط لكلاً منهما) لتحقيقهما ذلك .

ج. **المعـايير العمرانيــة :** يتبين أن البديل الأول يحتل الرتبة الثالثة (٦ نقاط) لصعوبة تحقيقه الانتشار العمرانى المطلوب وتناسب المسكن مع متطلبات السكان خاصة فى المناطق العشوائية والربط الجيد بين التجمعات العمرانية كذلك وجود صعوبة الوصول إلى أماكن العمل ، بينما البديل الثالث يحتل الرتبة الثانية (١٠ نقاط) لأنه يحقق الانتشار العمرانى على أسس تخطيطية سليمة كذلك تحقيق الربط الجيد وسهولة الوصول وإن كان فى وقت أطول وبتكلفة عالية ، أما البديل الثانى يحتل الرتبة الأولى (١١ نقطة) لتحقيقه هذه المعايير بتكلفه جيدة ووقت أسرع من نظيريه .

د. **المعايير الخاصة بالنقل :** يتضح من الجدول أن البديل الأول يحتل الرتبة الثالثة (٣ نقاط) لعدم توفيره سهولة النقل المطلوبة وبتكلفه منخفضة بينما البديل الثالث يحتل الرتبة الثانية (٦ نقاط) والبديل الثانى يحتل الرتبة الأولى (٩ نقاط) لتوفير خدمة عالية الجودة وبتكلفه جيدة .

هـ. **المعايير الخاصة بالبنية الأساسية :** يتضح من التقييم أن البديل الأول يحتل الرتبة الثالثة (٩ نقاط) لعدم توفيره للمرافق الأساسية من مياه وصرف وكهرباء وغاز واتصالات بصورة جيدة وموفرة للطاقة وبتكلفة منخفضة بينما يحتل البديل الثالث الرتبة الثانية (١٣ نقطة) لأنه يقوم بتقديم هذه المرافق ومراعاة المعايير المطلوبة ولكن تحقيقها يتم على المدى البعيد بسبب عملية إعادة هيكلتها وبالتالى وقت أطول وتكلفة أكبر ، أما البديل الثانى يحتل الرتبة الأولى (١٦ نقطة) لتحقيقه أفضل نوعية للخدمة وبتكلفه أقل من نظيريه مع رفع مستوى الأداء للخدمات المقدمة .

و. **المعايير البيئية :** يتبين أن البديل الأول يحتل الرتبة الأخيرة (٥ نقاط) لعدم توفيره بيئة صحية للسكن بسبب زيادة التلوث وصعوبة التخلص من النفايات وبالتالى زيادة سلبيات التنمية العمرانية ، بينما يحتل البديلين الثانى والثالث على الرتبة الأولى (٥ نقاط لكلاً منهما) لتحقيق كلاً منهما المعايير البيئية الموضوعة وخفض نسب التلوث المتزايدة بسبب الصناعات الموجودة داخل المناطق السكنية وبالتالى تحقيق التنمية المطلوبة .

يتضح مما سبق أن البديل الأول يحتل الرتبة الأخيرة بمجموع نقاط ٣١ نقطة ، وعلى الرغم من أنه الأقل تكلفة وتوفيراً من الناحية الاقتصادية إلا أنه لا يعالج الكثير من المشكلات العمرانية والاجتماعية والبيئية ، غير أن السياسة الخاصة به لا تحقق الأهداف المطلوبة .

يأتى البديل الثانى فى الرتبة الأولى بمجموع نقاط ٦١ نقطة ، حيث أنه يعد حلاً وسطاً من خلال تحقيقه معظم الأهداف وبرغم وجود بعض المخاطر الاقتصادية وستواجه خططه بعض الصعوبات وتحتاج إلى توفير بعض الوقت ، إلا أنه يعد أفضل من البديلين الآخرين من حيث تحقيق الأهداف المرجوة خاصة وأنه يتماشى مع السياسات التخطيطية القائمة على المستوى المحلى والقومى فى الفترة الحالية .

وأخيراً يأتى البديل الثالث فى الرتبة الثانية بمجموع نقاط ٥٣ نقطة ، فعلى الرغم من أنه يحقق معظم الأهداف ويقدم أفضل الحلول من الناحية النظرية إلا أنه يحمل بين طياته عقبات تشريعية ومخاطر اقتصادية بسبب ارتفاع التكاليف اللازمة لتحقيقه وبالتالى زيادة الضغط على المنفذين والمستفيدين من الخدمات المقدمة والخطط الموضوعة ، كما سيتطلب ذلك الكثير من الوقت وبالتالى لن يحقق هذا البديل الأهداف الأساسية للمخطط المقترح .

ثالثاً : ملامح المخطط المقترح حتى عام ٢٠٣٦

تم وضع هذا المخطط اعتماداً على عدد من المعايير تتمثل فى أنه وضع من منظور جغرافى ، وأنه يغطى فترة زمنية تقدر بـ ٢٠ عاماً وهى فترة كافية لتنفيذ مقترحاته خاصة وأنها تتماشى مع تعداد السكان والتوقعات المستقبلية لهم خلال هذه الفترة ، كما أنها تتفق مع المدى الزمنى لتنفيذ المخططات الشاملة طويلة الأجل ، وجدير بالذكر أنه عند إعداد المخطط المقترح للمحافظة تم الإطلاع على المخططات السابقة لها والاستفادة من بعض مقترحاتها ، خاصة المقترحات الجيدة التى لم يتم تنفيذها والمحافظة فى حاجة إليها ، كذلك تم مراعاة بعض المقترحات المهمة التى جمعتها الطالبة من خلال الدراسة الميدانية والتى يجب إحتوائها ضمن الإطار التخطيطى الذى يمكن من خلاله تحقيق الأهداف الموضوعة ، **وتتلخص مشروعات المخطط المقترح فيما يلى :**

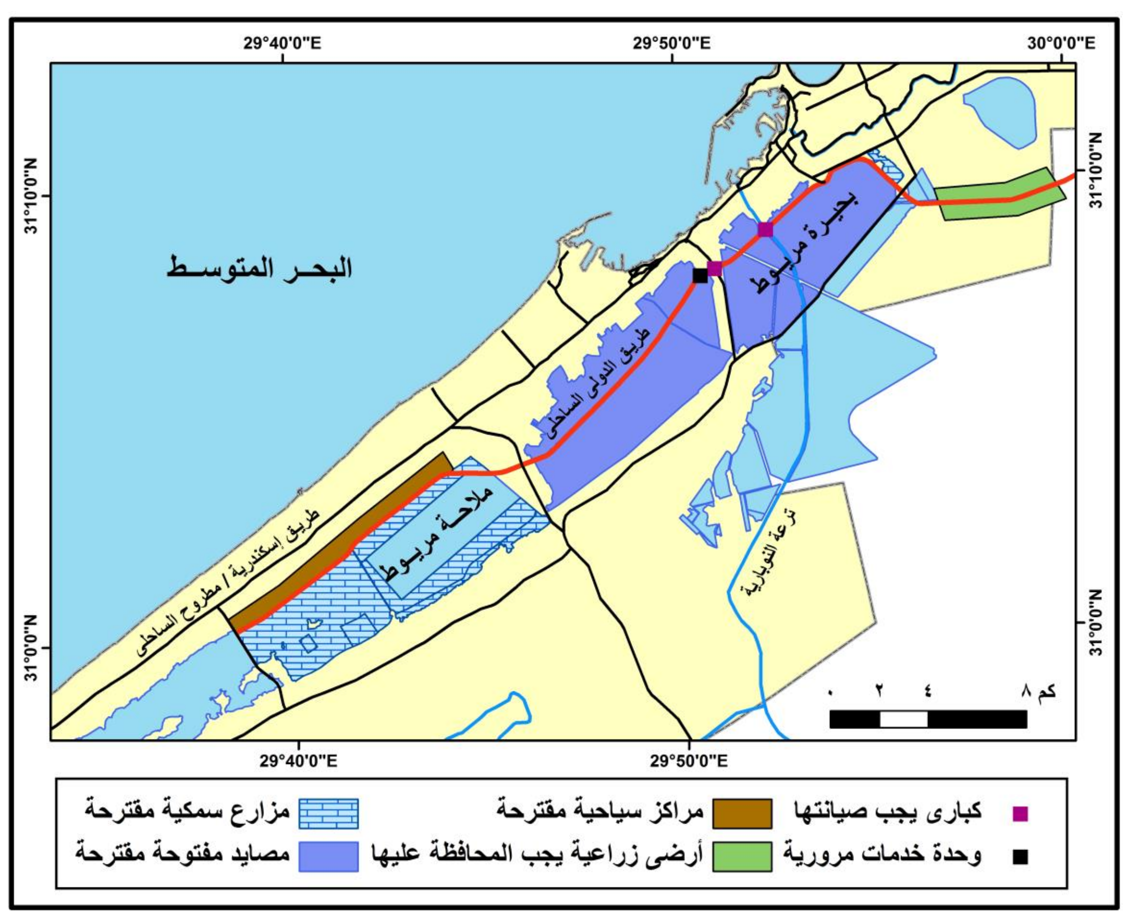
١) **شبكات الطرق والمواصلات :** لتطوير شبكة الطرق الحالية يجب تنفيذ ما يلى :

أ. تحسين الطرق القائمة وتوفير الأمان بها وإنشاء طرق جديدة حسب احتياجات كل قسم من الأقسام الإدارية بالمحافظة (خاصة مناطق الامتداد العمرانى فى الغرب والجنوب الغربى) .

ب.يعد الطريق الدولى الساحلى أهم عناصر التنمية فى المرحلة القادمة ، **شكل (٥٠)** ، ورغم تنوع المناطق التى يمر بها إلا أنه لا يوجد على جانبيه مشروعات ذات أهمية سوى منطقة البترول عند تقاطع طريق وادى القمر مع الطريق الدولى الساحلى وبعض المصانع والمخازن فى منطقتى الموقف البرى وأم زغيو ، لذلك يجب تطويره وشغل الفراغات على جانبيه بالمشروعات التنموية كالاهتمام بتحويل بحيرة مريوط إلى مصايد أسماك مفتوحة وزيادة مساحة المزارع السمكية بملاحة مريوط ، والحفاظ على الأراضى الزراعية التى على جانبيه والعمل على زيادة إنتاجها ، بالإضافة إلى استغلال المناطق المطلة على ملاحة مريوط فى إنشاء مراكز سياحية وخدمية لتنمية المناطق المحيطة بالطريق ، ولاستكمال هذه المشروعات يجب توفير بعض الوحدات الخدمية المتمثلة فى إنشاء نقطة إسعاف ووحدة إنقاذ مرور ووضع لوحات إرشادية وإعادة إنارة الطريق وصيانة الكبارى مثل كوبرى البترول وكوبرى الميناء النهرى لخدمة المرور عليه .

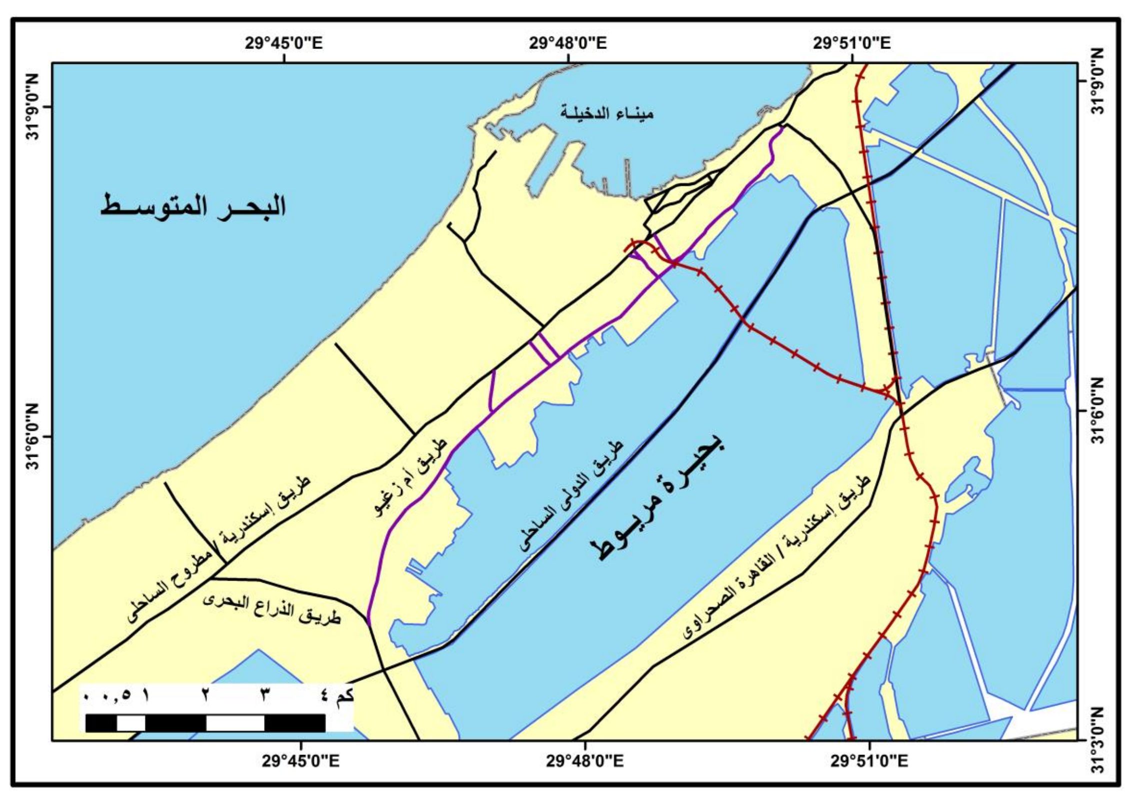
ج.تحسين طريق أم زغيو ، **شكل (٥١)** ، وطريق وادى القمر مع توفير الخدمة الأمنية بهما كى يتحملا أعباء النقل الثقيل وتخفيف الضغط على طريق اسكندرية / مطروح الساحلى .

د. تطوير ترعة المحمودية (تطهيرها وتنقيتها من التلوث) وإزالة التعديات والعشوائيات القائمة على ضفتيها وإعادة إحياء مشروع الأتوبيس النهرى ، بالإضافة إلى إعادة فتح مصب الترعة عند ميناء الإسكندرية .



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على صورة المرئيات الفضائية لاندسات لعام ٢٠١٢

شكل (٥٠) مسار الطريـق الدولى الساحلى عام ٢٠١٢ والمشروعات المقترحة عليه



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على صورة المرئيات الفضائية لاندسات لعام ٢٠١٢

شكل (٥١) مسار طريـق أم زغيـو عام ٢٠١٢



اسم الشارع : طريق خورشيد – العوايد ، **اتجاه النظر :** إلى الشمال ، **أشهر مَعلم فى المكان :** بجوار مدخل عزبة خورشيد البحرية

صورة (٣٤) جزء من ترعة المحمودية فى منطقة خورشيد البحرية (قسم منتزه أول)

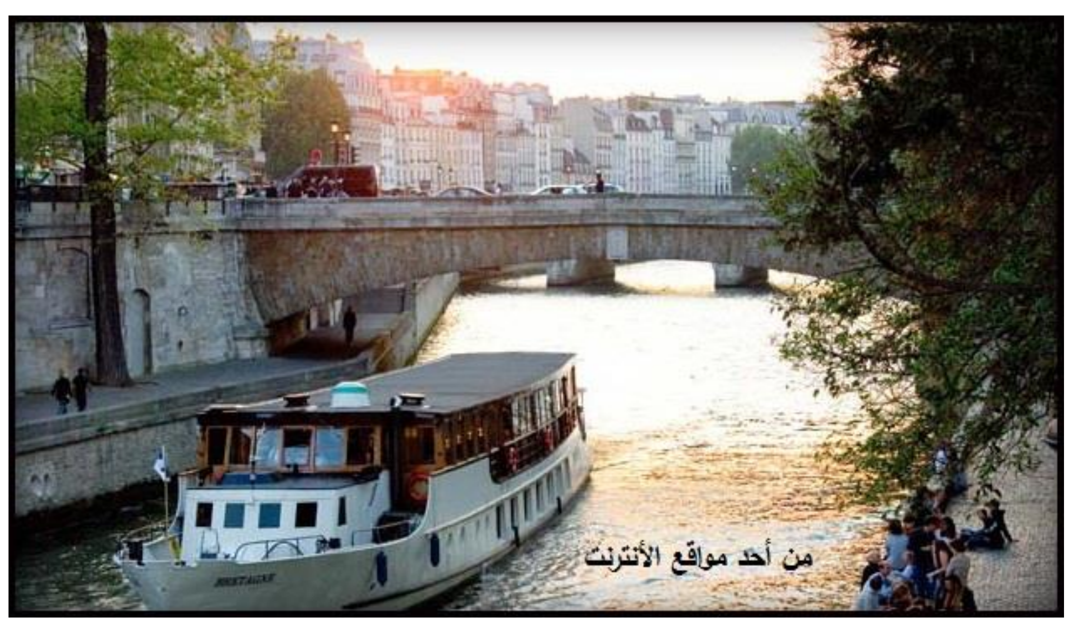
يظهر فى الصورة مجرى ترعة المحمودية وهو نظيف وخالى من النباتات وإن كانت تتراكم على جانبيه أكوام القمامة .



اسم الشارع : طريق المحمودية ، **اتجاه النظر :** إلى الشرق ، **أشهر مَعلم فى المكان :** بجوار كوبرى محرم بك

صورة (٣٥) جزء من ترعة المحمودية فى منطقة محرم بك (قسم محرم بك)

يظهر فى الصورة مجرى ترعة المحمودية وهو غير نظيف وملئ بالنباتات بالإضافة إلى تناثر القمامة على جانبيه .



اسم الموقع : http://www.designsnext.com/top-10-places-visit-paris ، **التاريخ :** ١١ / ٢ / ٢٠١٥ ، **الساعة :** ٩:٠٣م

صورة (٣٦) مشروع الأتوبيس النهرى المقترح فى ترعة المحمودية

يظهر فى الصورة مشروع الأتوبيس النهرى المقترح تطبيقه فى ترعة المحمودية بعد تطويرها .

هـ. تحسين ربط موانئ الإسكندرية بأجزاء المحافظة والطرق الرئيسية حيث أنه يجب إنهاء أعمال الصيانة فى كوبرى ٢٧ القبارى ، بالإضافة إلى ربط ميناء الدخيلة بالطريق الدولى الساحلى عن طريق أم زغيو ، وربطه بطريق اسكندرية / مطروح عن طريق الذراع البحرى .

و. توسيع وإعادة رصف طريقى قبلى وبحرى ترعة المحمودية لاستيعاب حركة السيارات وتخفيف الضغط وحدة الإزدحام والمرور عن الطرق المحورية الرئيسية بالمحافظة ، ولتنمية المناطق العمرانية المطلة عليهم مثل مناطق : نادى الصيد والحضرة الجديدة والصبحية وربطها بشبكة مواصلات عامة لربطها بمختلف أنحاء المحافظة .

ز. يتم تشييد كبارى المشاة على الطريق الصحراوى بتصميم وشكل معمارى خاص بها لتصبح واجهة جيدة لمدخل محافظة الإسكندرية وتوفير خدمة أمنية خاصة بها ، وذلك لخدمة المناطق السكنية المطلة عليه وتوفير الأمان لسكانها .

ح. إلغاء خط ترام المدينة (محطة مصر – المنشية) وخط ترام شارع الأمان (القبارى – الصينية) – المعروفة بالترام الصفراء ، والإبقاء فقط على خط ترام الرمل (محطة الرمل – باكوس) – المعروفة بالترام الزرقاء ، مع استغلال المركبات الخاصة به فى التنقل بين القرى السياحية فى الساحل الشمالى أو التنقل بين المناطق الأثرية فى المحافظة ، وذلك بعد تحويله إلى قطار ترفيهى يدار بالغاز الطبيعى بدلاً من الكهرباء .

ط. يتم إنشاء أنفاق تحت مناطق المزلقانات الخاصة بخط سكة حديد أبو قير وأبرزها مزلقانات الساعة فيكتوريا وسيدى بشر والمعمورة وباكوس والظاهرية والتى يلقبها سكان هذه المناطق بـ "مزلقانات الموت" ، لمرور السيارات بها لتسهيل حركة المرور عند التقاطعات وتجنب الحوادث ، وإلغاء بعض المزلقانات

القريبة مثل مزلقانى المعمورة والظاهرية لقرب المسافة بينهما التى تراوحت بين ٦٠٠ – ١٠٠٠ م ولكثرة الحوادث عليهما ، وإنشاء كبارة علوية لعبور المشاه ، مع تطوير هذه المزلقانات وإزالة التعديات والعشوائيات المحيطة بها بحيث تظهر بشكل حضارى يتناسب مع القيمة السياحية والحضارية للإسكندرية ، بالإضافة إلى كهرباء خط أبو قير .

ي. إعادة النظر فى تخطيط طريق الجيش الذى أصبح طريق إقليمى داخل النطاق العمرانى للمحافظة ، مما ترتب عليه ارتفاع أعداد الحوادث به بسبب الكثافة الكبيرة لحركة المشاه خاصة فى فصل الصيف ، لذلك يلزم وضع إشارات وعلامات مرور للمشاه فى النطاقات التى تتميز بكثافة مرور عالية وتنظيم أعمال حفر أنفاق المشاه بمسافات مناسبة وتركيزها عند مداخل البلاجات والشوارع الرئيسية التى تتقاطع مع طريق الجيش على طول إمتداده .

ك. منع حركة المركبات فى شارعى النبى دانيال وشارع سعد زغلول ، **شكل (٥٢)** ، وتزويد الطرق المحيطة بهم بالجراجات لمنع وصول السيارات إليهم وذلك بإعادة تخطيط الأراضى الفضاء لعمل جراجات مفتوحة وكذلك عمل جراجات متعدة الطوابق وأسفل الميادين العامة كميدان سعد زغلول وميدان المنشية.



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على صورة المرئيات الفضائية لاندسات لعام ٢٠١٢

شكل (٥٢) طرق مشاة مقترحة فى منطقة القلب التجارى لمدينة الإسكندرية

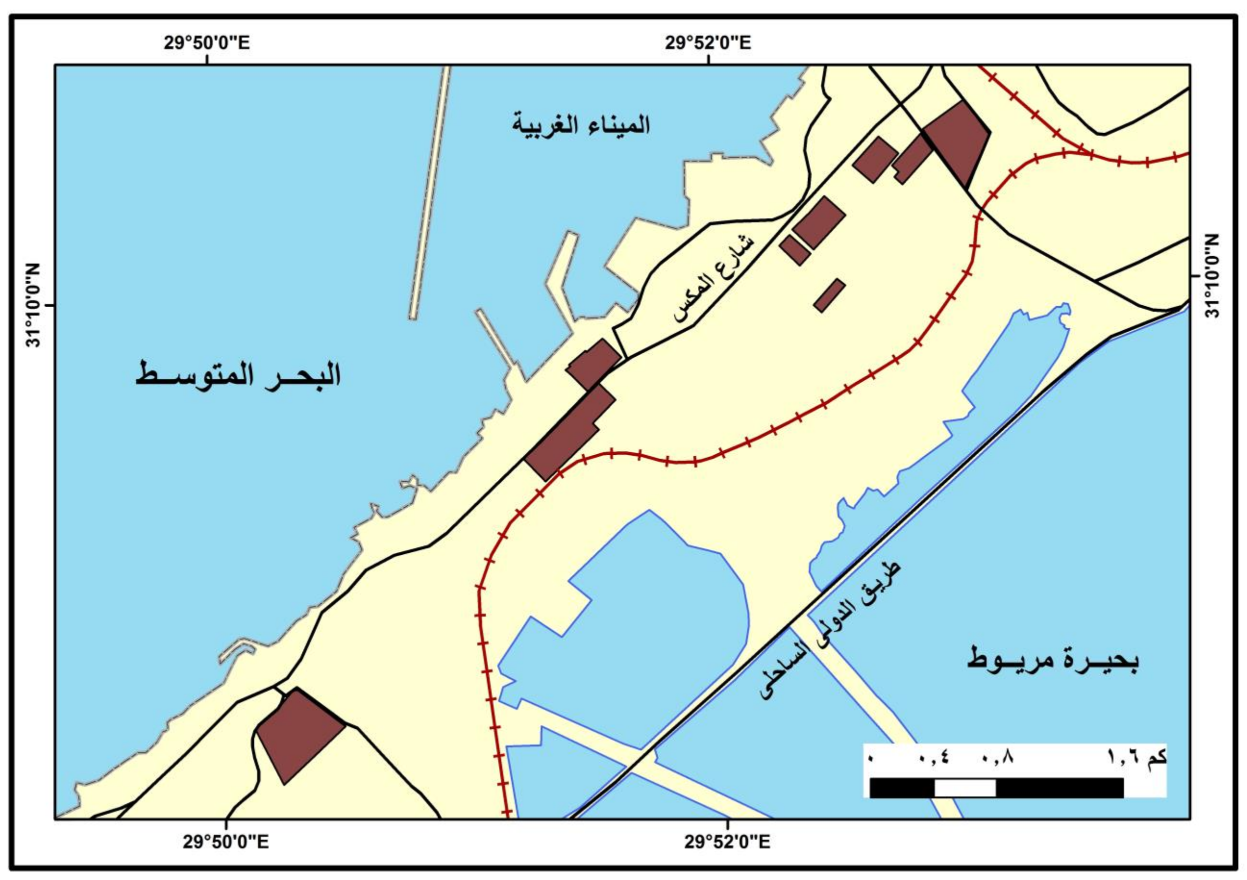
ل. دراسة هيئة النقل العام بمحافظة الإسكندرية خريطة المحافظة وتوزيع السكان وكثافتهم ومطابقة ذلك بخطوط النقل العام وإعادة تنظيم هذه الخطوط من جديد ، خاصة أن أغلب مناطق أطراف المحافظة وبالأخص الغربية منها تفتقر لمثل هذه الخطوط .

م. إعادة تشغيل خط سكة حديد برج العرب الجديدة والذى يبدأ من محطة قطار الإسكندرية (محطة مصر) وصولاً إلى محطة قطار برج العرب الجديدة لخدمة المناطق التى يمر عليها وخاصة المدينة الجديدة التى تعانى من قلة وسائل النقل ، وقد تبين ذلك من الدراسة الميدانية ، ولتشجيع الاستقرار فى المدينة ، بعد أن قررت الهيئة القومية للسكك الحديدية وقف قطارات الخط لعدم وجود جدوى إقتصادية من التشغيل .

٢) الصناعة والثروة المعدنية : لتطوير الصناعة بالمحافظة يلزم ما يلى :

أ. تقييد التوسعات الصناعية القائمة داخل مدينة الإسكندرية والسماح بإقامة صناعات خفيفة وغذائية ، ونقل الصناعات الملوثة – غير الملائمة تخطيطياً – خارج كردون المدينة بإتجاه الجنوب والجنوب الغربى ، ومن أمثلتها : المدابغ فى منطقة المكس ، وشركة أسمنت بورتلاند ، والشركة الشرقية للدخان ، وشركات الزيت بالقبارى ، ومستودع بترول المفروزة ، وشركة مصر للبترول بالقبارى .

ب. نقل شون ومكابس القطن غير العاملة فى القبارى والمكس وكذلك الشركة التجارية للأخشاب بالقبارى ومصنع باتا بالورديان إلى منطقة أم زغيو الصناعية ، **شكل (٥٣)** ، واستغلال مناطقها فى استخدامات أخرى تخدم الكتلة السكنية المحيطة بها .



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على صورة المرئيات الفضائية لاندسات لعام ٢٠١٢

شكل (٥٣) المنشآت الصناعية المقترح نقلها إلى غرب المحافظة

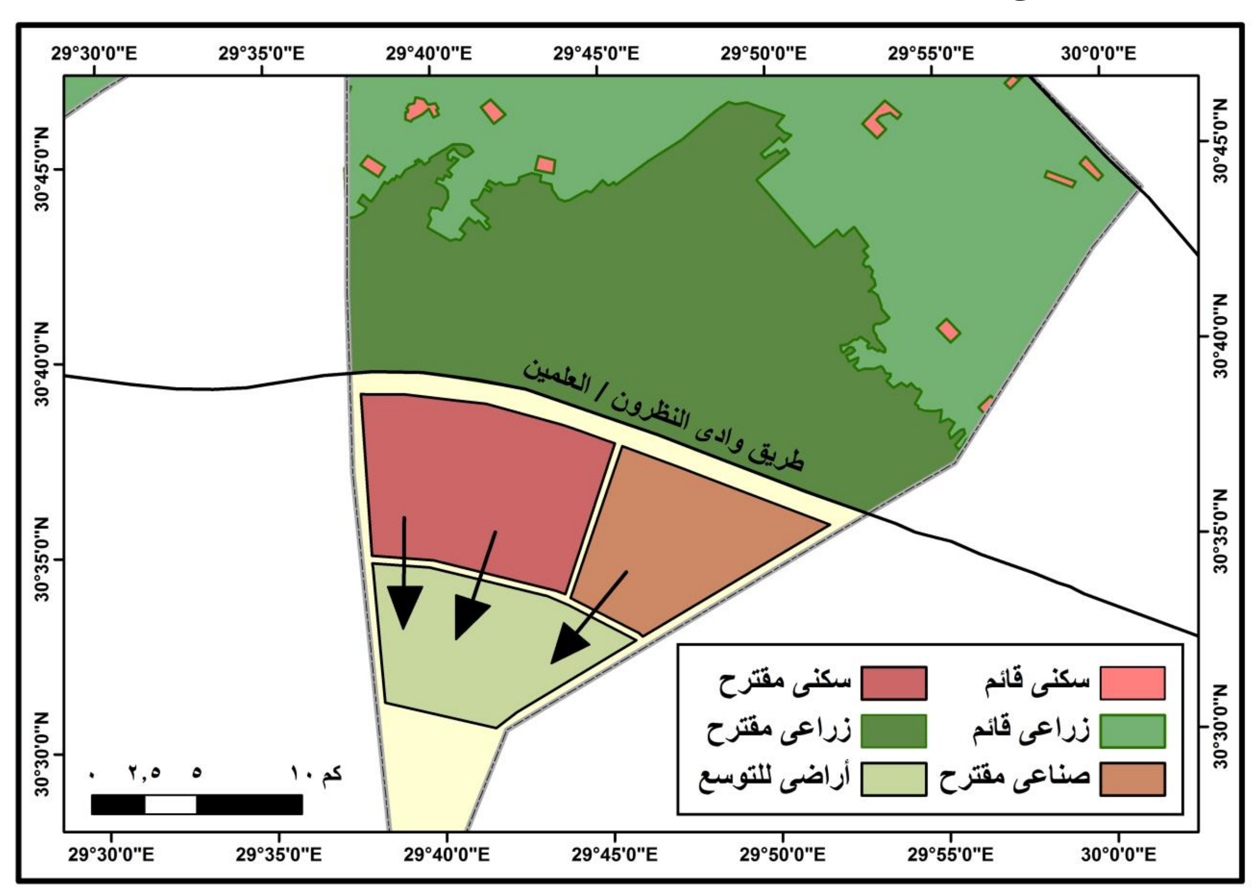
ج. الإبقاء على الصناعات الملوثة والملائمة تخطيطياً ولكن يشترط استخدام أساليب تقنية حديثة لمعالجة التلوث الناتج عنها ، ومن أمثلة هذه الصناعات مجمع البترول بوادى القمر ، وشركة الحديد والصلب بالدخيلة ، ومصنع بتروجيت بوادى القمر ، ومصانع أم زغيو ، ومصانع جنوب القبارى والورديان ، وشركة النصر للملاحات جنوب المكس ، ومصانع جنوب سكة حديد القبارى .

د. إعادة تخطيط مناطق باكوس ومحرم بك ومنطقة الموقف البرى بالقبارى وخاصة المنشآت الصناعية التى تشغلها مع نقل الملوث منها وغير الملائم تخطيطياً واستغلال الفراغات العمرانية بها إما فى سد العجز من الخدمات فيها أو لتوفير مساحات مفتوحة تعمل على توفير بيئة صحية لهذه المناطق ، أو فى بناء تجمعات سكنية جديدة تسد العجز فى الإسكان .

هـ. تنظيم مواقع تجمع المنشآت الصناعية ووضع القواعد والشروط لعمليات التوسع المستقبلية لها .

و. إعادة توزيع الورش والمنشآت الصغيرة بدراسة الموجود منها داخل الكتلة السكنية أو فى المناطق الصناعية ، ونقلها لمواقع تخصص لها فى المناطق الصناعية الجديدة تبعاً لتأثيرها البيئى ، وبقاء بعضها فى مكانه تبعاً للتخطيط العام إذا كان لا يؤثر سلبياً على البيئة وذلك فى حالة إرتباطها بالسوق ، ويقترح نقل نقل ورش تقطيع الأخشاب بمنطقة اللبان وتصنيع الأثاث بقسم الجمرك إلى منطقة أم زغيو .

ز. إنشاء مدينة صناعية جديدة فى منطقة منقار الهدهد جنوب المحافظة ، **شكل (٥٤)** ، تضاهى مدينة برج العرب الجديدة فى غرب المحافظة .



المصدر : خريطة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى : التخطيط العام لمدينة الإسكندرية حتى عام ٢٠١٧م ، ١٩٩٧

شكل (٥٤) المدينة الجديدة المقترحة فى منطقة منقار الهدهد

ح. التوسع فى إقامة الصناعات التكميلية لتدوير المخلفات الصناعية ، وإدخالها كمادة خام فى صناعات أخرى ، مما يؤدى فى النهاية لخفض حجم الملوثات التى تستقبلها البيئة ، ويوصى بإقامة هذه الصناعات بالقرب من المنشآت الصناعية لتفادى نقل هذه المخلفات لمسافات طويلة مما ينتج عنه مخاطر بيئية ، بالإضافة لتوفير تكلفة النقل ، خاصة وأن معظمها ضخم الحجم ثقيل الوزن ، ولبعضها شروط خاصة فى أثناء النقل لتفادى خطورتها ، وبالتالى يقترح إنشاء مصانع الطوب الحرارى والبلاطات الخرسانية سابقة التجهيز فى منطقة برج العرب القديمة اعتماداً على أتربة الأسمنت الناتجة عن مصنع شركة أسمنت الغربانيات ، بالإضافة إلى الأتربة الناتجة عن محاجر الجبس والطفلة بالمنطقة المحيطة بالمصنع .

٣) **الزراعة والثروة السمكية** : لتحقيق التنمية الزراعية المرجوة يتم تنفيذ الآتى :

أ. استصلاح الأراضى الصحراوية بالمحافظة وتشجيع إقامة الصناعات الغذائية بالتكامل مع النشاط الزراعى (أراضى البور والمستنقعات داخل الزمام الزراعى للمحافظة ، وجنوب النطاق الزراعى بجنوب غرب الإسكندرية) .

ب. تحديد الزمام الزراعى لكل قرية والحيز العمرانى لها (الحالى والمستقبلى) مع تحديد المواقع المناسبة للصناعات الغذائية والوسيطة المترابطة بها .

ج. إنشاء حزام أخضر لعمل اتزان بيئى للفصل بين النطاق الحضرى والنطاق الزراعى ولاستقرار الكثافة البنائية والزراعية (شمال النطاق الزراعى بجنوب شرق الإسكندرية ، وشمال النطاق الزراعى بجنوب غرب الإسكندرية) .

د. زيادة المساحة المحصولية للزروع النباتية الحلقية (قمح ، شعير ، فول ، ذرة شامية ، قصب السكر ، قطن) لسد الفجوة الغذائية بالمحافظة وزراعة الخضروات والفواكهه لتغذية الصناعات المقترحة القائمة عليها لتنمية الريف .

هـ. الاهتمام بتنمية المراكز الريفية المحيطة بمحافظة الإسكندرية فى محافظة البحيرة والحفاظ على الأراضى الزراعية بها لتعمل على سد احتياجات محافظة الإسكندرية من المحاصيل المختلفة .

و. تنمية الثروة السمكية بهدف زيادة الانتاج عن طريق (معالجة تلوث بحيرة مريوط – تصنيع الأعلاف – اختيار أصناف سمكية عالية الجودة والانتاج – منح صغار الصيادين قروضاً ميسرة) .

ز. معالجة بحيرة مريوط وتحويلها إلى مصايد مفتوحة ، بالإضافة إلى تحويل ملاحة مريوط لمزارع سمكية للاستفادة منها فى زيادة إنتاج الثروة السمكية بالمحافظة .

٤) **السياحة** : لتحقيق تنمية سياحية لمحافظة الإسكندرية يلزم ما يلى :

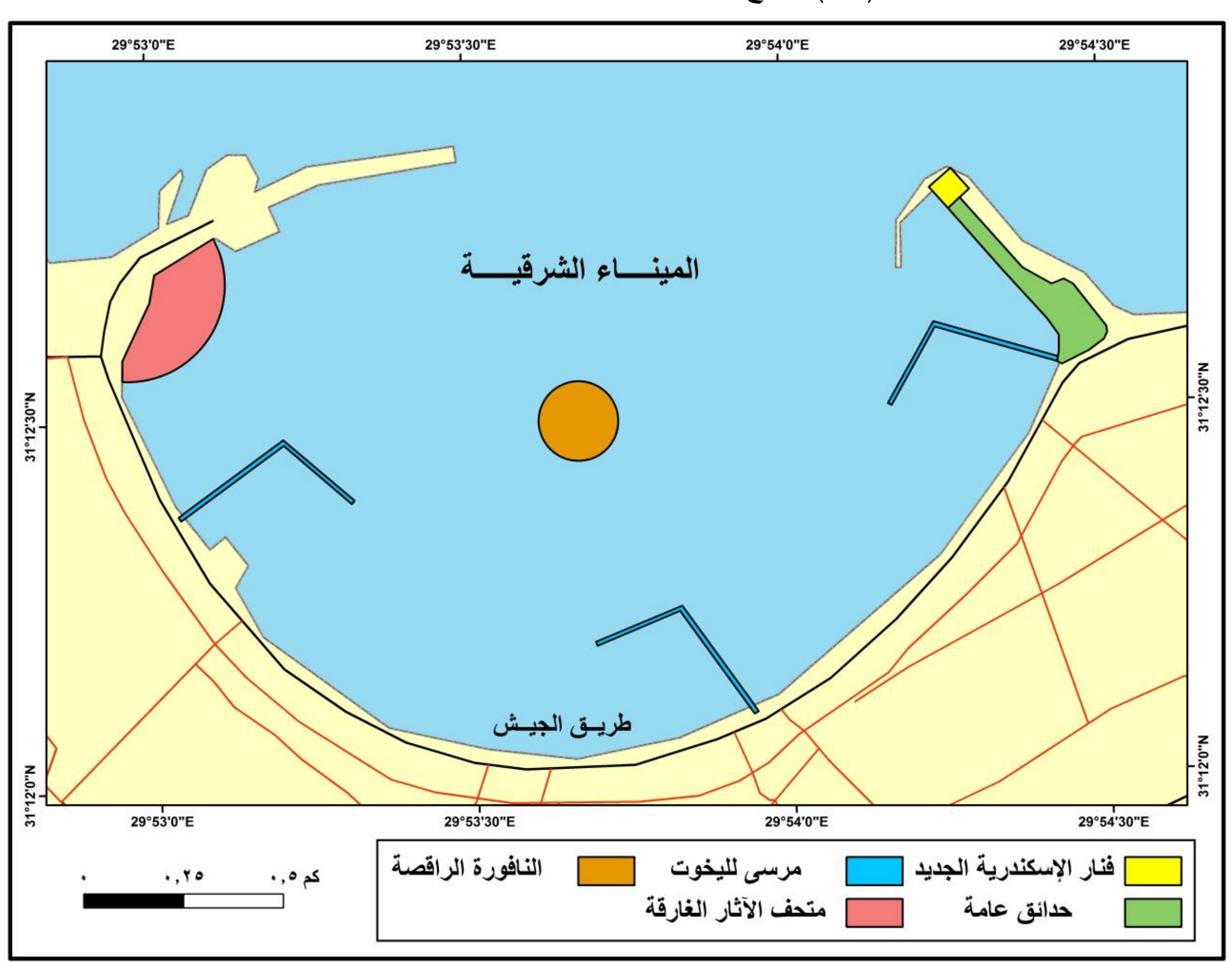
أ. التركيز على التنمية السياحية بالمحافظة عن طريق (استغلال الميناء الشرقى سياحياً – الارتقاء بمستوى الخدمات السياحية – دعم المناطق الأثرية والسياحية والحافظ عليها) .

ب. العمل على تنشيط السياحة بإعادة النظر فى استغلال شواطئ الاصطياف ومواقع المشاتى والضواحى والمزارات الأثرية والدينية .

ج. مد شواطئ المنطقة الغربية (من المكس حتى الكيلو ٤٠) بالمرافق الشاطئية اللازمة مثل الكبابين ونقاط الإنقاذ وغيرها من الخدمات السياحية مع ضرورة الحفاظ على مرافق شواطئ المنطقة الشرقية (من بحرى حتى المندرة) ومتابعة صيانتها بشكل دورى .

د. تطوير حديقتى الحيوان والشلالات وإعادتهما لسابق عهدهما ولرونقهما القديم .

هـ. الاهتمام بالميناء الشرقية كواجهة بحرية للمحافظة وذلك عن طريق إحياء الفنار القديم (منارة الإسكندرية) فى منطقة السلسلة أمام المكتبة مع عمل متحف للآثار الغارقة لتشجيع رياضة الغوص وتطوير متحف الأحياء المائية فى منطقة القلعة ، بالإضافة إلى إنشاء مرسى عالمى لليخوت على طول إمتداد الميناء للاستمتاع بالمنظر الطبيعى وعلى أن يضاف إلى ذلك نافورة راقصة فى منتصف الميناء ليستكمل بها المظهر الجمالى له ، **شكل (٥٥)** ، مع تطوير الفنادق السياحية بالمنطقة لتوفير خدمة سياحية جيدة .



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على صورة المرئيات الفضائية لاندسات لعام ٢٠١٢

شكل (٥٥) المشروعات المقترحة لتطوير الميناء الشرقية

و. إحياء تراث الحنطور وعمل مواقف خاصة به (فى منطقتى بحرى ومحطة الرمل) مع اعطاء أصحابه التراخيص اللازمة وتسعيره ودعم أصحابه حتى لا تندثر هذه المهنة التى كانت جزء من تاريخ الإسكندرية .

ز. ضم ملاحة مريوط إلى الخطة السياحية ومنع تلوثها وعدم ردمها وجعلها مصدراً للترويح عن النفس ، وذلك بالتوسع فى إنشاء المنتجعات السياحية خاصة شمال الملاحة .

ح. ربط مدينة الإسكندرية بمدن الساحل الشمالى الغربى سياحياً وخاصة مدينتى العلمين ومرسى مطروح .

ط. الإسهام فى تطوير المناطق السياحية والدينية فى مدينة رشيد وتنشيط السياحة بها وربطها بالإسكندرية عن طريق سياحة اليخوت .

ي. تنشيط السياحة البيئية بين مدينة الإسكندرية وواحة سيوة مع العمل على تنظيم رحلات السفارى لها .

٥) الإسكان : لتطوير قطاع الإسكان وسد العجز فيه يتم تنفيذ التالى :

أ. تطوير المناطق العمرانية القديمة بمدينة الإسكندرية ورفع مستوى المعيشة بها .

ب. التصدى لمشكلة المبانى المخالفة وذلك عن طريق تسهيل إجراءات الترخيص ، وتفعيل العقوبات المنصوص عليها فى قانون البناء ، وإنشاء شركة خاصة يكون اختصاصها متابعة العقارات المخالفة والعمل على هدمها ، بالإضافة إلى قطع المرافق كالمياه والكهرباء والغاز عن المبانى المخالفة لمحاربة انتشارها ولتوفيق أوضاعها .

ج. تقليل التداخل فى استخدامات الأرض خاصة بين المناطق السكنية والمناطق الصناعية .

د. تمييز المجتمعات العمرانية الجديدة بقواعد اقتصادية متنوعة لضمان استمرارها وحتى لا تكون عبء على مدينة الاسكندرية .

هـ. إيجاد محاور تنمية جديدة فى اتجاه الجنوب والغرب من خلال مواقع منقار الهدهد وبرج العرب والنهضة وقطاع مريوط الريفى .

و. مراعاة تمييز المناطق ذات الامتداد العمرانى المستقبلى بطابع وهوية فريدة ، مع التوسع فى إقامة المناطق السكنية المتكاملة الخدمات .

ز. الارتقاء بالمناطق العشوائية وتزويدها بالخدمات والمرافق لتحسين مستوى المعيشة بها .

ح. اخلاء المناطق السكنية التى توجد بالقرب من مناطق صناعية يقترح بقائها ونقل سكانها لمناطق سكنية جديدة وضم هذه المناطق للمناطق الصناعية .

ط. نقل سجن الحضرة ويتم إنشاء بدلاً منه مكان خيرى بإشراف عسكرى لإيواء أطفال الشوارع .

ي. العمل على تنمية مدينة برج العرب الجديدة ومدها باللازم من الخدمات خاصة الخدمات الصحية والنقل والمواصلات والتوسع فى الأنشطة الصناعية بها .

ك. الارتقاء بمستوى التخطيط العمرانى فى مناطق العامرية وبرج العرب القديمة وسد احتياجات السكان بها من الخدمات والمرافق اللازمة .

ل. المساهمة فى الارتقاء بالمستوى العمرانى لمدينة الحمام مع مدها بالخدمات والمرافق اللازمة كامتداد عمرانى مستقبلى يستوعب الزيادة السكانية المتوقعة لمحافظة الإسكندرية .

٦) **المناطق التجارية** : لتطوير النشاط التجارى بالمحافظة يلزم ما يلى :

أ. تطوير منطقة القلب التجارى وتنظيم استخدامات الأرض بها ، وذلك بإعادة صيانة أهم الميادين بها كميدان المنشية وميدان محطة مصر وميدان سعد زغلول ، بالإضافة إلى إزالة التعديات على الطرق من قبل الباعة الجائلين بها ، وإنشاء عدد من الجراجات أسفل الميادين كميدان سعد زغلول كذلك الجراجات متعددة الطوابق خاصة فى منطقة جراج الاتحاد الاشتراكى فى المنشية .

ب. إنشاء مراكز تجارية فرعية ومراكز خدمية تتدرج حسب مستويات المناطق الواقعة بها .

ج. يتم إنشاء مول جديد فى منطقة المنشية بدلاً من إدارة غرب التعليمية ليصبح مكاناً لتجميع الباعة الجائلين ومفترشى الطرق مع نقل إدارة غرب التعليمية فى المكان المخصص لها فى حى غرب بمنطقة الورديان بجوار مجمع مدارس الإخلاص .

٧) **الخدمات والمرافق العامة** : لتطوير قطاع الخدمات والمرافق يتم تنفيذ الآتى :

أ. ضرورة ترشيد الطاقة فى المصانع مع استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة مثل توليد الطاقة الشمسية بدلاً من المصادر التقليدية .

ب. الاستفادة من الإمكانات الثقافية لمكتبة الإسكندرية فى رفع المستوى الثقافى للسكان وملتقى لمختلف الثقافات العالمية .

ج. إنشاء جامعة إقليمية فى مناطق الامتداد العمرانى الجديدة غرباً مثل مدينة برج العرب الجديدة .

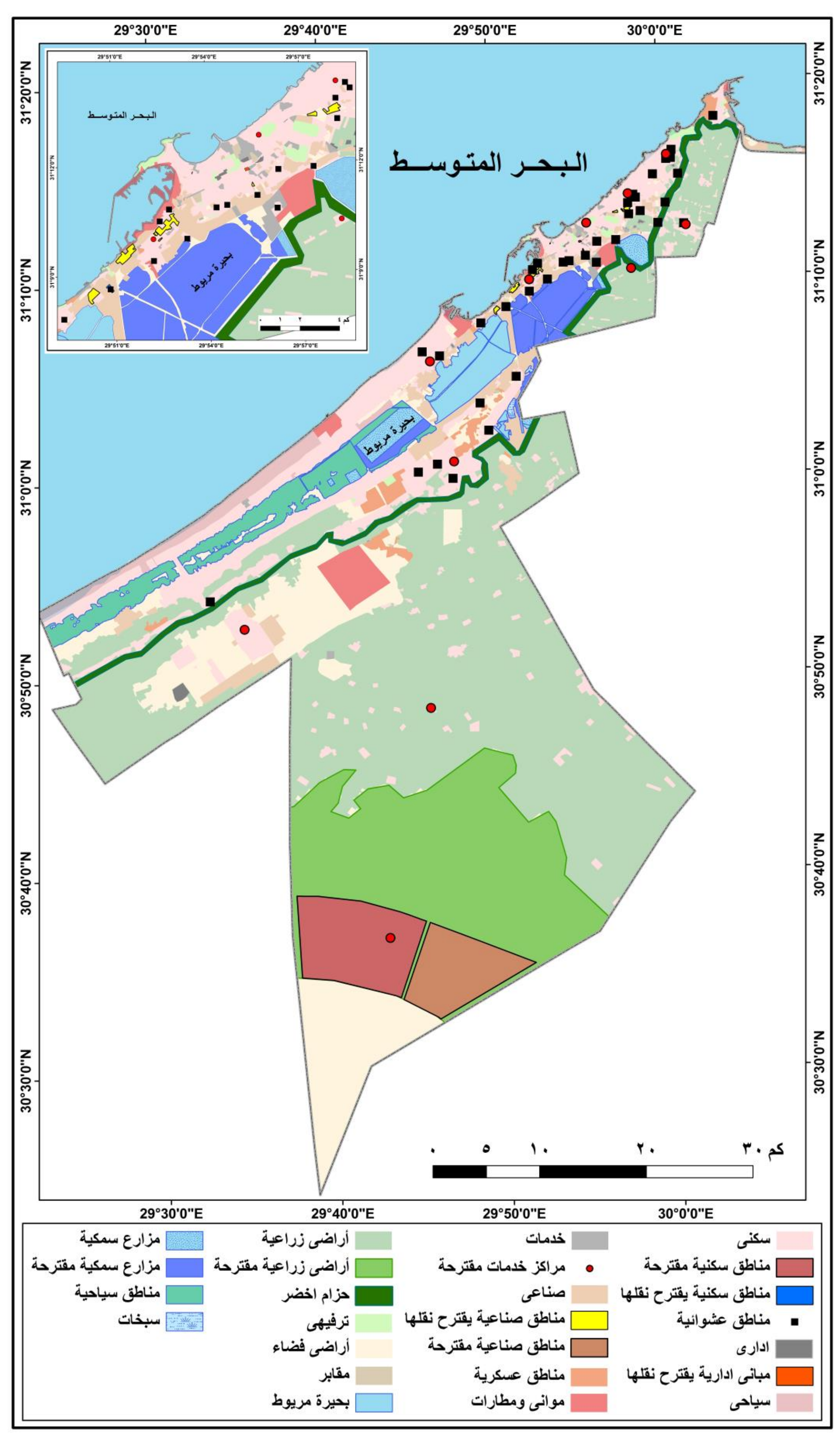
د. التوسع فى إنشاء المناطق المفتوحة والحدائق والمتنزهات بالإضافة إلى مناطق ترفيهية خاصة فى مناطق أطراف المحافظة .

هـ. الاستفادة من استخدام مياه الصرف المعالجة فى إنشاء الحزام الأخضر والتشجير داخل أنحاء المحافظة وخاصة حول المناطق الصناعية .

و. ضرورة إنشاء شبكة لتجميع مياه الأمطار وإعادة إستخدامها خاصة فى مجال الزراعة .

ز. سد العجز من الخدمات فى المناطق التى بين وجود عجز بها خاصة الخدمات التعليمية والصحية .

ح. إعادة التقسيم الإدارى لمحافظة الإسكندرية وذلك بإضافة قسم ثالث لحى المنتزه يخدم العزب والنجوع الواقعة جنوب الحى وذلك بتحويل نقطة الملاحات إلى قسم ثالث منتزة ، كذلك إضافة قسم ثالث لحى العامرية يخدم منقطة قرى الاستصلاح فى الجنوب ويصبح مقره فى القرية ١ إحدى قرى بنجر السكر لزيادة الخدمة الأمنية بهذه المناطق .



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على خريطة محافظة الإسكندرية مقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٥ ، صورة المرئيات الفضائية لاندسات لعام ٢٠١٢

شكل (٥٦) استخدامات الأرض الحالية والمقترحة بمحافظة الإسكندرية

رابعاً : متابعة النتائج

١) أولويات التنفيذ :

يتم تنفيذ أى مخطط فى مدى زمنى محدد ويتوقف ذلك على نوع المخطط ومستواه المكانى والغرض منه وغير ذلك من العوامل **(محمد الفتحى بكير : ٢٠٠٩ : ٤٧)** ، وبما أن المخطط محل الدراسة والبحث هو مخطط شامل ومستوى المكان هو محافظة الإسكندرية ويدرس أيضاً علاقتها بإقليمها والغرض منه هو إعادة تخطيط المحافظة بما يتناسب مع أهميتها الحضارية والاقتصادية والسياحية ، لذلك وصل المدى الزمنى للمخطط لـ ٢٠ عام وهو من المخططات طويلة الأجل .

ولكن لتحقيق أهداف هذا المخطط ومتابعتها بدقة كان لابد من تقسيم هذه الخطة طويلة الأجل إلى خطط متوسطة الأجل ، وهى خطط خمسية طبقاً لسياسة خطط التنمية فى مصر ، حتى يتم ترتيب المشروعات المقترحة حسب الأهمية وفق أولويات مقترحة لضمان كفاءة عملها وتحقيقاً للأهداف المرجوة . كما يتضح فى الجدول التالى :

جدول (٥٣) مراحل تنفيذ مشروعات المخطط المقترح وفق الأولويات المقترحة

مراحل التنفيذ	الطرق والخدمات والمرافق	المشروعات الاقتصادية	المشروعات العمرانية
المرحلة الأولى (٢٠١٦ - ٢٠٢١)	تحسين ربط موانئ الإسكندرية بالطرق الرئيسية . تحسين طريق أم زغيو ووادى القمر. جعل منطقة القلب للمشاه فقط . توسيع وإعادة رصف طريقى قبلى وبحرى ترعة المحمودية . تشييد كبارى المشاه على الطريق الصحراوى . دراسة هيئة النقل العام بمحافظة الإسكندرية خريطة المحافظة وتوزيع السكان وكثافتهم ومطابقة ذلك بخطوط النقل العام وإعادة تنظيم هذه الخطوط من جديد . الاستفادة من مياه الصرف المعالج فى إنشاء الحزام الأخضر والتشجير حول المناطق الصناعية داخل المحافظة . ضرورة ترشيد الطاقة فى المصانع مع استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة بدلاً من المصادر التقليدية . إعادة التقسيم الإدارى لمحافظة الإسكندرية .	تقييد التوسعات الصناعية بمدينة الإسكندرية وإبقاء الصناعات الخفيفة والغذائية فقط . تنظيم مواقع تجمع المنشآت الصناعية . استخدام اساليب تقنية معالجة الصرف الصناعى . إنشاء حزام أخضر للحفاظ على الأراضى الزراعية . تحديد الزمام الزراعى والحيز العمرانى لكل قرية . تنمية الثروة السمكية عن طريق تشجيع الصيادين . احياء تراث الحنطور مع عمل مواقف خاصة بهم . الحفاظ على الخدمات السياحية فى الشواطئ الشرقية . إنشاء مول المنشية بدلاً من إدارة غرب التعليمية ونقل الإدارة للمكان المخصص لها . إعادة تطوير حديقتى الحيوان و الشلالات . مد الشواطئ الغربية بالخدمات والمرافق السياحية اللازمة .	تمييز المجتمعات العمرانية الجديدة بقواعد اقتصادية لضمان استمرارها . مراعاة تمييز المناطق ذات الامتداد العمرانى المستقبلى بطابع وهوية فريدة مع التوسع فى إقامة مناطق سكنية متكاملة الخدمات . نقل سجن الحضرة وإنشاء مكان لايواء اطفال الشوارع تحت إشراف عسكرى . التصدى لمشكلة المبانى المخالفة .
المرحلة الثانية (٢٠٢١ - ٢٠٢٦)	إلغاء خط ترام المدينة وخط ترام شارع الأمان . إعادة تشغيل خط سكة حديد برج العرب الجديدة .	نقل الصناعات الملوثة وشون القطن والمصانع الغير عاملة فى منطقة القبارى والمكس .	تقليل التداخل فى استخدامات الأرض خاصة بين المناطق الصناعية والسكنية .

تابع جدول (٥٣) مراحل تنفيذ مشروعات المخطط المقترح وفق الأولويات المقترحة

مراحل التنفيذ	الطرق والخدمات والمرافق	المشروعات الاقتصادية	المشروعات العمرانية
المرحلة الثانية (٢٠٢١ - ٢٠٢٦)	إعادة النظر فى تخطيط طريق الجيش . تحسين الطرق القائمة مع إنشاء طرق جديدة فى مناطق الامتداد العمرانى فى الغرب . بناء الكبارى فوق مزلقانات خد سكة حديد أبو قير . التوسع فى إنشاء المناطق الترفيهية والمفتوحة خاصة فى غرب المحافظة . سد العجز من الخدمات فى المناطق التى بين وجود عجز بها خاصة الخدمات التعليمية والصحية .	التوسع فى إقامة الصناعات التكميلية لتدوير المخلفات الصناعية ، وإدخالها كمادة خام فى صناعات أخرى . زيادة المساحة المحصولية للزروع النباتية الحقلية وزراعة الخضروات والفواكهة . معالجة بحيرة مريوط لزيادة الثروة السمكية بها . ربط مدينة الإسكندرية بالمدن المحيطة بها سياحياً وتنشيط الرحلات بينهما . تطوير منطقة قلب المدينة التجارى وتنظيم استخدامات الأرض به .	تطوير المناطق العمرانية القديمة بقلب مدينة الإسكندرية ورفع مستوى المعيشة بها . الارتقاء بمستوى التخطيط العمرانى فى منطقة العامرية وبرج العرب القديمة وسد احتياجات السكان بها من الخدمات اللازمة . استكمال الجهود المبذولة للتصدى لمشكلة المبانى المخالفة .
المرحلة الثالثة (٢٠٢٦ - ٢٠٣١)	تطوير ترعة المحمودية وتنفيذ مشروع الأتوبيس النهرى . تطوير الطريق الدولى الساحلى وإنشاء المشروعات التنموية على جانبيه . الاستفادة من الإمكانات الثقافية لمكتبة الإسكندرية فى رفع المستوى الثقافى للسكان وملتقى لمختلف الثقافات العالمية .	إعادة تخطيط مناطق باكوس ومحرم بك والموقف الجديد ونقل الصناعات الملوثة بها . إعادة توزيع الورش والمنشآت الصغيرة بدراسة الموجود منها داخل الكتلة السكنية أو فى المناطق الصناعية . الاهتمام بتنمية الريف داخل محافظة الإسكندرية ومحافظة البحيرة لسد احتياجات المحافظة . إقامة المشروعات الخاصة بالميناء الشرقية . البدء فى إنشاء مراكز الخدمات الفرعية حسب المستوى المعيشى لكل منطقة.	العمل على تنمية مدينة برج العرب الجديدة ومدها بالخدمات اللازمة . الارتقاء المناطق العشوائية وتزويدها بالخدمات لتحسين مستوى المعيشة بها . إخلاء المناطق السكنية التى توجد بالقرب من المناطق الصناعية ونقلها لمناطق سكنية جديدة وضم هذه المناطق للمناطق الصناعية .
المرحلة الرابعة (٢٠٣١ - ٢٠٣٦)	استصلاح الأراضى الصحراوية بالمحافظة وتشجيع إقامة الصناعات الغذائية بالتكامل مع النشاط الزراعى . إنشاء جامعة اقليمية فى مناطق الامتداد العمرانى غرباً مثل مدينة برج العرب الجديدة .	الاستمرار فى نقل الصناعات الملوثة من المدينة واستغلال أماكنها فى استخدامات تخدم الكتلة السكنية فى هذه المناطق. استكمال المشروعات المقترحة للميناء الشرقية . استكمال إنشاء المراكز الخدمات الفرعية فى المناطق المخصصة لها . إنشاء منطقة صناعية جديدة فى منطقة منقار الهدهد جنوب المحافظة .	ايجاد محاور تنمية جديدة فى اتجاه الجنوب والجنوب الغربى . المساهمة فى الارتقاء بالمستوى العمرانى لمدينة الحمام ومدها بالخدمات والمرافق اللازمة كامتداد عمرانى مستقبلى يستوعب الزيادة السكانية المتوقعة لمحافظة الإسكندرية .

المصدر: من عمل الطالبة اعتماداً على المشروعات التى تم اقتراحها بالمخطط المقترح حتى عام ٢٠٣٦ .

٢) تقييم المخطط المقترح :

تم من خلال هذا المخطط معالجة معظم مشكلات البيئة الحضرية بمحافظة الإسكندرية وتحقيق الأهداف سالفة الذكر من خلال الدراسات التطبيقية التى أجريت على المحافظة وبالإضافة إلى المقترحات المقدمة ، وذلك على النحو التالى :

أ. إعادة تنظيم الطرق وحركة المرور والحد من مشكلة القصور فى النقل وذلك عن طريق تعديل المنظومة المرورية الحالية وإضافة بعض التعديلات الهامة على الطرق الرئيسية بالمحافظة .

ب. الإسهام فى إعادة توزيع الصناعات شديدة التلوث والمؤثرة على البيئة المحيطة بها بشكل متجانس على مستوى المحافظة وذلك لتحجيم التلوث الناتج عنها .

ج. الحفاظ على الأراضى الزراعية من انتشار العمران عليها وحماية المسطحات المائية من التلوث مع تعظيم القيمة النفعية لهما .

د. الحفاظ على المناطق الأثرية وتنشيط السياحة بالمحافظة عن طريق إنشاء مشروعات جديدة واحياء بعض المشروعات التاريخية التى تمثل قيمة حضارية للمحافظة ، مع تنشيط القيمة البيئية والنفعية للواجهات البحرية لايجاد مناخ سياحى جديد .

هـ. معالجة ظاهرة المناطق السكنية العشوائية والعمل على توفير بيئة سكنية جيدة وآمنة ، مع تحديد استخدامات الأرض وتقليل التداخل فيما بينها ، والحد من الزيادة السكانية الناتجة عن الهجرة وذلك عن طريق تنمية الريف المحيط بالمحافظة والمناطق الزراعية الداخلة فى زمامها ، بالإضافة إلى الاتقاء بمستوى الخدمات فى مناطق الامتداد العمرانى الجديدة لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة .

و. الارتقاء بمنطقة القلب التجارى مع إضافة مراكز أخرى مساعدة له لتعمل على تخفيف العبء والضغط عليه ، مع مراعاة المستوى الثقافى والاقتصادى لهذه المناطق وسد احتياجاتها من الخدمات المختلفة .

ز. إتاحة مناطق ترويحية وترفيهية لسكان المدن الصناعية ، خاصة مدينة برج العرب الجديدة ، وسكان مناطق الامتداد العمرانى الجديد فى غرب وجنوب غرب المحافظة .

ح. توفير فرص عمل جديدة فى المجالات المختلفة وفى مشروعات التطوير المقترحة .

ط. الإسهام فى تحقيقة التنمية المتواصلة على المستوى الإقليمى والقومى وذلك بدراسة بعض جوانب التكامل مع المحافظات المحيطة داخل إقليم الإسكندرية .

ورغم ما سوف يحققه هذا المخطط من أهداف تساهم فى إعادة هيكلة المحافظة ولو بشكل جزئى إلا أنه يفترض أن يلاقى هذا المخطط بعض المعوقات التى سوف تحول دون تنفيذ بعض مشروعاته كسابقيه أو بعض القصور التى سوف تظهر به نتيجة التباطئ فى معالجة المشكلات الراهنة مع التطور السريع للأحداث ، ومن هذه المعوقات هى :

أ. التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى سادت فى مصر منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

ب. القصور فى التشريعات المنظمة للعمران وشئون البيئة الحضرية ، مع غياب الوعى بمدى خطورة الموقف التى يمثل عاملاً جوهرياً فى تردى الأوضاع العمرانية فى معظم المحافظات المصرية عامة ومحافظة الإسكندرية خاصة .

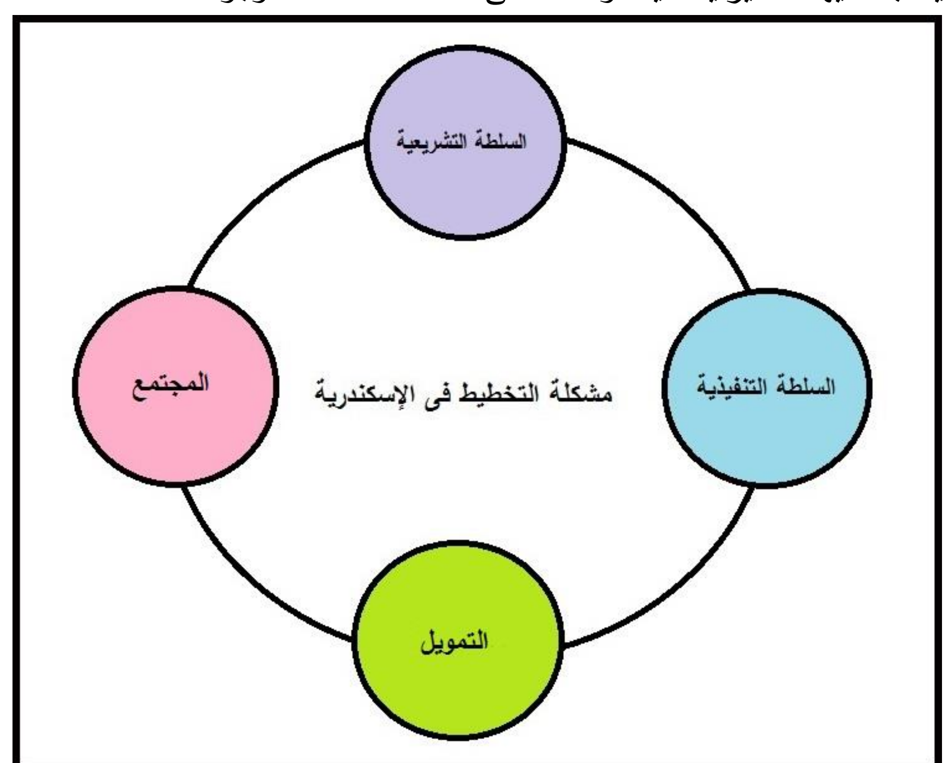
ج. عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات الموضوعة فى عمليات التنفيذ والاعتماد على المصالح الشخصية فى المقام الأول والنواحى الاقتصادية فى التعامل مع الأزمة .

د. الإتجاه الحديث نحو توطين صناعات ملوثة جديدة والاعتماد على مواد صناعية شديدة الخطورة على البيئة ، على سبيل المثال الاتجاه إلى العمل بالوقود الحفرى المتمثل فى الفحم فى بعض الصناعات ويظهر ذلك بوضوح فى مناطق التركز الصناعى بالمحافظة وخاصة منطقة ميناء الدخيلة ، مما يؤدى إلى الإضرار بكل أوجه البيئة الحضرية بمنظوماتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية ويعوق جهود التنمية فى هذه المناطق .

هـ. عدم وعى السكان وخاصة من يسكنون المناطق العشوائية بأهمية هذه الخطط وضرورة المساهمة فى نجاحها ، مع وجود شعور داخلهم بأن هذه الخطط سوف تضر بالمصلحة الخاصة بهم والتعامل مع البيئة المحيطة عن طريق الأهواء الفردية لكل شخص .

و. عدم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ أغلب هذه المشروعات وتأجيل معظمها لأجل غير مسمى مما يساهم فى تعظيم أثر المشكلات القائمة وإهدار الكثير من الوقت والأموال لحلها بعد ذلك بسبب وصول أغلب هذه المشكلات للوضع المعقد والكارثى .

خلاصة القول إن مشكلة التخطيط فى مصر عامة والإسكندرية خاصة ، **شكل (٥٧)** ، تكمن فى أنها تضع أهدافاً تفوق القدرة المالية التى تحتاجها الجهة التنفيذية وتختلف عن ما يتطلبه المجتمع من احتياجات ، فالتخطيط الصحيح هو أن تضع أهدافاً تستطيع تنفيذها وذلك بوضع القدرات المالية والضوابط الطبيعية والبيئية وما يحتاجه المجتمع نصب أعيننا عند وضع أى خطة ، فمن الأفضل أن يتم تنفيذ مشروع واحد مقترح كل ٥ سنوات يفيد المجتمع ولا نصنع أفكار ومشاريع تمثل أبراجاً من الورق تهوى أمام أقلام وزارة المالية عندما يكتب عليها لا ميزانية لدينا أو تفشل فى حل المشكلات الموجودة .



المصدر: من إعداد الطالبة

شكل (٥٧) عناصر مشكلة التخطيط فى الإسكندرية

وتتلخص هذه المشكلة فى صانع القرار (المتمثل فى السلطة التشريعية والمخططين) ، والمحافظة بإدارات الأحياء المختلفة داخل المحافظة (المتمثلين فى السلطة التنفيذية) ، والاعتمادات المالية اللازمة لتحقيق أهداف هذه المخططات (المتمثلة فى وزارة المالية) ، والسكان الذين يمثلون العنصر الأساسى والمهم فى عملية التنمية (فهم من نخطط من أجلهم ولن ينجح أى مخطط إلا بهم) ، وعند الوقوف على هذه الجوانب واستيعابها جيداً سوف يتحقق ما نأمل به .

خلاصة

تعانى محافظة الإسكندرية من الكثير من المشكلات وقد زادت حدتها خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، بالإضافة إلى نمو عمرانها نمواً عشوائياً فى أغلب المناطق مما أدى إلى ضرورة تقديم حلولاً جديدة لهذه المشكلات تواكب الظروف الجديدة التى تمر بها البلاد .

وبدراسة الواقع الجغرافى الحالى للمحافظة تبين تركز العمران المخطط فى شمالها فى المنطقة الممتدة من أبو قير ورأس التين شمالاً وحتى طريق جمال عبد الناصر جنوباً ، بينما يمتد نمط العمران العشوائى أسفل النمط السابق لتتداخل حدوده الجنوبية مع العمران الانتقالى الحضرى الريفى الذى يتركز بطبيعة الحال على أطراف الأراضى الزراعية القريبة من الكتلة العمرانية فى الشرق وضم جميع القرى الموجودة هناك ، أما العمران المختلط الحضرى البدوى فيوجد فى مناطق التوسع العمرانى فى الغرب ، بينما يتركز العمران المبعثر فى التجمعات السكنية المنتشرة داخل الأراضى الزراعية فى شرق وغرب الإسكندرية .

وبالنظر إلى واقع الخدمات يلاحظ وجود عجز كبير بها خاصة فى الأحياء الشرقية (المنتزه ، شرق) والغربية (غرب ، العجمى ، العامرية) للمحافظة ، كما يتضح من الدراسة الميدانية وجود فجوة كبيرة بين احتياجات السكان من هذه الخدمات وبين مستوى الخدمة فى هذه المناطق خاصة فى الخدمات الصحية والتعليمية ، أما المرافق فيلاحظ تدنى مستوها فى أحياء الأطراف أيضاً ، ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة للطرق والصرف الصحى ثم مياه الشرب .

أما الواقع الاقتصادى للمحافظة فيلاحظ تعدد الأنشطة الاقتصادية بها ووجود الأيدى العاملة التى تسد احتياجات أنشطتها المختلفة من العمالة وتفيض مما يشجع على زيادة الاستثمارات فى مختلفة الأنشطة الاقتصادية للمحافظة خاصة فى مناطق التوسع العمرانى الجديد ، لإيجاد فرص عمل جديدة ورفع مستوى المعيشة للسكان هذه المناطق .

تتعدد إمكانات التنمية فى محافظة الإسكندرية من إمكانات بشرية وسياحية ، وصناعية وزراعية ، بالإضافة إلى الثروة السمكية وطول سواحلها المطلة على البحر المتوسط ، ثم مدينة برج العرب الجديدة والتى يتوقع أن تستوعب الزيادة السكانية المتوقعة بالمحافظة وكذلك الأنشطة الصناعية الجديدة بها ، إلا أنه يوجد بعض المحددات التى تعوق عمليات التنمية **وهى:** تركز السكان فى الكتلة العمرانية الحالية خاصة فى الشرق والتوسع على حساب الأراضى الزراعية رغم وجود مساحات كبيرة فى مناطق التوسع العمرانى غرباً ،

وضعف الارتباط بين مناطق العمران فى الشرق ومناطق التنمية فى الغرب ، بالإضافة إلى وجود العديد من المناطق العشوائية والتى بلغت ٣٠ منطقة ، ومشكلة التلوث البيئى والتى زادت حدتها مؤخراً .

أنتجت هذه الأوضاع عدد من المشكلات التى أثرت على البيئة العمرانية بالمحافظة **وهى:** تدهور حالة الكتلة العمرانية ، وانتشار ونمو العشوائيات المتاخمة لها واتصف التوسع العمرانى للإسكندرية بالعشوائية أيضاً ، وكثرة التعديات على الأراضى الزراعية ، وتداخل استخدامات الأرض بها ، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة البناء المخالف شاهق الارتفاع ، وسوء توزيع ونقص الخدمات ، وتزايد المشكلات المرورية ، كذلك تدهور مقومات السياحة ، ثم ارتفاع معدلات التلوث خاصة فى مدينة الإسكندرية ، مما استلزم وضع مخطط جديد وتصبح أهدافه هى ضرورة حل هذه المشكلات والحد من زيادة خطورتها فى المستقبل .

اعتمد المخطط المقترح للمحافظة على عدة محاور كان من أهمها ضرورة التعامل مع الحيز المكانى للمحافظة ، وربط تنميتها بتنمية الطرق بها لإعادة توزيع السكان ، والحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية بها لإستعادة التوازن البيئى كمحور أساسى للتنمية ، وتم اختيار البديل الأفضل وفق معايير عمرانية وبيئية واقتصادية واجتماعية محددة وهو إعادة التخطيط جزئياً لحل المشكلات القائمة وسد الاحتياجات وتوفير المتطلبات المستقبلية مع تخطيط مناطق التوسع العمرانى ، وعلى أساسه تم وضع المخطط المقترح من منظور جغرافى وبالإطلاع على المشروعات السابقة والمقترحات التى تم جمعها من الدراسة الميدانية .

تناولت مشروعات المخطط المقترح شبكات الطرق والمواصلات ، والصناعة والثروة المعدنية ، والزراعة والثروة السمكية ، والسياحة ، والإسكان ، والمناطق التجارية ، والخدمات والمرافق العامة ، والتى كان من أهمها تنمية وتطوير الطريق الدولى الساحلى وترعة المحمودية وخط سكة حديد أبو قير ، كذلك إنشاء مدينة صناعية جديدة فى منطقة منقار الهدهد تضاهى مدينة برج العرب الجديدة ، والتوسع فى زراعة الخضر والفواكه وزيادة المساحة المحصولية للزروع الحقلية ، بالإضافة إلى معالجة بحيرة مريوط لزيادة انتاجها من الثروة السمكية ، تطوير الميناء الشرقى وذلك بإعادة إحياء منارة الإسكندرية وإنشاء متحف للآثار الغارقة ، تنمية مدينة برج العرب الجديدة لتستوعب الزيادة السكانية لمتوقعة مستقبلاً ، إنشاء مراكز تجارية مساعدة للقلب التجارى للمدينة فى مختلف أنحاء المحافظة ، وإنشاء جامعة إقليمية جديدة فى أرض الجامعة بمدينة برج العرب الجديدة ، بالإضافة إلى إعادة التقسيم الإدارى للمحافظة وذلك بإضافة قسمين إلى أقسام المحافظة الأول فى حى المنتزه والثانى فى حى العامرية لزيادة الخدمات الأمنية بهذه الأحياء .

تم تحديد أولويات تنفيذ هذه المشروعات وفق خطط خمسية مقترحة ، ثم تم تقييم هذا المخطط لبيان مدى تحقيقه للأهداف الموضوعة ، وقد اتضح أنه من خلاله تم معالجة مشكلات البيئة الحضرية للمحافظة ، إلا أنه يفترض أن يواجهه بعض العقبات والتى من أهمها التغيرات السياسية والاجتماعية السائدة فى مصر ، وعدم الالتزام بالقوانين والتشريعات الموضوعة ، وعد توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ أغلب مشروعاته ، وأخيراً عدم وعى المجتمع بأهمية هذه الخطط والتعاون مع الجهات المختصة ليتم تنفيذها ، وبالتالى تتلخص مشكلة التخطيط بالمحافظة فى السلطة التشريعية والتنفيذية والتمويل والمجتمع .

الخاتمة

النتائج

التوصيات

إن الهدف من الدراسات الخاصة بالتقييم هو تحسين أثر المشاريع بمختلف أنواعها والجهات التى تصدرها على المجتمع ، حيث نبحث عن جوانب القوة والضعف فى المشروعات المقترحة والعوامل المؤثرة على ذلك ليستفاد به فى تحسين عملية صنع القرار .

وتعانى البيئة العمرانية لمحافظة الإسكندرية من العديد من المشكلات من تدهور الخدمات وانتشار العشوائيات وأزمات المرور التى أصبحت تؤرق صناع القرار بها والمجتمع السكندرى أيضاً ، ويرجع تفاقم هذه المشكلات إلى إهمالها أو فشل المخططات التى أعدت للمحافظة فى حلها أو الاستهانة بمثل هذه المشكلات وعدم تقدير حجمها الحقيقى وأثرها على المجتمع ، مما أدى إلى أنه أصبحت محافظة الإسكندرية ثامن محافظات مصر – بعد الدقهلية ودمياط وأسيوط والشرقية والقاهرة والبحيرة ، وثانى محافظات إقليمها التخطيطى – بعد محافظة البحيرة ، من حيث عدد المناطق العشوائية بها(*) .

وقد تناولت الدراسة التقييم الجغرافى للمخططات العمرانية بمحافظة الإسكندرية ، من خلال ما توفر من المعلومات والمصادر المتاحة ، وما تم جمعه من بيانات ميدانية عن هذه الدراسة ، تم التوصل إلى عدد من الحقائق والنتائج يمكن تحديدها **على النحو الآتى** :

١. تتصف محافظة الإسكندرية بخصائص طبيعية تميزها وتؤثر هذه الخصائص على تخطيطها العمرانى ، فموقع الإسكندرية كان السبب الرئيسى فى اتباع الخطة الشطرنجية عند تخطيط عمرانها ، كما ساعد تركيبها الجيولوجى على انتشار العمران بها نظراً لأن أغلب تكوينات الحجر الجيرى التى استخدمت كمواد للبناء وساعده فى ذلك قلة تضرس السطح ، ومناخ الإسكندرية دى إلى تقسيم عمرانها إلى أنماط ومستويات مختلفة وجعلها أيضاً مصيفاً متميزاً .
٢. أدت زيادة عدد سكان الإسكندرية بسبب ارتفاع معدلات الهجرة إليها إلى زيادة الرقعة المبينة للمحافظة ونموها على حساب الأراضى الزراعية ونموها الرأسى أيضاً ، كما أدى ذلك إلى اختلاف كثافة السكان بين أقسامها وكذلك خصائصهم تبعاً لاختلاف نشأتهم وبالتالى اختلاف مستويات العمران بها وانتشار العمران العشوائى فى أغلب أنحاء المحافظة ، وبالتالى زيادة الضغط على موارد المحافظة وتدهورها وعجز خدماتها المختلفة عن سد حاجات السكان ، مما له أكبر الأثر على تدهور البيئة العمرانية للمحافظة .
٣. تعد الوظيفة الصناعية هى السبب الرئيسى الذى أدى إلى انتشار العمران فى المحافظة وتكدس السكان فى مناطق وجود منشأتها فاختلطت المناطق الصناعية بالمناطق السكنية مما تطلب معه إعادة تخطيط هذه المناطق .
٤. أنشئت مدينة الإسكندرية مخططة إلا أنها مرت بفترة طويلة عانت فيها من الإهمال واللاتخطيط قدرت بنحو ثلاثة وعشرين قرناً كانت بمثابة بداية ظهور النمط العمرانى العشوائى فى المدينة .

(*) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المناطق العشوائية فى مصر ، إبريل ٢٠٠٨ ، ص ٣٠

٥. تعد محافظة الإسكندرية من المحافظات التى شهدت تطوراً عمرانياً كبيراً بداية من عهد محمد على نتيجة لعدة أسباب أهمها شق ترعة المحمودية عام ١٨٢٠ ثم إنشاء خط حديدى يربط ضاحية الرمل بالمدينة عام ١٨٦٣ يليهم إنشاء طريق الكورنيش عام ١٩٣٤ ، وتطلب ذلك إعداد أربعة مخططات عمرانية ابتداءً من مخطط ماكلين ١٩٢١ وحتى المخطط العام حتى ٢٠١٧ لرسم سياسة واضحة للبيئة العمرانية للمحافظة وعلى الرغم ذلك إلا إنها لم تنجح فى حل مشكلاتها التى ما زالت تعانى منها حتى الآن .

٦. تميز مخطط النشأة بسهولة خطته وبالتالى سهولة تنفيذه مما كان له أكبر الأثر فى نجاحه وتحقيق الأهداف المرجوة منه بالإضافة إلى تنفيذ جميع مقترحاته وتوفير كافة المتطلبات اللازمة للمدينة الجديدة .

٧. يعد مخطط "ماكلين" البداية الحقيقة للتخطيط العمرانى فى الإسكندرية ، وذلك بتحديده إتجاهات نمو المدينة وإنشاء الطرق التى عملت على ربط المناطق العمرانية الجديدة بالقديمة ، بالإضافة إلى تنظيم استخدامات الأرض بها ، ولكن يعاب عليه أنه لم يراعى تخطيط الأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية للمدينة ، إلا أن جزء كبير من مقترحاته لم يتم تنفيذها بسبب عدم توفير الاعتمادات المالية لتنفيذها .

٨. تلافى مخطط ١٩٥٨ عيوب مخطط "ماكلين" وذلك بدراسة الأجزاء الجنوبية الغربية والجنوبية للمدينة واعتبارها كضواحى لها ، كذلك دراسة السكان والإسكان باستفاضة ، ولكن يعاب عليه اقتراحه بردم أجزاء من بحيرة مريوط وتحويلها لمناطق سكنية مما أدى إلى صغر مساحتها ، إلا أن أغلب مقترحاته لم يتم تنفيذها نظراً للظروف السياسية فى تلك الفترة ، وتم تنفيذ ما كان متماشياً مع السياسة الاقتصادية آنذاك .

٩. يعد مخطط ٢٠٠٥ المخطط الوحيد الذى تميز بصفة الشمولية وإن كانت لم تكتمل به لأنه لم يغطى بالتخطيط كامل مساحة المحافظة ، ويتميز بدراسة كافة احتياجات المحافظة دراسة مستفيضة وسبل التكامل بينها وبين محافظات الإقليم ، ولكن يعاب عليه عدم دراسة أهم مشكلات المدينة وهى المناطق العشوائية وعدم تحديد الحيز العمرانى للمدينة وبالتالى سمح بزيادة أعدادها وبالتالى تميز بسطحية الدراسة والمعالجة لمشكلات المدينة ، إلا أن أغلب المقترحات الجيدة لم يتم تنفيذها وذلك لعدم توفير الاعتمادات المالية لها و لصعوبة تحقيق بعضها .

١٠. تناول مخطط ٢٠١٧ تخطيط إجمالى مساحة المحافظة ما عدا بعض المناطق التى تم تخصيصها للامتداد المستقبلى لمدينة برج العرب الجديدة ، وعمل على إعادة توزيع السكان وخاصة ناحية الغرب والربط الجيد بين المناطق العمرانية الجديدة والعمران فى الشرق ، ولكن يعاب عليه عدم دراسة مشكلة التلوث التى إزدادت حدتها بالإضافة إلى عدم دراسة التكامل بين محافظات الإقليم ، إلا أن لم يتم تنفيذ أغلب مقترحاته كسابقيه بسبب عدم توفير الاعتمادات المالية لتحقيق مشروعاته والتغيرات السياسية السريعة فى المحافظة خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

١١. افتقدت المخططات التى أعدت لتخطيط محافظة الإسكندرية إلى بعض الجوانب ، والتى كانت من ضمن الأسباب التى أدت إلى عدم تنفيذ أغلب مقترحاتها وبالتالى عدم تحقيق أهدافها ، وأهمها الواقعية ، والشمولية ، ومشاركة المجتمع فى التخطيط ، والمرونة ، والوعى بالتغيرات الاجتماعية المكانية ، وتنسيق

الجهود بين الجهات المسئولة ، وتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ مقترحات المخطط ، والمتابعة والتقييم ، وسن قانون يلزم تنفيذ مقترحات المخطط .

١٢. يتركز العمران المخطط فى شمال المحافظة فى المنطقة الممتدة بين أبو قير شرقاً ورأس التين غرباً ويمثل ٧,٢% من إجمالى مساحة المحافظة ، وتمثل أنماط العمران العشوائى والانتقالى والمختلط والمبعثر النسبة الباقية ، والتى تتداخل مع بعضها جنوب النمط الحضرى المخطط .

١٣. توجد فجوة كبيرة بين احتياجات السكان من الخدمات ومستوى أدائها وسبب ذلك العجز القائم بها فى مختلف أحياء المحافظة والذى يشتد فى أحياء المنتزه وشرق والعجمى والعامرية كما اتضح من خلال الدراسة الميدانية ، أما المرافق فاتضح تدنى مستواها فى أحياء الأطراف أيضاً ويزداد سوء الوضع بالنسبة للصرف الصحى والطرق ومياه الشرب .

١٤. تعدد الأنشطة الاقتصادية فى محافظة الإسكندرية وتوافر الأيدى العاملة التى تسد احتياجات هذه الأنشطة وتفيض عنها ، مما يشجع على زيادة الاستثمارات بها لتوافر المقومات اللازمة لذلك .

١٥. تعدد إمكانات التنمية فى المحافظة من توافر عدد السكان اللازم للتنمية والمتوقع زيادته إلى ٧ ملايين عام ٢٠٣٦ ، بالإضافة إلى الإمكانات التجارية والسياحية والصناعية والزراعية ، ثم مدينة برج العرب الجديدة التى يتوقع أن تستوعب الزيادة السكانية المستقبلية .

١٦. يوجد بعض المعوقات التى تواجه عمليات التنمية وأهمها تركز السكان فى شرق المحافظة والتوسع على حساب الأراضى الزراعية رغم توفر مساحات كبيرة للتوسع العمرانى فى الغرب من الأراضى الصحراوية وبالتالى ظهور العديد من المناطق العشوائية ، والتى بلغت ٣٠ منطقة عام ٢٠١٣ ، وضعف الارتباط بين مناطق التنمية فى الغرب والمناطق العمرانية فى الشرق ، ومشكلة التلوث البيئى التى زادت حدتها فى الآونة الأخيرة بسبب زيادة كمية المخلفات فى المحافظة .

١٧. تعانى محافظة الإسكندرية بسبب عدد من المشكلات التى أثرت بطبيعة الحال على البيئة العمرانية بها والتى تتمثل فى تدهور حالة الكتلة العمرانية بها ، وانتشار ونمو العشوائيات المتاخمة للكتلة العمرانية واتصف التوسع العمرانى للإسكندرية بالعشوائية أيضاً ، وكثرة التعديات والبناء على الأراضى الزراعية ، وتداخل استخدامات الأرض والتراكيب غير المناسبة بها ، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة البناء المخالف شاهق الارتفاع ، وسوء توزيع ونقص الخدمات ، وتزايد المشكلات المرورية ، كذلك تدهور مقومات السياحة الداخلية والخارجية ، ثم ارتفاع معدلات التلوث خاصة فى مدينة الإسكندرية ، مما يستلزم ضرورة وضع مخطط جديد تركز أهدافه على حل هذه المشكلات والحد من زيادة خطورتها فى المستقبل .

١٨. تتلخص مشكلة التخطيط فى مصر عامة والإسكندرية خاصة فى السلطة التشريعية وعدم وعيها باحتياجات المجتمع ومشكلاته ، والسلطة التنفيذية وعدم اهتمامها بتنفيذ مقترحات المخططات ومتابعة تنفيذ القوانين والرقابة عليها ، والتمويل فأغلب المشروعات لم يتم تنفيذها بسبب أنها تتطلب مبالغ مالية كبيرة وبالتالى يصعب تمويلها ، والمجتمع وعدم وعيه بأهمية هذه الخطط فى تنظيم بيئته العمرانية من أجل تحقيق حياة أفضل .

التوصيات

أوضحت الدراسة طبيعة الواقع الجغرافى الحالى لمحافظة الإسكندرية ، والتعرف على الإمكانات المتاحة والمستقبلية لتنميتها بالإضافة إلى المعوقات التى تواجه هذه التنمية ، كذلك بيان أوجه القصور التى تعانى منها المحافظة ، ومنها يبدأ التخطيط فى تحديد الأهداف ووضع البدائل لإيجاد حلول لهذه المشكلات والنهوض بالبيئة الحضرية بها ، ومن هذا المنطلق تم اقتراح مجموعة من المشروعات التخطيطية تم تناولها فى الفصل الرابع ، تنظم الوضع الحالى وتخطط لمستقبل المحافظة حتى عام ٢٠٣٦ باعتبار أن التخطيط هو الهدف النهائى للدراسة .

وقد اعتمد المخطط المقترح لمحافظة الإسكندرية على عدة محاور كان من أهمها :

١. ضرورة التعامل مع الحيز المكانى للمحافظة ، وربط تنميتها بتنمية الطرق بها لإعادة توزيع السكان .
٢. الحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية بالمحافظة لإستعادة التوازن البيئى كمحور أساسى للتنمية .

وتم اختيار البديل الأفضل وفق معايير عمرانية وبيئية واقتصادية واجتماعية محددة وهو إعادة التخطيط جزئياً لحل المشكلات القائمة وسد الاحتياجات وتوفير المتطلبات المستقبلية مع تخطيط مناطق التوسع العمرانى ، وعلى أساسه تم وضع المخطط المقترح من منظور جغرافى وبالإطلاع على المشروعات السابقة والمقترحات التى تم جمعها من الدراسة الميدانية .

وتناولت مشروعات المخطط المقترح شبكات الطرق والمواصلات ، والصناعة والثروة المعدنية ، والزراعة والثروة السمكية ، والسياحة ، والإسكان ، والمناطق التجارية ، والخدمات والمرافق العامة ، والتى كان من أهمها :

١. تنمية وتطوير الطريق الدولى الساحلى وترعة المحمودية وخط سكة حديد أبو قير .
٢. إنشاء مدينة صناعية جديدة فى منطقة منقار الهدهد تضاهى مدينة برج العرب الجديدة .
٣. التوسع فى زراعة الخضر والفواكه وزيادة المساحة المحصولية للزروع الحقلية .
٤. معالجة بحيرة مريوط لزيادة انتاجها من الثروة السمكية .
٥. تطوير الميناء الشرقى وذلك بإعادة إحياء منارة الإسكندرية وإنشاء متحف للآثار الغارقة .
٦. تنمية مدينة برج العرب الجديدة لتستوعب الزيادة السكانية لمتوقعة مستقبلاً .
٧. إنشاء مراكز تجارية مساعدة للقلب التجارى للمدينة فى مختلف أنحاء المحافظة .
٨. إنشاء جامعة إقليمية جديدة فى أرض الجامعة بمدينة برج العرب الجديدة .
٩. إعادة التقسيم الإدارى للمحافظة وذلك بإضافة قسمين إلى أقسام المحافظة الأول فى حى المنتزه والثانى فى حى العامرية لزيادة الخدمات الأمنية بهذه الأحياء .

وقد تم تحديد أولويات تنفيذ هذه المشروعات وفق خطط خمسية مقترحة ، ثم تم تقييم هذا المخطط لبيان مدى تحقيقه للأهداف الموضوعة ، وقد اتضح أنه من خلاله تم معالجة مشكلات البيئة الحضرية للمحافظة .

الملاحق

ملحق (١)

نموذج استبيان عن مستويات الرضا عن السكن والخدمات في محافظة الإسكندرية

المنطقة : .... **الشياخة : ....**

<u>أولاً : بيانات عامة :</u>

النـوع : ذكر ☐ أنثى ☐

السـن : .... سنة

الحالة الاجتماعية : ....

عدد أفراد الأسرة : ....

الحالة التعليمية : ....

العمــل : ....

مكان العمل : ....

<u>ثانياً : مستوى الرضا عن السكن :</u>

الموقع : ....

المساحة : ....

عدد الغرف : ....

<u>ثالثاً : مستوى الرضا عن وسائل المواصلات :</u>

الوسيلة : ....

الطريق : ....

زمن الوصول : ....

التكلفة : ....

<u>رابعاً : مستوى الرضا عن المرافق العامة :</u>

١) الكهرباء :

انقطاع التيار : ....

أسعار الكهرباء : ....

٢) المياه :

انقطاع المياه : ....

نقاوه المياه : ....

أسعار المياه : ....

٣) الصرف الصحى :

قدرة تحمل الشبكة : ....

صرف مياه الأمطار : ....

<u>خامساً : مستوى الرضا عن الخدمات :</u>

١) الخدمات التعليمية :

موقع المدرسة : ....

زمن الوصول : ....

تكلفة الوصول : ....

٢) الخدمات الصحية :

موقع المستشفى : ....

زمن الوصول : ....

تكلفة الوصول : ....

٣) الخدمات الاجتماعية :

موقع مركز الشباب أو النادى : ....

زمن الوصول : ....

تكلفة الوصول : ....

٤) الخدمات الأمنية :

موقع قسم شرطة : ....

زمن الوصول : ....

تكلفة الوصول : ....

٥) النظافة :

حجم القمامة : ....

نقل القمامة : ....

<u>سادساً : المقترح فى المخطط الجديد :</u>

طرق التوعية فى المنطقة : ....

مدى إحساس الحكومة بظروف المنطقة : ....

مدى استعدادك للمشاركة فى عملية تطوير المنطقة : ....

رأيك فى المشروعات المقترحة من الحكومة : ....

مقترحاتك لتطوير المنطقة :

١. تغيير السكن
٢. زيادة عدد المدارس
٣. زيادة عدد المستشفيات
٤. إنشاء مناطق ترفيهية
٥. زيادة أعداد صناديق القمامة
٦. إنشاء الطرق جديدة أو رصف الطرق الحالية
٧. توفير المرافق العامة (كهرباء – مياه – صرف صحى)
٨. أخرى نذكرها ....
....
....
....

ملحق (٢)

قياس حجم الصناعة

يهدف قياس حجم الصناعة إلى بيان كميتها وأهميتها وذلك حتى يمكن مقارنتها بحجم الصناعة فى منطقة أخرى ، ويطلق عليه البعض اسم الكم الصناعى ، وسوف يظهر إلى أى مدى تتركز الصناعة فى إقليم ما أو تتخلخل فى إقليم أخر ، ولقياس حجم الصناعة لمحافظة الإسكندرية عام ٢٠١٣ يتم إتباع الخطوات الآتية :

١. الحصول على جملة عمال الصناعة وجملة أجورهم والقيمة المضافة الصافية على مستوى كل محافظة على حدة ثم على مستوى الدولة ككل .
٢. حساب متوسط كل عنصر من هذه العناصر على مستوى الدولة ، ليكون ذلك رقماً قياسياً تقاس على أساسه قيمة كل عنصر من العناصر السابقة فى كل محافظة .

وطبقاً لأهم مؤشرات التعداد الاقتصادى عام ٢٠١٤ كان الصناعة تتمثل فى ٢٧ محافظة ، وكانت جملة عدد عمال الصناعة فى مصر هى ٩٣٤٤١٩٧ عاملاً بذلك يكون المتوسط وهو الرقم القياس المشار إليه هو :

$$= \left(\frac{\text{٩٣٤٤١٩٧ عامل}}{\text{٢٧ محافظة}} \right) = \text{٣٤٦٠٨١ عاملاً}$$

وكانت جملة أجور عمال الصناعة فى مصر هى : ١٧٦٨٥٢٥٣٩ ألف جنيه بذلك يكون الرقم القياس لمتوسط أجور عمال الصناعة هو :

$$= \left(\frac{\text{١٧٦٨٥٢٥٣٩ ألف جنيه}}{\text{٢٧ محافظة}} \right) = \text{٦٥٥٠٠٩٤ ألف جنيه}$$

وكانت القيمة المضافة الصافية من جملة الصناعة المصرية هى : ١١٣٤٨٥٦٣٣٣ ألف جنيه بذلك يكون الرقم القياس لمتوسط القيمة المضافة الصافية هو :

$$= \left(\frac{\text{١٠٧١٢١٧٠٨٨ ألف جنيه}}{\text{٢٧ محافظة}} \right) = \text{٣٩٦٧٤٧٠٧ ألف جنيه}$$

٣. وبعد الحصول على الأرقام القياسية لعناصر القياس الثلاثة على مستوى الدولة ، نأخذ فى تطبيق المعادلات الثلاثة التالية على كل محافظة على حدة :

$$= \left(\frac{\text{عدد عمال الصناعة فى المحافظة}}{\text{الرقم القياسى لمتوسط عدد عمال الصناعة فى الجمهورية}} \right) X \text{ ١٠٠ } \ldots\ldots\ldots\ldots (١)$$

أجور عمال الصناعة فى المحافظة

= (ــ) X ١٠٠ .... (٢)

الرقم القياسى لمتوسط أجور عمال الصناعة فى الجمهورية

القيمة المضافة من الصناعة فى المحافظة

= (ــ) X ١٠٠ ..... (٣)

الرقم القياسى لمتوسط القيمة المضافة من الصناعة فى الجمهورية

٤. ثم ننشئ جدولاً نكتب فيه أسماء المحافظات ، وأمام كل محافظة نكتب نتيجة تطبيق المعادلات الثلاثة السابقة ، ثم نجمع حاصل تطبيق هذه المعادلات ونقسمه على ٣ فيكون الناتج هو الكم الصناعى ، ثم نأتى بالنسبة المئوية لكل محافظة لسهولة المقارنة بينها وبين بقية المحافظات كما يلى :

جدول (٥٤) حجم الصناعة فى المحافظات المصرية عام ٢٠١٣

المحافظة	% من متوسط عدد عمال الصناعة (س)	% من متوسط أجور عمال الصناعة (ص)	% من متوسط القيمة المضافة من الصناعة (ع)	حجم الصناعة (س+ص+ع) / ٣	%
القاهرة	٨٠٣,٦	١٣٥٦,٦	١٠٩٨,٢	١٠٨٦,٢	٤٠,٢
الجيزة	٢٦٥,٩	٣٤٦,١	٢١٨,٧	٢٧٦,٩	١٠,٣
الإسكندرية	٢٢٣,٩	٢٣٩,٠	٣٤٦,٠	٢٦٩,٦	١٠,٠
الشرقية	١٤٦,٨	٨٠,٨	٥٩,٥	٩٥,٧	٣,٥
القليوبية	١٣١,٥	٨٣,٣	٦٥,٥	٩٣,٤	٣,٥
الغربية	١٣٩,٨	٦٧,٩	٤٨,٨	٨٥,٥	٣,٢
مطروح	١٠,٦	١١,٧	٢٠٩,٤	٧٧,٢	٢,٩
الدقهلية	١٢١,٣	٣٣,٨	٤٥,١	٦٦,٧	٢,٥
البحر الأحمر	١٦,٩	٤٧,٠	١٢٩,٣	٦٤,٤	٢,٤
البحيرة	٩٥,٤	٤٠,٩	٢٥,٤	٥٣,٩	٢,٠
جنوب سيناء	١٩,٧	٥٥,١	٨٤,٧	٥٣,٢	٢,٠
المنوفية	٧٧,٩	٣٦,٠	٢١,٥	٤٥,١	١,٧
دمياط	٦٥,٣	٢٥,٣	٤٨,٩	٤٦,٥	١,٧
المنيا	٨١,٦	٢٦,٩	٢٤,٨	٤٤,٤	١,٦
قنا	٨٣,٣	٢٧,٥	١٤,٣	٤١,٧	١,٥
الإسماعيلية	٤٩,٧	٤٣,٧	١٦,٥	٣٦,٦	١,٤
بورسعيد	٣٢,١	٢٨,٣	٤٥,٢	٣٥,٢	١,٣
الفيوم	٥١,٣	١٢,٤	٤٢,٠	٣٥,٢	١,٣
أسيوط	٥١,٥	١٩,٤	٢٤,٨	٣١,٩	١,٢
كفر الشيخ	٥٠,٨	١٤,٧	٢٥,١	٣٠,٢	١,١
السويس	١٨,٠	٣٤,٧	٢٩,٨	٢٧,٥	١,٠
سوهاج	٥٠,١	١٢,٨	٩,٨	٢٤,٢	٠,٩
أسوان	٣٤,٦	٢٨,٢	١٣,٥	٢٥,٤	٠,٩
بنى سويف	٤٣,٥	١١,١	٩,٥	٢١,٤	٠,٨
شمال سيناء	٨,٨	٩,٢	٣٩,٣	١٩,١	٠,٧
الأقصر	٢١,١	٦,٤	٢,٤	١٠,٠	٠,٤
الوادى الجديد	٥,٢	٠,٩	٢,٢	٢,٨	٠,١
الإجمالى	٢٧٠٠	٢٧٠٠	٢٧٠٠	٢٧٠٠	١٠٠

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم مؤشرات التعداد الاقتصادى ، أكتوبر ٢٠١٤

يتضح من الجدول أن محافظة الإسكندرية تستأثر بنسبة ١٠,٠% من حجم الصناعة فى مصر ، وهى بذلك تحتل الرتبة الثالثة بعد محافظتى القاهرة والجيزة بنسبة ٤٠,٢% ، ١٠,٣% على الترتيب ، وبالتالى تعد محافظة الإسكندرية ثالث المحافظات المصرية من حيث تركز الصناعة .

للتوسع **راجع** :

محمود محمد سيف ، المواقع الصناعية ، دراسة تحليلية فى الجغرافيا الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٨٩ – ٢٩٥

المصادر والمراجع

أولاً : باللغة العربية

ثانياً : باللغات غير العربية

أولاً : باللغة العربية :

❖ المصادر :

١. إدارة الإحصاءات المركزية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم الأنشطة السكانية لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٣ .

٢. ـــــــــــــــــــــ ، الكتاب الإحصائى السنوى لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٢ .

٣. إدارة شئون البيئة ، توصيف البيئة والتنمية لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠٠٧ .

٤. إدارة المساحة العسكرية بالقاهرة ، لوحة الحمام NH35L5d بمقياس ١: ٥٠٠٠٠ لعام ١٩٨١.

٥. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، خريطة أقسام محافظة الإسكندرية بمقياس ١: ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠١٢ .

٦. ـــــــــــــــــــــ ، دليل الوحدات الإدارية ، محافظة الإسكندرية ، نوفمبر ٢٠١٢ .

٧. ـــــــــــــــــــــ ، كتاب الإحصاء السنوى ، القاهرة ، ٢٠١٣ .

٨. ـــــــــــــــــــــ ، التعداد العام للسكان ، تعدادات ١٩٠٧ ، ١٩١٧ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ ، محافظة الإسكندرية .

٩. ـــــــــــــــــــــ ، المناطق العشوائية فى مصر ، إبريل ٢٠٠٨ .

١٠. ـــــــــــــــــــــ ، أهم مؤشرات التعداد الاقتصادى ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، أكتوبر ٢٠١٤ .

١١. ـــــــــــــــــــــ ، النتائج التفصيلية للتعداد الاقتصادى ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، محافظة الإسكندرية ، ديسمبر ٢٠١٤ .

١٢. المنطقة الأزهرية التعليمية ، وحدة مركز المعلومات ، الإحصاء العام للمعاهد الأزهرية ، ٢٠١٤ .

١٣. الهيئة العامة للأرصاد الجوية ، قسم المناخ ، بيانات غير منشورة ، للفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠) .

١٤. الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، التخطيط العام لمدينة الإسكندرية حتى عام ٢٠١٧ ، ١٩٩٧ .

١٥. ـــــــــــــــــــــ ، أسعار الأراضى بمحافظة الإسكندرية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٢ .

١٦. ـــــــــــــــــــــ ، مشروع المنظور البيئى لإستراتيجية التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية ، إقليم الإسكندرية ، ٢٠١٠ .

١٧. الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ، الإدارة العامة لمركز المعلومات ، تحليل عام على حركة تشغيل الميناء خلال عام ٢٠١٣ ، ٢٠١٣ .

١٨. الهيئة العامة للاستعلامات ، محافظة الإسكندرية ، كلية الهندسة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٥ .

١٩. الهيئة المصرية العامة للبترول ، خريطة مصر الجيولوجية بمقياس ١ : ٥٠٠٠٠٠ لعام ١٩٨٦ .

٢٠. الهيئة المصرية العامة للمساحة ، خرائط طبوغرافية بمقياس ١ : ٥٠٠٠٠ ، لوحات : الإسكندرية NH35- P3b ، سيدي كرير NH35- P3a ، إيكنج مريوط NH35-L6d ، برج العرب -NH35 L6C ، كفر الدوار NH35-P3b ، أبو قير NH36-M1c .

٢١. ـــــــــــــــ ، خريطة محافظة الإسكندرية بمقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٥ .

٢٢. ـــــــــــــــ ، خريطة الدلتا بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ لعام ٢٠٠٨ .

٢٣. بلدية الإسكندرية ، مشروع المخطط العام لمدينة الإسكندرية عام ١٩٥٨ ، ١٩٥٦ .

٢٤. جامعة الإسكندرية ، معهد الدراسات العليا والبحوث ، تقرير الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة الإسكندرية وتطور حالة بحيرة مريوط ، ٢٠٠٧.

٢٥. جهاز حماية أملاك الدولة ، أسعار الأراضى بمحافظة الإسكندرية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٢.

٢٦. جهاز مدينة برج العرب ، مركز المعلومات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٤ .

٢٧. صورة المرئيات الفضائية لاندسات ، Landsat Satellite IMG Alex ، لمحافظة الإسكندرية ، مايو ٢٠١٢ .

٢٨. ـــــــــــــــ ، Landsat Satellite IMG Delta ، للدلتا ، مايو ٢٠١٢ .

٢٩. ماكلين. و.هـ. (١٩٢١) : مشروع إعداد وتحسين وتوسيع نطاق مدينة الإسكندرية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة .

٣٠. محافظة الإسكندرية وجامعة الإسكندرية ، التقرير العام للتخطيط الشامل لمحافظة الإسكندرية حتى عام ٢٠٠٥ ، ١٩٨٤ .

٣١. ـــــــــــــــ ، استراتيجية التنمية الشاملة لمحافظة الإسكندرية ٢٠٥٠ رؤية مستقبلية ، ٢٠٠٤ .

٣٢. محافظة الإسكندرية ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، نشرة المعلومات الشهرية ، العدد ٢٤٣ ، ٢٠١٣ .

٣٣. ـــــــــــــــ ، الدليل الإحصائى لمحافظة الإسكندرية ، ٢٠١٠ .

٣٤. ـــــــــــــــ ، سكان العشوائيات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣ .

٣٥. مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، كتاب وصف مصر ، محافظة الإسكندرية ، ٢٠١٤ .

٣٦. مديرية الزراعة ، الإدارة العامة للخدمات الزراعية والحيوانية ، قسم الدورة الزراعية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٤ .

٣٧. مصلحة المساحة المصرية ، خرائط طبوغرافية بمقياس ١ : ٢٥٠٠٠، لوحات: الرمل $\frac{٩٤}{٥١٠}$ الإسكندرية $\frac{٩٤}{٤٩٥}$ ، كوم إشو $\frac{٩٣}{٥١٠}$ ، المكس $\frac{٩٣}{٤٩٥}$ ، خليج أبو قير $\frac{٩٥}{٥٢٥}$ ، أبو قير $\frac{٩٥}{٥١٠}$.

٣٨. مصلحة عموم المساحة ، خريطة من الإسكندرية إلى أبى قير بمقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠ ، ١٨٩٣ .

٣٩. موقع البريد المصرى ، https://www.egyptpost.org ، دليل المكاتب البريدية ، قطاع غرب الدلتا ، الإسكندرية ، ٢٠١٥ .

٤٠. موقع جريدة المال ، http://www.almalnews.com ، ٤٥ ألف حالة تعدى على الأراضى فى الإسكندرية خلال ٣ سنوات ، حوار وكيل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بالإسكندرية أ/مجدى ملوك ، بقلم معتز محمود ، ٢٠١٤ .

٤١. موقع جريدة الوفد الإلكترونى ، http://alwafd.org ، ١,٢ مليون أسرة يعيشون فى عقارات مخالفة بالإسكندرية ، حوار محافظ الإسكندرية اللواء طارق المهدى فى برنامج مانشيت على قناة ON TV ، بقلم شيرين فرغلى ، ٢٠١٣ .

٤٢. موقع شبكة قوانين الشرق ، تشريعات الدول العربية ، http://sub.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/articlesT ، جمهورية مصر العربية ، القوانين والقرارات الخاصة بشأن إجراء تعديلات فى التقسيم الإدارى لمحافظة الإسكندرية فى الفترة ١٩٥٣ – ٢٠٠٧ ، ٢٠١٥ .

٤٣. موقع قطاع النقل البحرى ، http://www.mts.gov.eg ، ملخص نشاط الموانئ خلال عام ٢٠١٣ ، ٢٠١٥ .

٤٤. نموذج الارتفاعات الرقمى لمصر ، DEM Egypt ، ٢٠٠٠ .

❖ المراجع :

١. إبراهيم نصحى (٢٠٠٢) : تاريخ مصر فى عصر البطالمة ، الجزء الثانى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

٢. إسماعيل حسن البنا (٢٠١١) : التحليل الرقمى لخريطة استخدام الأرض فى منطقة بحيرة مريوط خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .

٣. أحمد بيومى (٢٠٠٤) : محافظة الإسكندرية ، سلسلة المحافظات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة .

٤. أحمد خالد علام (١٩٩٨) : تخطيط المدن ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

٥. أحمد محمود الزنفلى (٢٠١٢) : التخطيط الإستراتيجى للتعليم الجامعى ، دوره فى تلبية متطلبات التنمية المستدامة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .
٦. أمانى أحمد راغب (٢٠٠٥) : التنمية العمرانية لإقليم الإسكندرية ، حالة الظهير الصحراوى للساحل الشمالى الغربى ، ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة الإسكندرية .
٧. السيد عبد العزيز سالم (١٩٨٢) : تاريخ الإسكندرية وحضارتها فى العصر الإسلامى ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .
٨. جمال الدين الشيال (٢٠٠٠) : تاريخ مدينة الإسكندرية فى العصر الإسلامى ، دار المعارف ، القاهرة .
٩. حسن الساعاتى (١٩٨٠) : التصنيع والعمران ، بحث ميدانى للإسكندرية وعمالها ، دار النهضة العربية ، بيروت .
١٠. حسين عبد الرحمن الحلوانى (٢٠١٠) : تطوير العمليات التخطيطية باستخدام أساليب الرصد والتقييم ، ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة .
١١. سامية أحمد حفنى (١٩٨٩) : التخطيط العمرانى الحديث للإسكندرية ، دراسة جغرافية ، ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .
١٢. سلوى محمد أمبيوة جبريل (٢٠١٠) : التلوث الصناعى فى محافظة الإسكندرية ، دراسة جغرافية ، ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .
١٣. شيماء السيد عبد النبى (٢٠١٠) : الجزر الحرارية فى الإسكندرية ، دراسة فى المناخ الحضرى ، ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .
١٤. شفق العوضى الوكيل (٢٠٠٦) : التخطيط العمرانى ، مبادئ – أسس – تطبيقات ، الجزء الأول ، إيكوبا ، القاهرة .
١٥. عبد الفتاح محمد وهيبه (١٩٧٢) : مصر والعالم القديم ، دار النهضة العربية ، بيروت .
١٦. ــــــــــــــــ (١٩٨٠) : فى جغرافيا العمران ، دار النهضة العربية ، بيروت .
١٧. على أحمد خالد (١٩٥٧) : مشروعات بلدية الإسكندرية فى الإسكان ، ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .
١٨. فتحى أبو عيانة (٢٠٠٥) : جغرافية الإسكندرية ، دراسة فى قيمة المكان والإنسان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
١٩. ــــــــــــــــ (١٩٨٧) : مدخل إلى التحليل الإحصائى فى الجغرافية البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
٢٠. لويس ممفورد (١٩٦٤) : المدينة على مر العصور ، ترجمة إبراهيم نصحى ، الجزء الأول ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

٢١. محمد إبراهيم رمضان (٢٠٠٧) : الأساليب الكمية والتحليل الإحصائى (SPSS) فى معالجة الأمور الإنسانية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
٢٢. محمد الفتحى بكير (١٩٩٩) : التقييم الجغرافى لمنطقة البنجر – محافظة الإسكندرية ، دراسة ميدانية ، الإنسانيات دورية كلية الآداب فرع دمنهور ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثالث ، ١٩٩٩ .
٢٣. ـــــــــــــــــــ (٢٠٠٩) : التخطيط الإقليمى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
٢٤. محمد المغاورى محمود موسى (٢٠٠٣) : الوظيفة الصناعية وأثرها على النمو العمرانى بمحافظة الإسكندرية خلال القرن العشرين ، دراسة جغرافية ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .
٢٥. محمد صبحى عبد الحكيم (١٩٥٨) : مدينة الإسكندرية ، مكتبة مصر ، القاهرة .
٢٦. محمد عبد الفتاح عزب (١٩٩٨) : تحديث المخطط العام لمدينة الإسكندرية حتى سنة ٢٠٢٥ ، ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة الأزهر .
٢٧. محمد عبد القادر راشد (٢٠٠٣) : الجغرافيات المتغيرة لمحافظة الإسكندرية خلال النصف الثانى من القرن العشرين ودورها فى التنمية ، دراسة فى الجغرافيا التاريخية ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .
٢٨. محمد عواد حسين (١٩٥٥) : الوطنيون الإغريق فى مصر البطلمية ، مجلة كلية الأداب ، جامعة عين شمس ، المجلد الثالث ، مطبعة القاهرة .
٢٩. محمد فريد فتحى (١٩٩٢) : أنماط العمران فى شرق الإسكندرية ، مع التطبيق على قرية أبيس الثانية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العام الجامعى ١٩٩٢/٩١ .
٣٠. محمد محمود زيتون (١٩٦٢) : الإدارة المحلية فى مصر منذ خمسة آلاف سنة إلى اليوم ، دار المعارف ، القاهرة .
٣١. محمود باشا الفلكى (١٩٦٧) : الإسكندرية القديمة وضواحيها ، والجهات القريبة منها التى اكتشفت بالحفريات وأعمال سبر الغوار والمسح وطرق البحث الأخرى ، ترجمة محمود صالح الفلكى ، دار نشر الثقافة ، الإسكندرية .
٣٢. محمود محمد سيف (١٩٨٦) : المواقع الصناعية ، دراسة تحليلية فى الجغرافيا الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
٣٣. منى صالح الباشا (١٩٩٣) : دور التجمعات العمرانية الجديدة فى الإمتداد الحضرى للأقاليم العاصمية ، دراسة تطبيقية على إقليم الإسكندرية ، ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة الإسكندرية .

٣٤. ـــــــــــــــــ (١٩٩٩) : تخطيط المناطق الصناعية وتأثيرها على البيئة العمرانية فى المدن ، دراسة تطبيقية على المنطقة من مينا البصل إلى الدخيلة غرب الإسكندرية ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة الإسكندرية .

٣٥. مى وهبه محمد مدكور (٢٠٠٧) : التحول فى العمارة والعمران لمدينة الإسكندرية ، دراسة حالة طريق الكورنيش قبل وبعد التطوير ، ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة المنصورة .

٣٦. هالة محمد عادل (٢٠٠١) : الاعتبارات البيئية فى التخطيط العمرانى للمدن الصناعية والتشريعات المنظمة لها ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس .

ثانياً : بالغات غير العربية :

❖ المراجع :

1. Forster E. M. (1982): Alexandria, a History and a Guide, 1st British edition, Michael Haag, England, London.
2. Bojana Mojsov (2010): Alexandria Lost, from the advent of Christianity to the Arab conquest, Duckworth, London.
3. David Adams (1994): Urban Planning and The Development Process, first published, UCL press limited, London.
4. Idenburg R. (1971): Spotlight on the Future, How 20,000,000 Dutchmen will live in 40,000 Square Kilometers, government publishing office, The Hague.
5. Jibgar Joshi (2000): Planning for Sustainable Development, Urban Management in Nepal and South Asia, first edition, M.S. Offset Press, Nepal.
6. Pressman Jeffrey L. and Aaron Wildavsky (1984): Implementation, University of California Press, England.
7. Stephen Owen (1991): Planning Settlements Naturally, first published, Packard Publishing Limited, Hong Kong.
8. William M. March (1983): Landscape Planning, Environmental Applications, second edition, Addison Wesley Publishing Company, Massachusetts.
9. Zahran A. A. (2008): Geotechnical Study of Carbonate Rocks on The Area Between Alexandria and EL-Alamein Along The Mediterranean Sea Coast of Egypt, Univ. Bull. Environ. Res. Vol. 11 No. 1.

التقييم الجغرافى للمخططات العمرانية بمحافظة الإسكندرية

إعداد

مى محمد محمد أحمد البنا

إشراف

أ.د/ **محمد الفتحى بكير** الأستاذ بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

د/ **محمد عبد القادر راشد** الأستاذ المساعد بالقسم

الملخص

يعكس الواقع أن كثيراً من المخططات العمرانية تصاغ للتصدى للمشكلات القائمة وعلى الرغم من ذلك إلا أنه لا يتحقق بنسبة كبيرة ، وهنا تظهر أهمية الجوانب الإدارية التنظيمية لعمليات التنمية العمرانية الأمر الذي يتضح منه أهمية تقييم هذه المخططات لمعرفة الأسباب الحقيقة التى تعوقها .

وجاءت الدراسة فى أربعة فصول تسبقها مقدمة ، تناولت موضوع الدراسة وأسباب اختيار الموضوع ، منطقة الدراسة وأهداف الدراسة ، الدراسات السابقة ومناهج الدراسة ومصادرها ، والصعوبات التى واجهت الدراسة كما تناولت عرضاً مختصراً لمحتويات البحث ، وتتبعها خاتمة تناولت النتائج والتوصيات التى توصلت إليها الدراسة .

الفصل الأول : الخصائص الجغرافية لمحافظة الإسكندرية وعلاقتها بالمخططات العمرانية

تناولت الدراسة فيه الخصائص الطبيعية للمحافظة من حيث الموقع والعلاقات المكانية والتكوين الجيولوجى وظاهرات السطح ثم المناخ بعناصره والتربة ، كما تم دراسة الخصائص الاجتماعية المتمثلة فى السكان من حيث الحجم والتوزيع والتركيب والخصائص ثم دراسة الخدمات التى تقدمها المحافظة بمختلف أنواعها ، كذلك الجوانب الاقتصادية من حيث وظائف المحافظة واستخدامات الأرض بها وتشمل أسعار الأراض ومدى تأثير هذه العناصر على تخطيط الإسكندرية .

وتمثلت أهم جوانب الدراسة **فيما يلى** :

- ❖ يعد موقع الإسكندرية السبب الرئيسى فى اتباع الخطة الشطرنجية عند نشأتها وتخطيطها وذلك نظراً لامتداده الشريطى بين البحر المتوسط وبحيرة مريوط .
- ❖ ساهم التكوين الجيولوجى للمحافظة الذى يتكون أغلبه من الحجر الجيرى على انتشار العمران بها حيث استخدم كمادة للبناء وساعده على ذلك قلة تضرس السطح .
- ❖ يتصف مناخ المحافظة بأنه معتدل صيفاً ودافئ وممطر شتاءاً مما جعلها مصيف متميز وأثر اتجاه الرياح الشمالية الغربية على طبيعة مبانيها وتوجيهها وبالتالى اختلاف أنماط العمران بها .
- ❖ أدت الزيادة السكانية الكبيرة للمحافظة إلى زيادة الرقعة المبنية لها ونموها أفقياً على حساب الأرض الزراعية ورأسياً ، وبالتالى ضم أجزاء جديدة إلى المحافظة اختلفت فى طبيعة نشأتها وثقافات سكانها مما

أدى إلى ظهور النمط العشوائى وانتشاره داخل أرجاء المحافظة ، بالإضافة إلى الضغط على خدمات المحافظة ومواردها مما أدى إلى تدهورها .

- ❖ كانت الوظيفة الصناعية من أهم الأسباب التى أدت إلى انتشار العمران بالإسكندرية وتركز السكان حول منشآتها مما أدى إلى اختلاط المناطق الصناعية بالمناطق السكنية مما يتطلب إعادة تخطيطها .

الفصل الثانى : التطور العمرانى والمخططات العمرانية بمحافظة الإسكندرية

يتناول دراسة التطور العمرانى للمحافظة من حيث دراسة نمو الإسكندرية على مر العصور من القديم إلى الحديث بالإضافة للفترة المعاصرة ، كما يوضح المخططات العمرانية التى تمت فى كل عصر ومدى تأثير ذلك على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحافظة ومدى التغير الذى طرأ على طبيعة العمران بها فى كل عصر وما تخلف عنه ليؤثر فى تخطيط الإسكندرية وما خلفه كل مخطط ليؤثر فى عمران المحافظة .

وتتمثل أهم جوانب الدراسة **فيما يلى :**

- ❖ أنشئت الإسكندرية مخططة إلا أنها مرت بفترة من الإهمال واللاتخطيط خلال العصور الوسطى أنهت بها مخطط نشأتها وكانت نواة لظهور نمط العمران العشوائى بها الذى اتسع مع اتساع المدينة وامتداد عمرانها بمرور الوقت .
- ❖ تعد مدينة الإسكندرية أول المدن المصرية التى ينشأ بها مجلس بلدى عام ١٨٩٠ بعد التطور الكبير الذى شهدته فى تلك الفترة ، والسبب فى ذلك هو شق ترعة المحمودية عام ١٨٢٠ ، وانشاء الخط الحديدى الذى يربط ضاحية الرمل بالمدينة عام ١٨٦٣ مما ساعد على نمو ضاحية الرمل ومن ثم التحامها مع عمران المدينة ، ثم انشاء طريق الكورنيش عام ١٩٣٤ ليربط بينها وبين ضواحيها .
- ❖ تم إعداد أربعة مخططات عمرانية لتنظيم عمران محافظة الإسكندرية بدءاً من مخطط ماكلين عام ١٩٢١ وحتى المخطط العام حتى عام ٢٠١٧ ، وساهمت جميعها فى رسم سياسة جديدة للنمو العمرانى للمحافظة إلا إنه مع النمو السريع لها وضمها لمناطق عمرانية جديدة ذات طابع مختلف بات من الضرورى إعداد مخطط عمرانى جديد يساعد على حل مشكلات المدينة وإصلاح ما أفسده سابقيه .

الفصل الثالث : الرؤية التقييمية للمخططات العمرانية بمحافظة الإسكندرية

يتناول تقييم جميع المخططات التى أعدت للمحافظة وبيان الإيجابيات والسلبيات بها ، كذلك أسباب فشل بعضها سواء كان ذلك لأسباب إدارية أم لسوء مقترحاتها أم سوء التنفيذ لبعض مشروعاتها لتلافى هذه العيوب فى المخططات التالية .

وتتمثل أهم جوانب الدراسة **فيما يلى :**

- ❖ اتصف مخطط النشأة بسهولة تنفيذه مما كان له أكبر الأثر فى تحقيق جميع أهدافه ، وتوفير كافة المتطلبات اللازمة للمدينة الجديدة ، الأمر الذى جعل من الصعب المقارنة بينه وبين المخططات الأخرى ، وإن ظهرت بعض العيوب فى خطته أهمها : صعوبة تحديد محاور المدينة .

❖ يعد مخطط ماكلين البداية الحقيقية للتخطيط العمرانى فى الإسكندرية ، لاهتمامه بتحديد إتجاهات نمو المدينة وتخطيطها ، ولكن يعاب عليه عدم دراسة النمو المستقبلى للمدينة خاصة الأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية منها ، كما تبين أن جزء كبير من المقترحات الجيدة للمخطط لم يتم تنفيذها ، وأن ما تم تنفيذه تم بعد فترة طويلة من إعداده ، وذلك لعدم توفير الأموال اللازمة لتفيذ بعض مشروعاته .

❖ قام مخطط ١٩٥٨ بدراسة كافة المناطق التى لم يتناولها مخطط ماكلين ، كذلك أهتم بدراسة الجوانب السكانية والصناعية للمدينة ، ولكن يعاب عليه اقتراحه ردم بحيرة مريوط والسماح بالبناء عليها مما أدى لتقليص مساحتها ، واتضح من الدراسة أن أغلب مقترحاته لم يتم تنفيذها ، وتم تنفيذ ما كان متماشياً مع السياسات الاقتصادية التى كانت متبعة آنذاك .

❖ يعد مخطط ٢٠٠٥ المخطط الوحيد الذى يتصف بالشمولية ، حيث راعى التكامل بين محافظات إقليم الإسكندرية ، ولكنها لم تكتمل بسبب أنه لم يغطى جميع أجزاء المحافظة ، واهتم المخطط بدراسة كافة عناصر المدينة ، ولكن يعيبه عدم دراسة المناطق العشوائية وعدم تحديد الحيز العمرانى للمدينة ، وبالتالى تم معالجة مشكلات المدينة معالجة سطحية ، كما تبين أن أغلب مقترحاته لم يتم تنفيذها ، بسبب صعوبة تحقيق هذه المقترحات فعلياً ، وعدم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك .

❖ اهتم مخطط ٢٠١٧ بتخطيط كافة أجزاء المحافظة ، كما عمل على توجيه النمو العمرانى ناحية الغرب والجنوب الغربى ، ويعاب عليه أنه لم يدرس إعادة تقسيم المحافظة إدارياً ، وأهمل دراسة التكامل بين محافظات إقليم الإسكندرية ، واتضح من الدراسة أن كافة مقترحاته كانت جيدة ، وبالرغم من ذلك لم يتم تنفيذ أغلبها لعدم وجود الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها ، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية فى المحافظة خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

❖ تكمن مشكلة التخطيط فى الإسكندرية فى سوء بعض المقترحات ، وعدم توافقها مع السياسات القائمة ، بالإضافة إلى عدم توفير الآليات التى تعمل على تنفيذها ، وبالتالى يجب إدراك هذه الحقيقة عند وضع أى مقترح فى المخططات العمرانية القادمة .

الفصل الرابع : المخطط المقترح لمحافظة الإسكندرية حتى عام ٢٠٣٦ (رؤية استشرافية)

يتناول دراسة الواقع الحالى لمحافظة الإسكندرية من حيث الواقع العمرانى وواقع الخدمات والواقع الاقتصادى ، ثم تحليله وبيان مواطن العجز فيه ، والوقوف على احتياجات المحافظة ، كما تم وضع مخطط مقترح للمحافظة حتى عام ٢٠٣٦ ليقدم مشروعات لحل مشكلاتها ، ثم تم متابعة النتائج من حيث أولويات تنفيذ هذه المشروعات مع تقييمها لبيان كيفية تحقيقها للأهداف الموضوعة لها.

وتتمثل أهم جوانب الدراسة **فيما يلى :**

❖ يتركز العمران المخطط فى شمال المحافظة ، بينما يمتد العمران العشوائى جنوبه لتتداخل حدوده الجنوبية مع العمران الانتقالى الحضرى الريفى ، الذى يتركز على أطراف الأراضى الزراعية القريبة من الكتلة العمرانية فى الشرق ، أما العمران المختلط الحضرى البدوى فيوجد فى مناطق التوسع العمرانى فى الغرب ، بينما يتركز العمران المبعثر فى التجمعات السكنية المنتشرة داخل الأراضى الزراعية .

- ❖ يوجد عجز كبير فى الخدمات بالمحافظة خاصة فى الأحياء الشرقية (المنتزه ، وشرق) والغربية (غرب ، والعجمى ، والعامرية) ، كما اتضح من الدراسة الميدانية وجود فجوة كبيرة بين احتياجات السكان من الخدمات وبين مستوى الخدمة فى هذه المناطق خاصة الخدمات الصحية والتعليمية ، أما المرافق فمستوها متدنى فى أحياء الأطراف أيضاً ، ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة للطرق والصرف الصحى و مياه الشرب .
- ❖ تتعدد الأنشطة الاقتصادية بالمحافظة وتوجد الأيدى العاملة التى تسد احتياجاتها وتفيض ، مما يشجع على زيادة الاستثمارات فى مختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة فى مناطق التوسع العمرانى الجديد ، لإيجاد فرص عمل جديدة ورفع مستوى المعيشة للسكان .
- ❖ تتعدد إمكانات التنمية فى المحافظة من إمكانات صناعية وزراعية و سياحية .. وغيرها ، إلا أنه يوجد بعض المعوقات لعملية التنمية بها وهى : تركز السكان فى الكتلة العمرانية الحالية خاصة فى الشرق والتوسع على حساب الأراضى الزراعية ، وضعف الارتباط بين مناطق العمران فى الشرق ومناطق التنمية فى الغرب ، بالإضافة إلى وجود العديد من المناطق العشوائية ، والتلوث البيئى والذى زاد فى الآونة الأخيرة .
- ❖ يوجد عدد من المشكلات التى أثرت على البيئة العمرانية بالمحافظة أهمها : تدهور حالة الكتلة العمرانية ، وعشوائية التوسع العمرانى ، وتداخل استخدامات الأرض ، وسوء توزيع الخدمات ، وتزايد المشكلات المرورية ، كذلك تدهور مقومات السياحة ، ثم ارتفاع معدلات التلوث ، مما استلزم وضع مخطط جديد تصبح أهدافه هى حل هذه المشكلات ، والحد من زيادة خطورتها فى المستقبل .
- ❖ تم إعداد مخطط مقترح للمحافظة على عدة محاور كان أهمها : ضرورة التعامل مع الحيز المكانى للمحافظة ، والحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية ، وتم اختيار البديل الأفضل وفق معايير عمرانية وبيئية واقتصادية واجتماعية محددة وهو إعادة التخطيط جزئياً لحل المشكلات القائمة وسد الاحتياجات وتوفير المتطلبات المستقبلية ، مع تخطيط مناطق التوسع العمرانى ، وعلى أساسه تم وضع المخطط من منظور جغرافى وبالإطلاع على المشروعات السابقة والمقترحات التى تم جمعها من الدراسة الميدانية .
- ❖ تناول المخطط المقترح كافة عناصر المحافظة ، وتم تحديد أولويات تنفيذه وفق خطط خمسية مقترحة ، ثم تم تقييمه لبيان مدى تحقيقه للأهداف الموضوعة ، إلا أنه يفترض أن يواجه بعض العقبات والتى من أهمها عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات الموضوعة ، وعدم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ أغلب مشروعاته ، وأخيراً عدم وعى المجتمع بأهمية هذه الخطط والتعاون مع الجهات المختصة لتنفيذه ، وبالتالى تتلخص مشكلة التخطيط بالمحافظة فى السلطة التشريعية والتنفيذية والتمويل والمجتمع .



Alexandria University

Faculty of Arts

Department of Geography and

Geographic Information Systems

Geographical Evaluation for Urban Schemes In Alexandria Governorate

Prepared by:

Mai Mohammed Mohammed Ahmed ELbanna

Supervised by:

Professor: Mohamed ELfathi Baker

Professor of geography

Dr: Mohamed Abdel-Qader Rashid

Doctor of geography

Alexandria

2015

Abstract

Actually it reflects that many of the urban schemes are formulated to tackle the existing problems and in spite of that, but he cannot be achieved by a large margin, and here show the importance of the administrative aspects of the regulatory processes of urban development which is evident from the importance of evaluating these schemes to know the reasons truth that hampered.

The study in four chapters preceded by an introduction and followed by a conclusion.

Chapter One: the geographical characteristics of Alexandria Governorate and their relationship to urban schemes

The study addressed the natural characteristics of the Governorate, has also been studying the social characteristics, as well as the economic aspects and the impact of these items on the planning of Alexandria.

The most important aspects of the study are as follows:

- Alexandria location is the main reason to follow the Chess plan at its inception, due to its extension bar between the Mediterranean Sea and Lake Mariot.
- Geological composition of the governorate, which contributed mostly consists of limestone on the spread of urbanization, where it used as building material and helped him to a few surface topography.
- Maintaining a climate that is characterized by warm, making it a distinct resort and the impact of Western North wind direction on the nature of its buildings, direct and therefore different patterns of urbanization.
- Population growth resulted in an increase built-up area of the governorate, and therefore included new parts differed in the nature of its inception, leading to the emergence of random pattern, in addition to the pressure on services and resources resulting in a degradation.
- The industrial function of the main reasons that led to the spread of urbanization in Alexandria and the concentration of population around the facilities which led to the mixing of industrial zones in residential areas, which requires re-planning.

Chapter Two: urban development and urban schemes in Alexandria Governorate

Addresses the study the urban development of the governorate through the ages, he explains urban schemes, which has in every age, and the extent of the change in the nature of urbanism in every age and trailed to affect the planning of Alexandria and his successor scheme to affect all in urban of governorate.

The most important aspects of the study are as follows:

- Established Alexandria planned but it went through a period of non-planning during the Middle Ages was the nucleus for the emergence of urbanism random pattern by which the city has expanded with the expansion and extension of its urban over time.
- Alexandria City was the first Egyptian cities in which arises by a municipal council in 1890 after the great development witnessed in that period, and the reason for this is the incision Mahmudiyah Canal in 1820, and construction of the railway that connects the Raml Suburb in the city in 1863.

- ❖ Four urban schemes of Alexandria prepared starting from McLean scheme in 1921 and until the general scheme until 2017, and contributed all of them in a new policy for urban growth have However, with the annexation of new urban areas of a different nature has become necessary to Prepare a new scheme help solve their problems.

Chapter Third: Vision evaluation of urban schemes in Alexandria Governorate

Addresses the evaluation of all schemes prepared for the governorate and the statement of positives and negatives of them, as well as some of the reasons for the failure to avoid these defects in the following Schemes.

The most important aspects of the study are as follows:

- ❖ Characterized Origination scheme easily implemented, and provide all the requirements of the new city, so it is difficult to compare to other schemes, though it appeared some defects, such as: the difficulty of identifying the city axes.
- ❖ McLean scheme is the real beginning for Urban Planning in Alexandria, for his interest in identifying trends the city's growth, but maligned him not to study the southern and southwestern parts of them, it turns out that a large part of good proposals for the scheme had not been implemented, so as not to provide the necessary funds to take actions of some of its projects.
- ❖ The 1958 scheme examine all areas not covered by McLean scheme, as well as the study population and industrial aspects of the city, but maligned by his proposal to bridge the Lake Mariot, and it became clear from the study that most of the proposals have not been implemented, it was carried out what was in line with the economic policies, which was then followed.
- ❖ The 2005 scheme only scheme which is characterized by inclusiveness, which Took into account the integration between the governorates of Alexandria region, but the disadvantage not to study slums and not to determine the residential area of the city, it turns out that most of the proposals have not been implemented, because of the difficulty of achieving these proposals, and the lack of funds necessary to do so.
- ❖ Cared 2017 scheme directing urban growth to maintain the west and south-west, and maligned him that he did not study the re-division of the governorate administratively, and it became clear from the study that all his proposals were good, although it has not been implemented mainly to the lack of necessary for the implementation of the funds, in addition to political turmoil and security in the governorate, especially after the revolution of January 25, 2011.
- ❖ Planning problem in Alexandria ill some of the proposals, and lack of compatibility with existing policies, as well as the failure to provide mechanisms that work on its implementation, and therefore must recognize this fact when putting any proposal in the coming urban schemes.

Chapter Four: The proposed scheme for Alexandria Governorate until 2036 (forward-looking vision)

Addresses the study of the current realities for Alexandria Governorate, then analyzed and the statement of the deficiencies in it, and stand on the needs of the

governorate, has also been a proposal to maintain until 2036 scheme put to submit projects to solve their problems, then the follow-up results in terms of priorities implementation of these projects with the assessment of the statement how to achieve the targets set her.

The most important aspects of the study are as follows:

- Planned urbanization is concentrated in the north of the province and represents 7.2% of the total area of the governorate, and represents the random patterns of urbanization and transitional, mixed and scatter the remaining percentage, which interfere with each South planned urbanization style.
- There is a large deficit in services in the governorate, especially in the eastern neighborhoods and Western, as it turns out from the field study and a large gap between the needs of the population of services and the level of service in these areas, particularly health and education services, and the facilities in low level in the neighborhoods of the parties as well, and the situation is getting worse for the roads and sanitation and drinking water.
- There are several economic activities in the governorate and working hands that fill the needs and overflowing, thus encouraging increased private investment in the new urban expansion areas, to create new jobs and raise the standard of living of the population.
- Multiple development potential in the governorate, but there are some obstacles to the process of its development, namely: concentration of population in the current urban cluster especially in the East, and the weakness of the link between the built-up areas in the East and areas of development in the West, in addition to the presence of many of the slums, and environmental pollution, which has increased recently.
- There are a number of problems that have affected the urban environment in the governorate the most important: the deterioration of urban cluster case, and random urban expansion, poor distribution of services, and the increasing traffic problems, as well as high pollution levels, necessitating put a new scheme into its objectives are to solve these problems, and reduce the increasing seriousness.
- The proposed scheme prepared on several axes, was the most important: the need to deal with spatial governorate space, and the preservation of natural and human resources, was chosen as the best alternative, a re-planning in part to resolve the existing problems and fill needs and providing future requirements, with the planning of urban expansion areas, and it has been developed the planned geographic perspective and familiarized themselves with the previous projects and proposals that have been collected from the field study.
- The proposed scheme studied all the elements of the governorate, was to prioritize its implementation in accordance with the five-year plans, then evaluation of the extent to achieve the targets set, but it is supposed to face some obstacles and foremost of non-compliance with the laws and legislation in place, and the failure to provide the necessary funds to carry out most of its projects, and thus summed up the problem of planning in the governorate in the legislative and executive power, finance and society.